شؤون فلسطينية

١٤٦-١٤٧ — أيار/ حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٥

شؤون فلسطينية
١٤٦
١٤٧
أيار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٥

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 146-147, May - June 1985

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Air Mail: Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries-Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. and elsewhere: $75

الثمن: ١٥ ل. في لبنان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر والسودان، ١,٥ دينار في العراق وليبيا وتونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٤٦ ـ ١٤٧ أيّار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٥

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها ببريطانيا ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ فيصل حوراني

٢٣ القوة العسكرية الاسرائيلية في الثمانينات: نظرة اجمالية يزيد خلف

٤٢ السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩٣١ ـ ١٩٣٦): ٣ ـ التمثيل السياسي والمؤسسات العسكرية صبري جريس

٦٦ بوادر تشكل قوة العمل المأجور ومحاولات التنظيم العمالي المبكرة في شرق الاردن هاني حوراني

٩٢ مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني يوسف حداد

مراجعات:

١١٨ «المجمع العسكري الصناعي في اسرائيل» ي.خ.

تقارير:

١٢٢ التوثيق، والتوثيق الفلسطيني سميح شبيب

شهريات:

١٣٠ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك يشغل الجميع، يوسف حسن؛ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً، س. ش؛ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً، عبد الرحيم شطناوي.

١٥١ **المناطق المحتلة ـ الذكرى التاسعة ليوم الارض: «القدس ستبقى عاصمة فلسطين الى الابد»** اعداد: قسم الدراسات الاسرائيلية

يوميات:
موجز الوقائع الفلسطينية من ١٥/٣/١٩٨٥ الى ١٤/٥/١٩٨٥

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين — للفنان **حميد العطّار**

جميع الآراء الواردة تعبِّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: **صبري جريس**

المراسلات
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً. في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً. في اوروبا ٦٠ دولاراً. في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها ببريطانيا ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

فيصل حوراني

مع نهاية العقد الثاني وبداية العقد الثالث من هذا القرن، اخذ شمل الحركة العربية القومية، الذي سبق ان التأم حول مطلب الاستقلال من الامبراطورية العثمانية، بالتمزق. وقد تشتت هذا الشمل بينما راح الحلفاء الغربيون، المنتصرون في الحرب العالمية الاولى، يقتسمون البلدان العربية، وقبع الشريف حسين بن علي، الذي صار ملكا بمبايعة انصاره له والذي كان على رأس قيادة هذه الحركة، في مكة وهو يتمسك بالوعود التي سبق ان اعطتها له بريطانيا، دون ان يأمل، حقيقة، بتنفيذها. واقام ابنه الامير فيصل مملكة عربية في دمشق التفّ حولها الفرقاء القوميون من اقطار سوريا الطبيعية، وبضمنهم الفلسطينيون. وكان فيصل هذا أقل استعدادا من ابيه لمعاندة البريطانيين المنتصرين فمال الى مسايرتهم. حتى انه بدل حكومته الاولى بحكومة ثانية لم يكن من بين اعضائها سعيد الحسيني، الفلسطيني الذي كان وزيرا للخارجية في الحكومة الاولى. ويقول السوري يوسف الحكيم، الوزير في الحكومتين، معقبا على تنحية الحسيني «استنتج ذوو النظر الدقيق ان [ذلك] ملحوظ فيه عدم اثارة بريطانيا العظمى»[1]. وذلك لان بريطانيا التي ساعدت على تحرير البلاد العربية المشرقية من الحكم العثماني، قد هيأت مصائر مختلفة لكل واحد من هذه البلاد. وقد بقي عرش فيصل في دمشق الى ان هدمته الحراب الفرنسية التي احتلت لبنان وسوريا. وتجول فيصل في البلاد باحثا عن مملكة جديدة الى ان اعطي عرش بغداد، بعد ان قدم أهمّ تنازلاته بالتخلي، رسميا، عن وحدة بلدان سوريا الطبيعية وقبل الحماية البريطانية للعراق.

وتشكلت، بمساعدة بريطانيا الكاملة، امارة في شرق الاردن، ترأسها الابن الآخر للحسين بن علي، وهو الامير عبدالله. وفصل لبنان عن سوريا واخضع كلاهما للانتداب الفرنسي. ووقع الحجاز، الذي لم تحتله قوات الحلفاء، فريسة الحزازات والصراعات القبلية التي انتهت، بمعونة

الحلفاء ايضا، الى اقصاء الحسين بن علي. وظل اليمن «سعيدا» بعزلته الكاملة، بينما ظلت بريطانيا تحتل بلدان اطراف الجزيرة العربية الواقعة على المحيط الهندي والخليج العربي، من عدن الى الكويت، في وقت كانت فيه فرنسا تسيطر، ايضا، على بلدان شمال افريقيا على البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي، وكان فيه الحلفاء يتقاسمون النفوذ والقواعد العسكرية في ليبيا.

تأسيس التنظيمات الفلسطينية

في وضع كهذا، افرزه اقتسام مناطق النفوذ بين الدول الامبريالية المنتصرة في الحرب، وجد الفلسطينيون، الذين اسهموا في الحركة العربية القومية، أنفسهم متروكين وحدهم تقريباً. ولم يكن في فلسطين، قبل ذلك، تنظيمات سياسية او وطنية خاصة بها وحدها، بل كانت نخبة وطنييها قد التحقت بالتنظيمات العربية والهيئات التمثيلية الموحدة. ولم يكن في البلاد من اشكال التمثيل المحلية سوى مجالس الاختيارية والوجهاء.

لكن الوضع الجديد لم يلبث ان افرز تنظيماته بالتدريج؛ ففي العام ١٩٢٠ قامت الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية ردا على استفحال الخطر اليهودي الصهيوني القادم مع حراب البريطانيين، ومندوبو هذه الجمعيات هم الذين شكلوا نوى المؤتمرات العربية الفلسطينية منذ اخذت هذه تنعقد بمعزل عن المؤتمر السوري العام الممثل لبلدان سوريا الطبيعية كلها. وتبع قيام هذه الجمعيات تشكيل عدد من النقابات والتجمعات المهنية؛ ففي العام ١٩٢٥ تشكلت اول نقابة عمالية للعرب في فلسطين وحملت اسم جمعية العمال العرب، وكان قوامها نقابيون من عمال السكة الحديدية. وبعد ان اقصى الهستدروت الصهيوني من صفوفه الكتلة التي كانت توصف بأنها شيوعية، ومع تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفيه اعضاء عرب الى جانب الاعضاء اليهود، تشكلت، بمبادرة شيوعية في العام ١٩٢٧، منظمة اخرى عرفت باسم المؤتمر العمالي العربي. وتتابع، في سنوات متباعدة، تشكيل النقابات والمنظمات العمالية والمهنية العربية الصرفة. وفي العام ١٩٣٤ حين بلغت سياسة العمل العبري ذروة خطرها، احيت جمعية العمال العرب نفسها من جديد وشكلت تنظيما واسعا.

وهكذا، مع نمو مخاطر الوجود الصهيوني وترسخ مظاهر الكيان اليهودي في فلسطين، انتهت الحركة الوطنية الفلسطينية الى القناعة بان عليها ان تخوض المجابهة مستقلة عن مؤسسات الحركة العربية القومية التي تشتتت او تبددت بالفعل. ونشطت، في الجانب العربي في فلسطين، حركة تأسيس الاحزاب السياسية فتشكل منها ستة عدا الحزب الشيوعي. ورافقت ذلك حركة تنظيم القطاعات الجماهيرية فتكونت، بالاضافة الى التنظيمات العمالية، منظمات للشباب وللنساء، كما جرت محاولات لتأسيس منظمات للفلاحين، وتكتل رجال الاعمال في التجارة والصناعة في تجمعات عربية خالصة.

وعلى صعيد آخر، افرزت ظروف المجابهة، خاصة حين وصلت الى حد الاصطدام مع السلطات البريطانية مباشرة، شكلا جديدا للتمثيل المحلي حلّ، على نحو ما، محلّ مجالس الاختيارية والوجهاء، وان لم يتجاوزها كثيرا من حيث المحتوى ولم يلغها رسميا، هو: اللجان

القومية.

وتكتل رجال الدين الاسلامي تحت راية مؤتمر علماء فلسطين، فيما لعب المجلس الاسلامي الاعلى، المكون بقرار حكومي، دوراً في التعبير عن مشاعر الرأي العام العربي واعلان مواقفه. اما الاكليروس المسيحي لمختلف الطوائف، فكانت له، كما هو معروف، نظمه الراسخة، وكان رجاله العرب الذين يسهمون في الحركة الوطنية ينطلقون من مواقعهم الثابتة فيه، بحيث لم يحتج الامر الى تنظيم جديد.

واستناداً الى مجموع ذلك كله، برز دور المؤتمرات العربية الفلسطينية التي كانت تعكس، في كل فترة، مستوى تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة. وهذه المؤتمرات هي التي كانت تختار اللجنة التنفيذية بوصفها الهيئة العليا المعترف بها في قيادة العمل الوطني، وهي المؤسسة القيادية التي صار لها، بعد اندلاع ثورة ١٩٣٦، اسم آخر هو «اللجنة العربية العليا» لفلسطين. وقد عكس تشكيل اللجنة التطور المطرد للحركة الوطنية، اذ ضمت بين صفوفها ممثلي الاحزاب الوطنية، باستثناء الشيوعي، وجاءت هيئة مستقلة عن الفرقاء العرب في الدول المجاورة.

هذا التطور رافقته، ايضا، حركة تأسيس الصحف العربية؛ فصدرت «الجامعة الاسلامية» في ١٩٣٢، و«الدفاع» في ١٩٣٤، و«اللواء» في ١٩٣٦، فضلا عن الصحف التي وجدت قبل ذلك، معطية، بصدورها، آخر مظهر لتأكيد نمو الحركة الوطنية الفلسطينية واستقلالها عن جيرانها.

تلك الحركة المطردة لتكوين المنظمات السياسية والاجتماعية العربية في فلسطين، التي نشطت منذ اواخر العشرينات بصفة خاصة، نمت مع تأجج دوافع المجابهة العربية ضد الصهيونية، وكذلك ضد الانتداب البريطاني ومع تعزز الرفض العربي للمشروعات الصهيونية والبريطانية العامة والتفصيلية. ولعبت هذه الحركة، بالتالي، وعى مؤسسوها ذلك او لم يعوه، دوراً عزز على الجانب العربي الاتجاه الى تكوّن مجتمعين متمايزين في فلسطين، ثم منفصلين، فضلا عن كونهما متعاديين، هما: المجتمع العربي والآخر اليهودي. لكن هذا الاتجاه ما كان له ان يتقوى على هذا النحو لو لم تعمل الحركة الصهيونية بدأب وعن عمد على بناء المجتمع اليهودي الخاص المنفصل. ذلك ان ايجاد مثل هذا المجتمع وتطويره الى كيان منفصل كان التمهيد الذي لا بد منه لكي تقيم الصهيونية دولتها في فلسطين.

ولم يكن ممكناً، في ظل اصرار بريطانيا على تحقيق مطلب الوطن القومي اليهودي، وامعانها في تقديم كل التسهيلات المواتية لتحقيقه، ان يحدث شيء غير هذا؛ فاهمال السلطات البريطانية لمصالح العرب واهمالها، ايضا، لوجودهم الوطني، وتجاهلها لانهم هم «البلاد» او على الاقل الطرف الأهمّ في البلاد، وثباتها على سياسة تعزيز الوجود اليهودي المنفصل بدءاً من اقرارها بحق الوكالة اليهودية وبمسؤوليتها الخاصة انتهاءً بغض النظر عن التسلح اليهودي، ذلك كله، كان من شأنه ان يدفع العرب دفعاً، كشكل من اشكال المجابهة، الى بناء كيانهم المنفصل. ولم تنتبه قيادة الحركة الوطنية، كما لم تنتبه قيادة اي من فصائلها المتعددة، الى المخاطر التي ينطوي عليها الاندفاع في هذا الاتجاه بما يعنيه من انهم قبلوا التصرف على اساس ان العرب طرف آخر في البلاد وليسوا البلاد كلها، وان القيادة الوطنية الفلسطينية هي قيادة هذا الطرف وليست قيادة البلاد.

وهكذا انتقل الرفض العربي للوجود اليهودي، وللمشروع السياسي الصهيوني، من كونه رفضا من البلاد للوافدين عليها الى كونه رفض طرف فيها لطرف آخر بصرف النظر عن نسب الاعداد ونسب القوى بين الجانبين.

التمسك بالمطالب الثابتة

وعلى الرغم من هذا التمايز وما افرزه، موضوعياً، من نتائج بدلت طبيعة الوضع في فلسطين حتى صار فيها ثلاثة أطراف لكل منها قوته وعلى نحو ما سلطته، فان الرفض العربي ظل ينطلق من الاسس ذاتها التي انطلق منها بداية حين كان سكان فلسطين اليهود لا يزيدون عن ٧ بالمئة من مجموع السكان وحين لم يكن لهم، في فلسطين، هيئات لها هذا المقدار من الاستقلال والقوة. ومن بين نتائج ذلك، ان الحركة الوطنية الفلسطينية، التي صارت طرفا من ثلاثة دون ان تكون اقوى الثلاثة، لم تقدم اي حلّ لمسألة الوجود اليهودي في فلسطين يتجاوز التشبث بأن ما زاد عن الـ ٧ بالمئة من اليهود فوجودهم غير شرعي. وحتى حين كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تلجأ الى استخدام بعض العبارات الملاينة فان موقفها الفعلي ظل ينطوي على المطالبة بعودة اليهود الى البلاد التي جاءوا منها بعد سقوط الحكم العثماني. وقد ظل هذا هو موقف الحركة الوطنية الى ما بعد العام ١٩٣٦، او كما قال عوني عبد الهادي، احد القادة البارزين، في شهادته امام لجنة بيل «نرفض ان نجتمع ونبحث في شيء يتعلق بحقوقنا مع شيء يدعى يهوديا... وككتلة عربية وكتلة يهودية لا يمكن ان نقبل بأي أجتماع كان»[٢]. وقد اصّر عبد الهادي في هذه الشهادة، كما اصّر سواه من ممثلي العرب، على القول «ان وضعيتنا العادلة هي الرجوع الى النسبة الاولى: ٩٣ بالمئة عرب». ولم يتزحزح هذا الاصرار نسبيا الا في ما تلا من سنوات حين عرضت مشاريع عربية لاستقلال فلسطين يتمثل اليهود في مؤسساتها بنسبة عددهم في البلاد. لكن هذه الزحزحة جاءت متأخرة كثيراً، لأن القبول بنسبة تمثيل كهذه تم عندما كان الكيان الصهيوني قد نما الى الحد الذي طمح معه الصهيونيون بتحقيق مشروعهم بالاستيلاء على البلاد كافة وطرد العرب منها. وكان عدد اليهود، في هذا الوقت، قد اقترب من نصف مليون، ونسبتهم الى مجموع السكان قد اقتربت من الثلث. اما مؤسساتهم الخاصة، فكانت قد شكلت حقيقة دولة داخل الدولة بكل معنى الكلمات.

لقد ثبتت الحركة الوطنية الفلسطينية عند مطالبها التي قدمها الوفد الذي زار لندن عشية التداول في اعداد صك الانتداب. ولم تدخل تعديلات يعتد بها على هذه المطالب الا في ما يتعلق باسترضاء بريطانيا وحدها؛ فمطلبا منع الهجرة اليهودية الى فلسطين ووقف انتقال الاراضي الى اليهود ظلا على حالهما طيلة السنوات الثلاثين التي استغرقها الاحتلال والانتداب البريطانيان في فلسطين. اما مطلب الاستقلال والوحدة مع الاقطار المجاورة، فخضع لتعديلات لم تمس، في الواقع، جوهره كما كان مطروحا قبل غدر بريطانيا بقادة الحركة العربية القومية. فالمطلب الذي ارتفع مع مشاركة العرب في الحرب ضد الدولة العثمانية، وهو استقلال بلدان المشرق العربي ووحدتها، اقترن، في ذلك الوقت، باستعداد عربي معلن للتحالف مع بريطانيا ومنحها امتيازات خاصة، سياسية واقتصادية. وحين انفردت الحركة الوطنية في فلسطين بالحديث عن مصير فلسطين، ابتدأت باعلان التمسك بهذا المطلب، ثم اتجهت، تحت ضغط واقع التجزئة، الى المطالبة

بحكم ديمقراطي برلماني لفلسطين مع الموافقة على ان يرتبط هذا الحكم بعلاقة خاصة مع بريطانيا تحددها معاهدة بين الجانبين تعطي لبريطانيا ما يقرّ به العرب من مصالحها. وهنا ينبغي القول ان الحركة الوطنية الفلسطينية، مثلها في ذلك مثل الحركة العربية القومية، ما كانت تتصور اي تناقض بين مصالح البلاد ومصالح بريطانيا؛ ولم يكن لها اي تحفظ ضد ان تنتظم هذه المصالح في معاهدات مع بريطانيا. بكلمات اخرى، ان البرجوازية العربية الناشئة انذاك، ومنها الفلسطينية، الطامحة الى التطور، لم تكن تتصور لنفسها مصيرا يفترق عن مصير الامبريالية البريطانية او غيرها من الامبرياليات، او حتى يتعارض مع هذا المصير. بل ان هذه البرجوازية كانت، على العكس من ذلك تماماً، تطمح حقيقة في الحصول على عون الامبريالية البريطانية بالذات لمساعدتها على النمو والتطور. والتعارض الرئيسي الوحيد بين الجانبين نشأ عن تناقض مصالحهما ازاء المشروع الصهيوني دون سواه، وشكل هذا التناقض نقطة الاحتكاك الوحيدة بين الجانبين. وان امعان بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني ورفضها المتواتر الاصغاء لوجهة النظر العربية بشأنه، هو الذي دفع الحركة الوطنية الفلسطينية، دفعاً، الى مواقع الصدام مع سلطات الانتداب بين وقت وآخر، وانتهى، بعد ان بلغ المشروع الصهيوني ذروة خطره في الاربعينات، الى الصدام الشامل معها، وهو السبب ذاته الذي جعل قيادة الحركة الوطنية تتعاون مع دول المحور الفاشية وتأمل في تحقيق الفرج على يديها.

وقد برز من بين المطالب الفلسطينية الثابتة، بعد ان ضؤل الأمل بتحقيق مطلب الوحدة والاستقلال، مطلب اقامة نظام حكم ديمقراطي برلماني في فلسطين يضاهي ما جرى في بلدان عربية اخرى، على اساس ان عرب فلسطين «ليسوا أقل مستوى من سكان البلاد العربية الاخرى، مثل العراق وشرق الاردن، التي تتمتع بحكم ذاتي نيابي»[٣]، كما ورد في احدى المذكرات العربية الى السلطات البريطانية سنة ١٩٢٥، وان «فلسطين مساوية لجميع الاقطار العربية المجاورة المتمتعة، الان، بنظام الحكم البرلماني»، وان الفلسطينيين «لا يسعهم الصبر على نظام الحكم الاستعماري المطلق... بعد ان دام عشر سنوات»، كما ورد في مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في العام ١٩٢٨[٤]، وكما سيتكرر، بعد ذلك، في الادبيات الفلسطينية اللاحقة. وطلبت الحركة الوطنية الفلسطينية تأسيس حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي وتحديد اختصاصات الحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية «مع القيام بالالتزامات العادلة التي تعهدت بها حكومة جلالة الملك [البريطانية] في المعاهدات الدولية»[٥]، كما اوضح ذلك الوفد الفلسطيني الرابع الذي امّ لندن في العام ١٩٣٠، وهو الوفد الذي كانت له، طبقا للتفويض الممنوح له من اللجنة التنفيذية، «ملء الحرية باستعمال ما يراه من الوسائل لنيل العرب في فلسطين حقوقهم السياسية والقومية والاقتصادية».[٦].

اما بريطانيا، التي لم تكن بحاجة للاقرار العربي بالتزاماتها «العادلة» وحدها بل كانت ممعنة في تنفيذ التزامها غير العادل بالمشروع الصهيوني ايضا، فقد رفضت، على الدوام، مطالبة العرب بالحكم البرلماني ولو في ظل وضع خاص تنال فيه امتيازات معترفا بها، او حتى في ظل استمرار الانتداب. وامام هذا الرفض البريطاني، لجأت الحركة الوطنية الفلسطينية الى ما يمكن وصفه بالهروب الى امام، فطالبت «بالاستقلال ضمن الوحدة العربية، وبما يوصل الى الاستقلال من المشاريع الاقتصادية والسياسية»[٧]. وهكذا، ظل الأمل بالاستقلال يتراوح بين المطالبة بحكم ذاتي قائم على برلمان وطني، ولو في ظل الانتداب اذا تخلت بريطانيا عن تأييد المشروع الصهيوني،

وبين الاستقلال مع الاقرار بعلاقة خاصة مع بريطانيا، مع، او بدون، الوحدة العربية. ودام ذلك الى ان اندلعت ثورة ١٩٣٦ حين برزت فكرة تقسيم البلاد بين العرب واليهود، فانصب النضال العربي الوطني لمنع التقسيم.

الا ان المطالبين بالاستقلال، بأي نوع من انواعه، ظلوا، حتى ذلك الوقت، يرفضون الاقرار بأية مطالب او حقوق يهودية خاصة، ويرفضون من السياسة البريطانية دعمها لهذه المطالب والحقوق، ويعتبرون ان ما تعرضه بريطانيا على اساس ادعائها بالالتزام المزدوج لليهود والعرب يشتمل على تناقض لا يمكن حله. وكان الوطنيون الفلسطينيون ينطلقون، في حوارهم حول هذه المسألة مع البريطانيين، من ان تحقيق الوطن القومي اليهودي سيؤدي الى تدمير الوجود القومي للعرب في فلسطين والى القضاء على مصالحهم الاقتصادية. وكان هؤلاء الوطنيون يجهدون انفسهم في تقديم البراهين على ان من مصلحة بريطانيا ان تختار الوفاء للمصالح العربية في فلسطين وليس للمصالح اليهودية لانها، بهذا، تصون مصالحها الكثيرة في البلاد العربية والاسلامية الشاسعة. غير ان بريطانيا، التي تدرك مصالحها على نحو يغاير ما تتضمنه النصائح العربية الفلسطينية، ظلت تتمسك بما تصفه بالالتزام المزدوج ازاء العرب واليهود وتسلك سلوكا عمليا يدعم المشروع الصهيوني.

يتضح، اذن، من مجرى العلاقات الفلسطينية ـ البريطانية عبر ثلاثين سنة، امتدت من ١٩١٨ ـ ١٩٤٨، مما عرضنا لبعض جوانبه آنفاً، ان الحركة الوطنية الفلسطينية لم تجد بينها وبين بريطانيا من اسباب للاحتكاك او التصادم سوى المسألة المرتبطة بالمشروع الصهيوني. حتى في هذا المجال، وحتى بعد ان اعلنت بريطانيا سياستها رسميا وتوالت تأكيداتها لها بمضي السنين، لم تفقد الحركة الوطنية الفلسطينية آمالها بأن تقنع بريطانيا بالتخلي عن دعمها للمشروع الصهيوني الا بعد ان صار لليهود، في ظل الدعم البريطاني، وجود يصعب قهره، وذلك بعد ان اجهضت القوة العسكرية البريطانية والقوانين الاستثنائية وتدخلات «الاشقاء» العرب ثورة ١٩٣٦ وقهرت القائمين بها وشتتت قياداتها.

تجديد الأمل مع توالي الحكومات

تصور الوطنيون الفلسطينيون، في البداية، ان بريطانيا جاءت الى فلسطين لتحل العدل والسلام وتنشر العلم والثقافة بدل التخلف العثماني، واعتقدوا ان تأييدها لمشروع الوطن القومي اليهودي مبعثه عدم معرفتها بنوازع اليهود وعدم اطلاعها على الحجج العربية ضده. ولهذا، رأينا مذكرات الاحتجاج الاولى الموجهة من فلسطينيين الى مسؤولين بريطانيين تنصب على تفنيد الحجج الصهيونية وترمي لاقناع البريطانيين ببطلانها. وهذا ما فعلته، على سبيل المثال، واحدة من هذه المذكرات ارسلتها في العام ١٩١٨ انشط الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية وهي «جمعية يافا» الى الجنرال كلايتون محتجة فيها على المطالب الصهيونية؛ فقد اسهبت المذكرة في سرد البراهين وانتهت الى القول «ان دولة بريطانيا العظمى التي احتلت بلادنا لتنشر فيها راية العدل والمساواة بين العناصر، فانا نقدم لها مزيد الشكر والاخلاص لهذا المبدأ الشريف، راجين من سعادتكم ان تتخذوا جميع الوسائط لراحتنا وحريتنا، بما فطرتم عليه من كرم الاخلاص وسمو المدارك»[٨]. والمعنى ذاته تضمنته مذكرة المؤتمر العربي الفلسطيني الاول التي وجهها الى مؤتمر

الصلح في العام ١٩١٩ وختمها بالقول: «نتوجه اليكم يا عظماء الرجال الذين اخذوا على انفسهم ان يكونوا حكماً عادلاً يحكم على اساس حقوق الشعوب وسعادتها، واثقين كل الثقة أن ننال غايتنا وتحترم رغباتنا وعواطفنا»(٩).

وحين لم تجد البراهين الوافية آذانا صاغية، تصور الوطنيون الفلسطينيون ان احجام بريطانيا عن الاستجابة لمطالبهم ناجم عن وقوع حكوماتها تحت تأثير الدعاية الصهيونية، وانطلقوا في نشاطهم من الاعتقاد بأن السياسة الامبريالية التي تطبقها سلطات الانتداب هي سياسة هذه الحكومة او تلك من حكومات بريطانيا، دون ان يروا ما هو أبعد من ذلك. وقد عبرت عن هذا مذكرة الوفد الفلسطيني الاول الذي زار لندن العام ١٩٢١ حين ذكرت : «ان استياء اهالي فلسطين ناشيء عن اعتقادهم الاكيد بأن سياسة الحكومة البريطانية الحالية موجهة الى طردهم من بلادهم او جعلهم لا شيء فيها»(١٠). وعلى اساس هذه القناعة، تابع قادة الحركة الوطنية اتصالاتهم مع كل حكومة جديدة او مندوب سام جديد بأمل ايصالهم الى القناعة بعدالة المطالب الفلسطينية. ولم تدفع قيادة الحركة الوطنية الى المجابهة مع بريطانيا ومقاومة الاحتلال الا بمقدار ما يتصل الامر بالوجود اليهودي، الصهيوني. بل ان قيادة الحركة الوطنية كانت، في العشرينات، على استعداد للمساومة على قبول الانتداب البريطاني اذا تخلت بريطانيا عن تأييدها للوطن القومي اليهودي. حتى ان رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني الذي ترأس الوفد الفلسطيني الى لندن، اعترض على مقررات المؤتمر السوري، الذي شارك فيه مندوبون فلسطينيون، حين طالب ذلك المؤتمر بالغاء الانتداب وسحب القوات المحتلة. وقد جاء اعتراض الحسيني في رسالة وجهها الى رئيس الوفد الفلسطيني الذي حضر المؤتمر السوري والذي ايد المطالبة بالغاء الانتداب وبالانسحاب. وجاء في الرسالة: «اننا رأينا ان خطتكم هذه كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا [من اجل مفاوضاتنا في لندن] وفقا للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية]. فلا نعلم الضرورة التي ادت بكم لأن تصرحوا بذلك، فسحب القوات المحتلة نتيجة طبيعية، فما هي الضرورة التي قضت بالتصريح، في هذا الامر أيضا، بهذا الشكل». كما جاء في الرسالة ان «اخواننا السوريين لهم الحق في ان يصرحوا بما يشاؤون، ولكن وفدنا باعتباره ممثلا للشعب ومريدا للوصول الى تأمين حقوق ومنافع البلاد العليا فالاجدر به ان يتمالك عواطفه وحماسه الوطني عند تحقق عدم الفائدة من اظهار هذه العواطف». ثم تؤكد الرسالة: «ان اتفاقنا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا بالمؤتمر السوري كان مقيداً بأن تقبل خطتنا التي اقررناها وامضيناها كلنا»(١١).

اما مضمون هذه الخطة، المتفق عليها مسبّقاً، فيفصح عنه جواب المندوب الفلسطيني للمؤتمر السوري على رسالة رئيس وفد لندن، فهو يفسر سبب موافقته على المطالبة بالغاء الانتداب وسحب القوات بأن «خطتنا ومقررات المؤتمرات [الفلسطينية] بخصوص الانتداب كلها ترمي الى رفض الانتداب المبني على اساسات وعد بلفور رفضا باتا». ثم تشير الرسالة الجوابية، صراحة، الى ان الخطة والمقررات تتضمن «اضمار البحث فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور او رفضه»(١٢).

ولا شك في أن الوفد الفلسطيني الذي فاوض وزير المستعمرات البريطاني، وكان، انذاك، ونستون تشرشل، قد اصيب بخيبة امل لان الحكومة البريطانية تمسكت بوعد بلفور ورفضت ما يعرضه الجانب العربي الفلسطيني من قبول للانتداب مقابل التخلي عن الوعد.

ومهما يكن من امر، فان هذه المفاوضات مع الحكومة البريطانية، وهي الاولى من نوعها ولكنها ستتكرر على النحو ذاته تقريباً، قد انقطعت. وتوجه الوفد الفلسطيني الى مجلس العموم البريطاني بمذكرة مستفيضة شرحت وجهة النظر العربية. الا ان مجلس العموم أهمل المذكرة، وحين أجرى مناقشة لميزانية وزارة المستعمرات، وقد جرى ذلك فيما الوفد الفلسطيني ما يزال في لندن، اعلن مجلس العموم تأييده لسياسة الحكومة في فلسطين. وهكذا، عاد الوفد الفلسطيني خائبا الا انه، مع الخيبة، اذاع بيانا صحافيا، جاء فيه «ان عودة الوفد لا تكون قاطعة لحبل الود والموالاة المؤسسة قديما والمؤيدة حديثا في ما بيننا وبين الشعب البريطاني»[١٣].

ولسنوات طويلة بعد ذلك، ظل هذان المبدآن: رفض المشروع الصهيوني والمساومة مع بريطانيا، يحكمان سياسة الحركة الوطنية في فلسطين. وعلى الرغم من رفض بريطانيا لمساومة كهذه، فإن الموقف الفلسطيني لم يرتق الى حد البت بمعاداة بريطانيا. وحتى في العام ١٩٣٠، بعد ان كانت ثلاثة وفود فلسطينية اخرى قد لقيت الخيبة ذاتها، التي لقيها الوفد الاول في العام ١٩٢١، وبعد ان برزت آثار السياسة البريطانية على الواقع المحسوس بما هي سياسة الدولة البريطانية وليست سياسة هذه الحكومة او تلك، فان بيان الوفد الفلسطيني الرابع، وهو يعلن قطع المفاوضات، قال ان الوفد «سيعود الى وطنه وهو معتقد بأن الحكومة البريطانية لا ينتظر ان تحلّ قضية عرب فلسطين بالعدل والانصاف لتغلب نفوذ الصهيونية عليها»[١٤]، ولم يذكر أي سبب آخر.

الميل الى المقاطعة والصدام

مع ذلك، فان امعان بريطانيا في تطبيق سياستها، لم يكن من شأنه ان يظل بغير تأثير على مشاعر الرأي العام العربي تجاه بريطانيا، بالرغم من الخط المساوم لقيادة الحركة الوطنية وما فرضته من تاكتيكات الملاينة حسب الاحوال. وقد تفاقم الوضع مع اتصال سنوات الاحتلال والامعان في الخطوات الرامية الى تحقيق الوطن القومي اليهودي. واستفحل الخطر عندما واجهت فلسطين، تحت تأثير سياسة بريطانيا، وفي ظل الازمة الاقتصادية العالمية التي ابتدأت العام ١٩٢٩، اسوأ وضع اقتصادي شهدته منذ الحرب العالمية الاولى، وراحت الدعوات لمقاطعة بريطانيا تبرز، جنبا الى جنب، مع الدعوات لمقاطعة الصهيونيين.

وفي العام ١٩٣٣، انعقد مؤتمر وطني كبير في مدينة يافا، حضره الف شخص، وفيه انطلقت دعوة جلية الى مقاطعة بريطانيا وعدم التعاون مع الحكومة باعتبارها المسؤولة عما يجري في البلاد. وطولب المفتي محمد امين الحسيني بالاستقالة من منصب الافتاء، لانه منصب حكومي، الا انه رفض، مع انه حضر المؤتمر وخطب فيه. ونتيجة لتأثير الخط المساوم على المؤتمر، لم تنته اعماله الى نتائج حاسمة، الا انه اقر مبدأ «اللاتعاون» مع الحكومة وحدد بعض الاجراءات واوجب تنفيذها فورا، ومنها مقاطعة الحفلات والمجاملات الحكومية ومقاطعة لجان الحكومة ومقاطعة البضائع البريطانية[١٥]. والتزمت قيادة الحركة الوطنية بمقاطعة اللجان الحكومية، وبالطبع، بمقاطعة الحفلات والمجاملات، ايضا. وتحت ضغط الجمهور المشبع بروح العداء والمتذمر من قسوة الاوضاع ومن ترديها المضطرد، ظهر من قيادة الحركة الوطنية ميل الى التشدد في وجه بريطانيا. وبعد ثلاث سنوات، بينما كانت الظروف تنضج عوامل الثورة الشاملة، انعقد

مؤتمر وطني واسع تمثلت فيه اللجان القومية في البلاد، فاتخذ واحدا من اخطر قرارات التصدي للحكومة، وهو قرار الامتناع عن دفع الضرائب «اعتبارا من ١٥ الجاري [ايار (مايو) ١٩٣٦] اثباتاً للقاعدة العامة: لا ضرائب بلا تمثيل»[١٦]. وبهذا، ربط المؤتمر المقاطعة بالمطلب السياسي في الحكم البرلماني.

واشتدت روح العداء الشعبي لبريطانيا في معمعان الاعمال الثورية التي شهدها العام ١٩٣٦، وازداد الاجيج حين اشتدت قسوة القمع الحكومي اكثر من السابق.

واستمرت المقاطعة الى ان أعلن عن تشكيل اللجنة الملكية لفلسطين التي اشتهرت باسم «لجنة بيل» نسبة الى رئيسها.

وفي البداية، تمسكت قيادة الحركة الوطنية بمبدأ مقاطعة لجان الحكومة، فأعلنت رفضها التعامل مع لجنة بيل وطلبت الى الامة «الا تتعاون مع اللجنة المذكورة»[١٧]. الا ان هذه القيادة لم تلبث ان تراجعت عن موقف المقاطعة، وذلك بعد اتصالات بادرت هي الى اجرائها مع ملوك العرب وامرائهم. وقد وجه هؤلاء نداءات من قبلهم تدعو العرب الفلسطينيين الى وقف المقاطعة ووقف الاضراب الشامل الذي كانوا قد اعلنوه ودام ستة اشهر، وذلك «بالنظر لما لنا من الثقة بحسن نيّة الحكومة البريطانية في انصاف العرب»[١٨]، على حد التعبير المشترك الذي تضمنته نداءات كل من امير شرق الاردن وملك العراق وملك العربية السعودية. وفي ضوء هذه النداءات، قررت اللجنة التنفيذية الاتصال بلجنة بيل، وادلى اعضاؤها امام اللجنة البريطانية بشهادات عكست النهج ذاته: رفض المشروع الصهيوني، جملة وتفصيلا، واظهار الرغبة في التعاون مع بريطانيا. ولم تؤد البراهين الوافرة التي عرضها قادة الحركة الوطنية لتأكيد احقية رفضهم لاي شكل من اشكال الوجود اليهودي المتميز في فلسطين الى اقناع اللجنة الملكية، شأنها في ذلك شأن البراهين التي عرضت امام الحكومات البريطانية واللجان السابقة. وما جرى كان عكس ذلك؛ فقد اجرت اللجنة تحقيقات مطولة شملت كل اوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في فلسطين، واستمعت لشهادات مئات الشهود، واطلعت على وثائق تملأ الوف الصفحات، ثم انتهت الى اقتراح حمل صدمة مريرة للعرب الفلسطينيين، وهو تقسيم البلاد الى دولتين ووضع نظام خاص للاماكن المقدسة. وكان ان تجددت الثورة، تحت وطأة الخيبة، وامتدت عامين آخرين. ولم يكن بمقدور قيادة الحركة الوطنية الا ان تندفع مع مشاعر الجمهور الى مواقف العداء لبريطانيا. بل ان منها من اندفع الى البحث عن التعاون مع الدولة الالمانية النازية.

الموقف من المشاريع البريطانية

لعل من المهمّ ان نعيد القول هنا، ان الوطنيين الفلسطينيين ابتدأوا حركتهم المستقلة من منطلقات عربية قومية، فجاء رفضهم للمشروع الصهيوني من منطلق تمسكهم بوحدة واستقلال بلدان المشرق العربي. اما الوعي الذي افرزه الواقع فيما بعد وحمل على المطالبة باستقلال فلسطين، وبحكم برلماني فيها كبديل للمشروع الصهيوني، فقد تأخر تكونه لعدة سنوات، ولم يصل، في اي وقت من الاوقات، الى حدّ التخلي عن الطموح الوحدوي، ولم تغب عنه تأثيرات الاوضاع والسياسات العربية المحيطة.

هذا الامر، الذي قلّما جرى الانتباه لتأثيره، جعل الحركة الوطنية الفلسطينية الوليدة، التي

اضطرتها الظروف، اضطراراً، لتعمل منفصلة عن الحركة العربية القومية الاوسع، تواجه المسائل المستجدة التي ميزت الوضع الفلسطيني عن سواه بلا خبرة وبلا تصورات مسبقة. وقد ابقاها هذا الحال، حتى وهي تتطور تحت تأثير المستجدات، اسيرة التأثيرات المجاورة، وجعلها تتمسك بطروحات ومطالب تضاهي طروحات ومطالب القوى والحكومات العربية في البلدان المجاورة.

وقد اضيف هذا العامل الى تأثير العامل الفريد الخاص بفلسطين، دون سواها، الذي تمثل باضطراد العمل الصهيوني، والبريطاني، لتحقيق مشروع الوطن القومي اليهودي ليعطيا، معاً، لردود فعل الحركة الوطنية الفلسطينية هذه السمة الناجمة عن مواجهة الفرادة مع نقص الخبرة بحيث صار الطابع المميز والغالب على ردود الفعل هو رفض ما تعرضه بريطانيا اذا حمل احتمال الاقرار بأي نوع من انواع الشرعية للوجود اليهودي في فلسطين، حتى ولو كان من شأن القبول بما هو معروض ان يعزز الوجود العربي ذاته ويحسن مواقع الحركة الوطنية وقدراتها على المجابهة.

وعلى هذا، رأينا، مثلاً، ان العرب رفضوا المساهمة في المشروعات الاقتصادية للدولة، لأن اليهود يشتركون فيها، مما مكن الصهيونية ليس فقط من الظفر بالحصة الكبرى في هذه المشروعات بل ومن الهيمنة الكاملة على عدد هام منها. وتبع ذلك، ان الجانب العربي لم يقم مشروعاته الخاصة الا في اضيق وادنى الحدود، فهذه البرجوازية الناشئة كانت عاجزة عن القيام، وحدها، بالمشروعات الكبرى التي يقتضيها التطور الصناعي، وبرفضها المشاركة في المشروعات التي تعرضها الدولة ضيقت دورها الاقتصادي في حياة البلاد الى ادنى حد. وكان الوطنيون الفلسطينيون يتشبثون بشعار عدم المشاركة مع اليهود، مكتفين بايمانهم بحقهم في فلسطين الكاملة وبطلان اية حقوق لليهود فيها.

ورأينا، على سبيل المثال ايضا، كيف رفض الوطنيون الفلسطينيون الهجرة اليهودية الى فلسطين، مستندين الى قناعتهم بأن «شذاذ الآفاق» الوافدين من دول عدة ليس لهم الحق في ان يحلوا محل سكان فلسطين العرب، وذلك من غير ان يتقصى الوطنيون امكانية التحالف مع اي يهود يعادون الصهيونية او يتعمدوا تهيئة الظروف التي تشجع يهودا على معاداتها. كما ان الوطنيين لم يتقصوا فرص التأثير في اليهود خارج فلسطين، في الدول التي لا تؤيد الصهيونية من بين الدول التي يقيمون بها.

وبدا اثر هذا كله، بأجلى ما يكون، في الموقف العربي من المشاريع السياسية ومن جملة المسائل التي تتصل بادارة البلاد، سواء المواقف من المشاريع التي عرضتها بريطانيا نفسها او المواقف من المسألة برمتها خارج اطار هذه المشاريع. والذي لا شك فيه، ان بريطانيا كان من شأنها ان تدير البلاد ادارة مباشرة على طريقة المحتلين من غير اية معونة عربية محلية، وكان ذلك سيهيء لها، على نحو افضل، تطبيق سياساتها بوجوهها كافة. الا انه لم يكن بمقدور بريطانيا ان تتجاهل حقيقة الوجود العربي، ومستوى تطوره. بل إن هذا الوجود وهذا التطور قد جرى الاقرار بهما، على نحو ما، في صك الانتداب الذي التزمت بريطانيا فيه، بأن «تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الاحوال»[١٩]. كما ان بريطانيا لم تملك ان تتجاهل المقاومة العربية التي يحفزها الطمس الكامل للعرب وحقوقهم. ولهذا وذاك، لجأت بريطانيا، تطبيقاً لالتزامها المزدوج بالوطن القومي اليهودي وبما تقره من الحقوق للسكان العرب، الى عرض مشروعات تتيح للعرب شيئا من المشاركة في ادارة شؤون البلاد. ففي العام ١٩٢٢، عرضت بريطانيا مشروعا لدستور

ينص على تشكيل مجلس تشريعي يشرف عليه المندوب السامي البريطاني، وتكون للمجلس سلطة وضع القوانين والانظمة حين لا تتعارض مع نصوص صك الانتداب. واقترح المندوب السامي ان يضم المجلس اثنين وعشرين عضوا، عشرة منهم يعينهم هو من بين كبار موظفي ادارته، والباقون تنتخبهم طوائف البلاد، على ان يكون لليهود ثلاثة منهم. واعطى مشروع الدستور للمندوب السامي حق تعطيل قرارات المجلس.

وحين رفضت اللجنة التنفيذية هذا المشروع، اتضح ان رفضها لا يتصل بتفصيلاته، او بالموقف من الصلاحيات الممنوحة له او للمندوب السامي، بل انطلق، كما اعلن ذلك بيان اللجنة، من اجماع «الامة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»، لأن «مقتضيات رفض الاصل ان نرفض الفرع لذلك الاصل». وقال بيان اللجنة التنفيذية ان المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، الذي انبثقت عنه هذه اللجنة، قرر مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي «لأنه وجد، بعد البحث الدقيق، ان الاشتراك في تلك الانتخابات انما هو قبول محسوس بالانتداب وبتصريح بلفور»[٢٠].

هذا الموقف من الجانب العربي، ادى الى افشال عملية تشكيل المجلس لتعذر اجراء الانتخابات، مما حمل المندوب السامي على تعيين «مجلس استشاري» فيه عشرة من العرب، سمّاهم دون ان يستشيرهم، واثنان من اليهود. وقد رفض الاعضاء العرب، وهم من قادة الحركة الوطنية ووجهاء البلاد، عضوية المجلس الاستشاري، واكتفوا بحضور جلسته الاولى حيث اوضحوا موقفهم وانسحبوا، بعد ذلك، على الفور.

ثم عرض المندوب السامي على اربعين وجيها عربيا استضافهم في العام ١٩٢٣ ان تمنح الحكومة البريطانية للعرب حق تشكيل «وكالة عربية» يكون لها المركز نفسه الممنوح للوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب، اي ان يكون لهذه الوكالة العربية، بوصفها هيئة عمومية لاسداء المشورة الى الادارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حق ابداء الرأي في هذه الامور وغيرها من الامور التي تؤثر في مصالح السكان غير اليهود، وان تشترك في ترقية البلاد تحت رقابة الادارة. وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية، عرض المندوب السامي ان يكون للوكالة العربية المقترحة الحق في ان تستشار في الوسائل التي تؤدي الى ضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضع «فئات السكان الاخرى» كما وصفها الكتاب الموجه بهذا الخصوص من وزارة المستعمرات الى المندوب السامي[٢١]. وشفع المندوب السامي عرضه هذا بالتأكيد على ان صك الانتداب «اصبح نافذاً» وان حكومة جلالته «لا تزال مصرّة على تنفيذ وعد بلفور». وكان هذا كافيا لكي يبلغه الحاضرون على الفور، رفضهم للعرض[٢٢]. ثم فسرّ بيان اصدرته اللجنة التنفيذية فيما بعد سبب هذا الرفض، فقال: «ان الغاية التي يتوخاها الوطنيون العرب في هذه البلاد ليست الحصول على وكالة عربية تشبه الوكالة اليهودية... وانما غايتهم، التي لا يرجعون عنها ولا سبيل لهم الا اليها، هي الحصول على الاستقلال الذي ينشدونه من امد بعيد، والذي وعدهم به الحلفاء، وفي مقدمتهم حكومة جلالة الملك، فاشتركوا في الحرب الكبرى وقاموا بنصيبهم من اجله». وتساءل البيان: كيف يمكن ان يقبل العرب هذا المشروع وهو «يجعل اصحاب البلاد في مستوى واحد مع اليهود، فضلا عن ان اسم الوكالة يجعلهم يشعرون انهم غرباء في بلادهم»[٢٣].

اما في العام ١٩٣٥، حين كان وزن اليهود في البلاد قد نما ديمغرافياً واقتصادياً وسياسياً، وحين كانت خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل الانتداب، قد نمت هي الاخرى، فقد

اختلف الموقف العربي بعض الشيء ازاء مشروع جديد لتشكيل مجلس تشريعي، عرضه المندوب السامي على اساس ان يتكون المجلس من ثمانية وعشرين عضواً نصفهم للعرب (مسلمين ومسيحيين). وبموجب المشروع الجديد، يحق للمندوب السامي تعيين خمسة من الاعضاء العرب بينما التسعة الباقون يتم انتخابهم. وبالرغم من ان صلاحيات هذا المجلس المقترح ليست اوسع من صلاحيات سابقه، وان قراراته ستكون، بالمحصلة، مقيدة بالقيود ذاتها التي قيدت بها قرارات سابقه، فقد تصدى الزعماء العرب لمناقشته بامعان، واجروا بشأنه اتصالات مع السلطات البريطانية. وقد ركزوا انتقاداتهم على ما يعكسه المشروع من تمسك بريطاني بمساندة الوطن القومي اليهودي، الا انهم اظهروا الاستعداد للتداول في ما عدا ذلك من بنود المشروع. وقد نقل المندوب السامي موقف الزعماء العرب الى حكومته فرد وزير المستعمرات برسالة قال فيها انه «فهم بأن الاحزاب العربية عموما قررت ان ترى مجلسا تشريعيا يؤسس، اجمالا، على نفس الاسس التي اقترحتها حكومة جلالته، مع شعوره، كذلك، بانهم يطلبون تغييرات معينة». ودعا الوزير الزعماء العرب الى زيارة لندن للتفاوض، وقال في رسالته هذه كأنما ليغذي لديهم الميل الى القبول: ان الوفد اليهودي الذي استقبله «ابدى معارضة شديدة ضد تأسيس مجلس تشريعي في هذا الوقت»[٢٤]. الا ان هذا الميل العربي الى القبول اصطدم في نهاية المطاف، بالعقبة الدائمة وهي التمسك البريطاني بالوطن القومي اليهودي. وكان كل من مجلس اللوردات ومجلس العموم، البريطانيان، قد طالب الحكومة بارجاءالعمل بهذا المشروع «لانه من الخطأ ربط فلسطين بشكل من الدستور يؤدي بطبيعة الحال، كما ادى في البلاد الاخرى، الى قيام حكومة مسؤولة في البلاد»[٢٥] ـ كما لاحظ تقرير لجنة بيل فيما بعد ـ فقيام وضع كهذا يعرقل تحقيق المشروع الصهيوني ويعرض نفوذ بريطانيا ذاته للخطر.

وهكذا، لم يتح للمشروع ان يرى النور، خصوصا لأن ثورة ١٩٣٦، التي كانت عواملها تتجمع منذ البداية، انفجرت في هذا الوقت.

وحين ظهرت اقتراحات غير رسمية دعت الى تقسيم البلاد الى مقاطعات «كانتونات» تدار محليا، اعلن القادة العرب رفضهم لنظام الكانتونات هذا، كما رفضوا، بطبيعة الحال، مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل.

ان القيادة الوطنية، التي رفضت على الدوام اية مشاركة للاضطلاع بدور في ادارة البلاد، كانت لديها اسبابها التي تتصل، في نهاية المطاف، برفض الوطن القومي اليهودي وبرفض الاقرار بأي نوع من المشروعية للوجود اليهودي في فلسطين، فضلا عن رفض المساواة بين الوجودين، اليهودي والعربي، على اي نحو من انحاء المساواة. وظلت القيادة الوطنية قادرة على ان تقنع الرأي العام الفلسطيني بمواقفها، وهكذا فلم تنجم في وجهها سوى معارضات قليلة التأثير، سواء تلك التي جاءت من اليمين، او من اليسار.

والقيادة الوطنية، مع رفضها المتصل للمشاريع المعروضة، لم تقدم، من جانبها، حتى سنة ١٩٣٦، اي بديل، مع ان الاوضاع كانت تتردى وتتفاقم. والمقصود هنا، ليس البديل المعبر عنه في مشروع مكتوب، فمن هذه الناحية اعلنت الحركة الوطنية مطلبها في الاستقلال والحكم البرلماني الذي يسهم فيه اليهود وفق وجودهم التي يعترف بها العرب، مما بدا، من وجهة النظر العربية، كانه البديل، بل المقصود هو البديل للنشاط المثابر الذي كان يستهدف انشاء الوطن القومي اليهودي، بنشاط يحقق تصورات العرب في الظروف الملموسة التي كانت تتطور اليها البلاد.

فباستثناء المحاولات السيزيفية التي توالت لثني بريطانيا عن تأييدها للمشروع الصهيوني، وما اقترن بهذه المحاولات، من وقت لآخر، من انشطة ضد سياسة الانتداب والصهيونية، فان القيادة الوطنية لم تقدم اية مبادرة ايجابية، لا على صعيد ايجاد مؤسسات تمثيل تبقي البلاد موحدة، بما يستوجبه هذا من مشاركة عرب ويهود فيها، ولا على صعيد عقد تحالفات محلية وعربية ودولية فعّالة تسند هذه الاسس.

وهكذا، بقيت الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى العام ١٩٣٦، مفتقدة لزمام المبادرة في مواجهة المشروع الصهيوني المدعوم من بريطانيا، مثلما بقيت، ايضا، عاجزة عن تنظيم مجابهة فعالة لوقف العمل في تحقيق هذا المشروع. وصار الرفض، برغم عدالة الاسس التي يستند اليها، تقليديا فقد، بمضيّ الزمن، مقدرته على المساهمة في تقرير مصير البلاد بما ينسجم مع طموحات غالبية سكانها؛ كما فقد، بصورة خاصة، تأثيره على القرارات الجوهرية للسياسة البريطانية او لسياسة الحركة الصهيونية التي تعززت في داخلها، تحت تأثير السهولة النسبية التي تحقق بها الوجود القومي اليهودي في فلسطين، التيارات التي تعمل لبناء دولة يهودية صرفة.

فلما تم اللجوء الى السلاح آخر الامر، وتغلبت نوازع الثورة لدى الجمهور على تهيب القيادة الوطنية من الاصطدام مع بريطانيا، واندلعت ثورة ١٩٣٦، كانت مياه كثيرة قد جرت في نهر الاردن بين الاعوام ١٩١٨ و١٩٣٦، وكانت السلطات البريطانية قد عززت وجودها العسكري واكتسبت الخبرة في مقاومة الانتفاضات التي سبقت ثورة ١٩٣٦. والى هذا، كان الوجود اليهودي قد صار، بالفعل، وجوداً مميزاً، تسنده، فضلا عن سياسة بريطانيا وقدراتها الكبيرة، الوقائع الممثلة بتكون احياء ومستوطنات ومدن يهودية، كما تسنده التنظيمات اليهودية ووسائل الدفاع الخاصة بها.

ثورة ١٩٣٦ ونتائجها

عوامل الثورة، كما سبق ان ذكرنا، تراكمت بمضيّ السنين؛ حفزتها موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين، وحركة انتقال الاراضي المتواصلة، والبطالة المتزايدة بين العاملين في صناعة عربية عاجزة عن المنافسة، وسياسة الافقار الحكومية وارتفاع الضرائب المفروضة؛ واججتها الخطوات الماثلة للعيان المتصلة بعمليات تأسيس الوطن القومي اليهودي كنقيض للوجود العربي، وامعان بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني، وتكرر رفض الاستجابة للمطالب العربية على الرغم مما ابدته الحركة الوطنية من استعداد لاعطاء بريطانيا مركزا متميزا في فلسطين.

وبهذا، دخلت البلاد الثلاثينات فيما القناعة تتزايد بأن «اضطرابات فلسطين السابقة والحالية انما هي ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية ـ الصهيونية، التي ترمي الى الغاء القومية العربية في وطنها الطبيعي، لكي تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها»[٢٦]، كما ورد في البيان الذي اذاعته اللجنة التنفيذية بعد هبة البراق.

كما حفز عوامل الثورة واججها، على الجانب الاخر، التشدد الصهيوني وانتقال قيادة الحركة الصهيونية من محاولة التستر على اهدافها الحقيقية في فلسطين، كما كانت تفعل في اتصالاتها مع العرب في بداية الاحتلال البريطاني، الى الصراحة في اظهار مطلبها باقامة الدولة اليهودية وجلب يهود العالم الى فلسطين، وانتقال المنظمات الصهيونية الى مرحلة تشكيل المنظمات المسلحة وشبه المسلحة استعدادا لمواجهة العرب اذا ترددت بريطانيا في ذلك لاي سبب من

الاسباب.

ويقدم تقرير «سمبسون»، احد رؤساء اللجان التي امت البلاد بعد هبة البراق في ١٩٢٩، وصفا لتردي الاوضاع الاقتصادية بين العرب، فيشير الى ان البطالة «اصبحت بين العرب، في الوقت الحاضر، من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وان هناك عددا كبيرا من العرب بغير عمل، وان ذلك افضى الى انخفاض جليّ في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم». كما يشير تقرير سمبسون الى ان ٢٩,٤٪ من الفلاحين العرب صاروا بدون ارض ، و«ان حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية»، وذلك، وفق سمبسون، ناجم عن انه «لم تتبع سياسة مقررة لتحسين الاراضي التي يملكها العرب تحسينا زراعيا يساعدهم على رفع مستوى معيشتهم». ويبين التقرير ان عدد العرب زاد بسرعة فائقة «في الوقت الذي نقصت فيه الاراضي الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت الى ايدي اليهود». ويضع سمبسون يده على سبب آخر للافقار، يتصل بالعمل العبري، فيقول: «ان كل دونم من الارض بيع لليهود لا يكون خسارة للعرب فحسب، بل خسارة لعملهم فيه ايضا»[٢٧].

ولما ارادت الحكومة البريطانية، تحت ضغط ما كشفت عنه هبة البراق من تراكم لعوامل الثورة، ان تهدىء الخواطر العربية اعلنت في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠، «ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي، تلك المسألة الهامة لمصلحة جميع السكان، بدون اي تأخير». الا ان الحكومة رهنت هذا الحكم الذاتي الموعود «بما يتلاءم مع صك الانتداب»، ثم جعلت هدفه «تمكين العرب، الذين ليس لديهم الان وسائل دستورية، من وضع ارائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة، ومن الاشتراك، ايضا، في البحث والتداول فيها»[٢٨]. وهذا يعني ان بريطانيا، حتى حين ارادت استرضاء الجمهور الساخط، عرضت دورا استشاريا للممثلين العرب، وجعلت هذا الدور مقصورا على الامور الاجتماعية والاقتصادية فلا يمس الامور السياسية ولا يتعارض مع التزام بريطانيا بتحقيق الوطن القومي اليهودي، كما نص عليه صك الانتداب.

ثم قدم خبراء بريطانيون، عينتهم الحكومة، اقتراحات تتضمن بعض الاستجابة للمطالب العربية بما يتصل بتعديل انظمة الضرائب والمساهمة العربية في الادارة، الا ان هذه الاقتراحات لم تأخذ طريقها الى التنفيذ، وذلك لسبب قوة المعارضة الصهيونية لها من جهة، وبسبب التمسك البريطاني بتأييد المشروع الصهيوني، من الجهة الاخرى.

وفي اجواء كهذه، تأسس حزب الاستقلال ممثلا للقطاع من الوطنيين الاشدّ استعدادا لمعاداة بريطانيا، واعلن الحزب في اواخر ١٩٣٢، ان الفلسطينيين «يعتبرون الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلا لا يستند الا على القوة، ويؤكدون رفضهم الانتداب ووعد بلفور وتمسكهم بحقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال... ويعاهدون على الجهاد المستمر في حفظ الكرامة العربية والدفاع عن هذه البلاد المقدسة... ويلفتون نظر العالم العربي والاسلامي الى المؤامرة الفظيعة التي اتفق المستعمرون والصهيونيون عليها ضد اهل هذه البلاد العربية»[٢٩].

وهكذا، فضلا عن توالي الدعوات لمواجهة بريطانيا ومقاطعتها، اخذ الجمهور العربي يبحث عن السلاح من مختلف المصادر المتاحة، بما في ذلك مصادر بريطانية جعلت تبيع السلاح لعرب، لسبب او لآخر. اما قيادة الحركة الوطنية، فانها مع تشددها في رفض المشروع الصهيوني، وكل ما يتصل به، لعبت ازاء الغليان الشعبي دور صمام الامان في واقع الامر.

الا ان ضغوط العوامل المتراكمة كلها انتهت الى الدعوة لاعلان الاضراب العام، وذلك في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، ابتدأ به عمال السكة الحديد، ثم انتظمت فيه بقية القطاعات المهنية تباعا. ووقعت القطيعة الكاملة مع السلطات، ونشطت العمليات المسلحة. وهكذا، قامت الثورة المسلحة كاول ثورة شاملة في تاريخ فلسطين الحديث.

وبادرت قيادة الحركة الوطنية لتنظيم صفوفها حتى تصير قيادة للثورة. فتشكلت بمشاركة الاحـزاب كافة عدا الشيوعي، اللجنة العربية العليا لفلسطين، وانتدب الضابط السوري فوز الدين القاوقجي «قائدا لقوات الثورة المسلحة في سوريا الجنوبية»، كما سمى نفسه في البلاغات التي كان يصدرها. واتجهت المقاومة نحو عدوين اثنين، الصهيونية وقوات الاحتلال البريطاني. وكان هذا الامر يحدث لاول مرة بغير التباس.

وصدر بيان الثورة الاول في آب (اغسطس) ١٩٣٦، حاملاً الدعوة «الى السلاح، ايذانا بسقوط الحكم الاجنبي في فلسطين لمنافاته حقوق الشعب المشروعة، وقيام حكومة ثورية تستمد وجودها من ارادة الامة». كما ان البيان الاول هذا دعا «الى ان تنسحب الجيوش البريطانية، وتمنع الهجرة اليهودية منعا باتا وتجلى الجماعات التي هبطت فلسطين على اساس وعد بلفور، ويقوم مجلس تأسيسي من ارادة الأمة يضع دستوراً للبلاد يعين شكل الدولة وتقوم، بمقتضاه، حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي تنتخبه الأمة انتخاباً حراً»[٣٠].

هذه الثورة، التي كان قوامها جمهور الريف والمدن الساخط، مثلت ذروة الوعي بضرورة توجيه رأس الحربة الى «رأس البلاء» اي الى بريطانيا. وكان الاتجاه الى مصادمة بريطانيا قد تبلور، على نحو حاسم، في اوساط قطاعات هامة من قطاعات الحركة الوطنية، وعبر عنه الاجتماع الوطني الذي انعقد في نابلس. في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ بمبادرة من حزب الاستقلال، حين نادى بضرورة ان «توجه القضية توجيها صحيحا، اي انه يجب ان تتجه المقاومة ضد الانجليز، اولا، باعتبـارهم اسـاس البلاء». وقد رأى الاجتماع «ان المسؤولية في ما وقع ويقع ملقاة على عاتق [الانجليز]، ولا يجوز ان تصرف القضية الى مقاومة الصهيونية وحدها»، وهو الاجتماع الذي صدرت منـه الدعوة الى الاضراب، وكان من نتائجه ان انسحب الاعضاء العرب من المجالس البلدية التي يشترك فيها عرب ويهود[٣١].

اذن، وكما يمكن القول، استجابت قيادة الحركة الوطنية لنوازع السخط الشعبي العام؛ الا ان هذا لم يعن انها تخلت، كلها، عن نهجها المساوم مع بريطانيا. والقيادة هي التي بادرت، من جانبها، الى الاتصال بالملوك والامراء العرب حاثة اياهم على التدخل. وقد انتهت الاتصالات، كما هو معروف، بتوجيه نداءات من الملوك والامراء تدعو اهل فلسطين الى وقف اضرابهم العام. وبـطبيعة الحال، استجابت القيادة الوطنية لهذه النداءات فور صدورها «لأن الامتثال لارادة اصحاب الجلالة والسمو الملكي ملوك العرب ورؤسائهم، والنزول على ارادتهم، من تقاليد العرب الموروثة»، ولأن القيادة الفلسطينية تعتقد جازمة «بأن اصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا ابناءهم الا لما فيـه مصلحتهم»، ولأن هذه القيـادة تؤمن «بعـظم الفـائـدة التي تنجم عن توسـطهم ومؤازرتهم»، كما قال بيان اللجنة العربية العليا الذي صدر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦[٣٢].

واذا كانت هذه الاستجابة العاجلة قد اظهرت ان القيادة الوطنية ما تزال تؤمن بامكانية التفاهم مع بريطانيا، فانها قد تسترت، هذه المرة، بالمواقف العربية لكي تتفادى السخط الشعبي، مفقدة رفضها للمشروع الصهيوني احد اهم اسلحة مجابهته وهو سلاح الجماهير في مواجهة

بريطانيا ذاتها، وفاعلة ذلك حتى بعد ان اشرعت الجماهير، بالفعل، هذا السلاح العام ١٩٣٦.

وبنتيجة الوساطة العربية، وتحت ضغط الاحداث وانتشار اعمال العنف، ومن ميل واضح للتهدئة، ارسلت الحكومة البريطانية الى فلسطين اهم لجنة من اللجان التي امتها في تاريخها. واحيط تشكيل هذه اللجنة بكثير من الدعاية والاهتمام. والحقيقة، ان اللجنة الملكية لفلسطين او لجنة بيل، استطاعت ان ترى اوسع واشمل ما امكن للجنة بريطانية ان تراه من جوانب القضية كافة. وقد انتهت هذه اللجنة الى القناعة التي عبر عنها تقريرها حين قال: «لقد تبين لنا ان مقترحات العرب ومقترحات اليهود، بالصيغة التي عرضت علينا رسميا، لا يمكن اتخاذها اساسا لتسوية سلمية او تسوية نهائية»[٣٣]. وهكذا، فان من راي اللجنة انه «لا أمل يرتجى في الوصول الى تسوية دائمة [حتى] على اساس الروح القومية المعتدلة»[٣٤] لدى الجانبين، علما ان الروح المتطرفة هي التي كانت سائدة.

لقد بنت لجنة بيل قناعتها هذه في ضوء معاينتها للواقع كما تجلى اواخر العام ١٩٣٦ واوائل ١٩٣٧؛ فقد تمايز في البلاد كيانان احدهما عربي والآخر يهودي. ورأت اللجنة كيف صار «الشعبان المتخاصمان [في وضع] لا يمكن [معه] ان يعمل احدهما على زيادة رفاهية الآخر»[٣٥]، وذلك بينما «كانت مقتضيات صك الانتداب الخاصة، ايضا، عائقا منيعا يحول دون اتخاذ سياسة قويمة تعمل على التقريب بين العنصرين»[٣٦].

وفي ضوء قناعتها هذه، عرضت اللجنة الملكية البريطانية اقتراحاً تضمن خطة تفصيلية لتقسيم البلاد إلى دولتين: عربية ويهودية، وذلك على أساس الانطلاق من «انهاء أجل الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا» مع بريطانيا وفرنسا، ووضع « انتداب جديد للأماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات» المتوخاة منها[٣٧]. ودعت اللجنة بريطانيا «الى التفاوض مع حكومة شرق الاردن وممثلين لعرب فلسطين من جهة، ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى، لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين، وان تعلن في هاتين المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذاتيّ سيادة». واقترحت ان «تتألف الدولة العربية من شرق الاردن مع ذلك الجزء من فلسطين الواقع الى الشرق والجنوب»[٣٨]، الذي خصصته خطة التقسيم لعرب فلسطين.

استبعاد فكرة التقسيم

بروز هذا الاتجاه الى التقسيم بعد اندلاع ثورة ١٩٣٦ وتوقفها المؤقت، كان ثمرة هامة من ثمرات السياسة البريطانية المؤيدة للمشروع الصهيوني، ومن ثمرات النشاط الذي امتد، طيلة سنوات، لبناء الكيان اليهودي في فلسطين. وهذا البروز لفكرة التقسيم، عكس، على الجانب الآخر، قصور الجهد العربي في مواجهة الانتداب والصهيونية، حين انصب هذا الجهد، لسنوات طويلة، ضد الصهيونية وحدها وتردد في مجابهة بريطانيا، وحين عجزت القيادة الوطنية العربية عن ان تصبح قيادة للبلاد بأسرها، بعربها ويهودها، او تنتدب نفسها على الاقل انتداباً لدور كهذا فتقوم بالمبادرة وتسعى لاستقطاب اي يهود معادين للصهيونية وتشجع اي مبادرات يقوم بها غيرها في هذا السياق.

ولان الامر جرى على هذا النحو، فان عدالة المطالب الوطنية الفلسطينية والبراهين التي لا

حصر لها التي ثبتت احقيتها، لم تكن كافية للحيلولة دون نمو الكيان اليهودي وتحققه على ارض الواقع وتشدد القائمين عليه في مطالبهم في ظل دعم بريطانيا لمشروعهم.

كما انه ما من شيء امكن ان يحول دون تمايز الوجود العربي بوصفه طرفا يصطرع مع طرف آخر موجود الى حد لم يعد معه الرفض العربي قادرا على الغائه. ثم ان الوجود اليهودي، فضلا عن كل ما تقدم اعلاه، صار في بعض النواحي، متفوقا بما له من هيمنة اقتصادية كاسحة، وبما حققه من تقدم في التنظيم والادارة والاعداد العسكري. وهذا ما جعله قادرا على مواجهة التفوق العربي العددي. وكانت التحالفات الخارجية التي انشأها الصهيونيون عديدة ومتينة ومسعفة لمشروعهم. بينما لم يسع الجانب العربي الى التفاهم الا مع بريطانيا، وفي حالات نادرة مع اطراف غربية اخرى، وكلها معادية لطموحهم الوطني . اما الاستناد الى المحيط العربي فانه لم يسعف، باستثناء بعض المساعدات الطفيفة، الا في تغذية اوهام القوة المتناقضة مع واقع الحال.

مع ذلك، فان الاتجاه الى التقسيم الذي ظهر بهذا الجلاء في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧، لم يجد سنداً كافياً في الواقع لتحقيقه؛ فعلى الرغم من ميل ميزان القوى بوضوح لصالح الوجود اليهودي، فان الغلبة في البلاد كانت، حتى ذلك الوقت، ما تزال لاهلها العرب مع ما يعتور موقفهم من ضعف نسبي. ثم ان استفادة بريطانيا من ارتباط الدول العربية بها وبحلفائها، وما لعبه هؤلاء الملوك والأمراء العرب من دور في ثني عرب فلسطين عن ثورتهم، لم يسعفا بريطانيا الا الى حين؛ ذلك ان الانشطة الثورية لم تلبث ان تجددت على نطاق واسع بعد شيوع الانباء عن اقتراحات لجنة بيل بتقسيم البلاد. ولم تفلح اية ضغوط، بعد، في ثني الفلاحين المهددين بلقمة عيشهم وعمال المدن المعرضين لفقدان فرص عملهم، وجمهور التجار المتضررين والحرفيين الساخطين، وكذلك الزعماء المتطلعين للاحتفاظ بدورهم عن استئناف المجابهة من اجل تحقيق المطالب الثلاثة التي بلورتها الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت، الحكم البرلماني ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ومنع انتقال الاراضي الى اليهود.

ومن المؤكد، ان بريطانيا لم تكن بغير حول للمضي في تنفيذ سياستها المقررة المنطلقة ،رسمياً، من التزامها المزدوج بتناقضه مع بعضه، والمنحازة، عمليا، الى المشروع الصهيوني. الا ان الثورة وقد استمرت على مدى اعوام ثلاثة بينت على نحو جليّ ان الامعان في السياسة المعادية لطموحات العرب لن يمر بدون مقاومة، وان باستطاعة العرب ان ينظموا مقاومة تجعل بسط الهيمنة البريطانية على البلاد وتهويدها امرا عسيرا.

وهكذا، بعد ان امتدت الاعمال الثورية طيلة عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨، عاد اصحاب الجلالة والسمو العرب الى التوسط، واستجابت اللجنة العربية العليا لوساطتهم، وقبلت دعوة الحكومة البريطانية كلها للتفاوض، وارسلت وفداً الى لندن. وحددت اللجنة العربية العليا ما وصفه بيانها الصادر في ١٩٣٦/١/١٥ بالحد الادنى من المطالب فجعلته «الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام ببلادهم، والعدول عن تجربة انشاء الوطن القومي اليهودي، وانهاء الانتداب البريطاني وان يستبدل بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية ـ العراقية تنشأ في فلسطين، بموجبها، دولة ذات سيادة، ومنع الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي الى اليهود منعا باتا»(٢٩).

وكان الجمهور الفلسطيني الذي حمل السلاح ما يزال يواصل ثورته حين عرضت قيادته الوطنية هذه المطالب، في حين جعلت هذه القيادة تكثف اتصالاتها مع العواصم العربية، خصوصا

مع دمشق وبغداد والقاهرة، بأمل ان تحملها على الضغط على بريطانيا كي تقبلها.

وكانت بريطانيا، في ذلك الوقت، في مقدمة دول الحلفاء الغربيين المعنيين بمراقبة الصعود المتسارع لدولتي المانيا النازية وايطاليا الفاشية. وكانت حكومتها المحافظة تتحسس خطر هذا الصعود على مركز بريطانيا الامبريالي ومصالحها في اوروبا وفي قارات العالم الاخرى، وتبذل مجهودات يائسة للتفاهم مع زعيم الرايخ الالماني «ادولف هتلر» تفاهما يحفظ لها ما تتمسك به من مركز ومصالح. وكانت حكومة حزب المحافظين تكاد تدرك، في الوقت نفسه، ان خطر الصدام قائم، وعليها، في ضوء ذلك، ان تهيىء نفسها لمجابهة شرسة مع عدوها النازي وامكانياته الكبيرة. وفي وضع دولي كهذا، كانت بريطانيا حريصة على ترتيب اوضاع مستعمراتها ودفعها نحو التهدئة والاستقرار. ولان العالم العربي كان مرشحا ليكون احد مسارح الصراع مع النازية والفاشية، ولان بريطانيا تدرك ما لفلسطين من اهمية في العالم العربي، فقد تهيأ سبب اضافي لحمل بريطانيا على استرضاء العرب، خصوصا وان اوساطا واسعة في الرأي العام العربي صارت ميالة بمشاعرها نحو دول المحور، لا لشيء الا لضيقها بالسياسة البريطانية.

في جو كهذا، وفي ضوء العوامل المتقدمة كافة، صدر في ايار (مايو) ١٩٣٩ بيان حكومي بريطاني عرض خطة سياسية جديدة لتحديد مستقبل فلسطين. وقد تضمن هذا البيان، الذي اشتهر باسم الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩، عدداً من الترضيات الموجهة الى الجانب العربي.

وقد ابتدأ البيان[٤٠] باستبعاد فكرة التقسيم التي اقترحتها لجنة بيل لانه «وجد ان تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين.. ليس من الامور العملية»، ثم اعاد التأكيد، الذي تضمنته بيانات سابقة مماثلة، على «انه ليس من سياسة [بريطانيا] ان تصبح فلسطين دولة يهودية»، وان «واضعي صيغة الانتداب الذي دمج فيه وعد بلفور لا يمكن ان يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين الى دولة يهودية خلافا لارادة سكانها العرب». واعتبر البيان انه «مما يخالف الالتزامات المترتبة على [بريطانيا] نحو العرب، بموجب صك الانتداب والتأكيدات التي اعطيت للجانب العربي، ان يجعل سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لارادتهم». ثم اعلن البيان ان بريطانيا ترغب «في ان ترى دولة فلسطينية مستقلة في النهاية. وينبغي ان تكون تلك الدولة دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين، العرب واليهود، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين»، على ان يكون مفهوما، منذ الآن، «ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات، ما بين العرب واليهود، من شأنها ان تجعل حكم البلاد حكماً صالحاً، في حيّز الامكان». وعلى هذا، فان «نمو الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له ان يسير على قاعدة النشوء والارتقاء، شأنه شأن البلاد الاخرى». ورأى بيان الحكومة البريطانية ان تحقيق ذلك يتطلب فترة انتقالية حددت مدتها بعشر سنوات، واقترح ان تتشكل حكومة فلسطينية تتسلم صلاحيات الحكم بالتدريج، خلال هذه الفترة، بينما «تحتفظ حكومة جلالته، خلالها، بالمسؤولية النهائية، بصفتها السلطة المنتدبة». وبعد انتهاء الفترة الانتقالية «ترتبط [الحكومة الفلسطينية] مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضمانا مرضيا». هذه الاقتراحات، رفضتها اللجنة العربية العليا «لانها لم تحقق مطالب العرب». وقد اعلنت اللجنة اسفها لصدور هذه الاقتراحات عن بريطانيا بعد ان فاوضها الوفد الفلسطيني «مسبقا بروح التساهل». وقال بيان[٤١] اللجنة الذي صدر بهذا الخصوص «ان اساس ما يشكو منه العرب هو هذا الصك [صك الانتداب] وما

فيه من التزامات مجحفة بحقوق العرب وكيانهم»؛ وحين تتبنى الخطة البريطانية الجديدة، هذه، صك الانتداب، تصبح «مخيبة لآمال العرب وداعية لعدم اطمئنانهم وغير كافلة لحقوقهم». الا ان اللجنة العربية رحبت بالفكرة التي تضمنها البيان حول قيام حكومة مستقلة ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا، واعترضت، في الوقت نفسه، على التفصيلات المقترنة بها. ورحبت اللجنة، ايضا، بفكرة وقف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات، ولكنها لم تجد أي مبرر لعدم وقفها فوراً ودفعة واحدة، واعترضت على جعل امر الهجرة مرهوناً بالموافقة العربية لان هذا، وفق بيان اللجنة الذي نقتبس منه، «يدعو الى الريبة وعدم الاطمئنان؛ فليس بعيدا عن التصور ان يعمل شيء، في ظرف من الظروف، لادعاء قبول العرب في الواقع»، و «ما دامت السلطة في يد غير ابناء البلاد فلا يوجد ضمانة لمنع الالتجاء الى مثل هذه الاساليب التي لا يعف الاستعمار عنها». وبعد مناقشة اللجنة العربية للبند المتعلق بالوطن القومي اليهودي في الخطة البريطانية، خلصت الى القول انها «لم تحقق مطالب البلاد» ورفضتها.

ونحن نعرف، الآن، ان هذه الخطة، التي وضعت في لندن من موقع الرغبة في تهدئة العرب عشية القلق من احتمال قيام الحرب العالمية الثانية، خضعت لمناقشة مستفيضة داخل القيادة الفلسطينية. وقد ظهر ميل واضح وغالب بين اعضاء اللجنة العربية لاتخاذ موقف ايجابي منها، الا ان الحاج امين الحسيني رئيس اللجنة وقف بثبات ضد اتخاذ موقف كهذا. وعلى مدى ايام استغرقتها خلوة اللجنة ومناقشاتها المستفيضة في دار المفتي في لبنان، بذل اعضاء اللجنة، ومعهم الدكتور عزت طنوس القادم من لندن بعد ان تفاوض بشأن هذه الخطة، قصارى جهودهم لاقناع رئيسهم، لكنه لم يبدل رأيه[٤٢]. وقد عرضت تفسيرات شتى لهذا الموقف، ومن بينها، وهو ما يمكن الميل للاخذ به، ان الحاج امين كان هو الآخر يترقب قيام الحرب. كان يراهن على أن دول المحور سوف تنتصر فيها وان الحلفاء سيلقون الهزيمة ولذا فانه لم يشأ ان يهادن بريطانيا في وقت كهذا، بل اتجه الى التعاون مع المانيا.

ومهما يكن من امر، فان الحرب العالمية الثانية ابتدأت بعد قليل من هذا الوقت، فغيبت او اجلت الكثير من القضايا، وبينها هذه القضية.

---

(١) يوسف الحكيم، **سوريا في العهد الفيصلي**، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ١٥٩.

(٢) عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بغداد، جمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٥٢٨ و ٥٢٩.

(٣) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، الكتاب الاول، ١٩٣٧، ص ١١٥.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٩٨.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤٧.

(٧) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٢ و٢٤٣.

(٨) بيان نويهض الحوت (اعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، من اوراق اكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٥.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(١٠) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ .
(١١) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨ .
(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٤٩.
(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٨.
(١٤) **المصدر نفسه**.
(١٥) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٢ .
(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٠٠ .
(١٧) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩ .
(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٨١ .
(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٧ .
(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٦ .
(٢١) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠ .
(٢٢) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧ .
(٢٣) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩ وما بعدها.
(٢٤) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٦ و ٢٥٧.
(٢٥) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، القدس: مكتب الطباعة والقرطاسية، بلا تاريخ، ص ١٢١ .
(٢٦) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٣ .
(٢٧) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦ وما بعدها.
(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ١٦١ .
(٢٩) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧١ .
(٣٠) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٥ .
(٣١) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠ .
(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٩ .
(٣٣) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.
(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩٤ .
(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ١٧١ .
(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨١ .
(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٥٦ .
(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٦ وما بعدها.
(٣٩) نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧١ .
(٤٠) راجع «بيان الخطة السياسية» الصادر عن حكومة بريطانيا في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩. بنصه الكامل في: **ملف وثائق فلسطين، الجزء الاول، ١٦٣٧ ـ ١٩٤٩**، القاهرة: وزارة الثقافة والارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٧١٧ ـ ٧٢٦ .
(٤١) نصه في: **المصدر نفسه**، ص ٧٢٧ وما بعدها.
(٤٢) **مقابلة شخصية مع الدكتور عزت طنوس**، بيروت: ايلول ١٩٨١. انظر، ايضا، ما ذكره الدكتور عزت طنوس بهذا الصدد في كتابه **الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل باهر**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٢.

القوة العسكرية الاسرائيلية في الثمانينات: نظرة إجمالية

يزيد خلف

شهد الجيش الاسرائيلي، منذ ١٩٧٣، تغيرات جذرية في حجمه وتجهيزه وعقيدته القتالية. واذا كانت حرب رمضان او تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ هي التي شكلت السبب المباشر للتغيير واظهرت اين كانت الحاجة الاكبر للتغيير، فقد جاء دفع جديد نحو التغيير منذ ١٩٧٩ لم يرتبط بخبرة قتالية محددة. وهكذا، فقد اتسمت الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ بالنمو الكمي المطرد الذي اثاره كابوس نقصان القوة الكافية في الخطوط الامامية لحظة اندلاع حرب رمضان. اما التطورات التي حصلت خلال هذه الفترة فتعلقت، عموما، بالتعديلات في التكتيكات والعقيدة القتالية اكثر مما تعلقت بالتغييرات التكنولوجية والتجهيزية، علما بان بعض المعدات الجديدة، مثل الذخائر الدقيقة التوجيه جو ـ أرض، قد دخل الخدمة الفعلية.

ان حرب ١٩٧٣ قد اظهرت للقيادة العسكرية الاسرائيلية ايضا، على المستوى المباشر، ضرورة تحقيق تحسينات تكنولوجية وتجهيزية اساسية داخل صنوف الاسلحة المختلفة انجازا لهدفين اثنين، هما: اولا، تحييد نظم أسلحة حديثة معينةمثل صواريخ سام ـ ٦ او مواجهة تكتيكات جديدة تستخدم اسلحة اقدم كمزيج المشاة المسلحة بقواذف آر. بي. جي ـ ٧ وصواريخ موجهة مضادة للدبابات من طراز ساغر؛ وثانيا، لاستعادة الدرجة السابقة للتفوق الكلي الاسرائيلي ومواجهة التقدم الملحوظ الذي حققته الجيوش العربية منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ من حيث التدريب والتنظيم والقيادة والتسلح.

اهداف التغيير الكمي والنوعي

ركز التخطيط البعيد الأجل الاسرائيلي عملياً، بعد ١٩٧٣، على تحقيق اهداف عدة؛ فعلى الصعيد الكمي (علما ان الاثر التراكمي لسلسلة تغييرات كمية يمكن ان يكون نوعيا) استهدفت القيادة ما يلي: ١ ـ زيادة حجم الجيش «الدائم» وكذلك العدد الاجمالي للوحدات

القتالية على انواعها؛ ٢ ـ توسيع مخزونات الذخائر وقطع الغيار والمعدات البديلة (عربات وطائرات ومدافع) توسيعاً كبيرا؛ ٣ ـ اعادة تنظيم نظام التعبئة من اجل توفير عدد اكبر من الرجال بسرعة اكبر؛ ٤ ـ توسيع ثبت ممتلكات اسلحة الصف الاول لكل من القوات البرية والبحرية والجوية؛ ٥ ـ زيادة حركية القوات البرية عبر الحصول على اعداد اضافية من ناقلات الجنود المدرعة وحاملات الدبابات وعربات الاسناد.

اما على الصعيد النوعي، فقد ركزت القيادة العسكرية على تحقيق ما يلي: ١ ـ تحسين قدرات سلاح الجو من خلال اخراج طرازات معينة من الطائرات من الخدمة الفعلية والحصول على طرازات جديدة، مع ادخال المقاتلة «كفير» كحلقة وصل بين المرحلتين؛ ٢ ـ تحسين أجهزة التشويش الالكتروني والتشويش الالكتروني المضاد، خاصة في الجو، وتحديث الذخائر جو ـ ارض بصورة ملحوظة؛ ٣ ـ تطوير دبابة جديدة اضافة الى تحسين الاجهزة والمعدات المستخدمة على الدبابات الموجودة في الخدمة؛ ٤ ـ توسيع نسبة المدفعية ذاتية الحركة؛ ٥ ـ تحسين الاتصالات واجهزة السيطرة على النيران في سلاح المدفعية؛ ٦ ـ تحديث سلاح البحرية عبر الحصول على زوارق اسرع وصواريخ موجهة بمدى ابعد.

غني عن التأكيد، ان ثمة عملية تغيير اخرى حصلت، ذات اهمية بالغة. وكانت هذه التغييرات نوعية بحد ذاتها، من جهة، علماً بأنها مثلت، ايضا، نقطة التقاء التغييرات الكمية والنوعية المذكورة اعلاه، من الجهة الاخرى. بل ويمكن القول ان التغييرات المذكورة سابقا ما كانت ستكتسب اية فاعلية لولا بذل الجهد الموازي من اجل تطوير التكتيكات والعقائد القتالية الملائمة. هذا، وقد جعلت التكتيكات العربية الجديدة من اللازم تطوير التكتيكات الاسرائيلية، كما وجب تطوير التكتيكات ايضا لاستيعاب المعدات الجديدة التي بدأت بالوصول ولاستخدام القوات التي تم توسيعها بفعالية. ومثال على ذلك، ان سلاح الجو احتاج الى تحسين ادائه في دور الهجوم الارضي من خلال اعادة تحديد مهماته واعادة تدريب طياريه لتأديتها، ولم يكن بالامكان الاكتفاء بالحصول على ذخائر موجهة جو ـ ارض. ثم بات من الضروري ان يقوم جنود المشاة بمرافقة الدبابات في ساحة القتال من اجل مواجهة التكتيكات العربية المضادة للدروع. واخيرا، وجب على المدفعية ان تنزل كمية اكبر من النيران الدقيقة، وبسرعة اكبر، دعما للقوات الميكانيكية السريعة الحركة. وتوجد امثلة عديدة اخرى على ذلك [١].

يظهر، عند النظر الى الوراء، ان ثمة نقطة كانت فاصلة في ١٩٧٩، فصلت بين مرحلتين متميزتين في تاريخ تطور الجيش الاسرائيلي منذ حرب ١٩٧٣. كما يظهر ان المرحلة الأولى، أي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩، شهدت التحولات الكمية اساسا، فيما نما عدد طائرات القتال بنسبة ٤٠ بالمئة، وزوارق الصواريخ بنسبة ٢٨ بالمئة، ونما الجيش نمواً اجمالياً بلغ ١٨٠ بالمئة. اما طلبات الاسلحة من الخارج وبرامج البحث العلمي ذات الطابع العسكري في اسرائيل، فلم يكن بامكانها ان تدشن تحولات نوعية اساسية قبل نهاية العقد[٢]. بل ويجب، في الواقع، ملاحظة الفاصل الزمني الكبير الذي يفصل بين تطوير وطلب واستيعاب المعدات الجديدة المرتكزة على ابداعات تكنولوجية جديدة، مقارنة بالسرعة النسبية التي يتم فيها الحصول على كميات اضافية من نظم الاسلحة الجاهزة من مصدري الاسلحة الخارجيين او المحليين. وتتمثل اهمية ما سبق في تأثيره على عملية تقدير القدرات الحالية والمتوقعة للجيش الاسرائيلي في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥.

يتمثل مؤشر آخر على حقيقة ان التغييرات النوعية الفعلية لم تبدأ سوى بعد ١٩٧٩، في ان

الحوار الساخن الذي أثارته حرب ١٩٧٣ في الاوساط العسكرية الاسرائيلية حول التكتيكات والعقائد القتالية لم يهدأ الا بحلول عقد الثمانينات. ويكمن مغزى ذلك، اولا، في صعوبة حسم الجدال الا بعد وصول المعدات الجديدة مما سمح باكتشاف قدرات ومحدوديات تلك المعدات في ايدي الجيش؛ وثانيا، في أن الطبيعة المتقدمة للمعدات الجديدة اتاحت تطوير استخدامات ميدانية جديدة وبالتالي تعديل العقيدة القتالية. أو يمكن التعبير، مما سبق، بطريقة اخرى هي ان النمو الهائل للجيش الاسرائيل خلال عقد السبعينات قد ادى الى ثقل الحركة والى تدني الفعالية، فيما انتظر اتمام عملية تطوير تكتيكات جديدة تلائم حجمة الكبير وتلائم التهديد العربي. وتظهر صحة ما سبق عند مراجعة الاختبار القتالي الوجيز الذي خاضه الجيش الاسرائيلي في آذار (مارس) ١٩٧٨، حين دخل ٣٠ الف جندي الى جنوب لبنان؛ اذ اظهر الجيش اداء سيئا عند تطبيق التكتيكات التي يفترض انه استحدثها للتعلم من دروس حرب ١٩٧٣ تحديدا.

انما يمكن القول انه، مع بدء عقد الثمانينات، قد تم حل الكثير من المشكلات الاولية في التعامل مع النمو الكمي الهائل، فيما سار الاستيعاب الناجح للاسلحة والمعدات الاخرى الجديدة الى الامام (وتعلقت اهم التطورات في هذا المجال بادخال التحسينات الجذرية على رباعي القيادة ـ السيطرة ـ الاتصالات ـ المعلومات)، وتقدم العمل على تطوير التكتيكات الملائمة الكفيلة باستغلال التطورات التكنولوجية استغلالا اكمل. وقد اظهرت عدة حوادث مدى نجاح الجيش الاسرائيلي في احداث التغيير في داخله، كما يلي: ازمة صواريخ سام ـ ٦ السورية في سهل البقاع اللبناني في ربيع ١٩٨١، قصف المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) من العام ذاته، وحرب القصف المتبادل مع م.ت.ف.، التي دامت عشرة ايام في شهر تموز (يوليو) التالي.

واذا تركنا البعد السياسي جانبا، تركيزا على الصعيد العسكري، فان ازمة الصواريخ (وما سبقها من معارك جوية وما تلاها من تحليق الطائرات العادية والطائرات دون طيارين الاسرائيلية فوق البقاع واسقاط بعضها) وضعت سلاح الجو الاسرائيلي في مجابهة اسلحة الدفاع الجوي العربية للمرة الاولى منذ ١٩٧٣. وقد شعر سلاح الجو الاسرائيلي انه قادر على الفوز بالمواجهة مع صواريخ سام ـ ٦، وقد أعد الخطط العملياتية لتنفيذ ذلك، الا انه استثمر حالة وقف اطلاق النار التي فرضت للمضي بالتدرب على تكتيكاته ولاختبار اساليب عمل بطاريات سام وموجات عمل اجهزة رادارها، وتم ذلك من خلال تحليق الطائرات لجذب النيران فيما سجلت الطائرات دون طيارين، الخاصة بالحرب الالكترونية، المعلومات الفنية المطلوبة.

اما الهجوم على المفاعل النووي العراقي، فقد تطلب التنسيق المعقد والدقيق بين مجموعة الوسائل الالكترونية التي عملت على خلق او اكتشاف الثغرات («النقاط العمياء») في الغطاء الراداري العربي على مسار الخط بين جنوب فلسطين وبغداد، وبين الطيارين انفسهم، وبين الطائرات ـ الصهاريج التي امنت اعادة التزود بالوقود في الجو. وتجدر الملاحظة هنا ان النواحي الالكترونية للاستخبارات (جمع المعلومات) والتشويش الالكتروني والسيطرة والتحكم قد امنتها طائرات الانذار المبكر والقيادة الجوية «اواكس» (من طراز «اي ـ ٢ سي هوك آي») التي عادت ولعبت دورا بارزا في حرب ١٩٨٢. لكن ظهرت محدوديات القوة الجوية ونيران المدفعية الاسرائيلية المضادة للبطاريات، اثناء حرب الحدود مع م.ت.ف. في تموز (يوليو) ١٩٨١. فقد واصلت المدفعية الفلسطينية ضغطها على المستوطنات الشمالية الاسرائيلية لمدة عشرة ايام رغم العمل العسكري المضاد المكثف، اذ اطلقت حوالي ١٥٠٠ قذيفة وصاروخ ضد ما مجموعه ٦٨ مستوطنة واحدثت

نزوح حوالي ٤٠٠٠٠ مستوطن[٣] . ان ازمة صواريخ سام كشفت مشكلات العمل ضمن سقف سياسي محدد مسبقا، بينما أبرزت حرب تموز (يوليو) ضرورة اللجوء الى العمل العسكري البري من اجل حسم الموضوع، وخاصة ان الضربة الصدامية المتمثلة في قصف مقر قيادة م.ت.ف. في حي الفاكهاني في بيروت لم تجعل القصف قادراً على الحلول محل العمل العسكري البري لكسر الارادة السياسية للمنظمة.

امتحان الحرب عام ١٩٨٢

قدمت حرب ١٩٨٢ في لبنان الاستعراض الرئيسي الاول لما يقدر الجيش الاسرائيلي «المحسّن» على ان يفعله؛ اذ اظهرت المواجهتان الفلسطينية ـ الاسرائيلية والسورية ـ الاسرائيلية قدرات الاسلحة المعقدة والمتقدمة التي تتمتع بدعم معدات اسناد متقدمة تكنولوجيا والتي تعمل باسلوب تكاملي ضمن بنى تخطيطية وقيادية حسنة التنظيم[٤] . كما اظهرتا استخدام تكتيات قتالية متنوعة طبقتها خلائط مختلفة من القوات البرية والبحرية والجوية. ولا مجال لاستعراض اهم هذه الاستخدامات والتكتيكات هنا، وخاصة ان الكثير قد صدر حول هذا الموضوع. لكن لا بد من التنبيه الى حقيقة مفادها ان الجيش الاسرائيلي لم يكن اداة كاملة عندما دخل لبنان، اي انه لم يصل مستوى الكمال في قدرته على العمل، وايضا، ان المواجهة العسكرية في لبنان ربما اعادت تطور القوات المسلحة الاسرائيلية (وخاصة سلاح الجو) الى الوراء لعدة سنوات في بعض النواحي. وبكلمة اخرى، كان مستوى الاداء الاسرائيلي في ١٩٨٢ دون المستوى المتحقق في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واذا تم تقييم الاداء الميداني والقيادي للجيش الاسرائيلي في ١٩٨٢ بدقة نقدية يظهر انه كان لا يزال في منتصف الطريق نحو استكمال عملية التغيير والتحول التي اتاحتها التطورات الكمية والنوعية المذكورة سابقا.

ولو تم المضي بهذا المنطق، يبدو ان الجيش الاسرائيلي قد «كشف اوراقه» في اكثر من مجال خلال حرب ١٩٨٢، فصحيح ان تلك النواحي الادائية التي كانت لا تزال تحتاج الى الصقل استفادت من خبرة القتال في لبنان، لكنه صحيح، ايضا، ان تلك التكتيكات و «الاسرار» التكنولوجية التي سبق استكمالها تم كشفها وفضحها عند التطبيق[٥]. ويضاف الى ما سبق ان غالبية المكاسب التي حققها الجيش الاسرائيلي، من حيث الخبرة الجديدة، ارتبطت، اساسا، بتكتيكات ومعدات القوات البرية، بينما تعلقت اهم الاسرار التي انكشفت، بالتكتيكات والاسلحة والمعدات الالكترونية لسلاح الجو وللفروع المرتبطة (مثل التشويش الالكتروني وجمع المعلومات والذخائر الموجهة او المضادة للرادار). اي انه يترتب على صنوف الاسلحة المتخصصة او الفروع المرتكزة على التكنولوجيا داخل الجيش الاسرائيلي ان تتعب كثيرا للحفاظ على (او حتى لاستعادة) التفوق نفسه الذي كانت تتمتع به ماضيا على نظائرها العربية. فبات الحفاظ على التفوق يتطلب اكثر من «المزيد من الدواء السابق»، بل يستوجب تحقيق خروقات تكتيكية وتكنولوجية جديدة اذا كان لسلاح الجو (خاصة) ان يخوض الحرب القادمة بغير اسلحة وتكتيكات حرب ١٩٨٢ (والتي يفترض ان يكون العرب قد طوروا الحلول لمواجهتها). فيترتب على الجيش الاسرائيلي، باختصار، ان يركض بسرعة كبيرة للبقاء في المقدمة، بينما لا يحتاج العرب الى الركض بنفس السرعة من اجل اللحاق بالخصم، لان مجرد المعرفة بما استطاع الجيش الاسرائيلي ان يفعله في ١٩٨٢، بفضل

تقدمه وتكامله، يفيد العرب حتى لو لم يمتلكوا قدرات مماثلة.

هكذا، يبدو ان حرب ١٩٨٢ اتسمت بالاهمية في تقييم القدرات الحالية والمرتقبة للجيش الاسرائيلي في ثلاث نواح، هي: ١ ـ القاء الضوء على نقطة بارزة في مسار تطور وتحول ذلك الجيش، مما كشف آفاقا مثيرة حول ما يمكن ان تحققه القوة البشرية والمعدات التي بحوزة الجيش الاسرائيلي مدعومة بقاعدة علمية وصناعية متقدمة؛ ٢ ـ اظهار الثغرات والنواقص المستمرة في العتاد والعقيدة والتدريب، تمهيداً لاحداث تحسينات اضافية؛ ٣ ـ التأثير على عملية تحول الجيش الاسرائيلي الى حد تجاوز الاثر الايجابي لاكتساب الاختبار القتالي للاسلحة والتكتيكات، وصولا الى التدخل الفعلي في مسار واتجاه التحولات المقبلة خلال ما تبقى من عقد الثمانينات. وصحيح ان اغلبية البرامج الاسرائيلية للحصول على الاسلحة والمعدات الاخرى سوف تستمر خلال العقد الحالي حسب الخطط المرسومة منذ ١٩٨٠، لكن ستتكثف الجهود لتحسين القدرات الالكترونية، وناحية القيادة ـ السيطرة ـ الاتصالات ـ المعلومات، والتنظيم، والتكتيكات من اجل اضفاء قوة صدامية اكبر على نظم الاسلحة الرئيسية وللتعويض عما تم كشفه «مجانا» خلال مواجهة محدودة غير ضرورية مع القوات السورية في ١٩٨٢.

يضاف الى ما سبق ان ازدياد «ضيق» ساحة القتال الحديثة وصعوبة مفاجأة العدو دوماً بحيلة جديدة او سلاح «سحري» جديد ربما سيحثان الجيش الاسرائيلي على اعادة النظر في عقيدته العملياتية والاستراتيجية (وقد ساهمت حرب ١٩٨٢ في زيادة المشكلة سوءاً). فإن كان الافتراض ان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الكلية تحددها اعتبارات اوسع، سياسية وديموغرافية واقتصادية على المستوى القومي، فان ما يقدر الجيش الاسرائيلي ان يفعله، في اطار اي مفهوم امني أو استراتيجية قومية معطاة للتعويض عن الصعوبة المتزايدة على المستوى التكتيكي، هو «حلحلة» المعركة على مستوى وسطي ألا وهو المستوى العملياتي. اي انه يمكن للجيش الاسرائيلي ان يلجأ الى مفاهيم «عملياتية»، مختلفة كلياً، من اجل التعويض عن انكشاف الاسرار التكنولوجية واستعراض وقع وطريقة عمل النظام العسكري المتكامل الذي يرتكز على ثلاثي الاجهزة الالكترونية والبنى القيادية والوحدات القتالية. ولعل احد البدائل العملياتية سيتمثل في رفع وتيرة التقدم والطاقة الحركية لطلائع القوات الاسرائيلية بنسبة درجة واحدة، مما سيعني، ربما، اللجوء الى الوحدات المنقولة جواً بالطائرات او الهليكوبتر على نطاق واسع[٦].

عند الوصول الى العام ١٩٨٥، يجب مراجعة العوامل التي اظهرت خبرة الماضي انها تؤثر على أمن اسرائيل وعلى قدرتها على تطوير مؤسستها العسكرية. ويتمثل الاعتبار الاول، كما تمثل دوماً (اذا ما استثنينا مشاريع اريئيل شارون وامثاله لتحويل اسرائيل الى قوة عظمى امبريالية محلية)، في مقابلة الجيوش العربية كمياً ونوعياً قدر الامكان. وكانت القاعدة التي عملت بها اسرائيل هي ان تعادل ميزانيتها الدفاعية نصف مجموع ميزانيات الدفاع العربية الرئيسية[٧]. هذا، وبعد انجاز الاحتياج الوظيفي الاول، ألا وهو تحديد مصدر التهديد، تتمثل الخطوة التالية بتحديد العوامل التي تؤثر على قدرة اسرائيل على درئه والتي تتعلق بالمعطيات المالية والديموغرافية. فيلاحظ ان الوضع المالي لاسرائيل الذي يزداد سوءاً لم ينقص، حتى الآن، من قدرتها على تحمل انفاق دفاعي يساوي تماماً قدرة الجيش الاسرائيلي على استيعاب النمو، اي ان الجيش لا يعاني من طاقة غير محققة بسبب افتقاره الى التمويل. ومما يساعد على هذا الوضع، الدعم المالي الاميركي الضخم للاقتصاد والجيش الاسرائيليين، علماً بأنه يجب عدم تجاهل أثر

المشكلات المالية كعبء وكقيد رئيسي على السياسة العسكرية.

تشكل القاعدة الديموغرافية الاسرائيلية المحدودة معضلة اهم: فقد تمت اطالة مدة التجنيد وخدمة الاحتياط بعد ١٩٧٣، فيما تم تخفيض المقاييس البدنية وغيرها التي تقرر تجنيد كل شاب أو عدمه، وذلك من اجل رفع نسبة إلحاق الشباب الذكور القادرين على الخدمة الى ٩٠ بالمئة، وهي نسبة قياسية. وهكذا، فتجد اسرائيل نفسها أسيرة فيما بين السقف الموجود فعلياً على حجم الطاقة البشرية القابلة للاستخدام للاغراض العسكرية، وبين الكلفة الاقتصادية الباهظة لزيادة العنصر النظامي (اي المحترف، مقارنة بالمجند) في الجيش الدائم. وقد تمثل الحل، حتى الآن، في تطوير وتحسين نظام التعبئة. يلاحظ، في مقابل المشكلات المالية والديموغرافية، ان اسرائيل نجحت دوماً في الحصول على امدادات كافية من الاسلحة، رغم صعوبات طارئة في الفترة بين ١٩٤٨ ومنتصف الستينات حين انطلقت العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية التسليحية بقوة. ويضاف الى هذا الاعتبار ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية قد نمت الى مستوى يؤمن الحماية الفورية (ولو كانت مؤقتة نسبياً) ضد اي تباطؤ او تجميد في وصول شحنات الاسلحة من الخارج.

تأثير كمب ديفيد

يقارن بالعوامل المذكورة اعلاه، التي تحتفظ باهميتها وتأثيرها رغم مرور الزمن، وجود عدة عوامل اضافية قد اثرت في الميزان الاقليمي وبالتالي بموقع الجيش الاسرائيلي فيه. فقد ساهمت اتفاقيتا كمب ديفيد، بالمقام الاول، في توسيع هامش حرية العمل العسكري الاسرائيلي بشكل ملحوظ، كما دل الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨، وحرب الاستنزاف ضد م.ت.ف. بين ربيع ١٩٧٩ وصيف ١٩٨١، والضربة ضد المفاعل النووي العراقي، وحرب ١٩٨٢. وما زالت عزلة مصر تؤثر على الميزان رغم عملية البناء العسكري المصرية ونمو قدرات الجيش، ورغم شكوك بعض شخصيات ومحاور المؤسسة السياسية الاسرائيلية حول مدى ثبات واستمرار السلم المصري ـ الاسرائيلي مستقبلاً. اما في المقام الثاني، فقد عطلت حرب الخليج اية آمال ببناء الجبهة الشرقية العربية، علماً بأن المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين يتساءلون حول العواقب البعيدة المدى للنمو الهائل في حجم وتسليح وخبرة الجيش العراقي والذي يمكن ان يتم توجيهه ضد اسرائيل بعد انتهاء تلك الحرب.

يذكر عامل آخر هو الاثر التراكمي لعملية بناء القوة العسكرية ولتكديس الاسلحة في البلاد العربية منذ اكثر من عقد. ويلاحظ في هذا المجال ان الانقسام العربي الى محاور متصارعة، مرفقاً بالنواقص الهامة في قدرة الجيوش العربية المختلفة على استيعاب نظم الاسلحة الحديثة وتكنولوجيتها المتقدمة، لم يمنعا ظهور هذا الاثر التراكمي، اذ يضطر الجيش الاسرائيلي الى الاخذ في حسابه الوزن الصافي لكل هذا العتاد الحربي في حوزة كل بلد عربي. تتمثل احدى نتائج ذلك في اضطرار الجيش الاسرائيلي الى تحويل وتجميد بعض الموارد كبوليصة تأمين ضد المشاركة المحتملة لقوات عربية اضافية او لنظم اسلحة معارة (كمقاتلات «ف ـ ١٥» السعودية). وتوجد نتيجة اخرى هي ان بلدان كسوريا والعراق والاردن باتت أقدر مما سبق على حماية نفسها من الضربات الوقائية او الاستباقية الاسرائيلية، حتى لو بقيت اضعف من اسرائيل فردياً وربما جماعياً. ويلفت الانتباه في هذا السياق الارتياح الواضح للضباط الاسرائيليين الكبار ازاء تدني

المدخول المالي العربي مما يحد من القدرة العربية على اغراق ساحة القتال بنظم اسلحة متقدمة مرتفعة الكلفة[٨].

العناصر الذاتية لقوة اسرائيل العسكرية

يتعين استعراض العناصر الذاتية الخمسة للقوة العسكرية الاسرائيلية (مقارنة بالعناصر الموضوعية كالمحيط الاقليمي والمحدوديات الديموغرافية) من اجل تقدير القدرات العسكرية لاسرائيل اليوم. وهذه العناصر الخمسة هي: التسليح، والقوة البشرية، والقيادة والسيطرة، واللوجيستيك، والتمويل[٩].

١ ـ **القوة البشرية**: يمكن تقييم التسليح والقوة البشرية، على حد سواء، عبر حساب قوة القوات البرية والبحرية والجوية. وتطرأ معضلة على الفور هي حل التضارب في الارقام التي تقدمها المصادر المختلفة لحجم القوة البشرية ولقوائم الاسلحة، مما يستوجب الدقة في التوصل الى تقديرات قريبة من الواقع. وتتمثل احدى الطرق لحساب القوة الاسرائيلية بالبدء بعدد الوحدات من كل سلاح تم تزويد الجيش به (حسب الصفقات المعلن عنها عادة)، ثم طرح خسائر الجيش من ذلك الطراز نتيجة القتال او الحوادث او الاستهلاك الدوري او الاخراج من الخدمة. فتمكن مقارنة التقديرات التي يتم التوصل إليها من خلال هذا الاسلوب بالارقام الصادرة عن المصادر الغربية او الاسرائيلية لتفحص مدى الاتفاق او التضارب فيما بينها، علماً بأنه يترتب التدقيق في مدى مصداقية كل مصدر ايضاً.

يوجد ١٧٠ الى ١٧٥ ألف رجل (وامرأة) في تعداد القوة الدائمة للجيش الاسرائيلي، ومنهم ٥٥ الى ٦٠ الف عنصر نظامي و ١١٥ الى ١٢٠ ألف مجند. ويبدو ان الحجم الاجمالي الفعلي للجيش هو ١٧٠ الى ١٧٢ ألف جندي، نظراً الى التخفيضات المعلنة مؤخراً في ميزانية الدفاع والاجراءات الاخرى لتحديد الحجم الاجمالي، بينما سيؤدي تسريح حوالي ألفي عنصر نظامي الى تخفيض النظاميين الى عدد يقع بين ٥٣ الفا و ٥٨ ألفاً. كما يوجد، اضافة الى ذلك، حوالي ٣٢٥ ألف شخص في الاحتياط، عدا حوالي ١٠ آلاف فرد في الوحدات شبه النظامية كحرس الحدود والناحال. ومما يلفت الانتباه ان احد المصادر الاسرائيلية يؤكد وجود ٣٧٠ ألف شخص في الاحتياط، ليصبح المجموع العام بعد اعلان التعبئة ٥٤٠ ألفاً، بينما تتفق غالبية المصادر الاخرى على قوة قصوى بحجم ٥٠٠ ألف يمكن تعبئتها في غضون ٧٢ ساعة[١٠]. وربما وقع هذا الاختلاف في الارقام نتيجة ادراج بعض المصادر للوحدات شبه النظامية في حساب الاحتياط، وخاصة ان احد المصادر العربية يقدر حجم هذه الوحدات ليس بعشرة آلاف فرد بل بثلاثين ألفاً. هذا، وتجدر الاشارة الى انه تمكن تعبئة ١٠٠ ألف من افراد الاحتياط خلال الساعات الاربع والعشرين الاولى لاعلان التعبئة، وينتمي العديد من هؤلاء الى الوحدات المتخصصة مثل سلاح الجو.

ينقسم التعداد البشري الدائم للجيش الاسرائيلي فيما بين صنوف الاسلحة الثلاثة حسب ما يلي: ١٣٠ الى ١٣٥ ألفاً في القوات البرية (منهم ١١٠ آلاف مجند)، و ٣٠ ألفاً في سلاح الجو (منهم ألفا مجند)، و ٩ ـ ١٠ آلافٌ في سلاح البحرية (منهم ٣٣٠٠ مجند). اما قوة الاحتياط، فتنقسم كما يلي: ٣١٠ الى ٣١٥ ألفاً في الجيش (ليصبح المجموع ٤٤٠ الى ٤٥٠ ألفاً)، و ٨ ـ ٩

آلاف في سلاح الجو (ليصبح المجموع ٣٧ الى ٣٨ ألفاً)، وألف في سلاح البحرية (ليصبح المجموع ١٠ الى ١١ ألف). لكن مصدراً اسرائيلياً يذكر ان احتياطي سلاح الجو يبلغ ٥٠ ألفاً وسلاح البحرية يبلغ ١٠ آلاف، مما يخالف كافة التقديرات الاخرى وبفارق كبير، بل يصعب القبول بهذه الارقام الكبيرة لان السلاحين يميلان الى الاحتفاظ بعنصر نظامي كبير وبالبقاء عند نسبة جاهزية عالية على الدوام. فصحيح انه يتم تخزين حوالي ١٥ بالمئة من طائرات القتال التابعة لسلاح الجو، وان ذلك يتيح التوسع السريع عند اندلاع الحرب، لكن لن يتطلب ذلك اكثر من ٩ آلاف احتياطي، من طيارين وفنيين ارضيين ومراقبين جويين وطواقم اسناد صيانة. وحتى لو تم قبول هذه الارقام المضخمة كما هي، فربما يكمن التفسير في كون الاعداد الاضافية من الافراد قد خدموا سابقاً في سلاح الجو او سلاح البحرية ولذلك تم ادراجهم في تقدير حجم احتياطي السلاحين مع ان خدمتهم الاحتياطية السنوية او الطارئة اثناء الحرب ربما صارت تتم في القوات البرية[١١]. هذا، ويجدر التذكير بأن احتياطيي سلاح الجو خاصة ربما كانوا من عداد المجموعة الاولى التي تلتحق بوحداتها خلال الساعات الاربع والعشرين الاولى في حالة حرب.

٢ ـ **التسليح**: اما فيما يخص التسليح، فيمتلك الجيش الاسرائيلي اعداداً كبيرة من الاسلحة والمعدات المساندة الحديثة. ولن يتم تقديم ثبت تفصيلي بها هنا، بل تقدير لمجاميع الاسلحة في الخدمة الفعلية فحسب. ان القوات البرية تشغل ما بين ٣٦٠٠ و ٤٣٤٠ دبابة. ويبدو، عند مقارنة الارقام التفصيلية التي يقدمها كل مصدر لعدد كل طراز من طرز الدبابات في الخدمة، ان المفارقة الكبرى تنجم عن الاختلاف في تقدير عدد دبابات «ميركافاه» الاسرائيلية الصنع و ١٩٠ دبابة «ت ـ ٥٤/٥٥» سوفياتية الصنع معدلة («ت أ ـ ٦٧» في التسمية الاسرائيلية). فقد تكلمت المصادر الاسرائيلية والغربية على حد سواء، منذ سنوات عدة، عن وجود ٢٠٠ «ميركافاه» في الخدمة، لكن تشير المعلومات المنشورة حول معدلات الانتاج السنوي انه توجد ٦٠٠ دبابة في الخدمة على الاقل (إن لم نقل ٧٥٠ ـ ٨٠٠ دبابة). وهكذا، فيظهر ان التقدير العملي والمعقول لقوة الدبابات الاسرائيلية هو ٤٠٠٠ كحد ادنى، او ٤٢٠٠ كمتوسط. على اية حال، يتفق المخططون العسكريون الاسرائيليون عملياً مع المخططين الماليين في تثبيت حجم قوة الدبابات عند مستوى ٤٠٠٠ من الآن فصاعداً.

تأتي ناقلات الجنود المدرعة وعربات قتال المشاة وعربات الاسناد القتالي الاخرى في المقام الثاني في ثبت ممتلكات القوات البرية الاسرائيلية. ويتمثل تقدير الحد الادنى باربعة آلاف ناقلة جنود واربعة آلاف عربة اخرى، ليصبح المجموع ٨٠٠٠، بينما يؤكد مكتب المحاسبة العامة الاميركي، في واشنطن، ان العدد الحقيقي هو ١٠٦٠٠، منها ٦٥٠٠ ناقلة جنود[١٢]، فيظهر ان التفاوت بالارقام ناشىء، جزئياً، عن التقديرات المتباينة لعدد عربات المشاة من الانتاج الاسرائيلي، لكنه ينبع، اساساً، من الاختلاف في تقدير عدد الناقلات من طراز «م ـ ١١٣» الاميركية. فهل توجد ٤٠٠٠ ام ٦٠٠٠ «م ـ ١١٣». يصعب التوصل الى تخمين دقيق للرقم الاقرب الى الحقيقة في هذه الحالة، فيتسم الرقم الاكبر بالمصداقية لانه صدر عن هيئة رسمية في البلد الذي قدم الناقلات اصلاً، لكن يشمل هذا الرقم على الارجح مجموع الشحنات منذ بدايتها في اوائل السبعينات ولا يأخذ الخسائر اثناء الحرب او السلم في الحساب (مما يعني طرح ٥٠٠ ناقلة من الحساب العام كحد اقصى).

ان احد فروع القوات البرية الذي شهد نمواً ملحوظاً منذ ١٩٧٣ هو المدفعية الاسرائيلية.

فيملك الجيش الاسرائيلي حالياً ١٦١٥ مدفعاً (من عيار ١٠٥ و ١٢٢ و ١٣٠ و ١٥٥ و ١٧٥ و ٢٠٣ ملم)، و ٥٠٠ راجمة صواريخ متعددة الأفواه (من عيار ١٢٢ و ١٣٥ و ١٤٠ و ١٦٠ و ٢٤٠ و ٢٩٠ ملم)، وألف مدفع هاون (من عيار ٨١ و ١٠٧ و ١٢٠ و ١٦٠ ملم). إلا ان ما يتسم باهمية اكبر من النمو في الاعداد (ارتفع عدد المدافع من ٥٧٠ في ١٩٧٣ على سبيل المثال) هو حقيقة ان نسبة ٧٥ بالمئة من المدافع، وكافة راجمات الصواريخ عملياً، واغلبية مدافع الهاون، هي ذاتيـة الحركة وليست مقطورة. كما تتمثل ناحية هامة اخرى في قيام الصناعة العسكرية الاسرائيلية بانتاج اكثر من ٤٣٠ مدفعاً ذاتي الحركة و ١٨٠ مدفعاً مقطوراً عيار ١٥٥ ملم، وكافة مدافع الهاون تقريباً، وطرازين جديدين من راجمات الصواريخ بعيار ١٦٠ ملم و ٢٩٠ ملم. اما الاسلحـة الأخـرى بحـوزة الجيش الاسرائيـلي، فتشمل الاعداد الكبيرة من المدافع المضادة للدبـابات، عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم (ألف مدفع)، وآلاف القواذف الصاروخية المضادة للدبابات، وحوالي ١٢٠٠ مدفع مضاد للطائرات بما فيه النماذج الثنائية والسداسية الأفواه. ويملك الجيش الاسرائيلي، ايضاً، مخزوناً ضخماً يشمل ٣٥ ألف صاروخ موجه مضاد للدبابات، وصـواريـخ موجهـة مضـادة للطائرات تشمل ١٠٢ منصة اطلاق صواريخ «هوك» مع ١٢٠٠ صاروخ، و ٩٦ منصة «تشابارال» مع ١١٦٠ صاروخاً، و ١٠٤٨ قاذفاً فردياً «رد آي» مع ٣٠٠٠ صاروخ، اضافة الى ٢٠٠ صاروخ للقصف الثقيل ارض ـ ارض طراز «لانس» الاميركي الصنع وعدد غير معروف من طراز «اريحا» الاسرائيلي الصنع.

اما سلاح البحرية، فيستخدم حالياً ٣ غواصات وزورقي «كورفيت» و ٢٢ زورق صواريخ سريعاً و ٤٥ زورق دورية وخفر سواحل و ٧ ـ ١٢ سفينة انزال مشاة وآليات. كما وتتسلح كافة زوارق الصـواريـخ بصـواريخ مضادة للسفن من طراز «غبرييل» الاسرائيلية الصنع، وتتزود غالبيتها، ايضاً، بصواريخ مشابهة من طراز «هاربون» الاميركية الصنع. ويستعين سلاح البحرية بسرب مؤلف من ٧ طائرات دورية ومراقبة من طراز «سي سكان»، اضافة الى ٤ طائرات هليكوبتر يمكن ان يحملها زورقا الكورفيت من فئة «علياه».

يظهر التضارب الشديد، مرة اخرى، عند تقدير قوة سلاح الجو الاسرائيلي. فتقدم المصادر الغربية التقديرات الادنى وهي ٥٥٠ او ٥٨٤ طائرة قتال كمجموع (اي ٤٦٠ او ٥٢٤ طائرة في الصف الاول بعـد طرح ٦٠ طائـرة في التخزين)، بينما يقدر مصدر اسرائيلي العـدد بـ ٦٧٠ ومصـدر عربي موثوق يفوق ذلك بتقدير ٧٢٥ طائرة (منها ٥٩٣ في الصف الاول). فيبدو ان المصدر الرئيسي للاختلاف ينبع من تقدير عدد طائرات «كفير» و «أ ـ ٤ سكايهوك» في الخدمة. لكن تفيد دراسة الارقام التفصيلية التي يقدمها كل مصدر حسب الطراز ومجال الخدمة (قتال، نقل، استطلاع، وغير ذلك)، وحساب عدد طائرات «كفير» و «ف ـ ١٦» التي ستدخل الخدمة خلال العام ١٩٨٥ وثم طرح عدد طائـرات «كفير» و «سكايهوك» التي ستنتقل الى الخارج بفعل البيع او الاعارة، للتوصل الى تقدير معقول بأن قوة الصف الاول في سلاح الجو الاسرائيلي تبلغ ٦٠٠ الى ٦٤٠ طائـرة قتـال على الارجح، مع ٨٠ الى ١٠٠ طائرة اخرى في المخازن أو في مهام تدريبية واستطلاعية، لكن دون ان تفقد قدرتها على التحول السريع الى الدور القتالي. هذا، ويتفق هذا التقـدير، عموماً، مع تقدير غالبية المصادر بأن العدد الاجمالي لطائرات القتال الاسرائيلية (في الصف الاول والمخازن والمهام الاخرى) يبلغ ٦٦٦ الى ٧٢٥.

كما ويشغل سلاح الجو ٦٨ ـ ٧٣ طائرة نقل (عدا حوالي ٨٠ طائرة متفرقة للنقل الخفيف

او الارتباط)، و ١٠٠ ـ ١٢٠ طائرة تدريب اساسي منها ٨٥ طائرة «ماجيستير / أميت» (عدا ١٢٠ طائرة «كفير» و «سكايهوك» خاصة للتدريب تم حسابها في عداد طائرات القتال الصف الثاني)، و ١٨٠ ـ ٢٠٠ طائرة هليكوبتر . يثير العنصر الاخير اهتماماً خاصاً نظراً الى وجود ٤٨ طائرة هليكوبتر هجومية و ٤٣ طائرة هليكوبتر للاقتحام في الخدمة الفعلية، وقد دخلت جميع هذه الطائرات الى الخدمة، باستثناء ٨ طائرات، بعد ١٩٧٣، واخيراً، تشمل انجازات سلاح الجو الاسرائيلي منذ ١٩٧٣ تشغيل حوالي ٢٠ طائرة متخصصة للحرب الالكترونية وللاستطلاع، و ٦ صهاريج طائرة لاعادة التزود بالوقود اثناء التحليق، وعدد كبير من الطائرات دون طيارين الرخيصة الكلفة لاغراض جمع المعلومات والحرب الالكترونية (يجدر الذكر ان غالبية هذه الطائرات هي من التصميم والانتاج الاسرائيليين).

يجب، عند تقييم القدرات الفعلية للقوات المسلحة، اخذ عدة عناصر اخرى في الحساب، مثل الجسور المتحركة والجرافات، والذخائر المتخصصة، ومعدات الاتصال، وحتى العتاد الفردي مثل الخوذ والستر الواقية للرصاص. فيستخدم الجيش الاسرائيلي مجموعة واسعة من هذه المعدات، وهي من الانتاج الخارجي والاسرائيلي، وقد تم تطوير الكثير منها في ضوء الخبرات القتالية. ويتسم وجود مثل هذه المعدات بأهمية جوهرية بالنسبة الى العمل المتسلسل وقدرة الفتك لنظم الاسلحة الرئيسية، علماً بأن هذه المعدات تأتي في المرتبة الثانية من الاهمية مقارنة بنظم الاسلحة تلك. فلا تتيح المعدات كالجسور ومعدات الهندسة ونظم الاتصال استمرار التقدم فحسب، بل تزيد فعاليته عبر اتاحة الاستخدام الاكمل للموارد القتالية المتوفرة. وكذلك، فإن تحسين الدقة ومدى الذخائر يتيح قدرة فتك أعلى وفرص نجاة اكبر لنظم الاسلحة التي تطلق تلك الذخائر (مثل الطائرات او الدروع)، واخيراً، فإن معدات الحماية كنظم كبح النيران في الدبابات وخزانات وقود الطائرات والستر الواقية تنقذ ارواح الافراد والطواقم وتحد من الضرر الملحق بالاسلحة، مما يؤثر على الميزان الميداني الكلي بسبب الاثر التراكمي لاستمرار الافراد والآليات والطائرات في القتال رغم الاصابة التي تتحول اصابة سطحية.

٣ ـ القيادة والسيطرة: اذا كانت القوة البشرية والتسليح (والمعدات الاخرى) في الجيش الاسرائيلي يمثلان قبضته الفولاذية، فإن تلك القوة الضاربة لا تقدر ان تعمل بفاعلية الا بدعم تنظيم مؤثر في مؤخرتها. ويتألف هذا التنظيم من موارد القيادة والسيطرة ومن الجهاز اللوجيستيكي. اما الناحية الاولى، فهي الوضع التنظيمي للجيش نفسه، وهو كما يلي: تنقسم القوات البرية الى ٣٣ لواء مدرعاً و ١٣ لواء ميكانيكياً منظمين ضمن ١١ فرقة مدرعة (تتألف الفرقة من ٣ ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكية)، و ١٢ لواء مشاة مستقلا، و ١٥ لواء مدفعية (يتألف اللواء من ٥ كتائب في كل منها ٣ بطاريات). اما سلاح الجو، فتتوزع طائرات القتال التابعة له بين ١٩ سرباً قتالياً (٥ للاعتراض و ٩ للاعتراض والقصف و ٥ للهجوم الارضي. وتوجد من ٢٤ الى ٣٦ طائرة في كل سرب، حسب نوع الطائرة ومهامها)، و ٣ أسراب للحرب الالكترونية وللاستطلاع، و ٣ أسراب نقل، و ٣ أسراب لطائرات الهليكوبتر الهجومية (ان اكثرية الطائرات الاخرى غير منظمة في اسراب). وتعمل هذه الطائرات انطلاقاً من عشرة مطارات رئيسية. واخيراً، فان سلاح البحرية يشغل تشكيلة غواصات و ٣ تشكيلات لزوارق الصواريخ، يدعمها سرب جوي للدورية والاستطلاع وكيتبة كوماندوس بثلاثماية رجل، ويعمل السلاح انطلاقاً من ٣ قواعد رئيسية.

ينقسم الجيش الاسرائيلي، على الصعيد الاوسع، الى اسلحة مختلفة، اهمها أسلحة الجو والبحرية والدروع والمشاة (والمظليين) والمدفعية. اما الاسلحة الاضافية، فهي الهندسة والتسليح والصيانة والاتصالات، اضافة الى اقسام التثقيف والخدمات الطبية والشباب والنساء. ويلاحظ على الفور ان القوات البرية، على انواعها، ليست منظمة ضمن سلاح بري واحد، بل تخضع منفردة الى هيئة الاركان العامة[١٣]. وقد تم إنشاء قيادة موحدة للقوات البرية في اواخر ١٩٨٣، إلا ان هذه القيادة ليس لها دور عملياتي، بل يقتصر دورها على تطوير العقائد القتالية[١٤]. هذا، وتنقسم البلاد الى ثلاث مناطق عسكرية، هي: الشمال (من البحر غرباً الى الحدود الاردنية الشمالية)، والاوسط (الاردن)، والجنوب (مصر). ان هذا التقسيم، علاوة على كونه منطقياً تماماً من الناحية العملياتية، قد استفاد كثيراً من الزيادة في القوة البشرية وممتلكات الاسلحة ومخزونات الذخيرة منذ ١٩٧٣، اذ توفرت قوات كافية في كل قطاع لحماية من دون الحاجة الى نقل القوات من جبهة الى اخرى حيث يظهر الخطر الاكبر. وقد اظهرت حرب ١٩٨٢ اهمية الاحتفاظ بجيش دائم كبير وبابقاء عدد اكبر من الرجال في كل قاطع، اذ تمكن الجيش الاسرائيلي من اطلاق المرحلة الاولى من الغزو بقوات تابعة للقيادة الشمالية دون تخفيض القوة المركزة في كل جبهة من الجبهات الأخرى (خاصة الجولان) ودون استدعاء الاحتياطيين مسبقاً.

يوجد عنصران رئيسيان فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة، هما: الخصائص والقدرات الفردية لقادة ضباط الجيش الاسرائيلي على مستويات مختلفة، وقنوات ووسائط تنسيق القوات في الميدان. فيقدر الجيش الاسرائيلي، من الناحية الاولى، على ان يستعين بعدد كبير من الضباط المختبرين والموجودين إما في الخدمة الفعلية او في الاحتياط. لكن اظهر اداء الجيش الاسرائيلي، خلال حرب ١٩٧٣، رغم هذه الافضلية المذكورة، نقصاً خطيراً في التنسيق على كافة مستويات القيادة، من الاركان العامة نزولاً الى اللواء او حتى الكتيبة. وقد نبع ما سبق، الى حد كبير، من نقص التخطيط للطوارىء وسوء تقدير الموقف العام. ويمثل هذان التقصيران نقطة ضعف اساسية في اي قائد كان. إلا ان المعالجة اللاحقة للحرب اظهرت، طبعاً، تصحيحاً لهذه الشوائب، وخاصة بعد استبدال بعض القادة. لكن لم يطرأ على الاداء القتالي للجيش الاسرائيلي في ١٩٧٨ و ١٩٨٢ الا تحسن هامشي، علماً بأن ظروف تخطيط وتنفيذ هاتين الحربين كانت افضل بكثير منها في ١٩٧٣، وخاصة ان الخصم في هاتين الحالتين كان اصغر وانحصر ضمن جبهة واحدة. وقد ارتكب عدد من قادة وحدات قتالية اخطاء فادحة خلال التقدم، نظراً الى العمل في تضاريس غير مألوفة، لكن التقصير الاهم تمثل في هيئة الاركان العامة، صاحبة القرار، في وضع المفهوم الكلي وفي التطبيق. وصحيح انه كان ثمة قيد سياسي حدد خيارات الجيش الاسرائيلي في بدء الحرب، إلا ان الخطة العامة كانت ناقصة، مما ادى الى الارتباك والتأخر في الميدان والى اثر سلبي على سير بعض المعارك.

انما يجب التشديد على نواحٍ عدة اخرى هي ايجابية في نظر الجيش الاسرائيلي، مقارنة بالشوائب في التخطيط والتوقع والارتجال؛ فقد حققت غالبية قادة الوحدات اهدافها المعينة رغم الصعوبات التي عملت من خلالها والتي لم تكن ضرورية على العموم؛ وظهرت درجة من المبادرة والابتكار في وجه النكسات الميدانية مما عكس قدرة القوات البرية والجوية على الاندماج بفعالية، ويلاحظ ان الجيش الاسرائيلي (وخاصة القوات البرية) عمل باقل من طاقته الكاملة، وخاصة على المستوى العملياتي، مما يعني ان النقص في استغلال الطاقة هو خطأ يقابله احتمال زيادة القوة

الهجومية اذا تم تصحيح الخطأ. وينجم عما سبق حول خبرة ١٩٨٢ المغزيان التاليان: اولاً، ان الجيش الاسرائيلي قد اصبح اداة ابطأ واقل مرونة بسبب لجوئه الى القوة النارية والمعدات المتقدمة المعقدة والاعداد المحشودة، مما جلب اثراً سلبياً على الخصائص الفردية للضباط والجنود؛ لكن، ثانياً، ان الاداء الاسرائيلي على المتسوى العملياتي ما زال يحتفظ بطاقة كبيرة غير محققة او غير مستخدمة حتى الآن، فيجب عدم تجاهلها لانه من الممكن ان تقوم قيادة الجيش بصياغة خطط افضل من شأنها استخراج القدرات الكاملة للآلة الحربية.

يوجد عامل هام جداً في تحسين قيادة الوحدات القتالية وفي اتاحة استغلال الموارد المتوفرة، ألا وهو تطوير عنصر القيادة ـ السيطرة ـ الاتصال ـ المعلومات في الجيش الاسرائيلي بفضل التقدم المطرد في المجال الالكتروني وفي الحاسبات الالكترونية (الكومبيوتر). فتسمح معدات الاتصال الافضل، التي توزع بين اعداد اكبر من الوحدات والآليات الفردية وبين المشاة، بالاتصال الفوري وبتوجيه المعركة. كما ان تطوير وسائل جمع المعلومات، بصرياً والكترونياً، التي تتمتع بقناة اتصال مباشر مع مراكز القيادة يتيح رسم صورة دقيقة عن الوضع الميداني في كل لحظة من اللحظات (اي ما يعرف بالمعلومات الآنية او المعلومات بالتوقيت الحقيقي) امام اعين القادة مما يمكنهم بالتالي من تقدير احتياجات وأولويات القتال بطريقة افضل[١٥]. كما يسمح ما سبق باستخدام اكمل واكثر اقتصادية للاسلحة والقوات المتوفرة، ومثل على ذلك ان رامي المدفعية يستطيع ان يحسن التسديد ودقة اصابة الاهداف في الوقت الذي يخفض فيه، ايضاً، انفاق الذخيرة. ثم تأتي حلقة الوصل المركزية بين القيادات العملياتية وبين «الآذان والاعين» التي تغذيها بالمعلومات (اي الطائرات دون طيارين والرادارات الطائرة «اواكس» والرادارات الارضية واجهزة التنصت والوحدات البرية الامامية)، وهذه الحلقة هي نظم الكومبيوتر التي تستوعب وتصنف المعلومات، وتوزعها على القيادات التابعة والواحدات القتالية التي هي احوج إليها، وتساعد في حساب وتخصيص الموارد بطريقة فعالة وآنية. وكان هذا النظام يعمل في ١٩٨٢، وقد ساهم في النجاح الجوي الباهر وفي الحملة البرية عموماً. وتجري المساعي لصقل عمل هذا النظام وتحسين المعدات الالكترونية التي يعتمد عليها. وقد طور سلاح الجو الاسرائيلي اجهزة رادار لمقاتلاته تتمتع بمدى ٣٠٠ ـ ٤٠٠ كيلومتر من اجل المساهمة في جمع المعلومات القتالية.

٤ ـ **اللوجيستيك**: ان العنصر الذاتي الاخير في البنية العسكرية، اي باستثناء التمويل الذي يعتبر عنصراً موضوعياً، هو اللوجيستيك (الامداد والدعم). ويشمل اللوجيستيك، في آن، القدرة على امداد الوحدات في الميدان بكافة احتياجاتها من الوقود والذخيرة اساساً، ومن الطعام والمعدات الاخرى (كالخيام وادوات الطبخ) ثانياً، وتقديم مجموعة من الخدمات كورشات الصيانة المتنقلة التي تقوم بالاصلاح السريع للمعدات المعطلة وفرق الانقاذ التي تصلح او تسحب الآليات المعطوبة. فلا توجد حاجة للتأكيد على أهمية عملية إعادة تزويد الوحدات القتالية باحتياجاتها بشكل مستمر وسريع، وخاصة في الجيش الاسرائيلي الذي يشدد على الحركة السريعة والاختراق العميق وعلى القوة النارية. كما يتسم التزويد بالمعدات الثانوية بالاهمية بالنسبة الى المعنويات وراحة الجنود البدنية ضمن ظروف مناخية سيئة او عند المكوث طويلاً في الميدان. ان زيادة سرعة وكفاءة خدمات التصليح والصيانة والخدمات الطبية في الميدان تضمن عودة أعلى نسبة ممكنة من المعدات الى العمل وتؤثر على المعنويات وحتى التكتيكات القتالية، لأن افراد الطواقم يعلمون انهم يتمتعون بالدعم ولا حاجة لهم لمغادرة ساحة القتال.

انما يشتمل اللوجيستيك على اكثر مما سبق ذكره، إذ تضاف القدرة على نقل اعداد كبيرة من الجنـود بانتـظام، وتوفير وسائط النقل لاعداد اخرى اكبر من الاحتياطيين الذين يهرعون للالتحاق بوحداتهم عند اندلاع الحرب. وقد نجح الجيش الاسرائيلي حتى الآن في معالجة الموقف من خلال تحويل مشاته الى مشاة مؤللة وشراء اعداد وفيرة من الشاحنات وحاملات الدبابات، ومن خلال الاستملاك المؤقت لوسائل النقل المدني لنقل الرجال والامدادات اثناء الحروب. ثم تأتي عمليـة الاحتفـاظ بمخزونات كبيرة في اماكن مناسبة من الاسلحة الاضافية ومعدات الاسناد واجهزة الاتصال والذخيرة وقطع الغيار، من اجل تجنب النقص في الميدان او الاعتماد على جسر جوي من الخارج. ويساوي ما سبق اهمية صيانة وخدمة المعدات الرئيسية بانتظام في اوقات السلم كي تكون الوحدات كاملة التجهيز عند الضرورة وكي تكون المعدات التي يتم اخراجها من المستودعات او الحظائر جاهزة للعمل فوراً. واخيراً، فإن نجاح هذه النواحي يعتمد على حسن التنظيم ووجود شبكة طرق ومطارات قادرة على تحمل هكذا ضغط. وقد اوجد الجيش الاسرائيلي الحلول للكثير من المعضلات منذ ١٩٧٣، لكن كشفت تجربة ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٢ ان الصيانة ما زالت دون المستوى، والنقل غير كافٍ، والتنظيم ضعيف. وتسبب ذلك في عرقلة السير على الطرق وارتباك الوحدات القتالية، علماً بأن الوحدات التي عانت من نقص الوقود خلال معارك الشوف في حرب ١٩٨٢ وقعت ضحية الازدحام وليس فقدان الجهاز اللوجيستيكي.

٥ ـ **التمويل**: واخيراً، فإن مسألة التمويل تشكل احد العوامل ذات الاهمية البعيدة المدى بالنسبـة الى القـوة العسكرية لأي بلد كان[١٦]. ويتضح على الفور ان التمويل لا يؤثر كثيراً في الفعالية القتالية للجيش الاسرائيلي بالمعنى الفوري والآني، لكن يؤدي الاثر البعيد للقيود المالية الى الحد من الانفاق على التدريب وبرامج شراء الاسلحة، وحتى الى تحديد حجم القوات (من حيث القوة البشرية او نوعية وحجم التسليح) التي يمكن الاحتفاظ بها في اوقات السلم. كما يضاف الى ما سبق ان القدرة على تطوير وانتاج او شراء نظم الاسلحة الحديثة للغاية تتسم بالاهمية الحيوية وتتأثر مباشرة بالاعتبارات المالية، وخاصة بالنسبة الى جيش متقدم تكنولوجياً كالجيش الاسرائيلي الذي يتمتع، ايضاً، بدعم صناعة حربية متقدمة. وقد اثير موضوع تخفيض ميزانية الدفاع مرات عدة منذ ١٩٨٠ وبإلحاح متزايد، حتى ان الميزانية الحالية تفرض سقفاً على حجم القوات، لكن دون ان ينتج تخفيضاً فعلياً في برامج اقتناء الاسلحة وخطط التنمية للجيش الاسرائيلي. فتبلغ الميزانية الدفاعية الحالية ٥ مليارات دولار اي حوالي نصف الميزانية العامة بعد طرح الديون والفوائد المستحقة في ١٩٨٥ والبالغة ١٠ مليارات دولار من الميزانية الاجمالية البالغة ٢١ مليار دولار. كمـا تزداد المعونة الاميركية في وقت تخطط فيه القيادة الاسرائيلية لطلب مبالغ قياسية ولثـلاث او خمس سنـوات الى الامام. وتسير، في ضوء ذلك، البرامج الطموحة لشراء المزيد من طائرات «ف ـ ١٥» و «ف ـ ١٦» و ٣ غواصات جديدة، ولانتاج المقاتلة الاسرائيلية الجديدة «لافي» (التي ارتفعت كلفتها المتوقعة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار).

وهكذا، بالنسبة للتحويل، تم العثور على توزان معين يسمح بمواصلة الاستثمار في الجيش الاسرائيلي على حساب تخفيضات طفيفة في احجام القوى البشرية والتسليح. ويكمن الخطر الناجم عن الازمة الاقتصادية بالنسبة الى الجيش في ان التطورات السلبية في الاقتصاد الاسرائيلي او التخفيضات في المعونة الاميركية (لو حصلت)، اضافة الى اية تطورات عسكرية محلية غير متوقعة، من شأنها ان تفرض عبئاً على التوازن الى حد إلحاق الضرر بدرجة الجاهزية القتالية. ولا يبدو،

الآن، ان الجيش الاسرائيلي منزعج من فرض السقف على حجم قواته، اذ انه يخطط منذ ١٩٨٠ لوقف التوسع الكمي تقريباً عند المستويات الراهنة، على ان يركز، بدلاً عن ذلك، على تحسين ممتلكاته من العتاد وتحديثها من خلال الاستبدال. يتمثل الخطر الاكبر لجاهزية الجيش الاسرائيلي، اذن، في التخفيض المقرر في معدل صيانة المعدات الرئيسية (مرة كل ثلاث سنوات بدلاً من مرة كل سنتين للدبابات مثلاً)[١٧]، وفي الدورات التدريبية او التنشيطية والتي تستهلك حالياً ٦٠ بالمئة من ميزانية الدفاع.

العناية بالجيش والنمو الصناعي والتقدم التكنولوجي

تظهر عدة نواحٍ تزيد من افضليات القوة العسكرية الاسرائيلية، بعد استعراض العناصر الرئيسية اعلاه، واهمها نوعية التسليح والتدريب والقوة البشرية في الجيش الاسرائيلي. فلابد من التشديد على حقيقة أن حساب الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي مضلِّلٌ اذا ما قيس بمعايير كمية فحسب، اذ تؤدي القدرات الفنية للاسلحة الاسرائيلية ومعداتها المرتبطة، مرفقة بالتدريب الفني والتكتيكي الجيد، الى تحويل المعادلة كلياً لصالح اسرائيل. ومثل على ذلك، ان مدى وحمولة غالبية طائرات سلاح الجو، ومدى وكمية الذخيرة المحمولة على متن الدبابات في القوات البرية تفوقها لدى نظائرها العربية. إن ما هو اهم من ذلك هو اكتساب الاسلحة الاسرائيلية لدقة أعلى بكثير وأرجحية أعلى «للقتل بالضربة الاولى» من الاسلحة العربية التي يفترض ان تساويها، وذلك بفضل اجهزة الرادار ووسائل التسديد والملاحة والذخائر الموجهة على متن الطائرات الاسرائيلية، ومعدات تحديد المدى وحفظ الاستقرار والقتال الليلي على متن الدبابات الاسرائيلية، ونظم السيطرة على النيران وتحديد الاهداف بحوزة المدفعية الاسرائيلية.

حين يضاف الى الحساب عامل دعم نظم القيادة وجمع المعلومات العاملة بالكومبيوتر وعامل التدريب الجيد، يصبح التأثير الصافي مضاعفة فعالية كل معدة قتالية اسرائيلية في ساحة المعركة. ويذكر، علاوة على ذلك، ان ارتفاع مستوى التعليم العام والعلمي في اسرائيل يوفر افضلية تلقائية عضوية للجيش الاسرائيلي من حيث سهولة عثورة على القوة البشرية الماهرة والقادرة على استخدام المعدات الحربية الى اقصى حدود طاقتها. وفي الحقيقة، هناك افضليات عدة اخرى بالنسبة للمؤسسة العسكرية، اولها: صيانة افضل (مقارنة بالجيوش الاخرى) للمعدات إن كانت داخل الخدمة الفعلية ام في التخزين، مما يطيل العمر العملي للعتاد ويحقق توفيراً اقتصادياً (اي عدم الاضطرار الى استبدال المعدات)؛ الميل التلقائي نحو الارتجال والمبادرة والروح الهجومية لدى الضباط الميدانيين؛ والقدرة على صيانة وخدمة الدروع في وقت تبلغ فيه نسبة الرجال الى الدرزع ٣٩ رجلاً لكل عربة مدرعة من كافة الانواع. وهي نسبة ممتازة يصعب على اي جيش آخر ان يقوده وان يسيطر عليه في الميدان[١٨]. لكن لا يعني ما سبق ان الجيش الاسرائيلي لا يواجه مشكلات متزايدة بخصوص القوة البشرية: فهذا الجيش يشهد، للمرة الاولى منذ ١٩٤٨، تدنياً في عدد المتقدمين الى كليات الضباط؛ حتى ان سلاح الجو الذي يتمتع بجاذبية شديدة يعاني من صعوبة العثور على شبان ذوي ميزات علمية وشخصية مناسبة ويضطر الى منافسة الاسلحة الاخرى لاستمالة الطاقة البشرية المطلوبة، ويتدنى المستوى العلمي في داخل الجيش فيما ازداد حجمه العددي مما يؤدي الى تراجع مستوى الصيانة والى تجاهل القواعد الاساسية لاستخدام

المعـدات؛ وتستوجب زيادة تقدم وتعقيد الاسلحة زيادة الدعم اللوجيستيكي والفني والقيادي (تحتاج طائرات «ف ـ ٤ فانتوم»، على سبيل المثال، الى ٢٩ ـ ٤١ رجلاً لكل طائرة منهم ٨٠ بالمئة ذوو مهارة عالية، بينما تتطلب طائرات «ف ـ ١٥» ٨٠ رجلا لكل طائرة منهم ٩٥ بالمئة ذوو مهارة عالية)[١٩]، كما تزيد من حجم «الذيل» في نسبة «الاسنان الى الذيل» (اي الوحدات المقاتلة مقابل الوحدات الادارية والداعمة).

يذكر، اخيراً، وجود عاملين هامين لهما تأثير بعيد المدى في القوة العسكرية الاسرائيلية، هما نمـو الصنـاعـة الحربية المتقدمة[٢٠] ونقل التكنولوجيا الى اسرائيل من قبل الولايات المتحدة. فالصناعة الاسرائيلية تقوم بانتاج المجموعة الكاملة تقريباً من احتياجات الجيش الاسرائيلي، من نظم اسلحـة رئيسيـة كالطائـرات والدبـابات والمدفعية والزوارق، مروراً بالذخائر المتخصصة والعـاديـة لكـافـة صنوف الاسلحة، وصولاً الى انواع المعدات المساندة من أجهزة الكترونية وكومبيوتر الى الخوذ والستر الواقية. لكن الصناعة الحربية لا تنتج كل ما يحتاجه الجيش من كل صنف، بل تعاني من ضعف ملحوظ في بعض المجالات كالمحركات. وتنبع من نقاط الضعف هذه اهمية استفادة الصناعة الاسرائيلية من عملية نقل احدث ما في التكنولوجيا العسكرية الاميركية. ويتعلق الكثير من النقل بجوانب التصاميم والاجهزة التحليقية والدفع، علاوة على التسهيلات المالية المقدمة الى الصناعة الاسرائيلية والسماح بانفاق الأرصدة الحكومية الاميركية الخاصة ببرنامج المبيعات العسكرية الاجنبية داخل اسرائيل لتمويل برامج البحث والتطوير الاسرائيلية.

آفاق التطور القادم

استنـاداً الى كل ما سبق، يمكن البـدء باسقاط التوقعات، حول خطين رئيسيين لتطور الجيش الاسرائيلي خلال السنوات العشر القادمة. ويتعلق الخط الاول بالنمو المخطط او المرجح في اعداد وطرازات نظم الاسلحة الرئيسية، فيما يرتبط الخط الثاني بتبني موقف نووي علني بكل ما يعني ذلك من دلالات حول العقيدة العسكرية والمفهوم الامني لاسرائيل.

١ ـ التنمية النوعية لاسلحة الجيش: ففي الحالة الاولى، ادت ثلاثة اعتبارات رئيسية بمخـططي الجيش الاسرائيـلي الى وضـع سقف للنمو الكمي في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥. هذه الاعتبـارات هي: القيـود المـالية، والمحدوديات الديموغرافية، وصعوبات توفير القواعد ومناطق الانتشار اللازمة لقوة تفوق بكثير القوة الموجودة حالياً. وهكذا، فإن التفوق الاسرائيلي المستمر على الجيـوش العـربيـة (بمـا في ذلك اي ائتلاف ممكن من الجيوش العربية) يجعل من غير الضروري، من وجهة نظر الفائدة العسكرية، ان يتوسع الجيش الاسرائيلي، وخاصة ان مزايا قوته وبنيته التنظيمية وحركيته الراهنة تتيح التركيز السريع لقوات كبيرة متفوقة في كل قاطع، فيما تعمل قدرة سلاح الجو (خاصة) على ايصال القوة النارية المكثفة لسد الثغرات عند الحاجة. لكن هذه الافضليات لا تلغي حاجة الجيش الاسرائيلي الى التحسب لنمو القدرات العربية والى تطوير عمل مضاد غير التوسع الكمي لأن اسرائيل شارفت على الاستخدام الاقصى لمواردها البشرية والمالية والجغرافية[٢١].

يجب ان يكون الرد الاسرائيلي، اذن، هو التنمية النوعية. فتتركز جهود البحث العلمي، في اسرائيل، كما هي كذلك في الكتلتين الغربية والشرقية، على تطوير تكنولوجيا وتصاميم القرن الواحد

والعشرين على امل ادخال طرازات من الدبابات والطائرات الى الخدمة بعد ١٩٩٥ تختلف، جذرياً، عما سبق. لا طائل في بحث فرص نجاح مثل هذه الجهود هنا، لكن يرجح ان البحث التكنولوجي سيتيح تحسين نواحي التصفيح والاجهزة المساندة (الملاحة والسيطرة على النيران والاتصال) ونظم الحماية والمحركات. ويعني ذلك ان نفس التصاميم الاساسية للدروع والطائرات العاملة الآن هي التي ستكتسب فعالية اضافية وقدرة اعلى على البقاء في الميدان بفضل زيادة الحماية من جهة (الحماية السلبية مثل التصفيح والايجابية مثل التشويش الالكتروني) وقدرة الفتك من الجهة الاخرى. ويذكر ان مما يساعد على تحقيق ما سبق هو تطوير الذخائر المتخصصة بمدى اطول وتوجيه ذاتي افضل ودقة اكبر.

لقد ادت جهود الجيش الاسرائيلي والصناعة الحربية، حتى الآن، الى تطوير وانتاج مجموعة واسعة من العتاد القتالي أو المساند المصمم حسب متطلبات المستخدِم. فيستخدم الجيش الاسرائيلي حالياً الدبابة «ميركافاه» التي تجسد الكثير من التحسينات في التصميم والتصفيح وحماية الطاقم واحتياطي الذخيرة والتجهيز الالكتروني، علماً بأن ناحية الدفع (قوة المحرك) ما زالت نقطة ضعف هامة. اما سلاح الجو، فيشرف على تطوير المقاتلة المتعددة الاغراض «لافي» تحضيراً لدخولها الخدمة بشكل واسع خلال عقد التسعينات، بعد البدء بانتاجها، فعلياً، في اواخر الثمانينات. وقد كلف المشروع ٧٠٠ الى ٨٠٠ مليون دولار حتى الآن، وسينتهي الى كلفة أولية تبلغ ١,٣٧ مليار دولار (أو حتى ١,٥ مليار دولار) بدلاً من مليار دولار كما كان متوقعاً اصلاً، وكلفة اجمالية تشمل البحث والتطوير وانتاج ٣٠٠ طائرة حتى العام ٢٠٠٠ تبلغ ٤,٨ الى ٦,٤ مليار دولار (حسب ما تتفق عليه اسرائيل والولايات المتحدة بخصوص التمويل او الانتاج المشترك)[٢٢].

هذا، ويظهر على الصعيد العملي ان القوات البرية ستقوم باخراج بعض المعدات من الخدمة الفعلية (عبر وضعها في مخازن الاحتياط او بيعها) ابتداء بدبابات «م ـ ٤٨» والدبابات السوفياتية المعدلة، فيما يتم استبدالها بدبابات «ميركافاه ـ ٢» كلما صدرت مجموعة جديدة من المصانع. ويتوقع ان تستمر عملية الاستبدال الى حين بلوغ عدد دبابات «ميركافاه» في الخدمة ١٢٠٠ على الاقل (وصولاً الى ١٦٠٠ كحد اقصى). وسيبلغ اجمالي عدد الدبابات ٤٠٠[٢٣] بالنهاية، بعد الاخذ في الحساب زيادة عدد دبابات «م ـ ٦٠» قليلاً ونقصان عدد «سنتوريون» بنفس النسبة تقريباً (والجدير بالذكر ان دبابة «سنتوريون» ستحتاج الى الاستبدال بعد بضع سنوات، لكن يعتبرها الاسرائيليون من افضل دباباتهم فربما سيحتفظون بها بعد تحسينها وتعزيز تصفيحها)[٢٤]. ثم ستدخل اعداد اضافية من الناقلة «م ـ ١١٣» الى الخدمة، ربما مع عدد آخر من الناقلات او عربات القتال الاسرائيلية التصميم، فيما يتم اخراج الناقلات نصف المجنزرة من طراز «م ـ ٣/٢» من الخدمة بعد انتهاء عمرها العملي منذ زمن بعيد. هذا، وستستقر المدفعية عند حجمها الحالي تقريباً، علماً بان المدافع المقطورة ستخرج تدريجياً من الخدمة فيما يزداد عنصر المدفعية ذاتية الحركة، وان طرازات معينة من ذاتية الحركة سيتم استبدالها بالطراز «م ـ ١٠٩» الاميركي وبطرازات اسرائيلية. ثم ستطرأ زيادة على عنصر راجمات الصواريخ المتعددة الافواه، وخاصة الراجمتين «لار ـ ١٦٠» و «مار ـ ٢٩٠» الاسرائيليتي الصنع، مع التركيز على تطوير الرؤوس المتفجرة التي تحمل الذخائر الفرعية كالألغام المضادة للدروع أو الافراد او القذائف المضادة للدبابات ذاتية التوجيه، او تحمل رؤوساً مضادة للرادار ذاتية التوجيه.

سوف تستمر اسرائيل، في المجال الجوي، باخراج طائرات معينة من الخدمة او ببيعها، وعلى رأس القائمة «أ ـ ٤ سكايهوك» و «كفير»، ولاحقاً «فانتوم»، فيما تحصل على اعداد اضافية من «ف ـ ١٥» و «ف ١٦». فيفترض ان يتناقص حجم القوة الجوية بعد ١٩٨٦ مع اخراج بعض طائرات «كفير» من الخدمة، لكن سيؤدي دخول المقاتلة الجديدة «لافي» الى الخدمة، من ١٩٨٩ فصاعداً، الى استقرار عدد طائرات القتال في الصف الاول لسلاح الجو الاسرائيلي عند مستوى ٦٠٠. كما يعمل سلاح الجو في الفترة الانتقالية على زيادة عنصر الحرب الالكترونية والاستطلاع عبر الحصول على طائرات متخصصة ومن خلال تطوير او تحسين المعدات الالكترونية. ويتمتع سلاح الجو بافضلية امتلاكه لاعداد كبيرة جداً من الصواريخ الموجهة المتقدمة جو ـ جو وجو ـ ارض، مما يطيل الحياة العملية للطرازات المتقادمة من الطائرات. اما سلاح البحرية، فينوي الحصول على ٣ غواصات اضافية وعلى المزيد من زوارق الصواريخ السريعة (وخاصة الزوارق الزلاقة الاميركية)، فيما يتم اخراج بعض النماذج الاقدم من الخدمة، ليبلغ حجم السلاح حوالي ٤٠ زورق صواريخ سريعاً. وتشمل خطط سلاح البحرية الاخرى تحسين النظم الالكترونية والصواريخ المضادة للسفن (توجد نماذج جديدة من صاروخ «غبرييل» ذات مدى ابعد وقابلة للاطلاق من الجو في الخدمة) والدفاع الموضعي المضاد للسفن والصواريخ المعادية.

يتمثل احد الردود الممكنة التي يمكن ان يطورها الجيش الاسرائيلي برخص نسبي، بدور طائرات الهليكوبتر. فيمكن للهليكوبتر ان تلعب دورين، احدهما الدور الذي بات معهوداً الآن في المهام المضادة للدروع ومهام الاقحتام، والآخر نقل الرجال والمعدات الخفيفة (آليات ومدافع) لتجاوز النقاط المحصنة للعدو ولاحتلال مواقع خلفية تغلق خطوط مواصلات العدو. انما توجد محدوديات هامة تعرقل مثل هذا التحول في اطار المجابهة العسكرية العربية ـ الاسرائيلية، مما يثير الملاحظات التالية: ١ ـ عندما يواجه الجيش الاسرائيلي جيشاً عربياً كبيراً لن يكون لديه قوة منقولة بالهليكوبتر تكفي للتأثير على ساحة المعركة برمتها، خلافاً لتجربة القتال ضد م.ت.ف. في ١٩٨٢ مثلاً؛ ٢ ـ يعني ما سبق، بدوره، أن الوحدات المنقولة بالهليكوبتر يمكن ان تتمتع بتأثير محوري، لكن لن يتراكم هذا التأثير على صعيد عدة محاور في جبهة ما لينشأ تأثير استراتيجي سوى اذا حصل عمل مرادف لقوات برية قادرة على تحقيق الخرق واستثمار الفوز؛ ٣ ـ ربما تكمن اهمية هذا الاسلوب في مفهوم الاختراق السريع والعميق، مما يثير احتمال تحقيق نفس النتائج بواسطة انواع مختلفة من القوات تعمل على مستويات مختلفة من المجابهة. فهل يمثل ذلك عودة الى منطق الحرب الخاطفة وحرب حزيران ١٩٦٧؟ ٤ ـ تتضاعف صعوبة اختراق ساحة القتال الحديثة بسبب تعاظم احجام الجيوش وزيادة مدى وقوة وحماية نظم الاسلحة المدافعة، مما يعني ان الجيش الاسرائيلي لن يقدر على تجنب المعارك الطاحنة وفقدان السرعة رغم حركيته المرتفعة (يتضح في الواقع ان مجمل مسار تطور الدروع الاسرائيلية وعقيدة عملها يؤدي الى التباطؤ وليس السرعة، اي ما يعرف بالحركة التكتيكية بدلاً من الحركة الميدانية).

٢ ـ الخيار النووي: لعل حتمية القتال المرتفع الكلفة ستؤدي الى خط التطور الثاني، اي الخيار النووي، وخاصة اذا حصل تبدل موازٍ في التفكير الامني والسياسي الاسرائيلي[٢٥]. تملك اسرائيل قدرة نووية عسكرية، والارجح انها قد حولتها الى قوة نووية فعلية (اي الى ترسانة من الاسلحة النووية)[٢٦]. بل ان السؤال الذي يجب طرحه، في الواقع، لا يتعلق بـ هل ستقرر اسرائيل انتاج الرؤوس النووية ام لا، او حتى هل يجب ان تنتج الرؤوس «الاستراتيجية» او «التكتيكية»،

بل كيف ستتأثر وضعيتها العسكرية نتيجة تبني استراتيجية نووية. اي يجب تحديد بأية مرحلة من مراحل الحرب ستلجأ اسرائيل الى استخدام اسلحتها النووية وضد اية اهداف، وكيف سيؤثر امتلاك هذا الخيار على الاحتفاظ بالقدرات العسكرية التقليدية؟.

يتضح، في الحاضر، ان اسرائيل لا تملك وسائل ايصال الاسلحة النووية فحسب، بل انها تعمل على تطوير وسائل جديدة مصممة لحمل احجام مختلفة من الرؤوس النووية تلائم اهداف محددة. ومثل على ذلك هو قدرة القذائف الصاروخية الجديدة التي تنتجها الصناعة الحربية الاسرائيلية على نقل الرؤوس النووية التكتيكية. إلا ان المعضلة الرئيسية التي تعيق جهود اسرائيل، في هذا المجال حتى الآن، هي فقدان التكنولوجيا اللازمة لتصميم وانتاج الرؤوس النووية الصغيرة. وعلى اية حال، فإن النقاش في داخل اسرائيل حول احتمال تبني سياسة نووية علنية[٢٧] يجب ان ينبه المراقبين الى قرب اضطرارهم الى اعادة تقييم القوة العسكرية الاسرائيلية كلياً، علماً بأنه ربما سيظهر، في نهاية المطاف، ان الخيار النووي سيخضع الاداة العسكرية الاسرائيلية، اكثر فاكثر، الى القيود السياسية الخانقة.

---

(١) توجد تقييمات عديدة للاداء الاسرائيلي في حرب ١٩٧٣، يلخص أحدها أهم الدروس وهو:

Dupuy, T.N., *Elusive Victory*, London: Macdonald and Jone's, 1978, pp. 549 - 556, 559 - 565, 584 - 588.

(٢) ثمة مراجعة مفيدة لسمات مرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ في: رياض الأشقر، **الادارة العسكرية الاسرائيلية والحرب الاسرائيلية ـ العربية المقبلة**، بيروت: موسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

(٣) Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* , New York: Simon and Schuster, 1984, p. 38.

(٤) حول عمل هذا النظام المتكامل في الجو، انظر: قاسم جعفر، «المواجهة الجوية السورية ـ الاسرائيلية في ١٩٨٢»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، العدد ٦، ربيع ١٩٨٣.

(٥) هذه قضية يثيرها كاتب متخصص بالشؤون العسكرية في نص غير منشور:

Cordesman, Anthony, *Syrian - Israel: C31: the West's Third Front* , Washington D.C., 7th Jan. 1984.

(٦) يناقش كاتب بريطاني متخصص بالشؤون العسكرية هذا المفهوم في:

Simpkin, Richard, *Anti - Tank* ,London: Brassey's, 1982.

(٧) يؤكد ذلك كاتب اسرائيلي ومسؤول سابق:

Peri, Yoram, *Between Battles and Ballots* , Cambridge: Cambridge University Press, 1983, p. 214.

(٨) مثلاً عن لسان وزير الدفاع الاسرائيلي السابق موشي آرنس، في:

Brilliant, Joshna, Arms Balance Worsening, *Jerusalem Post* (Jerusalem), 26th August 1984, p.5.

(٩) هذه هي العناصر التي يحددها: رياض الاشقر، **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل في الثمانيات، أوراق م.د.ف. رقم ١١**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٧.

(١٠) تأتي كافة الأرقام من عدة مصادر، هي:

- Mark Heller, Dov Tamari and Ze'ev Eytan (eds.), *The Middle East Military Balance 1983* , Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv: Tel-Aviv University, 1983, pp. 112 - 128.

- *The Military Balance 1983 - 1984* , London: International Institute for Studies, 1983, pp. 56-57.

- U.S. General Accounting Office, *U.S. Assistance to the State of Israel* , Washington D.C., 1983.

- «Israel to Boost Combat Strength», *Aviation Week and Space Technology* (New York), 14th Feb. 1983, p. 17.

ـ «الميزان العسكري بين سوريا واسرائيل (أواخر ١٩٨٣)»، **النشرة الاستراتيجية** (لندن)، المجلد الرابع، العدد ٢٣، ص ١ ـ ٢ من الملحق.

(١١) هذا ما يلمح اليه: رياض الأشقر، «الأدارة العسكرية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(١٢) «U.S.Assistance to the State of Israel» *op. cit.*, p. 30.

(١٣) ثمة تفاصيل اكثر حول بنية الجيش الاسرائيلي في: رياض الأشقر، **قيادة الجيش الاسرائيلي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨١**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

(١٤) «IDF Ground Command Okayed,» *Jerusalem Post*, 14th August 1983, p. 7.

(١٥) يجدر ذكر العون المعلوماتي الأميركي على نحو الصور التي تلتقطها الأقمار الاصطناعية الأميركية والتي تنقل، كما هي، إلى اسرائيل. انظر: «U.S. - Israel Pact» *Jerusalem Post*, 22nd May 1984, p. 3.

(١٦) للمزيد، حول الجانب المالي، انظر: يولا البطل، **الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

(١٧) كما جاء في: Brilliant, Joshua, «How Cuts Will Affect IDF», *Jerusalem Post*, 24th Nov. 1984, p. 8.

(١٨) Cordesman, Anthony, *Jordanian Arms and the Middle East Balance*, Washington D.C.: Middle East Institute, 1983, p. 68.

(١٩) Joe Stork and Jim Paul, «Arms Sales and the Militarisation of the Middle East», *MERIP Reports* (Washington D.C.), No. 112, p. 9.

(٢٠) توجد مقالات كثيرة حول الصناعة الحربية الاسرائيلية، أحدثها:

Mintz, Alex, «The Military–Industrial Complex: The Israeli Case», *The Journal of Strategic Studies* (London), Vol. 6, No. 3, Sep. 1983.

(٢١) هذا هو تقييم المعدين، في:

«The Middle East Military Balance», *op. cit.*, p. 126.

(٢٢) Robinson, Clarence, «U.S. Companies Oppose Lavi Aid», *Aviation Week and Space Technology* (New York), 14th Feb. 1983, p. 19.

(٢٣) Brilliant, Joshua, «A Tank as Good as Any», *Jerusalem Post*, 10th Nov. 1984, p. 2.

(٢٤) هذا هو راي قائد سلاح الدروع اللواء موشي بار ـ كوخبا، «الدروع في حرب «سلامة الجليل» وبعدها»، **معراخوت**، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، العدد ٢٨٥، ص ٣٣.

(٢٥) يلخص جزء من هذا النقاش في:

Harowitz, D , «Israel's War in Lebanon: New Patterns in Strategic Thinking and Civilian - Military Relations», *The Journal of Strategic Studies* (London), Vol. 6, No. 3, Sep. 1983.

(٢٦) يؤكد تقرير أميركي انه يوجد لدى اسرائيل ٥٠ ـ ١٠٠ قنبلة ذرية، كما جاء في:

«University in U.S. Claims Israel has 50 - 100 A-Bombs», *Jerusalem Post*, 8th Dec. 1984, p. 3.

(٢٧) يمثل هذا النقاش كتاب:

Feldman, Shai, *Israel's Nuclear Deterrence in the 1980s*, New York: Colombia Univerity Press, 1983.

السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩٣١ ـ ١٩٣٦)

٣ ـ التمثيل السياسي والمؤسسات العسكرية

صبري جريس

مع توسع الوطن القومي وازدياد قوته، خلال النصف الاول من الثلاثينات، اشتد الصراع حول السلطة داخله. ودار هذا الصراع، اساسا، بين معسكرين رئيسين، هما «التحصيحيون» من ناحية والجناح العمالي بزعامة مباي من ناحية ثانية، ثم اتسع واستشرى ليشمل اكثر من مجال ويؤثر في اكثر من ناحية، وذلك على ارضية صراعات اخرى جانبية داخل كل معسكر، واحياناً مع المجموعات الصهيونية الأخرى.

٣ كتل في مؤتمر التصحيحيين: تسويات وخلافات

كان التصحيحيون، في البداية، هم المبادرين على وجه العموم الى الهجوم على المعسكر الآخر، بالتصدي له او التحرش به. اما الدافع الرئيسي لتحركهم هذا فكان فشلهم في السيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية او حملها على تبني وجهة نظرهم في العمل الصهيوني، واعتبارهم الجناح العمالي مسؤولاً عن ذلك، او عقبة في طريقهم على الاقل، مما عمق الهوة بين المعسكرين(١). وكان ذلك الشعور بالفشل قد ازداد حدة اثر رفض المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١) المصادقة على اقتراح التصحيحيين بتعريف «الهدف النهائي» للصهيونية، مما دفع زعماء تيار «الحد الاقصى» بينهم الى التشديد على ضرورة انسحابهم من المنظمة الصهيونية العالمية(٢)،

وأقـامـة منظمة جديدة خاصة بهم، تعمل مستقلة لتحقيق اهدافهم[٣]. الا ان اللجنة المركزية للتصحيحيين، المنعقدة في كاليه خلال ٢٨ ـ ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٣١، رفضت الاخذ بهذا الرأي وأتخذت موقفاً وسطاً بين المطالبين بالانشقاق ومعارضيه، وذلك بقرارها الابقاء على منظمة الصهيونيين التصحيحيين كتنظيم موحد، ولكن مع ذلك السماح لاولئك الذين لا يدفعون رسوم الشيكل، وبالتالي لا يعتبرون اعضاء في المنظمة الصهيونية العالمية، بالانضمام اليه[٤]، على ان يعـرض هذا القرار على مؤتمر المنظمة المقبل للمصادقة عليه. وفي ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٣٢، صادق المؤتمر القطري للتصحيحيين في فلسطين، المنعقد في تل ابيب، على هذه القرارات[٥]؛ بينما اعتـرفت اللجنـة التنفيذية الصهيونية، على الرغم من ذلك، بالتصحيحيين كتنظيم مستقل في المنظمة الصهيونية العالمية، وذلك في دورتها المنعقدة في لندن خلال ٢٨ تموز (يوليو) ـ ١٩ آب (اغسطس) من السنة نفسها[٦].

غير ان هذه التسويات لم تحظ برضى «النشيطين» المتطرفين من مؤيدي تيار «الحد الاقصى». وقبل ان يمر شهر على قرارات كاليه قام نفر منهم، من المنتمين الى «الصهيونيين الثوريين»، بانشاء تنظيم سرى داخل الحركة التصحيحية، بزعامة آبا احيمئير، سموه «بريت هابريونيم» (عصبة الاشداء)[٧]، تيمنا بالمجموعات اليهودية التي عرفت بهذا الاسم وكانت تقاتل الرومان أيام مملكة اسرائيـل الثانية[٨]. وكان الدافع المباشر لاقامة هذا التنظيم، الذي انشىء خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣١، شعور اعضائه بضرورة القيام بأعمال معارضة فعلية للاحصاء العام للسكان في فلسطين، الذي جرى آنذاك، بعد ان اكتفى الحزب التصحيحي عامة بمعارضة كلامية؛ وذلك لاعتقادهم ان هدف البريطانيين من الاحصاء هو البرهان على ان اليهود هم أقلية في فلسطين لا ضير في خضوعها لحكم الاكثرية العربية ضمن اطار المجلس التشريعي المزمع انشاؤه في البلد من جهة، وكذلك الحصول على المعطيات الاحصائية الضرورية للأعداد لانتخابات ذلك المجلس من جهة أخرى[٩]. اما زعيم هذا التنظيم، احيمئير، فلم يخف اتجاهاته الفاشية، بل قام بنشر عدد من مقالاته في صحيفة «دوأر هايوم» تحت عنوان «من يوميات فاشي»[١٠]، داعيا الى منح «الشباب القومي» ثقافة تختلف عن تلك «النباتية» التى أنشىء عليها[١١]، وغرس روح الاستعداد للتضحية لديه، لأن المبادىء لن تتحقق ان لم يكن هنالك من هو على استعداد للتضحية في سبيلها[١٢]، وكذلك لانه «لم تحدث ثورة في تاريخ البشرية دون سفك دماء»[١٣]. وسخر احيمئير من وعد بلفور، وكـذلك من المتمسكين به أساساً للعمل الصهيوني، لان «طريق الخلاص لا تمر على جسر من الورق، بل على جسر من الحديد»[١٤]؛ كما «ان المسيح ـ المخلص لن يأت... راكباً على حمار... بل على دبابة»[١٥].

كانت «عصبـة الاشـداء»، عند انشائها، تنظيماً صغيراً، لم يضم اكثر من ٤٠ عضواً، اضافة الى بضع عشرات من المؤيدين غير المنظمين[١٦]. غير انه لم تمر الا بضعة أشهر على اقامتها حتى استطاع زعماؤها السيطرة على صحيفة «حازيت هعام» (جبهة الشعب)[١٧]، التي كانت قد باشرت صدورها في اواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، وتحولت في اواخر تلك السنة الى لسان حال العمـال التصحيحيـين[١٨]، محاولة لعب دور مضاد لذلك الذي تقوم به صحيفة «دافار» الهستدروتية؛ فراحت تشن حملات شعواء على المعسكر العمالي بأسره، وصلت الى مدى من الحدة دفـع الهستـدروت الى اصـدار ملحق خاص لـ «دافـار» لمجابهتها[١٩]. كذلك راح «الاشداء» يصدرون، في صيف ١٩٣٢، نشرة سرية بأسم «هابريون»[٢٠] للترويج لآرائهم. ولم يؤد هذا النشاط

الاعلامي الى تعميق الهوة واثارة الضغائن بين التصحيحيين والعمال فحسب، بل انه أثار أيضاً «المعتدلين» بين التصحيحيين، الذين طالبوا جابوتينسكي بالعمل على طرد تلك المجموعة من الحركة[٢١]. الّا ان الزعيم التصحيحي رد على هذه الطلبات بنشر مقال «حول المغامرات»[٢٢]، ينم عن اعجاب بـ «جرأة» اولئك «الشباب»، وفسّر المقال كتأييد معنوي لهم، مما أثار عاصفة داخل الحركة التصحيحية، دفعت جابوتينسكي الى نشر مقال جديد، «حول المغامرات، مرة أخرى»[٢٣]، للتخفيف من حدة الاستنتاجات التي نجمت عن مقاله الاول.

وبموقفه هذا كان جابوتينسكي يحاول، عمليا، المحافظة على وحدة الحركة التصحيحية التي اشتدت نزاعات الكتل المختلفة داخلها، في صيف ١٩٣٢، بصورة كادت تهدد بانشقاقها، على ابواب مؤتمرها المقبل[٢٤]. وفي ذلك المؤتمر، وهو الخامس، الذي عقد في فيينا خلال ٢٨ آب (اغسطس) ـ ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٢، وجد جابوتينسكي ان دعواته المتطرفة ونظرياته المتشددة راحت، الى حد ما، تنقلب عليه، اذ قام بعض تلامذته، الذين برّزوا معلمهم في تطرفهم، بمهاجمته علنا في المؤتمر[٢٥] لـ «انعدام اقدامه» و «ترددة»، داعين الحركة الى اتخاذ مواقف عدائية سافرة تجاه البريطانيين والجناح العمالي الصهيوني، لم يكن جابوتينسكي نفسه على استعداد للقبول بها لما قد تنطوي عليه من عواقب بالنسبة لوضع التصحيحيين داخل المعسكر الصهيوني بأسره.

وكانت انتخابات اعضاء المؤتمر قد اسفرت عن تشكيل ٣ كتل رئيسية داخله؛ أولاها كتلة «النشيطين» برئاسة الدكتور فون فايزل، زعيم التصحيحيين في فلسطين، التي ضمت ٤٠ مندوباً (من ١٢٥)؛ وثانيتها كتلة «الحد الاقصى»، بزعامة احيمئير، وضمت ٢٥ مندوباً، اما الباقون فقد عرفوا على أنهم «معتدلون»، وبرز بينهم مئير غروسمان وريكارد ليختهايم، زعيماً التصحيحيين في المانيا[٢٦]. وفيما كان «المعتدلون» يطالبون بطرد مجموعة «الحد الاقصى» من الحركة، كان هؤلاء يسعون الى حملها على «تصحيح مسارها»، وذلك بدفعها نحو انتهاج «الاساليب الثورية، [والاتجاه] للعمل بدل الكلام»[٢٧]، و «انتشالها... من المستنقع الليبرالي»[٢٨]. ورد جابوتينسكي بعنف، خلال مناقشات المؤتمر، على المتحدثين بأسم تيار «الحد الاقصى»، موضحا انه لا يقبل طروحاتهم، الا انه رفض، في الوقت نفسه، اقتراحات طردهم من الحركة، موضحاً ان للجميع مكاناً فيها[٢٩]، فيما كان يعمل جاهداً لمنع انشقاقها. وقد نجح جابوتينسكي في مساعيه هذه، مؤقتا.

اتخذ مؤتمر التصحيحيين في فيينا، مع اختتام اعماله، قرارين هامين، كانا عبارة عن تسويات تمت بين الكتل المتصارعة المشاركة فيه. فقد صادق المؤتمر على مشروع «العريضة» الذي تقدم به جابوتينسكي[٣٠]، على الرغم من ان اكثرية المندوبين لم تبد حماساً بالغاً تجاهه. وقد انهمكت الحركة التصحيحية في تنفيذ هذا المشروع خلال سنة ١٩٣٤ بأسرها[٣١]، حيث حمل الآلاف من اليهود، في دول اوروبا الشرقية خاصة، على التوقيع على عرائض تطالب بفتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية دون قيود؛ وكذلك الاستجابة لطلبات التصحيحيين الاخرى بشأن انشاء حكم استيطاني في البلد[٣٢]. وقد ارسلت نسخ من هذه العرائض الى البرلمان البريطاني وعصبة الامم ورؤساء حكومات الدول التي كان اليهود الموقعين على تلك العرائض يعيشون فيها[٣٣]. ولكن، في مقابل قرار «العريضة»، صادق المؤتمر، ايضاً، على قرارات كاليه، وذلك رغم معارضة جابوتينسكي، الذي اوضح للمؤتمرين ان ما قام بتمزيقه في المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١) كان بطاقة العضوية في المؤتمر، وليس ايصال دفع رسوم الشيكل[٣٤]، مشيراً بذلك الى انه لا يزال يعتبر نفسه عضوا في المنظمة الصهيونية العالمية، ولا يسعى للانشقاق عنها. وقد

خشي جابوتينسكي من ان تستغل تلك القرارات، التي تعني، عمليا، قبول من لا تتوفر فيهم شروط العضـوية في المنظمة الصهيونية العالمية، اعضاء في الحركة التصحيحية، للمس بوضع حركته داخل المنظمة العالمية. وكانت شكوكه في محلها، اذ ما ان اعلن عن تلك القرارات حتى تقدمت الادارة الصهيونية بشكوى ضد التصحيحيين الى «محكمة الشرف» التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، التي قضت في بداية سنة ١٩٣٣، بأبطال وضع «التنظيم المستقل»، على ما ينطوي عليه من امتيازات، الذي كان قد منح للتصحيحيين داخل المنظمة الصهيونية العالمية[٣٥]، باعتبارهم حزباً صهيونياً رئيسياً، مما شكل مقدمة لزعزعة مركزهم، بالمقارنة مع التنظيمات الصهيونية الاخرى.

ولكن على الرغم من هذه القرارات، لم ينجح مؤتمر التصحيحيين في فيينا في حل الخلافات داخل حركتهم، فأستمر الصراع بين كتلها المختلفة من جهة، وبينها جميعا وبين العمال من جهة أخرى. ومنذ صيف ١٩٣٢، اضيف مدى آخر جديد للصراع بين المعسكرين. فحتى ذلك الوقت، كان قد وصلت الى فلسطين، ضمن موجات الهجرة التي راحت تتسع آنذاك، اعداد لا بأس بها من العمال اعضاء بيتار[٣٦]، بناء على قرار كانت المنظمة قد اتخذته في مؤتمرها العالمي الاول، الذي عقد في دانزيغ خلال ١٢ ـ ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣١[٣٧]،بشأن فرض «الخدمة الاجبارية» على اعضائها في فلسطين[٣٨]. وقد انتشر اولئك في كافة التجمعات اليهودية في البلد، بينما راح تنظيم العمال التصحيحيين يسعى الى ايجاد اماكن عمل لهم بالاتصال مباشرة بأرباب العمل[٣٩]، من خلال تجاوز مكاتب الاستخدام الهستدروتية. ولم يكن من الصعب على التصحيحيين القيام بذلك وتشغيل زملائهم، بأيجاد مختلف الاعمال لهم، نظراً لازدياد فرص العمل مع بداية الانتعاش الاقتصادي للقطاع اليهودي من جهة[٤٠]، واستعداد العديد من ارباب العمل للقيام بذلك، للتحرر من ضغوط الهستدروت من جهة أخرى[٤١]. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، كان عدد من ارباب العمـل اولئـك، وخصـوصـاً اتحـاد اصحـاب الصنـاعـة، يطالبـون باقامة مكاتب استخدام «محايدة»[٤٢]، بدل الهستدروتية. ولم تكن الهستدروت، باعتبارها «نقابة عامة» للعمال اليهود في فلسطين، «يجب» على كافة العمال الانضمام اليها، بعد ان اناطت بنفسها تنظيم سوق العمالة لوحدها، على استعداد للقبول بتلك الممارسات. كما رأت في الاتجاه للاستغناء عن خدماتها في مجال الاستخدام محاولة لتضييق نفوذها وضعضعة مركزها، مما قد يؤدي، ايضاً، الى تقوية التنظيم العمالي التصحيحي المناوىء لها، ويمس، بالتالي، بالجناح العمالي بأسره، باعتباره مركز قوته الاساسي. ولكن العمال التصحيحيين لم يقبلوا بهذه الادعاءات، اذ طالبوا الهستدروت بالغاء «طابعها الطبقي»[٤٣] قبل ان يستطيعوا الانضمام اليها. الا ان الهستدروت رفضت هذا الطلب، فامتنع اولئك عن الانضمام اليها، بينما رفضت هي، بدورها، الاعتراف بهم. ولم يمر وقت طويل حتى راحت خلافات العمل، التي رافقتها احياناً المشاحنات والمشاجرات، تنشب بين عمال المعسكرين.

وخلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤ تصاعدت حدة هذه الخلافات، ولفتت انظار قطاعات واسعة من اليشوف اليهودي اليها، وذلك بعد ان راح العمال التصحيحيون يلجأون الى تحطيم الاضرابات التي كانت الهستدروت تعلنها، بابداء استعدادهم واتجاههم للعمل في الاماكن التي يعلن عمال الهستدروت الاضراب فيها، بدلاً منهم[٤٤]، مما كان يدفع اولئك عادة للتصدي للعمال المنـافسـين باقـامـة حاميات تحاول منعهم من الوصول الى اماكن العمل. وسرعان ما تنشب

الخلافات، التي تتطور الى اشتباكات بالايدي بين الطرفين، تستدعي تدخل الشرطة التي تقوم باعتقال المسؤولين وتقدمهم للمحاكمة. وفي بعض الحالات، كتلك التي وقعت في مصنع فرومين، في القدس، خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢[٤٥]، وفي بيتح تكفا خلال شباط (فبراير) ١٩٣٣[٤٦]، وفي مغدال خلال حزيران (يونيو) من السنة نفسها[٤٧]، اتسعت خلافات العمل هذه، واستمرت لفترات طويلة نسبياً، مما جر ضغوطاً وضغوطاً مضادة، ساهمت في اشتداد التوتر بين المعسكرين. وعزز التصحيحيون نشاطهم هذا بشن حملة اعلامية شعواء على الهستدروت وسياستها، شارك فيها جابوتينسكي نفسه بسلسلة من المقالات؛ ووصل في احداها، بعنوان «نعم، حطموا!»، الى الاعلان عن «ان هنالك رغبة في تحطيم هستدروت معينة، او، على الاصح ـ يريدون تحطيم (وسيحطموا) مطالبتها باحتكار [العمل] والسلطة»[٤٨].

الانشقاق عن المنظمة الصهيونية

وباطلاقه «نعم، حطموا!» ذهب جابوتينسكي بعيداً في عدائه للعمال، الذين اعتبروا الدعوة الى تحطيم الهستدروت بمثابة محاولة للمس بالطبقة العاملة بأسرها[٤٩]، ان لم يكن اكثر من ذلك. فالهستدروت كانت آنذاك بالنسبة لمؤيديها ـ على حد تعبير شاؤول افيغور، وهو واحد من الثلاثي المكلف من قبلها بقيادة الهاغاناه ـ «نواة الدولة واطارها عمليا، وربما كانت، كذلك، اكثر من اي تنظيم آخر: تنظيم البيشوف، او [حتى] المنظمة الصهيونية. لقد كانت [الهستدروت] دولتنا عمليا في تلك الايام»[٥٠]؛ ولذلك لم يكن بد من الدفاع عنها، حتى وان ادى ذلك الى اللجوء لاستعمال العنف. وتعمق هذا الشعور لدى الزعامة العمالية بعد ان لاحظت ان حملات التصحيحيين تصاعدت مع استلام النازيين الحكم في المانيا، وانضمام قطاعات واسعة من العمال الالمان اليهم، مما ولّد لديها احساساً بالخطر نجم عن تحسبها من ان يقوم التصحيحيون بالعمل نفسه في الحركة الصهيونية[٥١]. ولذلك، راح سكرتير الهستدروت بن ـ غوريون يبادل جابوتينسكي، بعد ان سماه «فلاديمير هتلر»، اللغة نفسها، معلنا انه لن يستغرب «اذا اصبح الرجل الذي كان ايام مذابح اوكرانيا حليفا لزعيم القتلة، بيتليورا، غدا، حليفا لهتلر»[٥٢]، ومحذرا من ان التصحيحيين يسعون الى «تحطيم الديموقراطية الصهيونية واقامة حكم انتقالي [على غرار حكم] هوغنبرغ ـ هتلر مع المركز الكاثوليكي [يقصد الاحزاب الصهيونية المتدينة]»[٥٣].

وانطلاقاً من هذا التقييم، راحت اللجنة المركزية لحزب مباي تبحث في وسائل مجابهة التصحيحيين، فأتضح ان اكثرية اعضائها تميل الى استعمال العنف ضدهم، رغم معارضة «معلم» الحزب بيرل كاتسنلسون لذلك[٥٤]. ولم تتخذ اللجنة، على كل حال، اي قرار صريح في هذا الصدد[٥٥]، رغم انها قامت ببحث الامر ٤ مرات في فترات متفاوتة، بين نيسان (ابريل) ١٩٣٣ وكانون الثاني (يناير) ١٩٣٤[٥٦]؛ الّا ان مجرد طرح الموضوع للبحث اعطى ضوءاً اخضر لبعض قطاعات الحزب. ومنذ ذلك الوقت، اصبح «التحطيم» من نصيب التصحيحيين على وجه العموم؛ اذ راحت دوائر معينة في مباي تنظم الهجومات على مسيرات التصحيحيين او اجتماعاتهم، هنا وهناك، لـ «تفجيرها». وفي حالتين من هذا النوع على الاقل، كالهجوم على مسيرة التصحيحيين في تل ابيب في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٣٣[٥٧] و «تفجير» اجتماع مغلق لهم في حيفا في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٤[٥٨]، اللتين شاركت فيهما اعداد كبيرة نسبياً من اعضاء مباي، ومنهم من

احضر من الكيبوتسات خصيصاً لذلك، سقط عدد من الجرحى[٥٩]. وكان قد اقيم، في شباط (فبراير) ١٩٣٤، تنظيم خاص داخل مباي، يسمى «بلوغوت هابوعيل» (كتائب العمال)، تابع لاتحاد هابوعيل الرياضي، تولى القيام بمثل هذه الانشطة، اضافة الى حراسة زعماء الحزب[٦٠]. وفي الوقت نفسه، وقعت احداث مماثلة بين الصهيونيين في بولونيا[٦١]، كان التصحيحيون، عامة، المبادرين الى افتعالها.

ولم يقف العمال عند هذا الحد، بل اتجهوا الى «تحطيم» القوة السياسية للتصحيحيين داخل المنظمة الصهيونية العالمية، التي كانت تزداد تدريجياً منذ تأسيس تنظيمهم، الى ان وصلت اوجها في المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، حيث شغل مندوبوهم نحو ٢٢ بالمئة من مقاعد المؤتمر، مقابل ٢٩ بالمئة لممثلي العمال. ولاحظت الزعامة العمالية ان التصحيحيين يستمدون قوتهم السياسية الاساسية من التأييد الواسع لهم بين صهيونيي بولونيا، فقررت التصدي لهم هناك. وفي أواخر اذار (مارس) ١٩٣٣، قبيل بدء الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر، الذي عقد في صيف تلك السنة، أوفد بن ـ غوريون نفسه الى هناك، لادارة المعركة الانتخابية[٦٢]. ومكث زعيم الهستدروت في بولونيا نحو ٣ أشهر، جاب خلالها البلد طولا وعرضا، لادارة الحملة الانتخابية[٦٣]، التي شارك فيها جابوتينسكي من الطرف الاخر، وتحولت الى «حرب اهلية»[٦٤] بين العمال والتصحيحيين، تعرض بن ـ غوريون خلالها الى اعتداء عليه من قبل اعضاء بيتار، ادى الى جرح مرافقيه[٦٥]. وفي الوقت نفسه، قام العمال بنشاط مماثل بين التجمعات الصهيونية الكبيرة الاخرى، وكان لهذا النشاط ثماره، اذ اسفرت الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر عن ارتفاع ملحوظ في قوة الجناح العمالي، فحصل على ١٣٨ مندوباً، شكلوا ٤٤ بالمئة من اعضاء المؤتمر، واصبحوا، بذلك، اكبر الكتل فيه، بينما انخفض عدد مندوبي التصحيحيين الى ٤٥، يشكلون نحو ١٤ بالمئة من اعضاء المؤتمر.

ومما ساهم ايضا في اضعاف التصحيحيين، تزامن النشاط العمالي المعادي لهم مع انفجار الخلافات بينهم، التي أدت الى انشقاقهم. فالتوتر الذي كان قائماً بين التيارات المختلفة داخل الحركة التصحيحية، والتي لم ينجح مؤتمرها الخامس، المنعقد في خريف ١٩٣٢ في فيينا، في ازالته او التخفيف من حدته، انفجر في مجلس الحركة المنعقد في كاتوفيتش خلال ٢٠ ـ ٢١ آذار (مارس) ١٩٣٣، حيث قامت الاكثرية باقصاء الاقلية «المعتدلة»[٦٦]، التي تزعمها مئير غروسمان. كما حاولت الاكثرية حمل الحركة على التخلي عن محاولات «احتلال المؤتمر [الصهيوني] من الداخل»[٦٧]. والامتناع عن الاشتراك في المؤتمر الصهيوني المقبل؛ الا ان جابوتينسكي اصدر، في ٢٢ آذار (مارس)، قرارا، عرف بأسم مرسوم لودز، جمّد بموجبه نشاط المؤسسات المركزية للحركة وأوعز باشتراك التصحيحيين في المؤتمر[٦٨]. وفي ١٦ نيسان (ابريل)، أجرى استفتاء داخلي بين التصحيحيين حول هذا الاجراء، أسفر عن موافقة ٩٤ بالمئة من نحو ٣٤ ألف عضو شاركوا في الاستفتاء، على تخويل جابوتينسكي صلاحيات تنفيذية مطلقة بشأن ادارة شؤون الحركة، وبالتالي منحة احتكار قرارها السياسي[٦٩].

وعلى الاثر، اتجهت الاقلية المبعدة الى خوض معركة الانتخابات للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر منفردة، فحصلت على ٧ مقاعد؛ وفي ٢٧ آب (اغسطس) اطلقت على نفسها اسم «حزب الدولة اليهودية»، معلنة انشقاقها عن الحركة التصحيحية[٧٠]. وشارك الطرفان في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، كحزبين منفصلين.

والواضح، ان انشقاق التصحيحيين على انفسهم، اضافة الى انتصار العمال عليهم في الانتخابات للمؤتمر الصهيوني، ساهما في اضعافهم بشكل ملحوظ عشية انعقاده. ويبدو كأن هذا لم يكن كافيا لضعضعة مركزهم، اذ اضيف اليه حادث آخر، وقع قبل نحو شهرين من انعقاد المؤتمر، وكان ثالثة الاثافي بالنسبة لهم. ففي مساء ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، أطلق شخصان النار على الدكتور حاييم ارلوزوروف، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية والنجم الصاعد في الجناح العمالي، فيما كان يتنزه مع زوجته على شاطىء تل ابيب[٧١]، فأصاباه بجراح بليغة، نقل على أثرها الى المستشفى وتوفى هناك[٧٢]. وعلى الاثر، حامت الشكوك حول عناصر من التصحيحيين كمتورطين في العملية، خصوصاً وان اولئك انهمكوا خلال الاشهر الماضية في شن حملة واسعة من التشهير بارلوزوروف، متهمينه بأنه كان القوة المحركة لعقد اتفاقية الهعفراه مع النازيين[٧٣]، وبذلك ساهم في تحطيم المقاطعة اليهودية للبضائع الالمانية التي جهد التصحيحيون في تنظيمها [٧٤]؛ وهي ادعاءات لم تكن خالية من الصحة. وقامت الشرطة بتحقيق واسع لاكتشاف القتلة، اعتقلت على أثره زعيم «عصبة الاشداء» نفسه، آبا احيمئير، واتهمته بالتحريض على القتل، بينما وجهت تهمة تنفيذ العملية الى زميليه، ابراهام سطافسكي وتسفي روزنبلاط[٧٥].

وخلال التحقيق في قضية اغتيال ارلوزوروف، كشفت، ايضا، «عصبة الاشداء»، التي كانت تنظيماً سرياً حتى ذلك الوقت، وقدم عدد من عناصرها البارزة، بينهم احيمئير ويافين، الى المحاكمة بتهمة العضوية في منظمة غير قانونية[٧٦]، فأدين ستة منهم وحكم عليهم بالسجن مددا تتراوح بين ٣ و١٨ شهرا[٧٧]. وأسفرت محاكمة «عصبة الاشداء» عن تصفية تنظيمهم؛ كما وضعت حدا لنشاط تيار «الحد الاقصى» في الحركة التصحيحية[٧٨]، خصوصاً بعد ان ضبطت في حوزة زعيمهم احيمئير كتابات يفهم منها انه يؤيد اسلوب الارهاب والتصفيات الجسدية، وقام العمال باستغلالها اعلامياً على نطاق واسع[٧٩]. غير ان ذلك لم يؤد الى اضمحلال نفوذ «الاشداء» وتأثيرهم الفكري بين التصحيحيين، اذ انتقلت دعواتهم لاعتماد «الاساليب الثورية» واستعمال العنف، الموجهة ضد البريطانيين اساساً، باعتبارهم «محتلا اجنبيا» في فلسطين، الى «الشباب القومي» في منظمة اتسل، التي اتجهت، مع اواخر الثلاثينات، الى استعمال العنف ضد العرب عامة[٨٠].

اما محاكمة المتهمين الثلاثة باغتيال ارلوزوروف، فقد استمرت نحو سنة، صدر على أثرها الحكم بتبرئة كل من احيمئير وروزنبلاط[٨١]، بينما أدين سطافسكي وحكم عليه بالاعدام[٨٢]. الا انه استأنف الحكم؛ فقضت محكمة الاستئناف ببراءته، لعدم توفر الادلة[٨٣]. وبقيت ظروف الحادث غامضة، ولم يعرف من قتل ارلوزوروف (ولا تزال هذه القضية تثار من حين الى آخر، منذ ذلك الوقت، داخل الكيان الصهيوني). ولكن العمال، على الرغم من ذلك، جعلوا من مقتل ارلوزوروف قميص عثمان، واستغلوه على اوسع نطاق لتضييق الخناق على التصحيحيين وعزلهم. ومهد هذا الحادث، ربما اكثر من اية واقعة اخرى، الطريق امامهم للهيمنة على المنظمة الصهيونية العالمية. وفي محاولاتهم هذه، وجد العمال «تعاونا» لدى الطرف الاخر. فبقدر ما كانت الاكثرية في مباي تسعى الى اخراج التصحيحيين من اطار المعسكر الصهيوني المنظم، للتحرر من ضغوطهم وتحرشاتهم من جهة، وتشكيل قيادة صهيونية متجانسة، يكون للعمال حصة الاسد فيها، من جهة أخرى، كانت قطاعات ذات نفوذ بين التصحيحيين تطالب ايضا بـ «الاستقلال» عن المنظمة الصهيونية «القديمة»، واقامة منظمة جديدة خاصة بهم، تسعى مستقلة لتحقيق اهدافهم، بعد

ان تتحرر من الضغوط العمالية. ولذلك، وجدت مناورات مباي الهادفة الى حمل التصحيحيين على الانشقاق، «استجابة» لدى اولئك؛ فراح كل طرف منهما يصّعد اجراءاته المضادة للطرف الاخر، الى ان انشق التصحيحيون اخيراً عن المنظمة الصهيونية العالمية[٨٤].

شن العمال صراعهم ضد التصحيحيين على اكثر من صعيد، وخصوصاً داخل المؤسسات الصهيونية. فقبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، في براغ، وفيما كانت حملة التحقيق في اغتيال ارلوزوروف على أشدها، حمل اولئك اللجنة التنفيذية الصهيونية، اثناء اعدادها لعقد المؤتمر، على اتخاذ قرار يقضي بعدم تمثيل التصحيحيين في رئاسته، وكذلك تشكيل لجنة للتحقيق في انشطة جماعات معينة منهم[٨٥]. وصادق المؤتمر الصهيوني على هذه القرارات، بينما شكل، مع اختتام اعماله، ادارة صهيونية جديدة، كان للعمال التأثير الاساسي داخلها، بعد ان استبعد منها ممثلو التصحيحيين والمزراحي وجزء من الصهيونيين العموميين[٨٦]. وعين موشي شاريت خلفا لارلوزوروف في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية.

ومع انتهاء اعمال المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، راح العمال يستغلون نفوذهم في الادارة الصهيونية للتضييق على التصحيحيين، واختاروا، بالذات، مجال الهجرة الحساس، حيث عمدوا الى تخفيض اذونات الهجرة التى تخصص لاعضاء بيتار، انطلاقا من تقييم بن ـ غوريون ان الاكثرية الصهيونية ستسير مع من يمسك بمفتاح الهجرة بين يديه[٨٧]. وردت مفوضية بيتار على ذلك بأصدار تعميم سري («الامر رقم ٦٠»[٨٨]) الى مندوبيها، في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣، حظرت بموجبه عليهم طلب او قبول اذونات الهجرة من الوكالة اليهودية، موضحة انها ستسعى لتأمين هجرة اعضائها الى فلسطين بواسطة الاتفاق مع ارباب عمل هناك يحتاجون لعمال لديهم[٨٩]، ويحق لهم، بالتالي، طلب هجرتهم اذا تعهدوا بتأمين العمل لهم، وذلك في محاولة لاستغلال بعض مواد قانون الهجرة التي تسمح بذلك[٩٠]. واعتبرت الادارة الصهيونية هذه المحاولات بمثابة مس بمركزها التمثيلي وسعي للالتفاف حول صلاحياتها، فأوعزت، في شباط (فبراير) ١٩٣٤، بايقاف منح اذونات الهجرة لكافة اعضاء بيتار[٩١]؛ وصادقت «محكمة الشرف» الصهيونية على هذا الاجراء[٩٢]. ورد التصحيحيون، بعد اسبوع، على ذلك بأعلان مقاطعة الكيرن كاييمت وكيرن هايسود والامتناع عن دفع التبرعات لهما[٩٣]. وفي الوقت نفسه، نشط التصحيحيون في تهجير اليهود الى فلسطين بطرق غير شرعية[٩٤]، بما في ذلك تسللهم عن طريق البحر. وخلال صيف ١٩٣٤، احضروا سفينتي مهاجرين، «اونيون» و «ويلوس»، الى شواطىء فلسطين، وعلى متنهما نحو ٤٥٠ مهاجراً. الاّ ان المحاولتين اكتشفتا، اذ القت الشرطة القبض على عدد من ركاب السفينة الاولى[٩٥]، واعادتهم من حيث اتوا، بينما منعت السفينة الثانية من الاقتراب الى الشاطىء وحملت على العودة الى بولونيا[٩٦]. ولكن التجربة كانت بمثابة «تمرين» على هذه الطريقة من الهجرة اليهودية غير الشرعية الى فلسطين، التي نشطت فيما بعد على ايدي رجال المعسكر العمالي، عندما تغيرت الظروف، مع منتصف الاربعينات.

اتفاق بن ـ غوريون ـ جابوتينسكي

وفيما كان هذا النزاع حول اذونات الهجرة مستعراً، كانت خلافات العمل بين الهستدروت والعمال التصحيحيين قد وصلت الى أشدها ايضا. وكان العمال التصحيحيون، منذ ان اقيم

تنظيمهم الخاص بهم سنة ١٩٣١، يسعون الى الانشقاق عن الهستدروت واقامة منظمة عمالية مستقلة. غير انهم ترددوا في القيام بذلك لشعورهم بأن امكاناتهم لا تسمح لهم بأن يقدموا لاعضاء منظمتهم، اذا اقيمت، تلك الضمانات الاجتماعية والخدمات التي كان باستطاعة الهستدروت تقديمها لاعضائها[٩٧]، مما قد يؤدي الى فشلها. ولكن مع اشتداد حملات الهستدروت المعادية لهم، والتي قدرّوا أنها ستزداد عنفا بعد ان ازداد نفوذ العمال في الادارة الصهيونية التي شكلها المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٣٣)، وهو ما حدث فعلاً، صمّم اولئك على اقامة نقابتهم المستقلة. وخلال ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، قرر المؤتمر القطري لتنظيم عمال منظمة الصهيونيين التصحيحيين وبيتار المباشرة بخطوات عملية لاقامة تلك المنظمة، وذلك باجراء الاتصالات مع القوى العمالية غير المنتمية الى مباي او المتحالفة معه ودعوتها للاشتراك في تأسيس النقابة الجديدة[٩٨]. ولكن سرعان ما اتضح لهم «ان الاتجاه للسير وراء اليسار، مع المنافع المادية المتعلقة بذلك، قد قوي بين الاحزاب الصهيونية»[٩٩]، بحيث لم توافق اية مجموعة ذات شأن على الانضمام اليهم؛ فقرروا العمل لوحدهم.

وخلال آذار (مارس) ١٩٣٤، جرت الانتخابات لاختيار اعضاء المؤتمر التأسيسي للنقابة، فاشترك فيها ٤٠٣٩ عاملاً، يقيم اكثر من نصفهم في تل ابيب[١٠٠] (بينما اشترك في الانتخابات لمؤتمر الهستدروت الرابع، التي كانت قد جرت في ٢٥ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٣٢، ٢٣٣٤١ عاملاً من بين ٢٨٣٦٢ عضواً من ذوي حق الانتخاب[١٠١]. وعقد ذلك المؤتمر في القدس، خلال ٩ ـ ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤، وقرر اقامة «نقابة العمال القوميين في ارض ـ اسرائيل»[١٠٢]. واعلنت النقابة، في دستورها، انها «تضم كل العمال اليهود في ارض ـ اسرائيل، المؤمنين بأقامة الدولة اليهودية في ارض ـ اسرائيل بكاملها»[١٠٣]، موضحة أنها «نقابة مهنية» فقط، كي تميز نفسها عن الهستدروت العامة و «هيئة العاملين» التابعة لها، «ترى في سيطرة مبدأ التحكيم الالزامي القومي [لحل خلافات العمل، بدل الاضراب] واقامة مكاتب استخدام محايدة [بدل الهستدروتية] الطريق الوحيدة لخلق علاقات طبيعية بين ارباب العمل والعمال اليهود وتطوير الاقتصاد اليهودي في البلد»[١٠٤]. كذلك، قررت النقابة اعتبار «العلم القومي» الابيض ـ الازرق، وهو علم اسرائيل الحالي، علمها؛ و «النشيد القومي»، «هتكفاه» (الامل)، نشيدها؛ وحددت يوم ٢٠ تموز حسب التقويم العبري، وهو يوم وفاة هرتسل، «عيداً للعامل القومي في ارض ـ اسرائيل»[١٠٥]، بدلا من اول آيار (مايو).

ومع اقامة نقابة العمال القوميين، على ارضية اشتداد الخلافات بين معسكري العمال والتصحيحيين حول العمل والهجرة، واتخاذ كل منهما الاجراءات بحق الاخر، راحت تتضح معالم طريق الانشقاق في المنظمة الصهيونية العالمية. وأزعجت هذه التطورات بعض الدوائر الصهيونية التي خشيت من عواقب الانشقاق، فراحت تعمل على اصلاح ذات البين[١٠٦]. وكان على رأس اولئك بنحاس روطنبرغ، رجل «اطفاء الحرائق» بين الصهيونيين، المقبول لدى معظمهم. فبعد ان انتهت محاكمة المتهمين باغتيال ارلوزوروف بتبرئتهم، راح روطنبرغ يعمل لعقد صلح بين التصحيحيين والعمال، وتمكن في آب (اغسطس) ١٩٣٤ من جمع ممثلين عن الطرفين في بيته للبحث في الامر، ولكن دون جدوى[١٠٧]. الا ان روطنبرغ لم يقف عند هذا الحد، بل استمر في محاولاته الى ان استطاع عقد لقاء بين بن ـ غوريون وجابوتينسكي في لندن[١٠٨]، كان فاتحة لمفاوضات بين الطرفين، استمرت نحو ٣ أشهر، بهدف حل المشاكل المعلقة بين التصحيحيين

والعمال وتنظيم العلاقات بين المعسكرين. وانتهت هذه المفاوضات[١٠٩] بتوقيع اتفاقين بين بن ـ غوريون وجابوتينسكي، في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٤ في لندن؛ نص الاول منهما، وعنوانه «علاقات العمال في البلد»[١١٠]، على تنظيم علاقات العمل بين الهستدروت ونقابة العمال القوميين بهدف الوصول الى «توزيع عادل للعمل [بين اعضاء النقابتين] والحفاظ على شروطه وتصحيح العلاقات [بين العمال عامة] من اجل تقوية العمل العبري والمشروع الصهيوني في [فلسطين]»[١١١]. كذلك نص الاتفاق على ان يبذل كل من الرجلين جهوده لحمل النقابة التي يمثلها على المصادقة عليه[١١٢]. اما الاتفاق الثاني، بعنوان «آداب المنافسة الحزبية»[١١٣]، فقد وقعه بن ـ غوريون بأسم الادارة الصهيونية، وجابوتينسكي بأسم منظمة الصهيونيين التصحيحيين، ويقضي بتعريف أسس العمل الحزبي لاعضاء المنظمتين، وتوضيح حدود واساليب التنافس المسموح به لكليهما. ولم يكن هذا الاتفاق بحاجة الى مصادقة اية هيئة، واعتبر نافذ المفعول منذ التوقيع عليه. واستناداً اليه، قامت المنظمة الصهيونية باعادة حقوق بيتار في الحصول على أذونات الهجرة اليها[١١٤]، شرط ان لا تمنح تلك الاذونات الا لمن يثبت انه قام بواجبه تجاه الكيرن كاييمت وكيرن هايسود؛ وفيما بعد صادق المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥) على ذلك[١١٥]. كما استمرت المفاوضات بين الزعيمين الصهيونيين للوصول الى اتفاق اكثر شمولية ينظم كافة جوانب العلاقات بين المنظمتين الصهيونيتين[١١٦].

أما اتفاق بن ـ غوريون ـ جابوتينسكي بشأن تنظيم العلاقات بين النقابتين العماليتين، فقد أثار، مع الاعلان عنه، ردود فعل متباينة لدى الطرفين. فقد ظهرت بين التصحيحيين بوادر معارضة له[١١٧]، طالبت بتعديل شروطه؛ الا ان هذه المعارضة اختفت تدريجياً، فقرر المؤتمر القطري للتصحيحيين، المنعقد في تل ابيب خلال ٩ ـ ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٤، الموافقة على اتفاقات لندن[١١٨]، مبديا بعض التحفظات تجاه «الطابع الطبقي» لموقف الهستدروت من العمل العبري، الذي اعتبره التصحيحيون «نضالاً قومياً»[١١٩]. اما في معسكر الهستدروت، فقد اختلف الوضع، اذ جوبه الاتفاق بتحفظ، تحول الى معارضة راحت تشتد وتتسع تدريجياً[١٢٠].

فقد وافق بن ـ غوريون على تغيير موقفه من التصحيحيين، وسعى الى الاتفاق مع جابوتينسكي، تحت تأثير زعيم حزبه مباي، بيرل كاتسنلسون، الذي كان، اساساً، معارضاً للصراع بين العمال والتصحيحيين لاعتقاده بأن ذلك ليس في مصلحة الصهيونيين عامة [١٢١]. الا ان قطاعات واسعة من مباي، التي كانت قد وقعت تحت تأثير حملات بن ـ غوريون على التصحيحيين، وتم «تثقيفها» على معادتها، لم تكن على استعداد لتغيير موقفها منهم بنفس السرعة التي قام بها بن ـ غوريون بذلك[١٢٢]، والذي وجد نفسه في وضع شبيه بذلك الذي مر فيه جابوتينسكي مع «عصبة الاشداء». وتزامن النقاش داخل مباي[١٢٣] حول المصادقة على اتفاق بن ـ غوريون ـ جابوتينسكي مع انتخابات اعضاء مؤتمر الحزب الثالث التي جرت خلال ١٣ ـ ١٦ آذار (مارس) ١٩٣٥، ودار التنافس خلالها بين قائمتين، احداهما مؤيدة للاتفاق والثانية معارضة له[١٢٤]. وفي مؤتمر الحزب، الذي عقد في الخضيرة اثر انتهاء الانتخابات مباشرة، خلال ١٧ ـ ١٩ من الشهر نفسه، اتضح ان ٧٤ مندوباً يؤيدون الاتفاق، بينما عارضه ٨٩[١٢٥]. الا ان المؤتمر امتنع عن اتخاذ قرار في الموضوع، وفضل الانتظار حتى ظهور نتائج استفتاء اعضاء الهستدروت حوله[١٢٦]، الذي جرى يوم ٢٤ آذار (مارس)، واتضح بنتيجته ان الاكثرية لا تقر الاتفاق، اذ عارضه ١٥٢٢٧ عضواً، بينما أيده ١٠١٨٧ عضواً[١٢٧].

غير انه على الرغم من رفض اتفاق بن ـ غوريون ـ جابوتينسكي من قبل اكثرية اعضاء الهستدروت، قامت لجنتها التنفيذية بابلاغ التصحيحيين استعدادها للتفاوض معهم حول اتفاق جديد لتنظيم العلاقات بين الطرفين[١٢٨]، ورحّب التصحيحيون بدورهم بذلك[١٢٩]. الا ان معارضي التفاهم مع التصحيحيين في مباي، وعلى رأسهم الكيبوتس الموحد[١٣٠]، بالتعاون مع الكيبوتس القطري[١٣١]، كثفوا ضغوطهم؛ فحملوا اللجنة التنفيذية الصهيونية، في جلستها المنعقدة في القدس خلال ٢٨ آذار (مارس) ـ ٧ نيسان (ابريل) ١٩٣٥، على اتخاذ قرار بتعديل دستور المنظمة الصهيونية العالمية، وذلك باضافة «مادة انضباط» اليه، تنص على ان واجب الفرد الصهيوني بالانضباط لدستور المنظمة العالمية وقراراتها، يسبق التزامه بأي تنظيم صهيوني آخر، وتم، كذلك، تشديد العقوبات التنظيمية التي يجوز فرضها على المخالفين[١٣٢]. ووجهت هذه التعليمات ضد التصحيحيين اساساً، وذلك لمنعهم من ممارسة اي نشاط سياسي لا توافق عليه قيادة المنظمة العالمية؛ فردوا عليها ببيان شديد اللهجة[١٣٣]، مهددين بالانشقاق عن المنظمة في حال تنفيذها، ومطالبين بعقد مؤتمر طاولة مستديرة بين الاحزاب الصهيونية لاحلال الوفاق بينها؛ الا ان طلباتهم رفضت[١٣٤].

وجاء اقرار «مادة الانضباط»، على ارضية رفض اتفاق بن ـ غوريون ـ جابوتينسكي، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير؛ اذ اعلن التصحيحيون، نتيجة لذلك، نيتهم في الانشقاق عن المنظمة الصهيونية العالمية[١٣٥]، بعد ان قاموا بالغاء مشاركتهم في انتخابات المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، الذي كان من المفترض ان تجرى انذاك[١٣٦]. وعلى الاثر، نظم استفتاء بينهم حول اقتراح انشقاقهم عن المنظمة الصهيونية العالمية، فوافق نحو ٩٠ بالمئة من المشاركين فيه على ذلك[١٣٧]. وفي ١٨ آب (اغسطس) ١٩٣٥، اي قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر بيومين، جرت انتخابات بين التصحيحيين لاختيار اعضاء المؤتمر التأسيسي لمنظمتهم[١٣٨]. وعقد هذا المؤتمر في فيينا، خلال ٧ ـ ١٢ ايلول (سبتمبر)، اي بعد مرور ٤ أيام على انتهاء اعمال المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، حيث اعلن التصحيحيون اقامة منظمة صهيونية مستقلة خاصة بهم، منفصلة عن المنظمة الصهيونية العالمية، سموها «المنظمة الصهيونية الجديدة» (New Zionist Organization) وفي المؤتمر اقر ايضاً دستور المنظمة، الذي نص على ان هدف الصهيونية، وفق مفهوم التصحيحيين لها، هو «عتق [شعب] اسرائيل وارضه، وبعث مملكته ولغته وتعميق مقدسات توراته في حياة الامة»[١٣٩]. ويتم ذلك بالسعي الى «خلق اكثرية عبرية في أرض ـ اسرائيل على كلتا ضفتي الاردن؛ اقامة الدولة اليهودية على اساس الحرية المدنية ومبادىء العدل وفق توارة اسرائيل؛ [و] عودة صهيون لكل محبي صهيون ونهاية الشتات»[١٤٠]. واعلنت المنظمة الصهيونية الجديدة عن برنامج عمل صهيوني خاص بها[١٤١]، كما اتخذت عددا من القرارات السياسية[١٤٢]، بروح المبادىء التي كان التصحيحيون ينادون بها، وأبرزها الدعوة لوضع خطة عشرية لتهجير مليون ونصف المليون يهودي الى فلسطين وشرق الاردن وتوطينهم هناك تمهيداً لاقامة الدولة اليهودية[١٤٣]. وانتخب جابوتينسكي رئيساً للمنظمة.

مباي يهيمن

ومع انشقاق التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية العالمية، مهدت الطريق امام الجناح

العمالي، بزعامة مباي، للهيمنة عليها. غير ان هذه الهيمنة لم تتم نتيجة لذلك الانشقاق فقط، وانما جاءت، ايضا، بفضل عوامل اخرى، أبرزها سعي مباي الى التفاهم مع التنظيمات الصهيونية الاخرى او التعاون معها او استيعابها، من خلال دأبه على تقوية نفسه. وعند استكمال هذه العملية، مع منتصف الثلاثينات، كانت قد حددت مراكز القوى والسلطة داخل الكيان الصهيوني في فلسطين، بصورة واضحة. وبقيت هذه المراكز قائمة وناشطة، بالصورة التي تبلورت معها آنذاك، الى ما بعد قيام اسرائيل بفترة غير قصيرة.

فبعد انسحاب التصحيحيين من المنظمة الصهيونية، بقي ضمن اطارها، عدا عن الجناح العمالي، تنظيمان صهيونيان رئيسيان، هما الصهيونيون العموميون والمزراحي. وخلال فترة الصراع العمالي ـ التصحيحي كان اولئك يتارجحون بين تأييد هذا الطرف او ذاك او، احياناً، محاولة العمل على اصلاح ذات البين. وفي الوقت نفسه، دارت داخل كل من التنظيمين خلافات وصراعات حول اتجاه وسياسة كل منهما، ساعد مباي على حسمها، او استغلها لصالحه، وذلك من خلال سعيه الى الاحتفاظ بالسلطة. فقد استطاع مباي، بعد انضمامه الى الادارة الصهيونية، «السيطرة على الميزانيات الصهيونية واذونات الهجرة، وأصبح هدفه البقاء في كرسي الحكم بهدوء... ومنذ ذلك الوقت، راح يتقرب من خصومه في الاحزاب الصهيونية الاخرى بالحسنى وبتخصيص اجزاء صغيرة من صحن [الميزانيات] الصهيونية لهم»[١٤٤]. وكان لهذه السياسة نتائجها.

فالعصبة العالمية للصهيونيين العموميين التي أسست ابان انعقاد المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، بهدف اقامة تنظيم موحد يضم بين صفوفه كافة تجمعات الصهيونيين العموميين، على اختلاف وجهات نظرها، سعيا لاقامة قوة مركزية متراصة الصفوف في المنظمة الصهيونية، لم تستطع، عمليا، دمج الكتل المختلفة ببعضها البعض وصهرها في بوتقة واحدة، بل بقي كل منها محتفظا باستقلاليته ووجهات نظره الخاصة به. ولم يمر وقت طويل، حتى ظهرت الخلافات واضحة بين الكتل المختلفة، وراح كل منها يتخذ مواقفه الخاصة به، وكأنه لا يوجد اتحاد يضمهم جميعا[١٤٥]. وتمحورت الخلافات بين تلك الكتل حول المسائل نفسها التي كانت حلبة صراع بين العمال والتصحيحيين، وراح الصهيونيون العموميون يتخذون مواقف متناقضة، من حين الى آخر. فمع احتدام الصراع بين العمال والتصحيحيين، في صيف ١٩٣٢، قرر مؤتمر للصهيونيين العموميين، كان قد عقد في تل ابيب خلال ١٣ ـ ١٤ تموز (يوليو)، الامتناع عن مساعدة العمال على ابعاد التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية، والعمل، بدلا من ذلك، على اقصاء اعضاء بريت شالوم عنها[١٤٦]. غير ان هذا الموقف تغيّر في السنة التالية، عندما سمعت في المؤتمر نفسه، الذي انعقد في دورة جديدة يوم ٦ تموز (يوليو) ١٩٣٣، انتقادات لبعض المشاركين فيه بسبب تعاطفهم مع التصحيحيين[١٤٧]. في مطلع السنة التالية، ١٩٣٤، اصدرت رئاسة الصهيونيين العموميين، في اوروبا الوسطى، بيانا ضد مشروع «العريضة»[١٤٨]، الذي باشر التصحيحيون بتنفيذه منذ بداية تلك السنة.

وفي المؤتمر العام للصهيونيين العموميين، الذي عقد في كراكو خلال ٢٧ ـ ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٣٤، بذلت محاولات لرأب التصدع في الاتحاد العالمي والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة؛ وتمكن المؤتمرون من وضع برنامج عمل حظي بموافقة الاكثرية[١٤٩]. غير ان الخلافات سرعان ما عادت وانفجرت في المؤتمر القطري للصهيونيين العموميين في فلسطين، المنعقد في تل ـ

ابيب خلال ٢٧ ـ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، وتركزت حول مشروع قرار يقضي باقامة نقابة عمال مستقلة خاصة بالصهيونيين العموميين. وكانت قوى في المؤتمر، وصفت بأنها «يمينية»، قد طالبت بأتخاذ هذا القرار، بينما عارضته بشدة قوى أخرى وصفت بأنها «تقدمية»، ووقف على رأسها حركتا الشبيبة التابعتان للصهيونيين العموميين، هانوعار هاتسيوني (الشباب الصهيوني)، التي كانت قد اقيمت سنة ١٩٣٢[١٥٠]، وعكيفا[١٥١]، التي كانت قد أسست سنة ١٩٢٦. وكان كل من هاتين الحركتين يتعاون مع الهستدروت وحركات الاستيطان الصهيونية التابعة للجناح العمالي، ولذلك لم تكونا، كلتاهما، على استعداد لاستعدائه عليها باقامة نقابة عمال منـاوئـة، كمـا فعـل العمـال التصحيحيـون، وأيد اولئك في موقفهم بعض زعماء الصهيونيين العموميين، وعلى رأسهم غليكسون[١٥٢]. وأزاء هذه المواقف المتناقضة، امتنع المؤتمر القطري عن اتخاذ قرار في هذا الصدد وأحال المسألة للمؤتمر العام.

غير ان المؤتمر العالمي للصهيونيين العموميين، الذي انعقد في كراكو خلال ١٦ ـ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٥، امتنع، ايضاً، عن اتخاذ اي قرار في هذا الشأن، بسبب الخلافات التي نشبت داخله حولها، وأختتم اعماله تاركا المسألة معلقة. ولكن المجموعات المعارضة لاقامة نقابة عمالية مستقلة لم تكتف بذلك، بل اعلنت انشقاقها عن العصبة العالمية للصهيونيين العموميين، وأسست تنظيماً خاصاً بها سمته «الاتحاد» (هيتأحدوت) العالمي للصهيونيين العموميين (عرف ايضاً بأسم الصهيـونيـين العمـوميـين أ، بينما اطلق على العصبة أسم الصهيونيين العموميين ب). وضم «الاتحـاد» اكثـريـة الصهيـونيـين العمـوميـين، اذ التحقت به تنظيماتهم في بريطانيا وفرنسا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا وكذلك بعض الكتل من الدول الاخرى، اضافة الى كتلتي كدمـاه و «التقدميين» في فلسطين، وكذلك الصهيونيون الراديكاليون[١٥٣]. وقرر «الاتحاد»، مع اقامته، الدخول في مفاوضات مع الهستدروت حول منح مؤيديه فيها نوعا من الاستقلالية، وهو ما لم تعارضه النقابة. وخلال ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، اجتمع ممثلون عن اولئك العمال وأسسوا كتلة «هاعوفيد هاتسيوني» (العامل الصهيوني) في الهستدروت، بهدف تمثيل عمال الصهيونيين العموميين في النقابة[١٥٤]. وكانت الهستدروت قد اتخذت، ايضاً، موقفاً مماثلاً من عمال اغودات يسرائيل، رغم انهم اقاموا نقابة عمالية خاصة بهم ومنفصلة عنها، سنة ١٩٣٤، حيث توصلت معهم، بناء على طلبهم، الى اتفاق ينظم العلاقات بين النقابتين[١٥٥].

ومع انشقاق الصهيونيين العموميين واقامة تنظيميهما المستقلين، اللذين لا يزالان قائمين منذ ذلك الوقت، وان اختلف اسماهما، راح كل منهما يتصرف كحزب مستقل قائم بحد ذاته. وبينمـا أتبع «الاتحاد»، على وجه العموم، نهج وايزمان في العمل الصهيوني وأيد التعاون مع الجناح العمالي، اتخذت «العصبة»، عامة، مواقف متشددة. وكان «الاتحاد»، «حليف» مباي، هو الاكثر عدة وعدداً.

وكما حلت مشكلة الصهيونيين العموميين، تم، ايضا، تنظيم العلاقة مع المزراحي المتدينة. فالمنظمة كانت ممثلة في الادارة التي انتخبها المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، ولكنها انسحبت منهـا سنـة ١٩٣٣ احتجـاجـاً على التنكـر للتقـاليـد الدينية في مستوطنات الكيرن كاييمت[١٥٦]. وفي الوقت نفسه، راحت المزراحي تقترب في مفاهيمها السياسية من التصحيحيين، فأقر مؤتمرها المنعقد سنة ١٩٣٤ اقتراحاً يدعو الى اقامة دولة يهودية في فلسطين[١٥٧]؛ وكانت، بذلك، الحزب الثاني في هذا المجال بعد التصحيحيين، الذي رفع ذلك الشعار في وقت مبكر. غير

انه كان للجناح العمالي حصان طروادة داخل المزراحي، ممثلا في التنظيم العمالي للمزراحي، وهو هابوعيل همزراحي، القريب من مباي والمتفاهم معه، بحكم تماثل المنطلقات والمصالح العمالية بين الطرفين. ولذلك، راح مباي، في محاولاته لاغراء المتدينين وحملهم على الالتحاق بركبه، يوثق علاقاته مع هابوعيل همزراحي وبعض قيادات المزراحي القريبة منه في منطلقاتها السياسية، ساعياً، في الوقت نفسه، الى عزل المتشددين في قيادة المنظمة[١٥٨]. وابان انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، عملت الزعامة العمالية جاهدة لحمل المزراحي على العودة الى الادارة الصهيونية، فاضطرت الى التوصل معها الى اتفاق، تبنت بموجبه وجهة نظرها في المسائل الدينية، رغم معارضة دوائر في مباي لذلك[١٥٩]. ووافق المؤتمر على ذلك الاتفاق في قرار صدر عنه، الزم بموجبه المستوطنين في المستوطنات التابعة للمنظمة الصهيونية، او اي من مؤسساتها، «بالامتناع أيام السبت والاعياد اليهودية عن القيام بأي عمل في البناء... او [الحقل] او... التجارة والصناعة... وعلى الادارة [الصهيونية] متابعة تنفيذ هذه القرارات بكل الوسائل القانونية، وفقا لدستور المنظمة الصهيونية العالمية وقرارات مؤسساتها»[١٦٠]. وقد مهد هذا القرار الطريق لعودة المزراحي الى الادارة الصهيونية. غير انه ارسى، في الوقت نفسه، أسس آلية الاكراه الديني في الكيان الصهيوني، اذ اصبح نموذجا بالنسبة للمتدينين، الذين راحوا يستغلون نفوذهم السياسي، عندما تكون هنالك حاجة لهم، لاحراز المزيد من المكاسب في سعيهم الدائم الى فرض التعاليم الدينية على الحياة العامة.

وكان قد طرأ ايضا، خلال الفترة نفسها، تغيير ما على موقف التيار اليهودي المتدين الآخر من اتباع اغودات يسرائيل. فقد استمر هؤلاء في التمسك بموقفهم العقائدي ـ الديني المناهض للصهيونية، ولكنهم لم يجدوا في الوقت نفسه حرجا في محاولة التعاون مع الصهيونيين، علهم يستطيعون، بذلك، احراز مكاسب دينية خاصة بهم. وخلال سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ قام ممثلون عن اغودات يسرائيل باجراء مفاوضات مع المجلس الملي اليهودي، محاولين التوصل وأياه الى اتفاق بشأن اقامة حاخامية رئيسية موحدة في فلسطين[١٦١]، من جهة، ومع المزراحي، سعيا للوصول الى صيغة عمل مشتركة معها[١٦٢]، من جهة اخرى[١٦٣]. ولم تسفر هذه المفاوضات، في نهاية الامر، عن نتائج تذكر، الا ان مجرد اجرائها كان بمثابة اقرار من قبل اليهود المتدينين غير الصهيونيين بالاهمية المتزايدة التي راح المشروع الصهيوني في فلسطين يكتسبها في العالم اليهودي[١٦٤]. ولكن هذا الاتجاه ادى، من ناحية ثانية، الى وقوع انشقاق في اغودات يسرائيل، اذ انفصلت عنها، سنة ١٩٣٥، العناصر الورعة المعادية بشدة للصهيونية والرافضة لأية تسويات معها، وأنشأت فيما بعد، منظمة خاصة بها عرفت بأسم ناتوري كارتا (حراس المدينة)، التي لا تزال قائمة حتى اليوم[١٦٥].

وبموازاة هذه التطورات السياسية المختلفة، التي صبت جميعها، بشكل او بآخر، في طاحونة مباي، دأب الحزب ايضا، وذلك منذ اقامته سنة ١٩٣٠ وتوحيد القوى العمالية المتحالفة معه خارج فلسطين سنة ١٩٣٢، على تقوية نفسه وتوسيع نفوذه، منطلقا من مراكز القوى التي احتلها لجعلها اكثر قوة. وكان من أبرز هذه المراكز الهستدروت، التي ازداد عدد اعضائها، منذ تأسيسها سنة ١٩٢٠ وحتى انعقاد مؤتمرها الرابع في مطلع سنة ١٩٣٣، بنحو ثمانية اضعاف، بينما ازداد عدد السكان اليهود في فلسطين، بأسرهم، خلال الفترة نفسها، بنحو ثلاثة اضعاف؛ فاصبحت النقابة تضم نحو ثلاثة ارباع العمال اليهود في البلد، الذين شكلوا، مع زوجاتهم

وابنائهم، نحو ثلث عدد السكان اليهود هناك[١٦٦]، الذين كانوا بالتالي مرتبطين بها معيشيا بشكل او بآخر. وتم ذلك، الى حد كبير، بفضل الخدمات والمنافع المادية المختلفة التي كانت النقابة تقدمها، والتي ازدادت بصورة ملحوظة، بعد ان قويت مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، المنبثقة عن «هيئة العاملين» التابعة لها، مثل شركات البناء وتعاونيات المستهلكين والتسويق والاسكان وصناديق القروض والمرضى والبطالة والتعليم[١٦٧]. وثابرت الهستدروت على سياستها هذه فيما بعد، وتشعب نشاطها واتسع بحيث باتت قادرة على تلبية معظم حاجات العامل المنضم اليها، مما ادى الى تحول الاكثرية الساحقة من العمال اليهود في فلسطين الى اعضاء فيها، على ما يتبع ذلك من نفوذ واسع لمباي، اكبر الاحزاب في الهستدروت، الذي يسيطر عليها ويدير دفتها.

ومع هذا التوسع في نشاط الهستدروت وازدياد نفوذها، كبرت، ايضاً، حركات الاستيطان الزراعي من كيبوتسات وكبوتسوت وموشافيم وغيرها، وان لم يتم ذلك بالحجم نفسه الذي ميز نمو الهستدروت. وكان على رأس اولئك الكيبوتس الموحد، الذي ازداد عدد اعضائه خلال النصف الاول من الثلاثينات بنحو ثلاثة اضعاف، فوصل الى نحو ٦٤٠٠ عضو سنة ١٩٣٦[١٦٨]، اضافة الى عدد مماثل في الحركات الكيبوتسية الاخرى، منهم نحو ١٧٠٠ عضو في اتحاد الكبوتسوت و ٣٣٠٠ في الكيبوتس القطري و ٩٥٠ في حركات استيطانية صغيرة أخرى، بعضها مستقل والاخر تابع لاحزاب صهيونية مختلفة[١٦٩]. كذلك، كان هنالك نحو ٨٠٠٠ نسمة في ٣٥ موشافا تابعا لحركة الموشافيم[١٧٠]. وعلى الرغم من ان عدد اولئك المستوطنين، في المستوطنات الزراعية بكافة انواعها، شكل نحو ٥ بالمئة من عدد السكان اليهود في فلسطين بأسرهم، فانهم كانوا يسيطرون على مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية التي كانت في حوزة اليهود ويستغلونها. وكان معظم اولئك المستوطنين، عدا عن اولئك الذين في الكيبوتس القطري التابع لهاشومير هاتسعير، منتمين لاتحادات تابعة لمباي او متعاونة معه؛ وجميعهم كان مرتبطاً بالهستدروت، او هيئة العاملين التابعة لها، بشكل او بآخر.

وكان اتحاد الكبوتسوت قد اتحد، سنة ١٩٣٣، مع حركة الشباب «غوردونيا»[١٧١]، بعد ان قام بوضع دستور خاص به[١٧٢]، اعتبر بموجبه اعضاءه اعضاء في الهستدروت ايضا، والاتحاد نفسه جزءاً من هيئة العاملين التابعة لها[١٧٣]. كذلك حاول، في الوقت نفسه، بعض زعماء مباي، وعلى رأسهم كاتسنلسون، العمل على توحيد اتحاد الكبوتسوت مع الكيبوتس الموحد، في حركة كيبوتسية استيطانية واحدة، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لاصرار كل من الاتحادين على التمسك بمفاهيمه ونهجه الخاصين به في النشاط الاستيطاني[١٧٤]. ولكن في مقابل ذلك، استطاع اولئك تقوية مؤسسة «نير»، التي كانت بمثابة حلقة وصل بين المستوطنين ومؤسسات الاستيطان الصهيونية، وذلك باقامة شركة، سنة ١٩٣٤، تحمل الاسم نفسه[١٧٥]، للعمل على تأسيس مستوطنات جديدة. كما تم، في الوقت ذاته، وضع الصيغة النهائية لعقود ايجار الاراضي، التي كانت مؤسسات الاستيطان الصهيونية توقعها مع المستوطنين الافراد، وذلك بصورة تكفل استمرار ارتباطهم بتلك المؤسسات وتضمن تنفيذ السياسة الصهيونية في هذا المجال. ونصت هذه العقود، عامة، على تسليم تلك الاراضي للمستوطنين لاستغلالها لفترة ٤٩ سنة عادة، قابلة للتجديد فترة مماثلة في نهايتها، على ان تكون تلك الحقوق خاضعة للانتقال بواسطة الارث، وكذلك للتحويل إلى طرف آخر شرط موافقة المؤسسات المعنية على ذلك؛ بينما بقيت حقوق الملكية بصورة دائمة في

حوزة مؤسسات الاستيطان الصهيونية[١٧٦]، وذلك لتأمين سيطرتها الدائمة على تلك الاراضي. كذلك نصت العقود على الزام المستوطنين بالمحافظة على حرمة السبت والاعياد اليهودية والتقيد بتعاليم العمل العبري[١٧٧] (ولا تزال هذه الأسس نافذة المفعول، بشكل او بآخر، حتى الان). وأثنى المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥) على هذا العمل باعتباره «ثمرة الجهود الاستيطانية للحركة [الصهيونية] خلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة»، آملا ان يصبح ذلك «اساسا لتجديد الاستيطان القومي وتقويته»[١٧٨].

تقوية الكيان الصهيوني في فلسطين

وفي ذلك المؤتمر الصهيوني، الذي وصل العمال فيه الى اوج قوتهم، حيث احتل مندوبوهم ٤٩ بالمئة من مقاعده، تم، ايضا، تحديد وتكريس مراكز القوى الصهيونية، كما تبلورت حتى ذلك الوقت. فقد اعاد المؤتمر انتخاب وايزمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، بينما انتخب الرئيس السابق سوكولوف رئيس شرف للمنظمة (وتوفى في السنة التالية). كذلك انتخبت ادارة صهيونية ائتلافية ضمت ممثلين عن كافة الاحزاب المشاركة في المؤتمر، عدا حزب الدولة اليهودية التصحيحي الجذور[١٧٩]. وشكلت هذه الادارة من ٧ اشخاص، ٣ منهم، وهم بن ـ غوريون وشاريت واليعيزر كابلان، ممثلين عن العمال (مباي)، وممثل واحد لكل من الاحزاب الاربعة الاخرى: بروديتسكي عن اتحاد الصهيونيين العموميين وروطنشترايخ عن عصبة الصهيونيين العموميين وغرينباوم عن الصهيونيين الراديكاليين والحاخام فيشمان (ميمون) عن المزراحي[١٨٠]. وعند توزيع الحقائب، انتخب بن ـ غوريون رئيساً لادارة الوكالة اليهودية، اي عمليا، «رئيساً للحكومة» الصهيونية، بينما كان وايزمان بمثابة «رئيس للجمهورية»، وشاريت رئيسا للدائرة السياسية، اي عمليا، «وزيراً للخارجية»، على ان يعاونه في ذلك بن ـ غوريون، وكابلان رئيسا للدائرة المالية. وكلف الاخرون برئاسة الدوائر الاخرى[١٨١]. واصبح تشكيل هذه الادارة بمثابة «نموذج» للادارات الصهيونية التي تلتها، وكذلك لعدد من الحكومات الاسرائيلية مستقبلا.

ومع استلام مباي ادارة دفة الكيان الصهيوني في فلسطين رسمياً، أمعن في انتهاج الاسلوب البرغماتي، الذي درج عليه منذ اقامته، وابتعد، اكثر فأكثر، عن الدوغماتية. فعلى الصعيد النظري ـ وعلى حد تعبير كاتسنلسون ـ «انكم تعرفون ان عضو مباي يتمتع باستقلالية واسعة في المجال الفكري. فبأستطاعته ان يكون من اتباع ماركس، كما ان باستطاعته ان يكون من تلامذة غوردون، او معلمين آخرين كثيرين. كما ان باستطاعته ان لا يكون تابعاً لاحد، وانما التفكير بنفسه وحسب قدرته. انكم تعلمون ان ما يوحدنا في مباي ليس اتفاقا على تفسير التاريخ او النظريات الاجتماعية، ولا برنامجا بشأن كيف ينبغي ان نفكر او لا نفكر، بل ماذا يجب وماذا لا يجب ان نفعل»[١٨٢]. اما على الصعيد العملي ـ وعلى حد تعبير بن ـ غوريون ـ «فبالقوى البشرية التي لدينا، او الامكانات الموضوعة تحت تصرفنا، ونظرا لطبيعة هذا البلد والواقع الدولي، يجب ان نفعل بالضبط ما نفعله الان فقط، ما دام الذي نسعى الى اقامته في البلد هو ذلك الذي لا خلاف حوله بيننا. وأيا كان ذاك الذي سيتولى ادارة الامور، ومهما كان الاسلوب الذي سيتبعه، وكائنة ما كانت الصيغ، فان (النهج) سيبقى نفسه: دعوة الشباب اليهودي للهجرة الى البلد والعمل فيه وتثقيفه وتهيئته لذلك، الصراع من اجل العمل [وتحسين] شروطه، اقامة الاستيطان واحتلال

الارض وتأمين الامكانات [المادية]»[١٨٣]. ولم يحظ هذا النهج البرغماتي، على كل حال، بتأييد كتل ذات نفوذ في مباي، كان على رأسها الكيبوتس الموحد بزعامة طابنكين، الذين اعتادوا على الحديث بمصطلحات «الحتمية التاريخية»[١٨٤] ، فانشقوا اخيراً عن الحزب، في منتصف الاربعينات، وأسسوا حزبا جديدا. الا ان ذلك لم يحمل مباي على تغيير سياسته او مواقفه البرغماتية التقليدية، مما ساعد الكيان الصهيوني في فلسطين، تحت قيادته، على مواجهة العديد من التحديات التي جابهته، وأمن استمرار وجوده وتقويته.

ومن ناحية أخرى، جاء انتخاب الثلاثي بن ـ غوريون وشاريت وكابلان للمناصب الحساسة في الوكالة اليهودية، وهم الذين ترعرعوا في فلسطين والمقيمون فيها، بمثابة اشارة الى بداية انتقال مركز الثقل الصهيوني الى فلسطين من خارجها؛ وذلك في بداية مسار أدى، في نهاية الامر، الى تصدر الكيان الصهيوني هناك للنشاط الصهيوني بأسره، وتحويل القوى الصهيونية خارج فلسطين الى مجموعات تابعة له، مهمتها الاولى دعمه وتأمين توسعه وتقويته، والى حد كبير وفق ما يقرره. ورافق هذا التحول تسليم ما تبقى من مؤسسات كانت تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، او تحت اشراف اي من اجهزتها، الى هيئات يهودية محلية في فلسطين. فخلال سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ تم تحويل مسؤولية الاشراف على جهاز التعليم اليهودي وتمويله في فلسطين، والذي كان عرضة لازمات مالية وادارية[١٨٥]، من المنظمة الصهيونية ـ الوكالة اليهودية الى المجلس الملي اليهودي[١٨٦]، وذلك اثر اتفاق بين الهيئات وممثلي تيارات التعليم المختلفة حول ادارته[١٨٧]. وادى هذا التحويل الى تقوية ذلك الاتجاه في التعليم الذي ركز على تلقين الطلاب اليهود «القيم اليهودية»، من خلال التركيز على «رسالة» الصهيونية[١٨٨]، واهمية الوطن القومي بالنسبة للعالم اليهودي.

وخلال السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥، تمت، ايضا، تسوية خلاف قديم حول طريقة ادارة الجامعة العبرية في القدس[١٨٩]، فالغيت وظيفة المحافظ (Chancellor)، واستبدلت بمنصب رئيس الجامعة، وانتخب الدكتور ماغنس لشغله[١٩٠]. وتم ذلك بناء على توصيات لجنة خاصة كانت قد عينت لهذا الغرض سنة ١٩٣٣[١٩١]، تمهيداً لتحويل الجامعة الى مؤسسة تعمل على «تشجيع وتقدم التدريس والبحث في كافة فروع العلم»[١٩٢]، واستكمالا لقرارات سابقة كانت المؤتمرات الصهيونية قد اتخذتها في هذا الصدد[١٩٣]. وخلال هذه الفترة ايضا، وضعت الاسس لمؤسسة دانيئيل سييف للبحث العلمي، التي تحولت، فيما بعد، الى معهد وايزمان للعلوم في رحوفوت[١٩٤]. وفي الاطار نفسه، حولت كذلك، مسؤولية الخدمات الطبية من الوكالة اليهودية وهداساه الى المجلس الملي اليهودي[١٩٥].

غير ان هذا الاتجاه لتقوية الكيان الصهيوني في فلسطين وتدعيم استقلاليته لم يسد كافة المجالات، وخاصة ما يتعلق منها بالامن والشؤون العسكرية، رغم حساسيتها واهميتها. فالانشقاق الذي اصاب الهاغاناه، سنة ١٩٣١، سرعان ما تحول الى حقيقة واقعة، وادى الى بلورة منظمتين مستقلتين متنافستين: الهاغاناه «العمالية» من ناحية، واتسل «اليمينية» من ناحية أخرى. وراحت كل من هاتين المنظمتين تنشط مستقلة عن زميلتها في كافة المجالات، وان لم تطرأ تغييرات ملحوظة على تنظيم او نشاط اي منهما، نتيجة لذلك الانشقاق. فالوضع التنظيمي للهاغاناه، وكذلك قدراتها البشرية والمادية، بقيت، عمليا، على ما كانت عليه من الوهن. وحتى نهاية سنة ١٩٣٣، لم يكن لقيادة المنظمة مكتب رئيسي خاص بها، ولا حتى جهاز هاتف[١٩٦]، كما كان

عملها يتم بالتطوع[١٩٧]. كذلك لم تسارع المنظمة الى انشاء جهاز استخبارات[١٩٨]، رغم الشعور بالحاجة اليه.

ولم يكن الوضع مختلفا بالنسبة للمنظمة ب ـ اتسل، التي كانت، عمليا، عبارة عن فرع الهاغاناه المنشق في القدس، وضم نحو ١٠٠ عضو[١٩٩]، وبقيت كذلك خلال سنة ونصف سنة بعد الانشقاق، الى ان اقيم فرع آخر لها في صفد، خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢[٢٠٠]. ثم اقيم، خلال السنة التالية، فرعان آخران في مدينتي تل ابيب وحيفا[٢٠١]. كذلك مدت اتسل جذورها الى بعض المتسوطنات اليهودية، وخصوصاً تلك منها التي كان للتصحيحيين نفوذ ومؤيدون فيها[٢٠٢]، فأقيمت ٣ فروع اخرى في كفار سابا (ولعب هذا الفرع دوراً بارزاً في تاريخ المنظمة فيما بعد) ورامات غان وناتانيا[٢٠٣]. وقدرت قوة اتسل، في ربيع ١٩٣٣، بنحو ٣٠٠ عضو[٢٠٤]، تحت تصرفهم ٩٠ مسدسا، بينما قدرت قوة الهاغاناه البشرية بنحو عشرة اضعاف ذلك العدد، وبالنسبة للسلاح بنحو عشرين ضعفا[٢٠٥].

وفي ربيع ١٩٣٣، جرت محاولة لتوحيد كل من الهاغاناه واتسل في منظمة واحدة، من قبل يهودي بريطاني ثرى، هو اللورد ميلشت، الذي كان قد انتخب، آنذاك، رئيسا لمنظمة همكابي الرياضية العالمية[٢٠٦]. وبعد مفاوضات مضنية، ساهم اللورد في انجاحها اثر وعده بتقديم مساعدة مالية مغرية للمنظمة الموحدة في حال قيامها[٢٠٧]، ثم توقيع اتفاقية لتوحيد المنظمتين عرفت باسم «اتفاق ميلشت» في نيسان (ابريل) ١٩٣٣. ونص الاتفاق على توحيد قيادتي المنظمتين اولا، وعلى ان يتم تنفيذ عملية التوحيد بأسرها خلال فترة ٦ أشهر[٢٠٨]. كما اتخذت الاجراءات الاولية في هذا الصدد. غير انه لم يمر الا وقت قصير حتى تعرضت مسيرة بيتار في تل ابيب الى هجوم عليها من قبل العمال، ادى الى توقف مساعي التوحيد، بعد ان اتهم التصحيحيون بعض قادة الهاغاناه بتخطيط الهجوم، وعدداً من اعضائها بالمشاركة فيه[٢٠٩].

ومع فشل محاولات توحيد المنظمتين، راحت اتسل تسعى الى توسيع قاعدتها السياسية الشعبية وتقويتها. وابان انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، في صيف ١٩٣٣، تمكن قادتها، رغم حديثهم عما سموه «لا حزبية» يفترض بمنظمتهم ان تتمسك بها، من اقناع عدد من زعماء الاحزاب الصهيونية بتبنيها ودعمها، فأنشئت «لجنة مشرفة» عليها، برئاسة جابوتينسكي عن التصحيحيين، وعضوية كل من يهوشواع سوفرسكي عن الصهيونيين العموميين والحاخام مئير برلين (بار ـ أيلان) عن المزراحي ومئير غروسمان عن حزب الدولة اليهودية[٢١٠]. وكان معظم اولئك يؤيدون، بشكل او بآخر، اقامة منظمة موازية للهاغاناه، للتحرر من ضغوطها عليهم[٢١١]. وأدت اقامة هذه اللجنة الى اضفاء طابع من «الاحترام» على اتسل بين المستوطنين اليهود في فلسطين، باعتبار ان معظم احزابهم تبنتها، مقابل دعم الهاغاناه من قبل الهستدروت وجزء من دوائر المدنيين فقط. وكان من نتيجة ذلك ان اتسعت صفوف اتسل وازداد عدد اعضائها، فوصل الى نحو ٢٠٠٠ عضو في مطلع سنة ١٩٣٦[٢١٢].

وازاء هذا التوسع في نشاط اتسل من جهة، وتصاعد المعارضة العربية للمشروع الصهيوني في فلسطين من جهة ثانية، راحت الهاغاناه تنهض من سباتها تدريجيا، فأقامت ـ اخيرا ـ مقرا لقيادتها في احدى الغرف في مبنى الهستدروت الرئيسي في تل ابيب، واعيد شاؤول افيغور للعمل فيه[٢١٣]. كما اقيمت، في اواخر سنة ١٩٣٤، دائرة تقنية، هدفها التخطيط لنشاط المنظمة. كذلك انشىء فرع للاتصال، ووثقت العلاقات مع القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية،

بهدف تنسيق جهود جمع المعلومات عن العرب ونشاطهم. وفي الوقت نفسه، جند عدد من الافراد اليهود العاملين في شرطة فلسطين، وخصوصا في تل ابيب، لمد المنظمة بالمعلومات عن نشاط السلطات، ووسع التنصت على المكالمات الهاتفية(٢١٤). كذلك قامت كل من المنظمتين باجراء دورات التدريب لاعداد من اعضائها، وتم شراء اسلحة، خصوصاً في اوروبا، ونقلها الى فلسطين، بالاضافة الى محاولات لتصنيع بعض انواع الاسلحة في البلد(٢١٥).

وكحصيلة لهذا النشاط، كانت الهاغاناه واتسل قد تحولتا، مع منتصف الثلاثينات وقبيل نشوب الثورة العربية في فلسطين، الى نوع من ميليشيا شعبية ذات امكانات بشرية ومادية محدودة؛ الى ان طرأ التحول على وضعيهما خلال سني الثورة، نتيجة لما وقع من تطورات آنذاك.

---

(١) يهوشواع اوفير، **سيفر هاعوفيد هليئومي** (كتاب العامل القومي)، تل ابيب: اللجنة المركزية لمنظمة العمال القومية، ١٩٥٩، ص ٨٦ (بالعبرية).

(٢) يوسف ندفه في آبا احيمئير، **بريت هابريونيم** (عصبة الاشداء)، تل ابيب: لجنة اصدار مؤلفات احيمئير، ١٩٧٢، الجزء الثالث، المقدمة، ص ط ز (١٦) (بالعبرية).

(٣) يعقوب شافيط، **ميروف لمدينه** (من اكثرية الى دولة)، تل ابيب: ياريف وهدار، ١٩٧٨، ص ٩٢ (بالعبرية).

(٤) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ك ز (٢٧): **كرونولوغياه لتولدوت هاييشوف هايهودي بأيرتس ـ يسرائيل، ت ر ع ح ـ ت ر ص و، ١٩١٧ ـ ١٩٣٥** (يوميات تاريخ اليشوف اليهودي في ارض ـ اسرائيل، ٥٦٧٨ ـ ٥٦٩٦، ١٩١٧ ـ ١٩٣٥)، القدس: مؤسسة يتسحاق بن ـ تسفي، ١٩٧٩، الجزء الاول، ص ٢٣٥ (بالعبرية).

(٥) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٤٤.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٩.

(٧) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ط ز (١٧).

(٨) **المصدر نفسه**، ص ي (١٠).

(٩) **المصدر نفسه**، ص ك ب (٢٢).

(١٠) **المصدر نفسه**، ص م و ـ م ز (٤٥ ـ ٤٦).

(١١) **المصدر نفسه**، ص ي ج (١٧).

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ط (٩).

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ي أ (١١).

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ط (٩).

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ي (١٠).

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ي ح ـ ي ط (١٨ ـ ١٩).

(١٧) **المصدر نفسه**،ص ل (٣٠).

(١٨) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨.

(١٩) انيتا شابيرا، «النقاش داخل مباي حول استعمال العنف» في **هاتسيونوت** (الصهيونية)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وهاكيبوتس هاميئوحاد، الجزء الخامس، ١٩٧٨، ص ١٥٩ و ١٦٣ (بالعبرية).

(٢٠) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ي ح ـ ي ط (١٨ ـ ١٩).

(٢١) **المصدر نفسه**،ص ل (٣٠).

(٢٢) النص في **كتفي جابوتينسكي** (مؤلفات جابوتينسكي)، القدس: عاري جابوتينسكي، م. ص.، ١٩٥٨، المجلد الحادي عشر، ص ٢٠ ـ ٣٠ (بالعبرية).

(٢٣) النص في **المصدر نفسه**، ص ١٦١ ـ ١٧٠.

(٢٤) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ل و (٣٦)؛ وانظر ايضا شافيط، **مصدر سبق ذكره**،ص ٩٤.

(٢٥) شافيط، **مصدر سبق ذكره**،ص ٩٦.

(٢٦) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ل ط ـ م (٣٩ ـ ٤٠).

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ل ط (٣٩).

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص م ب ـ م ج (٤٢ ـ ٤٣).

(٣٠) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(٣١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الاول، ص ٢٧٤؛ ودافيد نيف، **معرخوت هارغون هتسفائي هليئومي** (تاريخ المنظمة العسكرية القومية)، تل

ابيب: هدار، ١٩٦٥، الجزء الاول، ص ٢٠٢ (بالعبرية).

(٣٢) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٠٢.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(٣٥) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٥٦.

(٣٦) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٢.

(٣٧) **سيفر بتيار** (كتاب بيتار)، القدس وتل ابيب: لجنة اصدار كتاب بيتار، الجزء الأول، ١٩٧٣، ص ٣٢٤ (بالعبرية).

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٣٩) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٩٣.

(٤٠) اوفير، **مصدر سبق ذكره**،، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٤١) انظر، للتفاصيل، موشي براسلافسكي، **تنوعات هابوعاليم هأيرتس ـ يسرائيليت** (حركة العمال في ارض ـ اسرائيل)، تل ابيب: هاكيبوتس هامينوحاد، ١٩٥٩، الجزء الثاني، ص ١٧٩ ـ ١٨٤ (بالعبرية).

(٤٢) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٥٢.

(٤٣) انظر، للتفاصيل، نص رسالة جابوتينسكي الى الهستدروت في اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠ ـ ٨٢.

(٤٤) انظر، ايضا، براسلافسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٤٥) انظر، للتفاصيل، اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤ ـ ١٠٤.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ١٠٥ ـ ١١٠.

(٤٧) **المصدر نفسه**،ص ١١٨ ـ ١٢٥.

(٤٨) **مؤلفات جابوتينسكي، مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني عشر، ص ٤٥.

(٤٩) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦.

(٥٠) شاؤول افيغور، **عم دور هاهاغاناه**، (مع جيل الهاغاناه) تل ابيب: معرخوت، ١٩٧٠، الجزء الاول. ص ١٦٩ (بالعبرية).

(٥١) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥١ و ١٧٣.

(٥٢) كما اوردها اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢.

(٥٣) **المصدر نفسه**.

(٥٤) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢ و ١٦١ و ١٦٦.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ١٦٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ١٥١ و ١٦٠.

(٥٧) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٦٢.

(٥٨) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٥٩) **المصدر نفسه**،ص ١٥١ و ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ١٦٣.

(٦١) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٦٢) دافيد بن ـ غوريون، **زخرونوت** (مذكرات)، تل ابيب: عام عوفيد، الجزء الاول، ١٩٧٣، ص ٦٠٠ (بالعبرية).

(٦٣) انظر، للتفاصيل: **المصدر نفسه**، ص ٦١٨ ـ ٦٤٣.

(٦٤) ي. اوليتسكي، **مبزوراه لمديناه** (من شتات الى دولة)، القدس: أحيآساف، الجزء الاول، ١٩٥٩، ص ٤٠٤.

(٦٥) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الاول، ص ٢٦٣.

(٦٦) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧: ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص م د (٨٤٤

(٦٧) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص م د (٤٤).

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص م هـ (٤٥): وشافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.

(٦٩) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.

(٧٠) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٩٧.

(٧١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الاول، ص ٢٦٥.

(٧٢) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٧٣) انظر اوليتسكي، **مصدر سبق ذكره**،ص ٤٠٥: وبراسلافسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني. ص ٢٥١.

(٧٤) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ك هـ ـ ك و (٢٥ ـ ٢٦).

(٧٥) نيف، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الاول، ص ١١٩.

(٧٦) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول،

ص ٢٦٩: ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ن ج (٥٣).

(٧٧) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ن د ـ ن هـ (٥٤ ـ ٥٥).

(٧٨) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٧٩) انظر ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ن ج ـ ن ز (٥٣ ـ ٥٧)؛ وبراسلافسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٨٠) ندفه في مقدمة احيمئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ن ز (٥٧).

(٨١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٨١ و ٢٨٢.

(٨٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٢.

(٨٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٤.

(٨٤) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨.

(٨٥) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٦٧.

(٨٦) **المصدر نفسه**.

(٨٧) شافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢: وانظر ايضا: «كتاب بيتار»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

(٨٨) انظر صورة زنكوغرافية للامر في «كتاب بيتار»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٨٧.

(٨٩) **المصدر نفسه**.

(٩٠) نيف، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الاول، ص ٢٠٣.

(٩١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الاول، ص ٢٧٦.

(٩٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٢.

(٩٣) نص قرار المقاطعة في اوليتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٤.

(٩٤) اوفير، **مصدر سبق ذكره**،ص ١٦٠.

(٩٥) انظر، ايضا: **سيفر تولدوت هاهاغاناه** (كتاب تاريخ الهاغاناه)، تل ابيب: معرخوت، ١٩٥٥، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٢٨ ـ ٥٣٠ (بالعبرية).

(٩٦) اوليتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(٩٧) انظر، ايضا، اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٩٨) **المصدر نفسه**، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٩٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٦.

(١٠٠) **المصدر نفسه**.

(١٠١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٥٥: وتسفي ابن ـ شوشان، **تولدوت تنوعات هابوعاليم بأيرتس ـ يسرائيل** (تاريخ حركة العمال في ارض ـ اسرائيل)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٦، الجزء الثالث، ص ٣٤٠ (بالعبرية).

(١٠٢) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(١٠٣) ح. مرحفياه، **عام ومولديت** (شعب ووطن)، القدس: هليفي، ١٩٤٧، ص ٣٣٤ (بالعبرية).

(١٠٤) **المصدر نفسه**.

(١٠٥) **المصدر نفسه**، وانظر، ايضا، اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(١٠٦) انظر، ايضا، لمزيد من التفاصيل: يعقوب غولد شتاين ويعقوب شافيط، **ليلو بشاروت** (بدون تسويات)، تل ابيب: ياريف ـ هدار، ١٩٧٩، ص ٤٠ ـ ٥٤ (بالعبرية).

(١٠٧) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤.

(١٠٨) **المصدر نفسه**، ص ١٧٣.

(١٠٩) انظر، لمزيد من التفاصيل، غولدشتاين وشافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥ ـ ٨٥.

(١١٠) انظر نص الاتفاق في بن ـ غوريون، مذكرات، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ١٩٧٥، ص ١٩٥ ـ ١٩٦: كذلك اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(١١١) بن ـ غوريون، مذكرات، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٩٥.

(١١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩٦.

(١١٣) نص الاتفاق في **المصدر نفسه**، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(١١٤) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٨٩.

(١١٥) **هاكونغرس هاتسيوني هايود ـ طيط** ([محاضر] المؤتمر الصهيوني التاسع عشر [١٩٣٥])، القدس: الوكالة اليهودية، د. ت.، ص ٥٢٥ (بالعبرية).

(١١٦) انظر، للتفاصيل، بن ـ غوريون، مذكرات، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢١٧ ـ ٢٢٥

(١١٧) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٤.

(١١٨) انظر، للتفاصيل، غولدشتاين وشافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦ ـ ٩٦.

(١١٩) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٨٨.

(١٢٠) انظر، للتفاصيل، بن ـ غوريون، مذكرات،

مصدر سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ١٩٧ ـ ٢٢٥ و ٢٣٣ ـ ٢٤٤.

(١٢١) شابيرا، «النقاش داخل مباي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.

(١٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦٨.

(١٢٣) انظر تفاصيل النقاش في غولدشتاين وشافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧ ـ ١٢٠.

(١٢٤) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٩٤.

(١٢٥) **المصدر نفسه**.

(١٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٥، وغولدشتاين وشافيط، **مصدر سبق ذكره**،ص ١٢٢ ـ ١٣٠.

(١٢٧) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٩٦.

(١٢٨) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨.

(١٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١٧٩؛ وانظر، ايضا، لمزيد من التفاصيل، غولدشتاين وشافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١ ـ ١٥٩.

(١٣٠) باروخ بن ـ ابرام، **مفلاغوت وزراميم بوليطيم بتكوفات هابايت هليئومي، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (احزاب وتيارات سياسية خلال فترة الوطن القومي، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨)، القدس: مؤسسة زلمان شازار، ١٩٧٨، ص ٩٠ (بالعبرية)؛ وانظر، ايضا، براسلافسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٥٤.

(١٣١) انظر، ايضا، اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٩.

(١٣٢) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٩٦؛ وانظر، ايضا، (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦.

(١٣٣) نص البيان في مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤١ ـ ٤٤٣.

(١٣٤) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٩٦.

(١٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(١٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٦.

(١٣٧) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.

(١٣٨) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٣٠٣.

(١٣٩) مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٣.

(١٤٠) **المصدر نفسه**.

(١٤١) النص في **المصدر نفسه**، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٦.

(١٤٢) النص في **المصدر نفسه**، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٨.

(١٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٤٨.

(١٤٤) اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠.

(١٤٥) انظر، للمقارنة، «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٤٨ و ٢٦٥ و ٢٧٥ و ٢٩٥.

(١٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٨.

(١٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٥.

(١٤٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٥.

(١٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٥.

(١٥٠) انظر، للتفاصيل، براسلافسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(١٥١) انظر مبادىء الخركة في مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢٨ ـ ٦٣٣.

(١٥٢) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٨٨.

(١٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٠.

(١٥٤) انظر، ايضا، قرارات المؤتمر التأسيسي للكتلة في مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(١٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٨.

(١٥٦) **حازون توراه وتسيون** (نبوءة التوراة وصهيون)، نيويورك: موريا، ١٩٦٠؟ ص ٢٠٤ (بالعبرية).

(١٥٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(١٥٨) انظر، ايضا، اوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠.

(١٥٩) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٣٠٣.

(١٦٠) (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٥.

(١٦١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٧٩ و ٢٩٨.

(١٦٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٣.

(١٦٣) انظر، ايضا، لمزيد من التفاصيل، مناحيم فريدمان، **حفراه ودات** (مجتمع ودين)، القدس: مؤسسة يتسحاق بن ـ تسفي، ١٩٧٨، ص ٣٦٧ ـ ٣٨٨ (بالعبرية).

(١٦٤) انظر، ايضا، **المصدر نفسه**.

(١٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨١ و ٢٨٧ و ٣٦٦.

(١٦٦) ابن شوشان، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٣٤٣؛ وبراسلافسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٧٢.

(١٦٧) انظر، للتفاصيل، براسلافسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٧٤ ـ ٢٩١.

(١٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٤.

(١٦٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٧.

(١٧٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٠.

(١٧١) انظر، للتفاصيل، باروخ بن ـ ابرام، **حيفر هاكبوتسوت** (عصبة الكبوتسوت)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٦، ص ١٠٠ ـ ١١٩ (بالعبرية).

(١٧٢) النص في **المصدر نفسه**، ص ٣١٧ ـ ٣١٩.

(١٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٣١٨.

(١٧٤) انظر، للتفاصيل، انيتا شابيرا، **بيرل** (بيرل)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٤٦٥ ـ ٤٨٢ (بالعبرية).

(١٧٥) انظر عقد تأسيس الشركة في مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(١٧٦) نص نموذج العقد في **المصدر نفسه**، ص ١٩١ ـ ١٩٤: وانظر، ايضا، (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١١.

(١٧٧) مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(١٧٨) (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١١.

(١٧٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٢٨.

(١٨٠) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٣٠٣.

(١٨١) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٦.

(١٨٢) كما اوردها بن ـ ابرام، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(١٨٣) **المصدر نفسه**، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(١٨٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٩.

(١٨٥) **سيفر هاتعودعوت شل هافاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بايرتس يسرائيل** (كتاب الوثائق للجنة التنفيذية للمجلس الملي اليهودي في ارض ـ اسرائيل)، القدس: مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين م. ض.، ١٩٦٣، ص ١٩٤ (بالعبرية).

(١٨٦) انظر نص الاتفاق في **المصدر نفسه**، ص ١٩٢ ـ ١٩٤: وانظر، ايضا، مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٩.

(١٨٧) «كتاب الوثائق...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٤.

(١٨٨) انظر، ايضا: Great Britain, Colonial Office, *Palestine Royal Commission Report*, London: His Majesty's Stationary Office, 1937, Cmd. 5479, p. 118.

(١٨٩) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٧٢ و ٢٨٤ و ٣٠٤.

(١٩٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٤.

(١٩١) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٢.

(١٩٢) من عقد تأسيس شركة الجامعة العبرية، كما اوردها مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٣.

(١٩٣) انظر نصوص قرارات المؤتمرين الصهيونيين الثالث عشر والرابع عشر بشأن الجامعة العبرية، كما وردت في **المصدر نفسه**، ص ٢٤١.

(١٩٤) Weizmann, Chaim, *Trial and Error*, London: East and West Library, 1950, pp. 422, 548-553.

(١٩٥) «كتاب الوثائق...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩؛ ومرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(١٩٦) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥١٢.

(١٩٧) **المصدر نفسه**، ص ٥١٣.

(١٩٨) **المصدر نفسه**.

(١٩٩) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٦٥.

(٢٠٠) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٤.

(٢٠١) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢٠٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠.

(٢٠٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٠ و ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٢٠٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧٤: و «كتاب تاريخ الهاغاناه»، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٧.

(٢٠٥) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٧٤.

(٢٠٦) **المصدر نفسه**، الجزء الاول، ص ١٧٥: و «كتاب تاريخ الهاغاناه»، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٧.

(٢٠٧) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ١٧٦.

(٢٠٨) **المصدر نفسه**.

(٢٠٩) انظر، للتفاصيل، **المصدر نفسه**، ص ١٧٥ ـ ١٧٧: و «كتاب تاريخ الهاغاناه»، **مصدر سبق ذكره**،

الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٧٧ ـ ٥٧٩.

(٢١٠) نيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٢١١) «كتاب تاريخ الهاغاناه»، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب الثاني، الجزء الاول، ص ٥٨٠.

(٢١٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٨١.

(٢١٣) **المصدر نفسه**، ص ٥١٣ ـ ٥١٤.

(٢١٤) انظر، للتفاصيل، **المصدر نفسه**، ص ٥١٥ ـ ٥٢٢.

(٢١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٣١ ـ ٥٤٧ و ٥٩٧: ونيف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٠٧.

بوادر تشكّل قوة العمل المأجور ومحاولات التنظيم العمالي المبكرة في شرق الاردن

هاني حوراني

بوادر تشكل قوة العمل المأجور

ان المعلومات الاحصائية، ولو التقريبية، عن حجم القوة العاملة في شرق الاردن وتوزعها المهني والجغرافي خلال الفترة التي نحن بصددها شبه معدومة. أما قوة العمل المأجور الحرة، التي بدأت بالتشكل خلال هذه الفترة، فمن المستحيل حصرها رقمياً، الا على وجه التقريب. لذلك، لابد من اللجوء الى المؤشرات والمعطيات غير المباشرة، والى بعض الارقام الجزئية، من اجل محاولة رسم صورة عن حجم قوة العمل الحرة، خصوصا في فترة الاربعينات، ولتحديد ابرز خصائصها.

ان المؤشرات الديمغرافية المتوفرة تساعدنا بعض الشيء. فهي تشير الى وقوع تحولات رئيسة اربعة خلال العقود الثلاثة التي تعنينا من تاريخ شرق الاردن الحديث، وهي:

١ ـ تراجع حجم القسم غير المستقر من السكان، اي البدو الرحّل، من حوالي نصف حجم السكان الكلي في مطلع العشرينات (٤٦ بالمئة العام ١٩٢٢) الى ما دون ربع حجم السكان في منتصف الاربعينات (٢٢ بالمئة العام ١٩٤٦). فعدد السكان البدو في العام ١٩٢٢ كان ١٠٢١٢٠ نسمة من اصل مجموع السكان البالغ عددهم ٢٢٥٣٣٠ نسمة، وذلك حسب تعداد نيابة العشائر [١]، ليصبح ٩٩٢٦١ في العام ١٩٤٦ وذلك من اصل ٤٣٣٦٥٩ نسمة، مجموع السكان[٢].

٢ ـ تحسن حجم القاعدة البشرية للريف من جراء الاستقرار المضطرد للسكان من البدو الرحّل واشباه الرحل. وهكذا بات الريف يضم اكثر من ٦٥ بالمئة من السكان في منتصف الاربعينات[٣].

٣ ـ نمو حجم سكان المدن بوتيرة سريعة نسبياً، ليبلغ قرابة ٣٥ بالمئة من السكان المستقرين و٢٧ بالمئة من اجمالي السكان لعام ١٩٤٦[٤].

٤ ـ تزايد وتائر الهجرة الموسمية والدائمة للخارج، ولا سيّما الى فلسطين، البلد المستقبل

الرئيسي للايدي العاملة المهاجرة آنذاك، ليس، فقط، بسبب ارتفاع الاجور في فلسطين، بل، أيضاً، بسبب استفحال ازمة انماط الانتاج التقليدية الرعوية والزراعية البطريركية الصغيرة وعدم توفر فرص العمل الكافية في المدن(٥).

ان التحـولات السكـانية الكبرى تساعد على تفسير آلية تشكل قطاعات العمل المأجور وتظهر، في الوقت نفسه، كوابح تشكلها على نطاق واسع. فنحن نعلم ان الجماعات التقليدية، سواء تلك التي ارتبطت بانماط الانتاج المشاعية أو شبه المشاعية، الرعوية منها او الزراعية، قد دخلت في أزمة خانقة بعد دخول شرق الاردن في اطار السوق الرأسمالي، بل بعد فقدان انماط الانتاج هذه الشروط الطبيعية لمواصلة تجديد انتاجها كالسابق. ونعلم، أيضاً، ان انتقال هذه الجماعات الى المزيد من الاستقرار والانهماك في زراعة الارض لم يتم بصورة طوعية في ظروف مشجعة، الا نادراً، أي في حالة القمم القبلية المالكة لمساحات واسعة من الارض ولامكانيات مالية كافية، وغالبا بمعزل عن سائر القبيلة (كبني صخر مثلاً)؛ وانما جاء هذا الانتقال من الانتاج الرعوي ونصف الرعـوي الى الزراعي على اثـر انهيارات ومآسٍ فعلية تعرضت لها هذه الجماعات واضطرتها، اضطرارا، الى هذا الانتقال، وبدون توفّر التسهيلات والمساعدة اللازمة.

ههنا، ظهر قطاع من البدو المفقرين تماما، الذين لا يملكون، قط، اي وسيلة انتاج بعد فقدان قطعانهم على اثر كارثة جفاف. وكما في حالات سابقة متكررة، تحول قسم من هؤلاء، مكرهاً، الى ايدي عاملة اجيرة، على نحو أجراء زراعيين. كما ان قسماً من هؤلاء نجح في الحصول على عمل مؤقت في المشاريع العامة، مثل شق الطرق والاعمال الجسدية الاخرى المشابهة التي كانت توفرها السلطات الكولونيالية بغية انقاذ هؤلاء من المجاعات(٦). لكن، اذا كانت الزراعة تستوعب القسم الاعظم من هؤلاء البدو المتحولين الى مزارعين، فان الريف شهد ازمة مشابهة، خاصة من جراء الاستيلاء المتزايد على افضل الاراضي من قبل الملاكين الكبار والتجار والمرابين، والفرق المتزايد لقسم متعاظم من الزارعين الصغار والمتوسطين تحت وطأة الديون الربوية الباهظة الاعباء.

ولقد وصف ولبول، الذي كان مدير دائرة الاراضي في شرق الاردن منذ ١٩٣٦، هذه العملية على النحو التالي: الذين يقدمون القروض والتجار متحمسون لايجاد منفذ للرأسمال الفائض، وهنـالك طريقة بطيئة، لكنها اكيدة النتائج، لنقل ملكية الارض الزراعية من الفلاحين المغرقين بالديون الى رجال الاعمال وتجار المدن، خاصة عند هطول الامطار بمعدل اقل من ١٦ بوصة وتـدني المحاصيل. وهنالك بنك الزراعة في الاردن، وهو تابع للحكومة، ومهمته الاساسية منح القروض للمزارعين بقدر معقول من الفائدة، وللاسف فان رأسماله محدود جدا حيث بلغ ١٣٠ ألف جنيه، ولا يكفي لمد الفلاحين بالقروض خلال الاوقات الصعبة، حيث الكمية الضرورية من النقود للاقراض لا تقل عن نصف مليون جنيه، خاصة في السنتين القاحلتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧. لقد وصلت ديون الفلاحين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ الى ٦٨١ ألف جنيه، مقابل ١٩٦ ألف جنيه كانت عليه العام ١٩٣٩.

«... يبدو واضحاً، ان الفلاحين، بازدياد ديونهم، لن يتمكنوا من تسديدها كلها، فالمعدل القانوني للفائدة يبلغ ٩ بالمئة، لكن عندما تؤخذ الرهونات فان القرض يشمل حسومات باهظة تتراوح بين ٣٠ بالمئة و ١٠٠ بالمئة، وهكذا، فما من فلاح يستطيع ان يصمد بوجود هذه الضريبة المتفاقمة.

«ورغم خطوات قد اتخذت لزيادة رأسمال بنك الزراعة... الا ان كميات النقد التي تستطيع

ان تساعد على وقف موجة انتقال ملكية الارض من ايدي الفلاحين الفقراء الى الاغنياء مقرضي الاموال، ليست متوفرة الان لدى الدولة»[٧].

لقد شهدت الثلاثينات والاربعينات موجات لا تني تتزايد من الفلاحين المعدمين والفقراء الذين لم يعد لديهم قطعة ارض، او ان الارض التي بحوزتهم ليست كافية، ابداً، لاعالتهم. ولقد وفرت هذه العملية التاريخية الشرط الاول لتكون قوة العمل المأجور الحرة من اولئك الذين لم تعد لديهم وسيلة انتاج خاصة بهم (كالارض اساساً) ولم يكن امامهم مفر من بيع قوة عملهم للغير.

لكن، بما ان النمط الرأسمالي الذي ارسته الكولونيالية البريطانية في البلاد لم يسمح بنمو برجوازية وطنية منتجة واسعة العدد، فان هذه لم تكن قادرة على توفير العمل سوى لعدد محدود جدا، فقط. والاهم من ذلك، ان تقويض اقتصاديات الجماعات التقليدية كان، بالاساس، يتم لاعتبارات الحفاظ على امن واستقرار النفوذ الاستعماري في البلاد وحاجات حماية حدود التقسيم الامبريالي للمنطقة (الاعتبارات الاستراتيجية والالتزامات الاقليمية لبريطانيا)، أو ان هذا التقويض كان حصيلة حتمية، وان لم يكن مرغوبا فيها تماما، لسياسات اقتضتها هذه المصالح الاستراتيجية الاستعمارية؛ وبالتالي، فان هذا التقويض للاقتصاديات التقليدية لم يكن بهدف الحصول على فائض من الايدي العاملة الرخيصة لحساب الشركات الاحتكارية الاجنبية، كما هو الحال في العديد من البلدان المستعمَرة الاخرى، لذلك فان الفائض السكاني المفقر والمعدم المتسع نطاقه لم تكن تتوفر له فرص عمل في المدن والقطاعات الحديثة النامية الا على نطاق محدود، ولا سيما لدى مشاريع الدولة واجهزتها، ولدى القطاع التجاري الخدمي[٨].

لقد لوحظ ان ظاهرة انحدار المزارعين الصغار، بعد فقدانهم للارض، قد تسارعت منذ منتصف الثلاثينات لتبلغ ذروتها في النصف الاخير من الاربعينات. ولقد أدى هذا الى بروز طبقة واسعة من الاجراء الزراعيين في الريف الاردني، ولا سيما في الاغوار والمناطق الشمالية، حتى قبل حرب ١٩٤٨ وما رافقها من نزوح فلسطيني وعمالة زراعية كثيفة في وادي الاردن، كما سيتبين فيما بعد.

ان قسماً هاماً من قوة العمل المأجورة الحرة، هذه، قد وجدت شرط تشكلها من خلال سوق العمل الفلسطينية، وليس فقط (وبالاحرى ليس بشكل اساسي على ارضها) في شرق الأردن، فمنذ الثلاثينيات استوعب سوق العمل في فلسطين أعداداً ما فتئت تزداد سنوياً من العمال الموسميين من شرق الاردن، كما ازدادت نسبة العمال المهاجرين والدائمين الى فلسطين. وفي العام ١٩٣٧، كان معظم المواطنين العرب الذين دخلوا فلسطين للعمل فيها، وعددهم ٣٢ الفاً، هم من ابناء شرق الاردن، اي انه كان في فلسطين، حينذاك، ما لا يقل عن ثلث قوة العمل الشرق اردنية[٩]. ويعزز هذا الاستنتاج دارسة ميدانية اجريت على قرية في لواء عجلون، تبين فيها ان ٤٩ بالمئة من ارباب العائلات في القرية قاموا بالعمل في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني لمرة واحدة على الاقل، بينما زاول اغلبهم العمل هناك عدة فترات مختلفة[١٠]. وهذا يؤكد ان حجم قوة العمل المأجور التي تشكلت خارج اطار السوق الوطني كان كبيراً للغاية.

من ناحية اخرى، تشكلت قوة العمل المأجور، ايضاً، في اطار الزراعة الاردنية التي شهدت علاقتها بالسوق طفرة قوية، خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية. ان الانتاج للسوق، وليس لتلبية الاستهلاك الذاتي للمزارعين، نجم عن التبدل الهام في نمط الملكية الزراعية في اقسام من البلاد، ولا سيما في الاغوار والمناطق المنتجة للخضروات والثمار والفواكه. ان التاجر والمالك الرأسمالي

حمل كل منهما معه علاقات جديدة مع المزارع الأجير.

بعيد الحرب العالمية الثانية، وإثر سنوات قليلة من الانكماش، عادت الزراعة الرأسمالية للترسخ والاتساع. ومهد لذلك فرز الاراضي وتنظيم استغلال المياه وقيام بعض مشاريع الري وشق الطرق والتغلب على بعض الامراض المستوطنة، لا سيما الملاريا. ولعبت طلائع اللاجئين الفلسطينيين الذين انتقلوا الى وادي الاردن دورها الهام في احداث تبديل جذري في الزراعة، فالارض باتت تزرع سنوياً، بدلاً من تركها للاستراحة لثلاث سنوات، كما تضاعفت محاصيل الاراضي المروية واستصلحت عشرات الآلاف من الدونمات غير المستغلة وازيلت ملوحة التربة منها، وازداد الطابع السوقي للزراعة في الاغوار. وبعيد حرب ١٩٤٨، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين، في الجانب الشرقي من وادي الاردن، يتراوح ما بين ٣٠ الفاً و ٣٤ الفاً. وكان هؤلاء يوفرون أيدي عاملة زراعية ماهرة كانت غالبيتها ايدي عاملة مأجورة تعمل لحساب المشارك الضامن للأرض والملاك الزراعي[١١].

عكست احصاءات مطلع الخمسينات التبدل البارز الذي جد في أواخر الاربعينات على تركيب الريف الاردني وتنامي حجم قوة العمل المأجور في الزراعة. وهكذا بلغ عدد سكان الريف الذين يعملون لحساب الغير حوالي ٢٠ بالمئة من سكان العاملين في الريف عموما.

ان الهجرة القسرية للفلاحين الفلسطينيين الى شرق الاردن، بعيد حرب ١٩٤٨، مسؤولة عن ازدياد وزن الاجراء الزراعيين العاملين لحساب الغير. ومع هؤلاء عادت، من فلسطين، الأيدي العاملة الشرق أردنية الى قراها. ان لواء البلقاء الذي ضم مساحات شاسعة من الاراضي البكر المستغلة حديثاً قد حظى بأكبر نسبة من العاملين لحساب الغير، بالمقارنة مع الألوية الاخرى، حيث كان ٤٢,٥ بالمئة من سكان الريف في هذا اللواء يعملون لحساب الغير. الا ان لواء عجلون، الذي تركزت فيه الملكيات الكبيرة منذ زمن طويل وعرف العمل الزراعي المأجور مبكراً، كان يضم الحصة الاولى من العاملين لحساب الغير في الزراعة الاردنية، حيث كانت حصتهم، من عموم العاملين لحساب الغير في شرق الاردن، قد بلغت ٢٨,٢ بالمئة بينما بلغت حصتهم من عموم العاملين في ريف لواء عجلون حوالي ٤٠ بالمئة. وقد بلغت نسبة العاملين لحساب الغير في الريف الاردني ٢٩,٥ بالمئة من اجمالي السكان العاملين في هذا الريف. وتفاوتت هذه النسبة بين لواء وآخر من ألوية البلاد، فبلغت ٣٩,٣ بالمئة في ريف لواء عجلون، و ٤٢,٤ بالمئة في ريف لواء البلقاء، و ٣٧ بالمئة في ريف لواء الكرك، اما في ريف لواء معان فلم تزد عن ٩,٤ بالمئة[١٢].

لكن اذا كانت قسمة العمل الكولونيالية ما بين شرق الاردن وفلسطين، التي ارادت الابقاء على شرق الاردن مورداً زراعياً بالاساس، افسحت في المجال امام نمو الايدي العاملة الزراعية نسبياً، فان هذه القسمة بالذات (خاصة بسبب تدني مستوى الاهتمام باستثمار ثروات الاردن الطبيعية، ولا سيما المعدنية والاستخراجية وقلة نشاط رؤوس الاموال المستثمرة في الميادين الصناعية) قد حدت من امكانية نمو طبقة عاملة حديثة.

لقد اقتصرت بوادر تشكل قطاعات قوة العمل الحرة في الميادين الانتاجية الحديثة، كالصناعة والحرف الآلية، على تجمعات قليلة ممركزة في بعض المؤسسات الكبيرة نسبياً، بينما تميزت الأيدي العاملة في الحرف والصناعات الصغيرة بالتبعثر الشديد وتدني مستوى وعيها وتكوينها البروليتاري.

وهكذا، كانت ابرز التجمعات العمالية الصناعية هي تلك العاملة في صناعات التبغ

والسجائر والمواد الغذائية والمشروبات الروحية. ففي نهاية الاربعينات، كان قرابة الـ ٤٠٠ عامل يعملون في مصنعين للتبغ في عمان[١٣]، كما كانت صناعة الخمور والمشروبات والمرطبات والحلويات والمطاحن والأفران تستوعب قرابة الـ ٥٠٠ عامل[١٤].

كانت صناعة توليد الطاقة الكهربائية (مؤسستان) تشغل ما يزيد على ١٣٠ عاملاً في أواخر الاربعينات[١٥]، بينما استوعبت صناعة استخراج الفوسفات المقامة حديثاً ما بين ٨٠ و ١٠٠ عامل في نفس الفترة تقريباً[١٦]، وكان ثمة مصنع للكرتون يضم ٩١ عاملاً[١٧]، بينما ضمت الصناعات الخفيفة الأخرى، مثل النسيج والحرف والصابون ودباغة الجلود والمطابع، بضع عشرات من العمال[١٨]. ومن ناحية اخرى، استوعبت صناعات مواد البناء عدة مئات اخرى من العمال، حيث أقيمت صناعات عدة لا ستخراج وتصنيع الرخام والطوب الاسمنتي وبعض الكسارات والمتاجر لتأمين المواد اللازمة للانشاءات[١٩].

تظهر الاحصاءات المتوفرة عن المؤسسات الحرفية والخدمية والتجارية اتساع نطاقها في أواخر الاربعينات، الا انها لا توفر اية معلومات عن اعداد العاملين فيها مقابل أجر. فقد بلغ عدد هذه المؤسسات ٥٨١٣ مؤسسة، كان ٢٣,١ بالمئة منها، فقط، يعمل في الحرف اليدوية و ٤ بالمئة منها في الحرف الآلية، والباقي عبارة عن بقاليات ومحلات لتجارة المفرّق وحرف ومهن متنوعة أخرى[٢٠].

واخيراً ظهر تجمعان عماليان هامان في قطاعات مساعدة على الانتاج، هما البناء والنقل والمواصلات. فقد احتاجت بريطانيا، من اجل توطيد سيطرتها على البلاد وربطها بكل من فلسطين والعراق، الى توسيع مطرد لشبكة المواصلات الداخلية ولشق طريق بري يربط فلسطين بالعراق عبر شرق الاردن. كما تم مد خط انابيب ضخ النفط لصالح شركة نفط العراق الى حيفا، الامر الذي افسح في المجال لعمل اعداد متزايدة من العمال المحليين في المشاريع الانشائية آنفة الذكر، كما في جملة من الانشاءات والمرافق ذات الاهمية للوجود البريطاني، العسكري والمدني.

وعلى سبيل المثال، استوعب شق طريق بغداد ـ حيفا عدة الاف من العمال المحليين[٢١]. كما عمل في مد انابيب النفط، في منتصف الثلاثينات، اكثر من الفي عامل بينهم مئات من الفنيين والعمال المهرة والسواقين[٢٢]، بينما استوعبت اعمال شق الطرق الداخلية عدة مئات من العمال سنويا[٢٣].

وتبين نفقات الحكومة على الاعمال العامة كشق الطرق والاعمال الانشائية الاخرى، خاصة في سنوات الحرب الثانية، تعاظم الطلب على عمال البناء وتنامي اعدادهم بسرعة. ويؤكد هذا، ايضاً، ازدياد اطوال الطرق البرية المعبدة والصالحة لمرور السيارات، التي تم شقها خلال الحرب العالمية الثانية.

اما تجمع عمال النقل والمواصلات، فقد تشكل مع تنامي عدد السيارات العامة والشاحنات والحافلات، ومع التوسع في مد خطوط سكة الحديد وازدياد الاعتماد عليها في النقل والشحن، ومع بناء المطارات في عمّان والمفرق وتوسيع ميناء العقبة. ولقد رافق تنامي وسائل النقل ازدياد مماثل في عدد العاملين في ورش الصيانة والتصليح والكراجات.

كانت العربات الآلية لا تتجاوز ١٣٠ عربة العام ١٩٢٦، ثم ازدادت، قبيل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٨)، ليصبح بمعدل سيارة لكل ٥٠٠ شخص. وهو المعدل نفسه بالنسبة لمصر والعراق تلك السنة. ورغم عدم توفر أرقام عن السنوات اللاحقة، فمن المتوقع ان تكون قد تضاعفت، من

حيث العدد، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. هذا ما يؤكده تنامي حجم الاستيراد من قطع السيارات والوقود خلال هذه الفترة.

ورغم عدم توفر الارقام عن عدد العاملين في الخدمات ومعسكرات الجيش البريطاني، خاصة إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، يبدو ان هذه المرافق استوعبت اعداداً هامة من العمال، فمن جهة استوعبت مجمّعات الجيش البريطاني العسكرية والسكنية في عمان والزرقاء والمفرق وغيرها اعدادا من العمال المهرة من مختلف المهن، ومن جهة أخرى يشير نمو عدد الشركات التجارية والخدمية والمحلات الصغيرة الى تنامي الحاجة الى العمال المأجورين. فقد كان ما نسبة ٧١,٣ بالمئة من الشركات القائمة في شرق الاردن، في نهاية الاربعينات ومطلع الخمسينات، تعمل في الاعمال التجارية، و ٢١,٥ بالمئة منها في الخدمات مقابل ٢٦ شركة صناعية فقط، أي ٧,٥ بالمئة من اصل ٤٩٦ شركة مسجلة في البلاد[٢٤]. كذلك، كانت قرابة ٦٧ بالمئة من المؤسسات الصغيرة في شرق الاردن تعمل في تجارة المفرق والبقالة[٢٥].

ان المعطيات آنفة الذكر، ورغم انها تستند الى ارقام ومعطيات احصائية غير متكاملة وجزئية وتقريبية احياناً، وتتضمن العديد من الفجوات، تعطي صورة عامة عن بدايات تشكل قطاعات قوة العمل الحرة المأجورة في شرق الاردن.

من هذه الصورة، يمكن استخلاص بضعة استنتاجات عن خصائص قوة العمل الحرة عند بواكير تشكلها الحديث، فهي، من جهة اولى، قد تشكلت للتو فقط، وفي أواخر المرحلة التاريخية التي نحن بصددها (١٩٤١ ـ ١٩٥٠)، أي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة.

وهي، ثانياً، تعمل في خصائص تكوينها اصلها الفلاحي؛ فالقسم الاكبر من قوة العمل المأجور هو الاجراء الزراعيون، فلاحو الامس القريب المعدمون والمحرومون من ملكية الارض.

وهي، ثالثاً، قد تشكلت في كتلتها الاكبر خارج نطاق سوقها الوطني، ولا سيما في فلسطين، كأيدٍ عاملة رخيصة مهاجرة. وغالباً ما كانت متدنية المهارة والتعليم وبدون اعداد مهني مسبق. كانت نسبة الامية بين السكان (فوق سن الثامنة)، في اواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات، توازي ٧٢ بالمئة، حسب تقديرات وزارة الداخلية والنسب المستمدة من عينة احصائية. وكانت هذه النسبة في الاقضية اعلى مما هي عليه في العاصمة وبعض المدن الرئيسية، فقد بلغت الامية في عمان والسلط واربد ما نسبته ٦٩ بالمئة، بينما تراوحت ما بين ٧٢ بالمئة و ٨٥ بالمئة في مأدبا وجرش وعجلون والكرك والطفيلة ومعان.

ونظراً لتدني مستوى انتشار التعليم، وبخاصة التعليم المهني والصناعي، فلم تزود الصناعة المحلية بقوة عاملة ماهرة وفنية. ان المدرسة الصناعية الوحيدة في البلاد، حينذاك، كانت تستوعب، سنويا، ما بين ٥٠ و ٦٠ طالباً فقط[٢٦].

وهي، رابعاً، تتسم بمحدودية شرائحها الصناعية والانتاجية الحديثة. ورغم ان قسماً هاماً من الشريحة العمالية الصناعية ممركزة، نسبياً، في عدد قليل من المؤسسات الصناعية الكبيرة والمرافق الآلية الحديثة (مثل صناعة السجائر والكهرباء واستخراج الفوسفات وبعض مصانع النسيج والاغذية والمشروبات والكرتون والمطاحن... الخ)، فان القسم الباقي مبعثر على عدد كبير نسبياً من الورش والمحلات الصناعية والحرفية الصغيرة والمتوسطة.

خامساً، تميز عمال الصناعة والنقل والبناء والخدمات بالتمركز، جغرافياً، في حدود العاصمة عمان التي كانت تضم غالبية المرافق والمؤسسات والشركات، اضافة الى ان عمّان كانت

تضم حوالي نصف المؤسسات الحرفية والصناعية الصغيرة القائمة في البلاد.

ثم ان قوة العمل الحرة، كانت، من حيث بنيتها ايضاً، غير مستقرة، خاصة لأنها تكونت في خضم تقلبات اقتصادية عنيفة ما بين الانتعاش والركود. ففي فترات الانتعاش، كانت شرق الاردن تجتذب بعض الأيدي العاملة الماهرة من فلسطين والاقطار العربية الاخرى، وفي فترات الكساد والركود كانت تغص بالعاطلين عن العمل[٢٧].

لقد وجدت الطلائع الاولى للطبقة العاملة نفسها في ظروف معيشية بالغة القسوة، محرومة من اي حماية، وفي خضم تقلبات حادة وسريعة. فهذه الطلائع فصلت، بقسوة، عن ملكية وسائل الانتاج التقليدية ولم تعد شرط تكونها كقوة عمل حرة داخل البلد نفسه، وبالاحرى لم تجد، غالباً، الرأسمالي القادر على شراء قوة عملها، لذلك تكونت بسرعة اكبر، وعلى نطاق اوسع من تكون الرأسمالية المحلية عن طريق بيع قوة عملها خارج السوق المحلي، ولا سيما في فلسطين. وتشير بعض المصادر الى ان ٤٠ ألف مواطن من شرق الاردن كانوا يعملون في فلسطين قبل ١٩٤٨، وهم من اكثر السكان نشاطاً وتفتحاً وتطوراً[٢٨].

ابان الحرب العالمية الثانية، حين انتعش النشاط الرأسمالي الداخلي واتسع نطاق السوق وعلاقات العمل ـ الرأسمالي، كانت نواة الطبقة العاملة من الطابع الكومبرادوري الفوضوي للنشاط الاقتصادي: غلاء شديد، ومضاربات، وسوق سوداء نشطة، ومبادلات تجارية متضخمة، ونمو سريع لقطاع الخدمات.

وقد كتب ماركوس ماكنزي: «بالرغم من ان بعضهم كان ثرياً قبل الحرب العالمية الثانية، الا ان معظمهم كون ثروته خلال السنوات الست الماضية، ولم تكن هناك مراقبة أو تحديد فعال للاسعار، حيث ان المحاولات الاولى التي بذلت قوبلت بحجب البضاعة عن السوق، وهكذا ارتفعت تكاليف المعيشة سريعاً ورافقتها صعوبات لدى اصحاب الدخل الثابت بمن فيهم موظفو الحكومة. واكثر من هذا، ان احد العوامل المؤثرة في ارتفاع الاسعار هي الموقع القوي للتجار انفسهم، فهم يعملون برأسمالهم الخاص ويعتمدون قليلا على البنوك. ولذلك، لديهم القوة والقدرة على تخزين البضائع وعدم تصريفها لفترة من الزمن.

«... احد مصادر ثروة التجار، وفي الحقيقة الصناعة الاساسية في البلد، هي التهريب. ولقد كانت عمّان مركز التوزيع للبضائع المهربة الى سوريا وفلسطين والعراق والسعودية»[٢٩].

الاطار التشريعي والسياسي المنظم لعلاقات العمل

أ ـ الاطار التشريعي

هذا التنامي السريع نسبياً لعلاقات العمل ـ رأس المال في شرق الاردن، وهذا الاتساع في نطاق استخدام العمل المأجور، لا سيما في سنوات الحرب الثانية وبعدها، لم يجد له الانعكاس الملائم على البنية الفوقية للمجتمع، وبشكل خاص على التشريعات المنظمة لاستغلال العمل المأجور.

لقد ظلت القوانين الوحيدة الناظمة لعلاقات العمل، حتى الى ما بعد الحقبة التاريخية التي نحن بصددها، هي القوانين العثمانية، ولا سيما احكام الكتاب الثاني من مجلة الاحكام العدلية

العثمـانيـة لعـام ١٩٠٧، التي كانت الاساس المرجعي لتنظيم عقد العمل، وعلاقات الاجارة، وخصوصاً في الفصل الرابع من الباب السادس من الكتاب الثاني المتعلق باجارة الآدمي[٣٠].

كذلك، ظل قانون الجمعيات لعام ١٩٠٩ هو المرجع لتسجيل جميع انواع الجمعيات، بما فيها الجمعيات العمالية[٣١]، بينما كان قانون الاضراب لعام ١٩٠٩ هو المرجع في تنظيم الامتناع عن العمل[٣٢].

لقد اقدمت غالبية البلدان العربية المجاورة، بما فيها فلسطين، على وضع تشريعات جديدة تتنـاسب مع درجـة النمو الرأسمالي وازدياد علاقات العمل ـ رأس المال تعقيداً وشيوعاً، ومع الاعتراف المتنامي بالحقوق الاساسية للطبقة العاملة ولا سيما حق التنظيم النقابي. غير ان شرق الاردن لم تشهد تطوراً مماثلا، فظلت القوانين العثمانية نافذة المفعول فيها، رغم ان التطور الفعلي لعلاقات العمل ـ رأس المال يبرر وضع تشريعات حديثة تعالج نزاعات العمل المتنامية (خاصة في العقد الرابع) وتستجيب لتصاعد المطالبة بحماية حقوق العمال والاعتراف لهم بحقهم في التنظيم النقابي والحقوق الاساسية الاخرى ـ هذه المطالبة التي لم تعد تقتصر على القطاعات العمالية ونضـالاتها المباشرة او على القوى الوطنية المعارضة وانما امتدت الى البرلمان ايضاً. لكن هذه المطالبات لم تجد اي استجابة لها حتى مطلع الخمسينات.

وسنبـين بعد قليل، انه حتى تلك الحقوق والمزايا المحدودة المتاحة للعمال في التشريعات العثمـانية قد حيل دون استفادتهم منها، وجرى تعديلها بهدف التضييق على حريات التنظيم السياسي والجماهيري والنقابي.

والواقع ان تدخل السلطة في وضع تشريعات خاصة بتنظيم استخدام العمل قد اقتصر، حسب المعلومـات المتوفرة، على تشريعين، واحد خاص بمنع السخرة وآخر خاص بتنظيم عمل الاطفال والأحداث.

فبعد ان وقعت الحكومة الاردنية على اتفاقية تعهدت فيها امام عصبة الامم بالتقيد بمنع السخرة، اصدرت العام ١٩٣٤ قانوناً منع التشغيل الالزامي، وهذا نصه:

«١ ـ يسمى هذا القانون 'قانون منع التشغيل الالزامي لسنة ١٩٣٤' ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«٢ ـ تعني عبارة 'التشغيل الالزامي' جميع الاعمال او الخدم التي يفرض اداؤها على اي شخص مهدد بضرر مادي او ادبي ان لم يقم بها بطوعه، وهي لا تتناول:

«أ ـ اي عمل او خدمة يلزم بها اي شخص ادانته محكمة ما على ان يؤدي ذلك العمل او تلك الخدمة تحت اشراف ورقابة سلطة رسمية، على ان لا يؤجر اي شخص كهذا الى الاشخاص او الشركات او الجمعيات ولا يوضع تحت تصرفها.

«ب ـ أي عمل او خدمة يفرض اداؤهما في احوال فجائية او كارثة وقعت او يحتمل وقوعها، كالحريق او الطوفان او مجاعة او زلزال او أوبئة عنيفة او امراض حيوانية وبائية او آفات حيوانية او حشرية أو نباتية، وفي الجملة، اية ظروف تهدد الكيان القومي وسلامة الاهلين ووجودهم بصورة عامة وخاصة.

«جـ ـ اي عمل او خدمة يؤديان بمقتضى احكام قانون ابادة الجراد لسنة ١٩٢٩، او قانون ضريبة بدل الطريق في المحلات التي لا يزال هذا القانون نافذ المفعول فيها.

«٣ ـ لا يفرض التشغيل الالزامي في شرق الاردن.

«٤ ـ أ ـ كل من يرتكب عملاً مخالفاً لاحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الستة اشهر، او بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً، او بكلتا العقوبتين.

«ب ـ ليس في هذا القانون، ولا فيما يتخذ بموجبه من اجراءات، ما يمنع اي شخص كان من المطالبة بما يعده تجاوزاً على حقوقه بموجب اي قانون او نظام نافذ المفعول في شرق الاردن»[٣٣].

أما التشريع الثاني والخاص بتنظيم استخدام الاحداث الصادر عام ١٩٣٥، فقد نص على ما يلي:

«(١) عدم استخدام اي طفل لم يبلغ الثانية عشرة من عمره في اي مصنع.

«(٢) عدم استخدام اي طفل للقيام بتنظيف الآلات اثناء دورانها.

«(٣) عدم السماح لاي طفل بالعمل اكثر من ثماني ساعات يومياً، على ان تفصل بينها فترات راحة، وان لا تزيد مدة العمل المتواصل للطفل على خمس ساعات.

«(٤) اعطاء كل طفل يوم راحة في كل اسبوع.

«(٥) عدم استخدام اي طفل، ومهما كانت الظروف، بين الساعة السابعة مساء والسادسة صباحاً»[٣٤].

ليست معروفة بالضبط ظروف اقرار التشريعات هذه، وان كنا نرجح انها ناتجة عن التزامات بريطانيا، صاحبة الانتداب على شرق الاردن، بالاتفاقات الدولية الخاصة بالعمل.

ويعزز هذا الاعتقاد المقاومة الضارية التي اظهرتها السلطة والطبقة الحاكمة في وجه المطالب الداعية لوضع قانون يضمن الحقوق الاساسية للعمال، وفي مقدمتها حق التنظيم النقابي. فعلى سبيل المثال، اهملت عريضة تقدم بها جمع من العمال، في أواخر العام ١٩٣٧، تدعو المجلس التشريعي الثالث لسن قانون يضمن حقوق العمال، ووقع عليها «محمد يوسف السعودي ورفاقه»، وجاء فيها: «ان السهر على مصالحنا لا يكون الا باتخاذ قانون يضمن حقوقنا وواجباتنا وبالمطالبة من قبلكم بما لنا، فعسانا ان نسمع، في القريب العاجل، مطالبتكم بحقوقنا واشتراعكم لقانون... ادامكم الله مرجعاً لمهضومي الحقوق وذخراً لهذه الامة».

وقد حولت هذه العريضة الموقعة من العمال الى اللجنة الادارية للمجلس التشريعي التي وافقت عليها واحالتها الى الحكومة للتنفيذ، الا انها نامت في الادراج ولم تتخذ اية خطوة عملية لتنفيذها[٣٥].

وتكررت، مرة اخرى، المطالبة بقانون عمل إبان الحرب العالمية الثانية. ويبدو ان مشكلات ومطالبات جدية دفعت عضو المجلس التشريعي عيسى العوض العماري، في اواخر العام ١٩٤٣، الى اثارة موضوع حماية حقوق العمل. وهكذا تقدم بالمداخلة التالية امام المجلس التشريعي الخامس:

«لقد استرعت نظري حوادث معيّنة طرأت على العمال الذين يشتغلون بالمياومة، اما في دوائر الحكومة او في الشركات او غيرها، حيث اصيب نفر منهم بسبب تأدية اعمالهم وقطعت عنهم اجورهم، فهل هذا يتفق والعدل الانساني؟

«ان العامل يكدّ ويجدّ في سبيل تأمين اعاشته واعاشة عائلته، فاذا حصل له مكروه اضحت عائلته فريسة للجوع. وهذا شأن جمهرة العمال في بلادنا.

«ان في جميع الامم الراقية جمعيات تعاونية ونقابات للعمال وقوانين تحافظ على حقوقهم،

والامم لا تحافظ على كيانها بالمعنى المقصود الا اذا ارتقت طبقة العمال فيها. لذا، فانني اقترح وضع تشريع في بلادنا لحماية العامل، منه اعطاء العامل تعويضاً لقاء ما يلحق به من ضرر اذا اصيب اثناء عمله ومداواته على نفقة الحكومة او على نفقة الشركة التي تستخدمه، وان تدفع له مياومته كاملة اثناء مداواته على غرار نظام موظفي الحكومة. هذا هو العدل وهذه فاتحة انسانية تسجلونها في اعمالكم التي سيذكرها انشاء الله من بعدكم بلسان التقدير والثناء»[٣٦].

وقد عبرت كلمة الوزير محمد الأنسي التي رد فيها على عضو المجلس التشريعي، وكذلك مواقف المجلس التشريعي ورئيسه، عن مقاومة ضارية لهذا الطلب وكشفت عن عداء طبقي صارخ للطبقة العاملة الوليدة.

وينقل محضر الجلسة رد الوزير ومواقف المجلس ورئيسه من الطلب المذكور على النحو التالي:

«الوزير محمد الانسي:... أروني ايها السادة اين هي المصانع والعمال في بلادنا؟ هذا، الا اذا كان من وراء ذلك غاية نجهلها. الحكومة قائمة بواجبها في مداواة الفقراء. وهذه عيادتها شاهدة للعيان تداوي العامل والفقير... ولهذا أرى ان لا لزوم لهذا الاقتراح ما دام ليس في البلاد مصانع وعمال ولا نقابات للعمال ولا جمعيات تعاونية، وما دام اصحاب العمل يشكون من قلة العمال الذين يفرضون اجورهم فرضا عليهم، فالعامل في بلادنا في رخاء ايها السادة.

«رئيس المجلس، ابراهيم هاشم: بعد ان سمعتم الكلمة التي ادلى بها معالي الوزير، هل ترون حاجة لوضع تشريع يتناول هذا الموضوع؟

«الاكثرية: كلا»[٣٧].

لقد استمرت معارضة المطالب الداعية الى اباحة تشكيل النقابات وحماية حقوق العمال حتى نهاية الاربعينات. وبعد حرب ١٩٤٨ وضم الضفة الغربية الى السيادة الاردنية، نشأت حالة من الازدواجية القانونية، ففي حين كانت تسري في الضفة الغربية القوانين الفلسطينية الحديثة، ولا سيما قانون تعويض العمال سنة ١٩٢٧ وتعديلاته (خاصة القانون ٣٣ لسنة ١٩٤٧)، وكذلك قانون نقابات العمال لسنة ١٩٤٧، ظلت القوانين العثمانية هي النافذة في الضفة الشرقية. ولم ينته هذا الازدواج القانوني المربك للعمال الا العام ١٩٥٤، حين وضع قانون موحد للنقابات يسري على الضفتين الشرقية والغربية[٣٨].

ان العديد من المراجع استساغت التفسير الدارج، اي التفسير الاقتصادي المبسط القائل ان غياب التشريعات العمالية الحديثة في شرق الاردن قبيل الخمسينات يعود الى عدم وجود ضرورة لمثل هذه التشريعات، تارة بحجة غياب الصناعة او بسبب طبيعة المؤسسات العائلية والفردية وتارة أخرى بنفي بروز مظاهر التناحر والتناقضات الطبقية بين العمل ورأس المال، بل ونفي ظهور محاولات التنظيم النقابي او النضالات المطلبية والاضرابات خلال هذه الحقبة.

لقد سبق ان تتبعنا عملية تشكل التجمعات العمالية المبكرة والتي ترافق ظهورها مع غرس نمط الانتاج الرأسمالي (الكولونيالي)، وكذلك تتبعنا مظاهر تشكل علاقات العمل ـ رأس المال. ولذلك، سوف نكتفي بدحض ما تبقى من هذا التفسير عند تطرقنا لمحاولات التنظيم النقابي والنضالات المطلبية. ان جملة التحركات المطلبية والنقابية، وخاصة في العقدين الثالث والرابع، لا تثبت، فقط، ان هذا التناحر كان قائماً، بل تبرهن، ايضاً، على بروز وعي جارف لدى الطبقة العاملة الجنينية التكوين، بضرورة التنظيم النقابي المستقل والنضال ضد «الراسمال». ان ما

يفسر استمرار العمل بالتشريعات العثمانية والامتناع عن صياغة قوانين جديدة لتنظيم استغلال قوة العمل هو عداء السلطة الرجعية لحريات الجماهير، ولا سيما العمال، وقيودها وكبتها الشديد لممارسة حقوقهم الاساسية، وهو ما سنتعرض له في الفقرة التالية.

ب ـ الظروف السياسية المكبلة لحقوق التنظيم والنشاط السياسي والجماهيري

منذ العام ١٩٢٨، نشطت المعارضة الوطنية الاردنية ضد الهيمنة الاستعمارية البريطانية من اجل قيام حكم وطني مستقل وديمقراطي في شرق الاردن. جوبهت قوى المعارضة بجملة من التدابير القمعية والارهابية تسلحت، بدورها، بعدد من القوانين المقيدة لحريات المواطنين وحقوقهم الاساسية، وخاصة قانون منع الجرائم وقانون العقوبات المشتركة وقانون النفي والابعاد وسلسلة التدابير المقيدة لحريات الصحافة.

ووفق قانون منع الجرائم لعام ١٩٢٧[٣٩]، خوّل الحاكم الاداري، بموافقة رئيس النظار (من يقوم مقام رئيس الحكومة)، باجبار اي شخص يحتمل ان يخل بالامن على تنظيم سند كفالة يتعهد فيه بالمحافظة على الامن؛ كما خوّل، ايضاً، بوضع الاشخاص الذين يحتمل انتهاجهم سلوكاً خطراً على الامن والنظام تحت مراقبة الشرطة، أي بأن يسكن الشخص المقصود ضمن بلدة او منطقة معينة تحدد له ويمنع من مغادرتها بدون اذن، كما يمنع من مغادرة مسكنه ليلا. ويعرّض الاشخاص الموضوعون تحت الرقابة انفسهم لعقوبة السجن والغرامة في حالة خرق مواد القانون المذكور.

اما قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٨، فقد أباح لرئيس النظار زيادة قوة الجيش المرابطة في اي منطقة تحدث فيها اضطرابات، وان يحمّل اهالي تلك المنطقة النفقات الناشئة عن هذه الزيادة، ومنح متصرف المنطقة حق فرض الغرامة التي يراها على سكان أي منطقة تقع فيها اضطرابات وتتعرض فيها ممتلكات واموال الحكومة وسلطات الانتداب للخطر او الخسارة[٤٠].

واما قانون النفي والابعاد، فقد منح السلطة التنفيذية حق ابعاد اي شخص تقتنع الحكومة بانه ينتهج سلوكاً خطراً على الامن والنظام أو يسعى الى اثارة عداوة الاهالي ضد الحكومة او بين الاهالي وسلطات الانتداب. ويعتبر هذا القانون الشخص المبعد عن شرق الاردن مجرماً اذا ما عاد اليها، ويتعرض لعقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات مع دفع غرامة مالية تتجاوز ٢٥٠ جنيهاً فلسطينياً[٤١].

لقد استخدمت القوانين المذكورة منذ العام ١٩٢٨ من اجل تشتيت المعارضة وقمعها وسجنها، وفرضت رقابة صارمة على الصحف المحلية، ومنعت بعض الصحف الفلسطينية والسورية من دخول البلاد. كما حظر على المواطنين، تحت طائلة العقوبة، نشر مقالات «معادية» في الصحف العربية. وهُدّد الموظفون الحكوميون بالطرد اذا اقدموا على اي تصرف يفسر بكونه «اشتغالاً بالسياسة»[٤٢].

وشددت الحكومة تدابيرها القمعية ضد المعارضة والحركة الجماهيرية منذ مطلع الثلاثينات، فسنّت العام ١٩٣٣ **قانوناً للاجتماعات العامة**، يحظر عقد اي اجتماع عام في البلاد بدون موافقة المجلس التنفيذي (الحكومة)، كما اشترط القانون موافقة قائد الجيش (وهو بريطاني) المسبقة على كل طلب اجتماع عام قبل عرضه على المجلس التنفيذي[٤٣].

وبلغ الاضطهاد السياسي ذروته باصدار **قانون الدفاع عن شرق الاردن لعام ١٩٣٥** الذي يعمل به عندما يحدث طارىء عام يقتضي الدفاع عن البلاد ضد ما يمس بالامن او بسلامة القوات البريطانية الموجودة في شرق الاردن. ويمنح هذا القانون الامير حق الرقابة على الرسائل، والقبض على الاشخاص او منع دخولهم البلاد او ابعادهم، ومراقبة الموانىء وحركة السفن والمطارات والنقل البري والتجارة، وتحديد الاسعار، وذلك بموجب انظمة يصدرها الامير[٤٤].

ومع انتشار الاندية السياسية في البلاد، التي كانت المتنفس الوحيد للقوى الوطنية، اصدرت الحكومة الاردنية **قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٦** وهو يقضي بالحصول على ترخيص من المجلس التنفيذي لكل جمعية او نادٍ، ويشترط ان تكون مبادىء كل جمعية او نادٍ غير مخالفة لاحكام القوانين والانظمة الاردنية وغير مغايرة للاداب العامة، وان لا تخل بالأمن والنظام والطمأنينة العامة او المساس بكيان ووحدة الدولة او تغيير شكل الحكومة القائمة او التفريق بين طبقات الشعب وافراده او بين الشعب والحكومة.

واباح القانون للمتصرف، او لمن ينتدبه، او للمدعي العام، ان يدخل مقر أية جمعية وان يحضر أي اجتماع تعقده.

واعتبرت جميع الجمعيات والنوادي الموجودة في البلاد، والمؤلفة بموجب احكام قانون الجمعيات العثماني لعام ١٣٢٥ هجرية، محلولة، وترتب عليها ان تعيد تأليفها وان تتقدم بطلبات جديدة للترخيص[٤٥].

ومع تعاظم النضال المناهض للامبريالية البريطانية وامتداد الثورة المسلحة في فلسطين الى شرق الاردن خلال العامين ١٩٣٦ و ١٩٣٧، لجأت السلطة الى منع حمل السلاح في مختلف المناطق وكلفت قائد الجيش بتنفيذ ذلك (آذار ـ مارس ١٩٣٧). كما اصدرت قانوناً للاشراف على اقتناء المفرقعات، وبيعها، وشرائها، في اواخر العام نفسه. وقد حرّم هذا القانون، بدوره، استيراد ونقل وصناعة واقتناء وشراء وبيع المفرقعات او التصرف بها بدون ترخيص السلطة المختصة. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، احكمت حكومة شرق الاردن طوقها على الحريات العامة، فأعلنت العمل بقانون الدفاع عن شرق الاردن اعتباراً من أواخر آب (اغسطس) ١٩٣٩، وبموجب هذا القانون، اصدرت الحكومة سبعة انظمة دفاع، وظل قانون الدفاع سارياً حتى نهاية الحرب[٤٦].

ومع ان غالبية هذه القوانين والانظمة والاجراءات الصادرة بمقتضاها لا تتعلق بصورة مباشرة بعلاقات العمل ـ رأس المال، فانها كانت تقيد حريات العمال، وخاصة فيما يتعلق بحقوق التنظيم في جمعيات او نقابات عمالية (كما هو الحال مع فرض قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦). والاهم من ذلك، ان هذه القوانين والتدابير القمعية التي استندت اليها كانت تُستخدم من اجل كبح تحول ميزان القوى الاجتماعي والسياسي لغير صالح سلطات الانتداب والنظام الحاكم، ولعرقلة تطور الحركة الجماهيرية ونهوضها، الامر الذي كان يشكل شرطاً موضوعياً هاماً لنهوض الحركة العمالية النقابية والمطلبية.

سوف نرى، ان محاولات التنظيم النقابي ونضالات العمال المطلبية لم ترتبط، فقط، بتوفر الشرط الاقتصادي العام، الا وهو احتدام علاقات الاستغلال الرأسمالي لقوة العمل، بل، ايضاً، بتوفر الشروط السياسية والمناخ الجماهيري الملائم لبروز التحركات النقابية والمطلبية العمالية. فكلما تحسن توازن القوى الداخلي لصالح الحركة الجماهيرية حفز هذا على بروز محاولات

التنظيم النقابي والنضالات المطلبية، وكلما قُمعت الحركة الجماهيرية واشيع الارهاب والقمع الاسود خمدت هذه المحاولات، نسبياً، بانتظار ظروف اكثر مواتاة.

النضال العمالي والتنظيم النقابي: محاولات التنظيم العمالي والنضالات المطلبية المبكرة في شرق الاردن

لقد رأينا كيف ان نمط التطور الكولونيالي الذي فرض على شرق الاردن قد اضعف تبلور الشروط الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوّن الطبقة العاملة. الا ان هذا النمط لم يحُل دون تشكل بعض التجمعات العمالية، خاصة اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. والاهم من ذلك ان هذا النمط عن التطور الكولونيالي حينما ادخلت شرق الاردن في اطار السوق الرأسمالية العالمية، فقد أدخلت، في الوقت نفسه، تناقضات وازمات هذه السوق الى هذه البقعة الفقيرة وعرضتها، بالتالي، لآثارها المدمرة. ولقد ادى هذا، خاصة في فترة الحرب الثانية وبعدها، الى انبعاث محاولات متكررة للتنظيم العمالي والنقابي والى شن عدد من النضالات المطلبية المبكرة.

وسوف نتناول، هنا، محاولات التنظيم العمالي والنضالات المطلبية المبكرة التي جاءت في شكل موجتين، الأولى سبقت الحرب العالمية الثانية، وجاءت الاخرى بعيدها مباشرة. ان اهمية دراسة هذه المحاولات (وبصرف النظر عن نتائجها) تكمن في انها، من جهة، تسقط تلك الاطروحات ذات الدوافع الرجعية واليمينية التي طالما انكرت قيام نضالات عمالية نقابية ومطلبية قبل مطلع الخمسينات، بل وانكرت حتى وجود تجمعات عمالية في شرق الاردن قبيل الخمسينات؛ كما تكمن اهمية الدراسة، من جهة اخرى، في انها تكشف، ايضاً، عن واحدة من مقدمات قيام الحركة العمالية النقابية التي تبلورت في النصف الثاني من هذا القرن. ان هذه المحاولات تبرهن على تبلور الوعي الطبقي الاولي لدى التشكيلات الجنينية لقوة العمل المأجور بسرعة اكبر من نموها العددي. كما يؤكد ذلك وعيها بضرورة النضال من اجل قيام تنظيماتها المستقلة وضرورة النضال من اجل الدفاع عن مصالحها الخاصة.

لا تتوفر معلومات كثيرة عن محاولات التنظيم العمالي والنقابي المبكرة في شرق الاردن. لكن القليل المتوفر من هذه المعلومات يعود الى النصف الثاني من العشرينات. ففي ذلك الحين، تحدثت تقارير البوليس البريطاني في فلسطين عن نجاحات معينة للحزب الشيوعي الفلسطيني في بناء خلايا ومجموعات «شيوعية» ضمت عمالا ومواطنين من شرق الاردن تم تنظيمهم على ايدي عمال فلسطينيين كانوا يعملون، حينذاك، في شرق الاردن[٤٧].

ومن المعروف ان نشاط الحزب الشيوعي الفلسطيني في العشرينات كان يتعدى نطاق فلسطين ويشمل المناطق المحيطة بها. وكان ابرز اشكال نشاط الحزب، آنذاك، العمل على انشاء فروع محلية لعصبة مناهضة الامبريالية في شرق الاردن والاقطار العربية المجاورة الاخرى. وفي هذا الصدد، جاء في تقرير اعده مفوض الامن العام، أ. س. مافرو جورداشو، تحت عنوان «الحركة الشيوعية في فلسطين»، انه اذا استثنينا الحزب الشيوعي المصري فاننا نرى ان الحزب الفلسطيني هو الحزب النشيط الوحيد في البلدان العربية. ولذلك، فهو يقوم بتوجيه النشاط في سورية وشرق الاردن، ويقع في اطار صلاحياته اعطاء التقارير حول الوضع في العراق، وتعقب الحوادث وارسال المعلومات حول ما يجري في الجزيرة العربية الى الكومنترن[٤٨].

ويستشهد التقرير المذكور بوثيقة عن نشاطات عصبة مناهضة الامبريالية خلال الفترة من شباط (فبراير) الى أيار (مايو) ١٩٢٧ تشير الى وجود مساع لاقامة جمعيات محلية لعصبة مناهضة الامبريالية في شرق الاردن كما في البلاد العربية المجاورة. ويورد تقرير البوليس البريطاني الفقرة التالية عن نشاط الحزب في شرق الاردن.

«من المعروف ان هناك جهوداً تبذل للتغلغل في ذلك البلد. وفي العام ١٩٢٦ بلغنا ان بين العمال الذي ارسلوا (الى شرق الاردن) من قبل شركة توريد فلسطين(.P.S.C) كان هناك ثلاثة عمال شيوعيون قاموا بتنظيم مجموعة شيوعية في الكرك تتألف منهم انفسهم ومن عربيين آخرين، وهناك اشارات تميل لاظهار ان المحرضين الفلسطينيين لهم عملاء عرب في شرق الاردن يتراسلون معهم»(٤٩).

يقول سليمان بشير، الذي درس وثائق البوليس البريطاني الخاصة بنشاط الحزب الشيوعي الفلسطيني وغيره من الاحزاب الشيوعية في البلاد العربية، انه لم يعثر الا على اليسير من آثار النشاط الشيوعي في شرق الاردن في تلك الفترة. ويشير، باقتضاب، الى المعلومات التي اوردها التقرير البريطاني آنف الذكر. ويوضح بشير انه لم يصل الى تفاصيل اخرى عن طبيعة تلك المجموعات العاملة في شرق الاردن(٥٠).

لكن رغم شحة المعلومات، فانه يمكن القول ان التقارير البريطانية كانت تحذر، مبكراً جداً، من الدعاية البلشفية بين السكان. وحتى مع التحفظ على ميل اجهزة البوليس البريطاني للمبالغة في الحديث عن الدعاية البلشفية، الذي غالباً ما تنسب اليها مسؤولية تنامي النشاط المناهض للامبريالية والعداء الجماهيري للاستعمار البريطاني، فانه من الثابت ان الحزب الشيوعي الفلسطيني قام بمحاولات مبكرة لتنظيم خلايا في شرق الاردن للمساعدة على شن النضال ضد الاستعمار البريطاني.

ربما يكشف البحث في المستقبل عن معلومات اكثر شمولاً حول اتجاهات ونتائج هذا النشاط المبكر للحزب الشيوعي الفلسطيني في شرق الاردن، لكن الاستقصاء الذي تم في اطار هذا البحث قاد الى نتائج ملفته للانتباه، الا وهي ان هذه الاتصالات، من جانب الحزب، لم تقتصر على عناصر عمالية، بل شملت عناصر من الزعامات المعارضة في شرق الاردن. وربما كان الامر الاكثر دلالة، ان المعارضة الموصوفة بالتقليدية لم تبد، فقط، استعدادها للتعاون مع الحزب الشيوعي، بل يبدو ان طلب المساعدة والتعاون جاء احيانا بمبادرة منها.

فمن الوثيقة السرية، التي تنشر لاول مرة، يستفاد ان اجتماعاً قد عقد بين قادة «الحزب الوطني» المعارض وممثل عن الحزب الشيوعي الفلسطيني في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٣٢. كما يستفاد انه تم التداول في الاوضاع السائدة في شرق الاردن وسبل تطوير النضال المناهض للاستعمار البريطاني. كما وتذكر الوثيقة ـ وهي رسالة من قادة هذا الحزب الى الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ ان المعارضة تبدي الاستعداد لتنظيم انتفاضة مسلحة ضد الاستعمار البريطاني في شرق الاردن ولاقامة «حكومة شعبية»، حسب تعبير الرسالة. وتتضمن الرسالة طلباً للمساعدة بالمال والسلاح وتأكيدا على ان الحزب الوطني عازم على المضي في تنفيذ برنامجه المناهض للاستعمار بكل قواه. ولم يعرف مصير هذا التعاون ولا كيف تعامل الحزب الشيوعي في فلسطين مع طلب المساعدة هذا، لكن هذه الوثيقة تكشف جانباً مجهولاً من تاريخ الحركة الوطنية التي ظلت، غالبا، توصف بالتقليدية والاصلاحية، الا وهو استعداد قسم من زعماء القوى المعارضة

لانتهاج خط المناهضة المسلحة للاستعمار والسعي إلى ابرام اتفاق مع حزب «بلشفيكي» دون اي تحفظ او حذر. فالزعماء الذين وجهوا الرسالة الى الحزب عرضوا خذلان دول الحلفاء (وخاصة فرنسا وبريطانيا) للعرب بعد الحرب الاولى، ويأسهم من التوصل الى تحقيق الاهداف القومية بالسبل التقليدية خلال اكثر من اثني عشر عاماً، وعقدهم العزم على توسل كل السبل لجمع شتات الشعب وايصاله الى حقوقه وتشكيل حكومة شعبية محضة وتوحيد البلاد السورية بحدودها الطبيعية. ثم استخلص مرسلو الرسالة انه لما «كان الحزب البلشفيكي غير استعماري، ومن رأيه ان يمد يد المساعدة الى الشعوب الضعيفة وكنا واثقين من ذلك، قررنا، نحن زعماء البلاد، في اجتماعنا الواقع مع ابي يوسف في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٣٢، ان نكلف حزبنا الوطني بان يفاوض الحزب البلشفيكي بالاتفاق معنا على تأمين غايتنا المذكورة ومعاونتنا، فعلياً، بالمال والسلاح حسب الضرورة»[٥١].

في نفس الوقت، تقريباً، أي في مطلع الثلاثينات، ظهرت اشارة ملموسة لكنها مقتضبة الى المحاولات الاولى للتنظيم النقابي في شرق الاردن. ففي ذلك الحين، شرع الدكتور صبحي ابو غنيمة في اقامة «اتحاد العمال الاردنيين» الذي كان، حسب والتر لوكير، يضم حوالي الفي عضو في صفوفه، واستمر بضعة اشهر قبل ان تقوم السلطات بحله[٥٢].

واستناداً الى لوكير، ايضاً، فان هذه المحاولة لم تكن الوحيدة في الثلاثينات. فقد تلتها محاولة جديدة لتنظيم العمال نقابياً في العام ١٩٣٦، وقد جاءت بمبادرة من قاسم ملحم، الذي قيل انه كان محاطاً باطار من اصدقاء الشيوعيين الفلسطينيين. وهذه المحاولة تعرضت، بدورها، للاجهاض، اذ جرى ابعاد الاشخاص المعنيين بالتنظيم العمالي المذكور الى خارج البلاد ومنعوا من دخولها ثانية[٥٣].

وفي العام نفسه (١٩٣٦)، ظهرت اشارة لاحقة الى انه جرت خلاله محاولة لتنظيم نقابة او جميعة عمالية لسواقي السيارات. وذكر ان اضرابا للسواقين قد حدث في هذه الاثناء[٥٤]. لكن، ليس من المعروف ان كانت هذه هي ذاتها النقابة التي حاول اقامتها قاسم ملحم ام هي محاولة اخرى من مسؤولية اشخاص آخرين. ومع ان البحث قد يجلو، في المستقبل، الغموض المحيط بهذه المحاولات المتكررة في الثلاثينات، فان الملفت للانتباه هو ان بعض هذه المحاولات قد تم على ايدي المثقفين الوطنيين الاردنيين.

فصبحي ابو غنيمة، الذي كان طبيباً تخرج حديثاً من الجامعات الالمانية واصبح فيما بعد احد اقطاب المعارضة الوطنية في شرق الاردن، ارتبط اسمه بأول محاولة معروفة لاقامة «اتحاد عمالي» في الاردن، في اوائل الثلاثينات. ومع اننا لم نجد اي اشارة اخرى، باستثناء ما اورده والتر لوكير عن هذا الدور لصبحي ابو غنيمة في انشاء اتحاد للعمال الاردنيين، الا انه بالقياس على ادوار مماثلة للمثقفين في العمل النقابي في المنطقة يمكن ان نتصور ان محاولته هذه ربما تأثرت بانطباعاته اثناء الدراسة عن قوة الحركة النقابية العمالية في المانيا في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات. كما يمكن فهم هذه المحاولة باعتبارها محاولة من هذا المثقف الوطني للاستناد الى التنظيم النقابي العمالي من اجل الوصول الى قاعدة اجتماعية حديثة واطارات منظمة لمواجهة السلطة الرجعية والسلطات الاستعمارية البريطانية، او ربما كانت، ايضا، محاولة للحصول على غطاء قانوني لممارسة النشاط السياسي، خاصة وان طلب تسجيل جمعية عمالية كان اسهل من طلب ترخيص حزب سياسي معارض، ولا سيما قبل إقرار قانون جديد للجمعيات العام ١٩٣٦،

الذي ألغى احكام قانون الجمعيات العثماني وسائر الجمعيات المقامة بمقتضاه.

ان ما يسترعي الانتباه حقا هو ان المحاولات الاولى للتنظيم النقابي العمالي جاءت في سياق تنامي النضال الجماهيري والوطني المناهض للاستعمار البريطاني، وأن التشريعات المقيدة لحريات الاجتماع والتنظيم قد تتالت في الفترة ذاتها التي شهدت اقبالاً جماهيرياً على الانتظام السياسي والنقابي والاجتماعي. وقد رأينا في فقرة سابقة انه منذ مطلع الثلاثينات، تسارعت هذه القيود التشريعية والبوليسية. ففي العام ١٩٣٣ صدر قانون الاجتماعات العامة، وفي العام ١٩٣٥ صدر قانون الدفاع عن شرق الاردن الذي يعمل به في حالات الطوارىء، وفي العام ١٩٣٦ قيدت حرية تأليف النوادي والجمعيات بموجب قانون جديد للجمعيات. ولقد وئدت محاولات التنظيم النقابي المبكرة بالاستناد الى هذه القوانين، مثلما ضربت ولوحقت الجمعيات والنوادي التي كانت مراكز للنشاط الوطني المناهض للامبريالية.

النضالات النقابية والمطلبية بعيد الحرب الثانية

مع ان فترة الحرب العالمية الثانية شهدت نمواً رأسمالياً سريعاً، وتفاقماً في حدة الاستغلال، وطلباً واسعا على قوة العمل، فان القمع والكبت الشديدين للحريات، من جراء القوانين الاستثنائية والملاحقة المفروضة على قوى المعارضة، قد ضيقت النطاق على النضالات العمالية النقابية والمطلبية.

وما ان انتهت الحرب، حتى انقلب الانتعاش الاقتصادي الى ركود شديد، وخلف وراءه هبوطاً شديداً في الاجور ومستويات المعيشة والاف العاطلين عن العمل. واطلق هذا، بدوره، موجة جديدة من النضالات النقابية والمطلبية في صفوف الطبقة العاملة الحديثة الناشئة.

ولعل ابرز النضالات النقابية والمطلبية التي شهدها النصف الثاني من الاربعينات، تلك التي خاضها عمال ومستخدمو شركة نفط العراق (I.P.C) اواخر العام ١٩٤٦. ولعل مضمون الرسالة التالية، التي وجهها حنا جميعان، من قسم المحاسبة في الشركة، الى حنا عصفور طالباً مساعدة جمعية العمال العربية الفلسطينية، توضح أبعاد وحجم هذا التحرك.

فقد ورد في الرسالة: «اننا عدد كبير من الشباب، نرغب في تأليف نقابة للعمال في هذه البلاد... ولكن إلمامنا بتأليف النقابات يكاد يكون معدوماً. ولهذا، نرجوكم ارسال كل ما يمكن الاستفادة به في هذا السبيل من خبراء، او على الاقل تعليمات نسير بموجبها، كبيانات تتضمن طلبات العمال بصورة مفصلة عن اجور وساعات العمل والتعويض. ويحتمل ان يعقد في غضون عشرة أيام اجتماع عام في شرق الاردن يمثل ما لا يقل عن ثلاثة الاف عامل، لكن المادة لدينا قليلة»(٥٥).

ويشير حنا جميعان الى ان كتاباً تضمن مطالب العمال والمستخدمين في الشركة، منها زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل واحترام حقوق العامل، قد وجه الى ادارة الشركة، وان ممثل الشركة حضر الى المفرق للتفاوض على مطالب العمال.

وللأسف، فانه لا تتوفر معلومات عن رد جمعية العمال العربية الفلسطينية على الرسالة، ولا عن الدعم والمساعدة اللذين قدمتهما. لكن من المعروف ان عمال ومستخدمي شركة نفط العراق في شرق الاردن نظموا، آنذاك، اضراباً ناجحاً عن العمل استمر عدة ايام، وشمل جميع المحطات

المقامة بموازاة خط انابيب النفط[٥٦].

لقد بادرت السلطات الى اعتقال حنا جميعان وبقية قادة الاضراب، الا ان هذه الاضراب نجح في انتزاع غالبية المطالب الاقتصادية التي تقدم بها العمال، وفي مقدمتها رفع الاجور وتأليف نقابة لعمال ومستخدمي الشركة[٥٧].

وهكذا، يكون اضراب عمال شركة نفط العراق اول اضراب عمالي كبير ناجح في شرق الاردن، حيث شارك فيه عدة الاف من عمال وموظفين يعملون في مواقع متباعدة ما بين محطة (H4) والمفرق والمحطات الاخرى على الخط. ولقد توج الاضراب بتشكيل نقابة لعمال الشركة انتخبت قيادتها، اثناء الاضراب، من قبل ممثلي المضربين في المحطات واستمرت تعمل حتى العام ١٩٤٩، حيث انهارت من تلقاء نفسها بعد ان سيطرت عليها عناصر موالية لادارة الشركة[٥٨].

ويبدو ان حنا جميعان، الذي كان مساعداً لمدير عام المحاسبة في الشركة، قد تأثر بتجربة عمال فلسطين النقابية، ولا سيما عمال مصفاة حيفا، حيث تدرب هناك بضعة اشهر. غير ان العقل المحرك للاضراب وتأسيس النقابة فصل من العمل واعتقل لفترة من الزمن مع غيره من عمال الشركة[٥٩].

وقد لوحظ ان اهتمام الحركة الوطنية الاردنية بمطالب العمال وحقوقهم قد برز مع تنظيم هذا الاضراب بالذات. وقد نشرت، في حينه، اسماء العمال والمستخدمين المعتقلين او الذين تم فصلهم من عملهم ونفيهم، وذلك في بيانات وادبيات المعارضة الوطنية الاردنية في الخارج[٦٠].

لقد احدث اضراب عمال شركة النفط العراقية اصداء واسعة في شرق الاردن، التي لم تشهد من قبل نضالات عمالية منظمة بحجم هذا الاضراب، وأثار تعاطفاً وتضامناً واسعين. وطالبت بيانات ونشريات القوى الوطنية بالافراج عن النقابيين المعتقلين[٦١].

وفي اواخرالعام ١٩٤٦، تقدم عدد من مستخدمي وعمال المؤسسات التجارية الى محافظ العاصمة بكتاب يطلب الاذن لهم بتأليف نقابة تضم شملهم وترعى مصالحهم. وقد جاء في الكتاب «ان النظام النقابي قد اصبح معمولا به في كافة انحاء العالم الذي اخذ بنصيب من الحضارة الحديثة. ولئن كانت بلادنا العزيزة قد تأخرت عن بقية الاقطار في نشوء مثل هذه الحركة المباركة فلها العذر فيما سبق. أما الان، وقد اخذت بلادنا حقها من الحرية وبدأت تتمتع بنشاط اقتصادي زاهر، فلم يعد لنا عذر اذا تقاعسنا عن العناية بشؤوننا»[٦٢].

وانتهى الطلب بالقول «ان الاذن بممارسة حق التنظيم النقابي يحقق حاجة ملحة لعمال الاردن، كما يحقق الديمقراطية التي يطمح اليها شعبنا العظيم، كأي شعب من الشعوب المحبة للحرية والتي تناضل في سبيل الحصول على حياة اسعد واشرف». وارفق الطلب، المقدم من سبعة ممثلين عن عمال ومستخدمي المحلات التجارية، بقائمة من اسماء وتواقيع عشرات يمثلون اعضاء الهيئة التأسيسية للنقابة.

وفي العام نفسه، كان عمال وموظفو سكة حديد عمّان يقومون بتنظيم انفسهم في نقابة خاصة بهم، كفرع من نقابة سكة حديد فلسطين (حيفا). وتشكلت قيادة النقابة من: احمد يوسف حاكج، سمعان حمام، رسمي البيطار، حسن النسعه، ابراهيم فريج، فوزي رشيد حيمور، خليل عيد ابو كركي، تيسير خماش. واتخذت النقابة لها مقرا في «المحطة»، الا انها لم تستمر اكثر من ستة شهور تعرضت بعدها للحل[٦٣].

ويلفت الانتباه ان الميل للانتظام لدى عمال الاردن لم يقتصر على السعي لتشكيل النقابات

وانما شمل، ايضا، الانتظام السياسي، وهكذا نجد ان جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا تتلقى كتابا بطلب المساعدة على تأسيس حزب للعمال، يدعى «حزب العمال الاردني»، غايته الاساسية الدفاع عن العمال وتأمين حقوقهم كاملة غير منقوصة[٦٤].

وانعكس هذا، بدوره، على برامج القوى والتنظيمات السياسية، التي أخذ مطلب تشكيل النقابات العمالية وتأمين حقوقهم النقابية والمعيشية يبرز فيها اكثر فاكثر، الى جانب المطالب الديمقراطية الاخرى، كالدعوة لاطلاق الحريات السياسية وتأليف الاحزاب. فعلى سبيل المثال، نصت احدى وثائق جماعة «الشباب الاحرار الاردنيين»، التي تشكلت في صيف ١٩٤٦، على الدعوة لتأمين مستوى لائق من العيش للعمال عند تقرير اجورهم، وطالبت «بايجاد تشريع للعمال يضمن حقوقهم تجاه ارباب العمل». وادانت الجماعة المذكورة «الفئة المسيطرة على شؤون شرق الاردن»، لاسباب اوردتها، وكان من بينها «مسؤوليتها عن عدم السماح بتأليف نقابات العمال في البلاد... تلبية لرغبات الشركات الاجنبية التي تخشى حركات العمال التنظيمية». واشارت، في هذا الصدد، الى سجن ونفي السادة جورج جميعان، ايلي دباس، كامل شعبان، صالح السلفيتي، ورفاقهم، الذين طالبوا برفع مستوى معيشة العمال في «المفرق» وزيارة اجورهم[٦٥].

وبعد حرب ١٩٤٨ وما نجم عنها من ازدياد حجم الايدي العاملة والبطالة وتدني الاجور، برزت الى السطح، مرة اخرى، المطالبة بحقوق العمل والعمال وبالتنظيم النقابي، وانعكست هذه المطالبة على صفحات الصحف بكثرة. وفي اواخر العام ١٩٤٩ اعلن عن تأسيس نقابة لسواقي السيارات وعمال الميكانيك في اللواء الشمالي (اربد)، ونشرت «الميثاق» خبرا تدعو فيه النقابة شركة التابلاين الى ضرورة اعتمادها في تأمين احتياجاتها من السواقين والسيارات، محذرة من «ان كل اجراء من قبل الشركة يتعلق بالسيارات والسواقين لا يكون عن طريق النقابة سيكون له اسوأ الاثر واوخم العواقب». كما نشرت النقابة المذكورة اعلانا في مجلة «الميثاق» تعلن فيه «لعموم اعضائها ان المحامي شفيق الرشيدات هو الوكيل القانوني للنقابة وللاعضاء في ما يختص بمهنتهم»، وتدعو فيه الاعضاء المدعين والمدعى عليهم لمراجعته للدفاع عنهم مجانا[٦٦].

ملاحظات ختامية

اذا ما اخذت محاولات التنظيم النقابي والنضالات المطلبية المبكرة في شرق الاردن في سياقها وظروفها التاريخية، بما هي نضالات تعكس مستوى معينا من التناقض بين العمل ـ رأس المال، بلغته الشرائح العمالية الجنينية المتكونة لتوها فقط، وفي اطار سياسي شديد العداء، وعلى قاعدة توازن قوى اجتماعي ـ سياسي ايديولوجي شديد الاختلال لصالح السلطة الحاكمة والطبقات الرجعية المهيمنة الموالية للامبريالية، فانها، اي هذه النضالات العمالية النقابية والمطلبية، تمثل بوادر شديدة الدلالة والاهمية.

فهي لا تثبت، فقط، تكّون قطاعات عمالية، وان جنينية التكوين، فحسب، بل تقيم البرهان، ايضا، على وجود الاستعداد لديها للنضال لحل المشكلات التي تعانيها بالعلاقة مع رأس المال، من خلال المطالبة بحق التنظيم النقابي وبتشريعات خاصة بالعمال من اجل حماية حقوق العمال

الاولية. كذلك تقيم البرهان على ان عددا من النضالات المطلبية قد خيض بالفعل.

لا يخفى ان هذه المحاولات، عدا عن فشلها غالبا، كانت تعكس محدودية التجربة النضالية المستقلة للعمال، بل انعدامها. والواقع ان ضحالة الخبرة هذه تفسر اخفاقها. فالوثائق المتوفرة تبرز بوضوح غياب هذه الخبرة والارتباك الناشىء عن ذلك. لكنها تكشف، ايضا، تطلعها وسعيها الفعلي للحصول على المساعدة من الحركة العمالية الفلسطينية، التي كانت، بحق، مصدر الهام لمحاولات الانتظام العمالي السياسي والنقابي على حد سواء.

قد يكشف البحث في المستقبل عن محاولات نضالية اخرى، وقد يصقل ويغني معرفتنا بها. الا ان المحاولات المنوه عنها، على قلتها، تبرهن على انها خيضت على يد القطاعات العمالية الاكثر تبلورا بالمقارنة بغيرها، فهي شملت سواقي السيارات في النصف الثاني من الثلاثينات وعمال شركة النفط العراقية (I.P.C) والمحلات التجارية والسكك الحديدية في الاربعينات.

وتجد معظم هذه المحاولات شرط تحققها، ايضا، في ظروف تميزت باحتدام التناقض بشدة بين العمل ورأس المال وتعاظم المشكلات المعيشية والبطالة، وخاصة في الاربعينات، فضلا عن انها جرت في سياق نهوض جماهيري عام، ثم اخمدت او انعدمت في ظروف تصاعد القمع والمصادرة للحريات.

لا يبدو ان العداء الحكومي والكولونيالي للشيوعية قد ترك اثره في توليد موقف ايديولوجي يحول دون التماس القوى الوطنية المحلية التعاون مع الحزب الشيوعي الفلسطيني، كما يتضح ذلك من خلال النشاط المبكر لعصبة مكافحة الامبريالية ومن خلال رسالة طلب التعاون التي تقدم بها عدد من زعماء البلاد الى الحزب «البلشفي الفلسطيني» والتي تدعو للاعداد لانتفاضة مسلحة ضد السلطات البريطانية في شرق الاردن. بيد ان هذا يجب ان لا يغيب حقيقة عدم قيام حزب عمالي في البلاد، ولذا فان محاولات التنظيم والنضالات المطلبية العمالية التي قامت يجب ان تؤخذ بالاعتبار. كذلك، يمكن الملاحظة ان تكوين الحركة الوطنية المعادية للامبريالية آنذاك، وكذلك برامجها، لم تلحظ للعمال مكانة ملموسة ضمن اهتماماتها ونضالاتها. وفقط في الاربعينات، كان يمكن ان نجد اشارات قصيرة تدعو لوضع تشريع عمالي ولضمان حق التنظيم النقابي ولحماية حقوق العمال وتحسين ظروفهم، او للاحتجاج على قمع نضالاتهم ومطالبهم. وهي، على كل حال، اشارات تقع ضمن جملة كبيرة من المطالب الديمقراطية التي تمس مختلف القطاعات والطبقات.

وسنجد ان النضالات العمالية من اجل التنظيم النقابي وحقوق العمل بدأت تحظى بمكانة معتبرة ومتنامية، فقط في مطلع الخمسينات، في الوقت الذي كانت فيه الضفة الغربية ما زالت تتمتع بحق التنظيم النقابي وقبل ان تصفى المنظمات النقابية العمالية التي كانت قائمة فيها.

لقد اتسع نطاق هذه النضالات مع انخراط الطبقة العاملة الفلسطينية المهاجرة الى الضفة الشرقية، وكذلك في الضفة الغربية نفسها، في النضالات النقابية والديمقراطية، ومع احداث اختلال جديد جذري في ميزان القوى الداخلي بعد الوحدة الالحاقية التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

الملحق رقم (١)

نص رسالة شخصيات اردنية باسم الحزب الوطني الى الحزب الشيوعي الفلسطيني

كان الشعب العربي قديماً مرفهاً قوي الروابط القومية يعمل بالتؤدة على نيل حقوقه السياسية والاقتصادية ليعيش حرا مستقلا يحكم نفسه بنفسه. وعند نشوب الحرب العامة اخذ يزداد نشاطاً، فناضل وجاهد قدر الاستطاعة واستمر ساعياً لنيل امانيه، واتفق، آنئذٍ، ان الدول الحلفاء كانوا يتقربون من العرب ويخطبون ودهم وكلفوهم بان يتفقوا واياهم للعمل سوية على ان يكونوا ـ العرب ـ مستقلين في بلادهم متمتعين بجميع حقوقهم.

ولما كانت الظروف قاهرة، اضطر العرب ان يقبلوا تلك التكاليف وبالاخص من دولتي انكلترا وفرنسا فقاموا، بقيادة ساكن الجنان المرحوم الملك حسين بن علي، وناضلوا الحكومة العثمانية، انتصارا للحلفاء لقاء وعودهم المذكورة للعرب. وبعد ان وضعت الحرب اوزارها وكان النصر للحلفاء، ما كان منهم الا ان نكثوا بعهودهم واحتلوا البلاد العربية وجزأوها الى دويلات صغيرة يديرونها من وراء الستار، وسلبوا حقوق العرب واستبدوا فيها، وكانت عهودهم واقوالهم حبرا على ورق. وفضلا عن هذا كله، فانهم جعلوا بين كل جزء وآخر من البلاد العربية حواجز مكوسية وادارية وسياسية بما من شأنه ان يفقد الاجزاء المذكورة كل علاقة قومية، وابادوا اقتصاديات البلاد حتى جعلوها فقيرة جدا، واثقلوا كاهل الفلاح كثرة الضرائب والغرامات ورسوم المحاكم، وقضوا على ثروة البلاد بما يجلبونه لها من امتعتهم ونتاج بلادهم وزيادتهم الضرائب على منتوجات البلاد التي كسدت لهذا السبب، فاصبحت البلاد بحالة يرثى لها من جميع الوجوه.

ولما كانت الدول المستعمرة تحكم البلاد بأساليب استعمارية مميتة لكل احساس وكانت اممًا قوية ولم يكن للعرب حول ولا قوة يدفعون بها الحيف والظلم اللاحق بهم، فقد عزمنا نحن من زعماء بلاد شرق الاردن: (حتمل وحسني حسين وسلامة المصطفى والعاصي وربيعه)،

بحضور ابي يوسف، ان نتوسل بجميع الطرق لدفع المصائب اللاحقة بالبلاد وجمع شتات الشعب وايصاله الى حقوقه وتشكيل حكومة شعبية محضة وتوحيد البلاد السورية بحدودها الطبيعية، ولما أنه مضى على عهد تجزئتنا نيف واثنا عشرة سنة لم نترك خلالها وسيلة الا وتوسلنا لها ولم نتوفق، وكان الحزب البلشفيكي غير استعماري ومن رأيه ان يمد يد المساعدة الى الشعوب الضعيفة وكنا واثقين من ذلك قررنا نحن زعماء البلاد، في اجتماعنا الواقع مع أبي يوسف ١٤ تموز (يوليو) ١٩٣٢، ان نكلف حزبنا الوطني بأن يفاوض الحزب البلشفيكي بالاتفاق معنا على تأمين غايتنا المذكورة ومعاونتنا، فعليا، بالمال والسلاح حسب الضرورة.

ولما كانت شرق الاردن قادرة على تجنيد وسوق ثلاثين الف محارب تستعملهم في اية جهة ارادت من بلاد شرق الاردن، فيكون من اللازم التفكير في امر تسليح وإدارة وتأمين معيشة العدد المذكور، ونفوض حزبنا في كيفية الاتفاق الذي سيكون جامعا لجميع الامور اللازمة، الكلية منها

والفرعية، في هذا الموضوع. ومن جهة اخرى، فقد عزمنا على تنفيذ مواد البرنامج الذي سنّه حزبنا الوطني بكل قوانا وان ننبه شعبنا ونحضره ونهيء افكاره بالدعايات والإرشادات وبيان مظالم المستعمرين والطرق اللازم اتباعها.

عثر على هذه الوثيقة في الارشيف المركزي الصهيوني، والكاتب يشكر د. موسى البديري الذي زوده بنسخة منها. انظر: *Central Zionist Archives, File 525 / 7529.*

الملحق رقم (٢)

نص رسالة حنا جميعان الى جميعة العمال العربية الفلسطينية

حضرة المحامي القدير السيد حنا عصفور المحترم

سيدي الفاضل،

لقد طالعنا، بتقدير عظيم، ما جاء في المادة ٤٣ من مقررات مؤتمر العمال المنعقد بتاريخ ١٩٤٦/٩/٣ المنشور في العدد رقم ٦٤٠١ تاريخ ١٩٣٦/٩/٤ من جريدة «فلسطين». اننا عدد كبير من الشباب، نرغب في تأليف نقابة للعمال في هذه البلاد ولكن المامنا بتأليف النقابات يكاد يكون معدوماً، لهذا نرجوكم ارسال كل ما يمكن الاستفادة به في هذا السبيل من خبراء، او على الاقل تعليمات نسير بموجبها كبيانات تتضمن طلبات العمال بصورة مفصلة عن اجور وساعات العمل والتعويض. ويحتمل ان يعقد في غضون عشرة ايام اجتماع عام في شرق الاردن يمثل ما لا يقل عن ثلاثة آلاف عامل ولكن المادة لدينا قليلة. لقد كتب كتاب بالنيابة عن كافة الموظفين والعمال في هذه البلاد الى المديرية العامة في الشركة يتضمن بعض الطلبات، منها زيادة الاجور وتقليل ساعات العمل واحترام حقوق العامل.

وقد حضر ممثل الشركة الى المفرق وابلغناه شخصيا بعض طلباتنا. ان هنالك ما لا يقل عن الف موظف وعامل يعلمون بما قد تم من التجائنا اليكم واستعانتنا بهيئتكم لمد يد المعونة التامة لنا في هذا المضمار. اعناق الالاف مشرئبة اليكم ولاخوانكم بالادارة، فلعلكم لا تخيبوا آمالهم طالما هدفكم الاسمى هو رفع مستوى العامل وتحسين حاله في هذه البلاد العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

١٩٤٦

الموظف والعامل في هذه البلاد

حنا جميعان

راجع: د. موسى البديري، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين**، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٣٦٢.

الملحق رقم (٣)

عريضة تطالب بتأسيس نقابة لمستخدمي المحلات التجارية في عمان

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية الافخم
بواسطة «عطوفة محافظ العاصمة الاكرم»

يتشرف مستخدمو المؤسسات التجارية، في المملكة الاردنية الهاشمية (عمان)، بتقديم هذا الطلب الى معاليكم للاذن لهم بتأليف نقابة تضم شملهم وترعى مصالحهم وتقوم بتنمية روح التعاون بينهم، راجين من معاليكم الموافقة على القانون المرفق طلبه بموجب قانون الجمعيات.

يا صاحب المعالي،

لا يخفى على معاليكم ان النظام النقابي قد اصبح معمولا به في كافة انحاء العالم الذي اخذ بنصيب من الحضارة الحديثة، ولئن كانت بلادنا العزيزة قد تأخرت عن بقية الاقطار في نشوء مثل هذه الحركة المباركة، فلها العذر فيما سبق، اما الآن وقد اخذت بلادنا حقها من الحرية وبدأت تتمتع بنشاط اقتصادي زاهر يؤمل ان يستمر في ظل مولانا صاحب الجلالة الهاشمية، فلم يعد لنا عذر اذا تقاعسنا عن العناية بشؤوننا وتنظيم الصفوف لما فيه الخير والرفاهية للبلاد.

وفي هذا الوقت الذي طرأ فيه تبدل جوهري اساسي في الاوضاع العالمية بالنسبة للطبقة العاملة، نقوم نحن بوضع الحجر الاساسي لتنظيمنا النقابي. هذا التنظيم الذي يقصد به الدفاع عن حقوقنا المشروعة والعمل لتوسيع هذه الحقوق وضمانها من قبل السلطات المسؤولة. واننا، نحن الموقعين ادناه وجميع افراد الفئة التي نمثلها، نرى ان الترخيص لنا بتأليف هذه النقابة امر حيوي بالنسبة لمصالحنا المتعلقة بامورنا السياسية والاقتصادية ومشاكلنا اليومية بالاضافة الى الفوائد التي يجنيها المجموع من تنور فئة تكون اكثرية الامة.

يا صاحب المعالي،

اننا لنعتقد ان الاذن لنا بممارسة هذا الحق ـ حق التنظيم النقابي ـ لحاجة ملحة بالنسبة لنا نحن عمال المملكة الاردنية الهاشمية الزاهرة، وبالنسبة لوطننا المحبوب بصورة اشمل في هذه المرحلة من التاريخ، حيث لا بد ان التعاون الاقتصادي في البلاد سيصحبه تطور سريع لظروف الحياة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى نعتقد ان في الاذن لنا بتأليف نقابتنا تحقيقاً للحقوق الديمقراطية التي يطمح اليها شعبنا العظيم كأي شعب من الشعوب المحبة للحرية والتي تناضل في سبيل الحصول على حياة اسعد واشرف.

وانكم، يا صاحب المعالي، اذ تمنحوننا حق ممارسة عملنا النقابي المنظم، انما تنجزون

واجبا وطنيا ستذكره لكم الاجيال القادمة بالشكر والثناء.

ولقد فوضنا ـ بموجب المادة المؤقتة (٣٤) من القانون المرفق ـ السادة التالية اسماؤهم ليقوموا بكافة الاستعلامات بخصوص طلبنا هذا: برهان الدين الناشف، توفيق محمد عبد الولي، حازم جودي، خليل بيطار، صلاح الدين العطار، مجدي عبد الهادي.

١٩٤٦/١١/١٤

اسماء اعضاء الهيئة التأسيسية الموقعة على الطلب:

برهان الدين الناشف، توفيق محمد عبد الولي، حازم جودي، خليل البيطار، مجدي عبد الهادي، محمد عيد سلطان، محمد اديب بدير، مأمون مراد، جورج مرار، محمد صادق، زكي مرار، يعقوب قلانزي، بطرس قاقيش، آرام يغليان، شمس الدين صدقي، سعدي ملحس، مصطفى دروزة، عبد الرزاق دروزة، عصام دروزة، احمد البيطار، محمد علي الطبل، منيب زين، علي شوقي حمادة، عباس بيطار، سامي يونس، ابراهيم الزاغة، تيسير السمان، احمد الطباع، نديم عبد الوهاب عوض، عمر الخضري، هاني المتولي، غالب بكري، حمدي ابو السمن، محمد علي حاتوغ، فخري انشاصي، علي بايزيد، مصطفى ابوريشة، سعيد الناصر، ماجد غنما، حسني سكرية، قدري التل، منصور شومان، يوسف لطفي، محمد صلاح، جميل جابر، جميل الحسن، عبد اللطيف جمال نظيف، راشد حلمي، صلاح الدين جمعة الايوبي، سعد هلسا، لطفي ملحس، عمران الماضي، فريدون عمر حكمت، رميح سليمان، سهيل عبد الهادي، ناظم ميرزا قورشه، احمد الترك، هشام الرفاعي، محمود الترك، نديم كلمات، حمدي عبد الرحيم، فوزي احمد، فارس كرامة، نجيب حزبون، قسطندي خليل، الياس صليبا الصناع، رفيق رمضان، رياض حداد، قسطندي بسورولا، محفوظ كيلة، محمد زكي ذو النون، اسحق عويمرين، اديب برقان، كمال عودة، فايز برقان، احمد جميل ابو قورة، جميل الابراهيم، محمد سليمان الصفدي، صلاح الدين العطار، بشير دروزة.

موسى البديري، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين**، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٣٦٣ و ٣٦٤.

الملحق رقم (٤)

رسالة غريب البكري حول تأسيس حزب عمالي في شرق الاردن

١٩٤٧/١٠/٢٧

حضرة سكرتير حزب العمال العربي في حيفا المحترم

بعد التحية،

بعد التوكل على الله جل جلاله وعز مكانه ومقامه، عزمت انا وبعض اصدقائي الكرام على تأسيس حزب للعمـال يدعى حزب العمال الاردني غايته الاساسية الدفاع عن العمال وتأمين حقوقهم كاملة غير منقوصة. وبما اننا نتوسم بحزبكم الخير، كل الخير، نرغب من حضرتكم ان تمـدونـا، على وجـه السرعة، بقانونكم الاساسي والبرامج التي تسيرون عليها لكي نضع قانوناً اساسياً لحزبنا كقانونكم، على شرط ان يسير مع الاوضاع السياسية في بلدنا، ثم نبذة عن كيفية تأسيس حزبكم لننهج على غراره. ونطلب من حضرتكم، في المستقبل القريب، ان تعاونوننا، كما اننا نحن سنعاونكم ونفرح لفرحكم ونتألم لالمكم.

في الختام تفضلوا بقبول فائق الاحترام، سيدي.

(ارسل الى:ـ
جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا، واستلم بتاريخ ٢٩/تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٤٧).

المخلص
غريب البكري
السكرتير ـ عمان ـ شرق الاردن

موسى البديري، **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين**، القدس: دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٤٠٢ .

(١) سليمان موسى. **تاسيس الامارة الاردنية (١٩٢١ ـ ١٩٢٥)**. عمان: بلا ناشر، ١٩٧١، ص ١٧٧ و ١٧٨.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الاردن في القرن العشرين**، عمان: بلا ناشر، ١٩٥٩، ص ٤٤٨.

(٣) Konikoff, A.; *Trans-Jordan and Economic Survey*, Jerusalem: Economic Reserch Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1946. pp. 17-18.

(٤) الماضي وموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل، راجع: هاني حوراني، **التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الاردن، مقدمات التطور المشوه ١٩٢١ ـ ١٩٥٠**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٧٨، ص ٦٧ و ٦٨.

(٦) انظر: Glubb, J.B.,' The Economic Sitution of the Trans-Jordan Tribes ' *Royal Central Asian Society Journal* (London), Vol. 35, July 1938, pp. 448-459

انظر، ايضاً: *Report by His Britanic Majesty's Government to Council of the League of the Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan*. Annual. London: His Majesty's Stationary Office 1924 -1938.

(٧) Welpole, G.F., "Land Problems in Trans-Jordan", *Royal Central Asian Society Journal* (London), Vol. 35. Jan. 1948, pp. 52-65.

(٨) للمزيد من التفاصيل، راجع: حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١ ـ ١٣٣

(٩) جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م ت ف، ١٩٧٥، ص ٣٠.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٣١، اوردها عن: Antoun R.T., *The Arab Village*.London: 1972, p. 27.

(١١) The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Statistics, *Jordan Valley Survey 1961*, Amman: 1962, p. 138.

(١٢) **النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٠**، العدد الاول، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٥١، بيان رقم ٦، ص ٥٦

(١٣) Konikoff, *op. cit*., p. 62.

(١٤) **النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٠**، **مصدر سبق ذكره**، بيان رقم ٨٧، ص ١٦٠.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) Konikoff, *op. cit*., p. 57.

(١٧) **النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٠**، **مصدر سبق ذكره**.

(١٨) Konikoff, *op. cit*., p. 61. also: *Commercial Conditions in Trans -Jordan during 1948*, Amman : Ministry of Commerce and Agriculture, Department of Customs, Trade and Insdustry, pp. 5-7.

ولمعرفة عدد الشركات المسجلة في الاردن خلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠، راجع، ايضاً: النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٠، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٧.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥٨.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ١٥٩.

(٢١) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦١: ايضا: Konikoff, *op. cit*., p. 84.

(٢٣) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢٤) النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٠، **مصدر سبق ذكره**، الجدول رقم ٨٥، ص ١٥٨

(٢٥) **المصدر نفسه**، الجدول رقم ٨٦، ص ١٥٩.

(٢٦) Konikoff. *op. cit*., p 62

كذلك: **النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٢**، دائرة الاحصاءات العامة، عمان ١٩٥٣، ص ٤٣.

(٢٧) كامل محمود خلة **التطور السياسي للمملكة الاردنية الهاشمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الاداب (سنة ١٩٦٩)، جامعة القاهرة، ص ٢٩٨.

(٢٨) Porter, R.S., *Economic Survey of Palestine*, London: British Middle East Office, Sep. 1953, p. 15.

(٢٩) Mackenzie, Marcus, "Trnas -Jordan", *Royal Central Asian Society Journal* (London), Vol. XXXIII, 1946, pp. 260-270.

(٣٠) هشام رفعت هاشم، **شرح قانون العمل الاردني**، عمان: مكتبة المحتسب: بيروت: دار الجليل، ١٩٧٣، ص ٥.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٤.

(٣٣) **الجريدة الرسمية الاردنية** (عمان)، العدد ٤٦١، ٨/١٢/١٩٣٤؛ كذلك: **مجموعة التشريعات العمالية**، عمان: منشورات نقابة المحامين الاردنيين،

١٩٧٨، ص ١٣٧.

(٣٤) Konikoff, *op . cit* . ,p. 62.

(٣٥) فيصل البطاطنة (اعداد)، «ملف الحياة التشريعية والنيابية في الاردن»، **الرأي** (عمان)، ٥/٤/١٩٨٠.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ٨/٤/١٩٨٠.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) هاشم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦ ـ ٧.

(٣٩) راجع: **الكتاب الاسود في القضية الاردنية العربية**، القدس: دار الايتام الاسلامية، بلا تاريخ، ص ٩٥ ـ ١٠٠.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠٢.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٤٢) علي المحافظة، **تاريخ الاردن المعاصر ـ عهد الامارة**، عمان: منشور بمساعدة الجامعة الاميركية، ١٩٧٣، ص ٨١ و٨٢.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٦.

(٤٤) **المصدر نفسه**.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٨ و٨٩.

(٤٧) Public Record Office , *C.O. 733 : 141/44511*

(٤٨) **المصدر نفسه**.

(٤٩) **المصدر نفسه**، راجع، كذلك: حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦١.

(٥٠) سليمان بشير، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية ١٩١٨ ـ ١٩٢٨**، القدس: ١٩٧٧، ص ١٨٣.

(٥١) انظر: **الملحق رقم ١**.

(٥٢) Laquear, W., *Communism and Nationalism in the Middle East* , London: 1961, p. 124.

(٥٣) *Ibid* , p. 124.

(٥٤) Konikoff, *op . cit.* ,p. 63.

(٥٥) نص الرسالة كاملاً في: **الملحق رقم ٢**.

(٥٦) فريد حمارنه (احد العاملين في منشآت الشركة في مدينة المفرق، آنذاك)، **مقابلة شخصية**، تموز (يوليو) ١٩٨٠، دمشق.

(٥٧) **المصدر نفسه**.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) **المصدر نفسه**.

(٦٠) محمد سيف العجلوني، **معركة الحرية في الاردن**، دمشق: مطبعة جودت بابيل، ١٩٤٧، ص ٢٤٠ و٢٥٢ و٢٦٩.

(٦١) فريد حمارنه، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٢) انظر نص الكتاب في: **الملحق رقم ٣**.

(٦٣) محمد سليمان القيمري، **الحركة العمالية النقابية في الاردن ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠**، عمان: بلا ناشر، ١٩٨٠، ص ٨.

(٦٤) انظر نص الكتاب في: **الملحق رقم ٤**.

(٦٥) راجع: العجلوني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٩.

(٦٦) **الميثاق**(عمان)، (اسبوعية، صدرت في اواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات معبرة عن مواقف المعارضة الوطنية)، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠، وكذلك: **المصدر نفسه**، ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠.

مواقف جريدة «الكرمل» من الصهيونية في العهد العثماني

يوسف حدّاد

لم تظهر في العالم العربي روح معادية لليهود في مطلع عصر النهضة ونشوء الشعور القومي العربي في القرن التاسع عشر، الا «بعد ان اخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين تتحول عن الطابع الديني والمعايشة الى الطابع الاستعماري الاستيطاني الزراعي بوحي الافكار الصهيونية والسيطرة، الامر الذي عكس نفسه، تلقائياً، في تغير موقف اليهود من السكان العرب في البلاد»[١]. وبدأت روح العداء لليهود تظهر قبل مؤتمر بازل ١٨٩٧ عندما اخذ المستوطنون اليهود يعملون على اجلاء الفلاحين من الاراضي التي اشتروها من الاقطاعيين ومن الحكومة. وحدثت اصطدامات عام ١٨٨٦ بسبب هذا الاجلاء، الامر الذي دفع السلطة التركية الى فرض قيود على هجرة الصهيونيين الى فلسطين، الذين كانوا يفدون كسياح. ولم تقتصر روح العداء نحو الصهيونيين على الفلاحين، بل شملت جميع القطاعات، تجاراً وحرفيين ووجهاء. وكانت هذه الروح ناتجة عن ادراك سليم ووعي عميق لابعاد الخطر الصهيوني. ولقد تمثل هذا الادراك والوعي في العرائض المقدمة إلى السلطة، وفي كتابات رشيد رضا ويوسف الخالدي ومفتي القدس محمد طاهر الحسيني. وتجلى الوعي بصورة اعمق في تحذيرات نجيب عازوري، في كتابه «يقظة الامة العربية» الصادر في باريس العام ١٩٠٥، والذي اشار فيه الى «ان المخططات الصهيونية تناقض الأماني العربية»، كما نادى بضرورة فصل الاجزاء العربية عن الامبراطورية العثمانية من أجل إقامة دولة عربية واحدة مستقلة. ويرجح ان يكون الدافع المباشر الذي حدا بنجيب عازوري للمطالبة بالانفصال الكامل عن الدولة العثمانية هو الاعتقاد باستحالة صد الخطر الصهيوني في اطار دولة مكبلة بقيود «الامتيازات الاجنبية التي كان اليهود يستغلونها ايما استغلال»[٢].

وبتزايد الوعي القومي عند العرب، وحصول الهجرة الصهيونية الثانية (١٩٠٥ ـ ١٩٠٧) واطلاع المثقفين العرب على المخططات الصهيونية ومقاطعة اليد العاملة العربية، اخذت المخاوف العربية تزداد، وروح العداء للصهيونية تشتد، لا سيما بعد محاولات هرتسل العام ١٩٠١ اقناع الدولة العثمانية بالموافقة على جعل فلسطين وطنا لليهود. وعلى الرغم من افلاس الخزينة التركية

وتلويح الحركة الصهيونية بالرشوات، فقد كان جواب السلطان عبد الحميد على محاولات هرتسل حاسما، اذ قال: «ان فلسطين ليست ملك يميني، بل هي ملك شعبي الذي رواها بدمه... فليحتفظ اليهود بملايينهم. ان عمل المبضع في بدني لاهون عليَّ من ان ارى فلسطين وقد بترت من امبراطوريتي، وهذا امر لن يكون»[٣].

وقد يكون وراء الاصرار التركي على رفض مساعي هرتسل شعور الاتراك بالعداء العربي للنشاط الصهيوني، بعد تزايد المخاوف العربية من التغلغل الصهيوني الهادف الى اقتلاع عرب فلسطين واقامة كيان صهيوني؛ ولقد تجلت نوايا الحركة الصهيونية في هذه الفترة عبر تصرفات صهيونية متعددة، منها شراء الاراضي، وطرد الفلاحين، وانشاء المستوطنات، واقامة المدارس اليهودية، واحياء اللغة العبرية، ووضع طوابع يهودية، وانشاء محاكم خاصة باليهود[٤].

ثورة «الاتحاديين» على عبد الحميد سنة ١٩٠٨ ـ اثارها وابعادها

ادى العسف والفساد في العهد الحميدي، الى قيام جماعة «الاتحاد والترقي» بارغام السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٨ على اعلان الدستور، واجراء انتخابات للبرلمان (مجلس المبعوثان). وقد نص الدستور على «اطلاق بعض الحريات وحق اصدار الصحف ووجوب اجراء انتخابات للمجلس التشريعي»[٥].

وتوهم رعايا السلطنة ان فجراً جديداً قد اشرق، وان «الرجل المريض» قد شفي من جميع اوصابه، فعمت الفرحة قلوب الجميع وانتعشت الامال في الصدور؛ فهذا خليل السكاكيني، الذي نزح الى الولايات المتحدة تخلصا من جور الاتراك، يقرر العودة الى مسقط رأسه، القدس، ويقول: «قرأت اليوم في الجرائد العربية ان جلالة السلطان منح البلاد الدستور، الامر الذي سررت به كثيرا واستبشرت به خيرا. الان، واذ رجعت الى بلادي يكون رجوعي في محله. واذا صحت الاحلام، يكون المجال امامي واسعا. الان، استطيع ان اخدم بلادي. الان، استطيع ان انشىء مدرسة وجريدة وجمعية للشبان. الان، نستطيع ان نرفع اصواتنا عاليا بدون حرج. فلينعم بالك يا سوريا، صبرت كثيرا، فنلت مبتغاك؛ ليرتد الطامعون بنا خائبين ولتحيى سوريا»[٦].

وهذا نجيب نصار، صاحب جريدة «الكرمل»، الذي كان اليأس من مظالم الاتراك قد استبد به فقرر الرحيل عن فلسطين، نراه، بعد اعلان الدستور، ينثني عن رغبته هذه ويقرر البقاء بعد ان ذاق الأمرّين على مدى خمس سنوات سبقت اعلان الدستور «إنه، لخمس سنوات مضت، كان قد يئس من امكانية العيش بحرية في ظل النظام التركي، ولذلك قرر الهجرة الى بلاد اخرى، ثم اخذ ينتظر، على أحرّ من الجمر، حتى يرتب اعماله ويهيىء نفسه للهجرة متأسفا على الجهود التي بذلها فيما مضى. وفيما هو على هذه الحال، اعلن الدستور، فاستقبله اول الامر بالشك لانه لم ير بين الشعب وبين الموظفين اي استعداد لذلك. وبالرغم من هذا، فقد جعله مناط اماله وقرر تأييده»[٧].

لكن الامال الكبيرة سرعان ما تبددت بعد خلع «الاتحاديين» للسلطان عبد الحميد، في ٢٤ نيسان (ابريل) سنة ١٩٠٩، والمناداة بمحمد رشاد سلطاناً. لقد التقت مصلحة «الاتحاديين» مع مصلحة الحركة الصهيونية في الاطاحة بعبد الحميد الذي رفض، دوما وباصرار، المال مقابل الهجرة الصهيونية الى فلسطين. وكان اهل الحكم الجديد من الماسون ومن «الدونمه» اي اليهود

المتسترين الذين كان لهم دور رئيسي في خلع السلطان وتوجيه دفة الحكم فيما بعد[٨]. وسرعان ما ظهر الفتور في العلاقات بين العرب والاتراك بعدما «اتضح ان عناصر جمعية الاتحاد والترقي كانت تركية اولا ويهودية ثانيا، وان الاتجاه القومي الطوراني يقضي بسياسة 'التتريك' وطمس معالم اللغة العربية والشخصية العربية»[٩]. ونتيجة للسياسة التركية الجديدة، اخذ الشعور القومي العربي يتيقظ ويتبلور، ونشأ العديد من الجمعيات السرية والعلنية في بلاد الشام وخارجها، منها ما نادى بالاستقلال التام عن الاتراك مثل «العربية الفتاة» التي كانت في باريس، ومنها ما نادى بالاستقلال الاداري مثل «القحطانية» و«الاصلاح» و«اللامركزية» و«العهد». و«كانت اليقظة العربية الحديثة، ودعامتها النخبة العربية من المثقفين، تسعى جاهدة، بعد فترة، الى احياء فكري للحصول على حقوق العرب القومية داخل اطار الامبراطورية العثمانية، وبدت الصهيونية عدوا سوف يغتصب منهم، في المستقبل، ارضا عربية، ويشكل تهديدا خطيرا للفكرة العربية الناشئة»[١٠].

لقد كانت وجهة النظر العربية مجمعة على خطورة الهجرة الصهيونية الى فلسطين، لكنها كانت متباينة في تقدير حجم الخطر؛ فالفلاحون كانوا اكثر تخوفا من سواهم لان الهجرة الاستيطانية تعني اقتلاعهم وحرمانهم من العيش، اما المثقفون الذين اطلعوا على نوايا الحركة الصهيونية وادركوا خطورتها، فكانت خشيتهم كبيرة منها، واخذ الرأي العام يتجه لمعاداة النشاط الصهيوني. وكان لحضور جمهور غفير من الناس محاكمة الصحف المعارضة للحركة الصهيونية دلالة بالغة على هذا الاتجاه[١١].

الصحافة الفلسطينية في ظل دستور ١٩٠٨

افاد دستور ١٩٠٨ العرب من جراء اعطاء بعض الحريات النسبية. فلقد كان ذلك العام عام الصحافة الفلسطينية، اذ صدرت خلاله، في فلسطين، ثلاث عشرة جريدة كانت ابرزها «الاصمعي» لحنا العيسى، و«القدس» لجرجي حنانيا، و«الكرمل» لنجيب نصار[١٢]. ولقد لعبت الصحافة دورا مميزا في تنوير الرأي العام وتنبيهه الى المخاطر الجسيمة المترتبة على التغلغل الصهيوني في جسم «الاتحاديين»، حكام تركيا الجدد، والذي من شأنه ان يؤدي الى قيام كيان صهيوني على انقاض الوجود العربي في فلسطين. لكن ثورة الصحافة العربية على «الاتحاديين» والحركة الصهيونية قد دفعت اقطاب هذه الحركة الى اتباع سياسة مدروسة في مواجهة هذه الثورة، وذلك من خلال شراء بعض الصحف العربية لتقوم بدور تضليلي للرأي العام فتعمل على ذر الرماد في العيون. ومن هذه الصحف «المقطم» و«الاهرام» في القاهرة، و«لسان الحال» و «النصير» في بيروت، و«جراب الكردي» و«النفير» في فلسطين. كما جندت الحركة الصهيونية بعض الاقلام المأجورة للدفاع عنها والتقليل من مخاطرها وتبيان المنافع المادية التي ستعود على عرب فلسطين من جراء الهجرة اليهودية؛ كما عمدت هذه الحركة الى التقليل من اهمية العداء العربي للصهيونية فعزته «احيانا الى جهل لغة وعادات وطبائع العرب واحيانا الى عداء المسيحيين المتأثر بفكرة المعاداة للسامية ـ برأيهم ـ او الناتج عن التنافس الاقتصادي والثقافي»[١٣].

ومن سياسة الحركة الصهيونية التضليلية، المحاولات التي بذلت في الاوساط العربية «من اجل التقارب، بحجة المنفعة المتبادلة،وتقارب الشعبين والعمل، معا، لاحياء الشرق وما يمكن ان

تقدمه الصهيونية من منافع مادية للبلاد العربية كلها. واثبتت هذه المحاولات فشلها في التوصل الى اتفاق مع حركة تهدد الوجود العربي في المنطقة»[١٤].

وعلى الرغم من السياسة المدروسة التي قامت بها الحركة الصهيونية في مواجهة الصحف الوطنية، وفي طليعتها «الكرمل»، فلقد استطاعت هذه الصحف ان تفضح هذه الحركة وتعريها وتظهر حقيقة نواياها، اذ باتت «المسألة الصهيونية الشغل الشاغل الاول للصحافة الفلسطينية، [التي] لم تعمل، فقط، على التنبيه للخطر الصهيوني وطرق مواجهته، بل [ايضا] على نقل القضية الى خارج حدود فلسطين. وقد لعب المسيحيون دوراً هاما في الصحافة المحلية في فلسطين، بسبب الفرص التعليمية المتوفرة لديهم، على ان دور المسلمين لم يكن اقل من ذلك، بل ان الشعور بالخطر الصهيوني كان من جملة العوامل التي قربت بين الفئتين»[١٥].

نصار ومعاركه الطاحنة مع الصهيونية على صفحات «الكرمل»

امتازت «كرمل» نجيب نصار عن غيرها من الصحف التي زامنتها بخصائص متعددة، منها:

اولاً: الاسبقية في فضح المخططات الصهيونية على نطاق واسع داخل فلسطين، وخارجها، ودفعها العديد من الصحف لمواكبتها في خطها النضالي ضد الصهيونية.

ثانياً: الالتزام الثابت والمستمر بالقضايا القومية، لاسيما بالقضية الفلسطينية في العهدين، التركي والبريطاني.

ثالثاً: التصدي بعنف، وبحزم، وباستمرار، للصحف العميلة، والاقلام المأجورة ولطبقة الوجهاء والسماسرة الذين يفرطون بالارض.

رابعاً: العمل الدؤوب لنشر الوعي القومي وتبيان المخاطر المحدقة بالوطن والدعوة الى انشاء الجمعيات والنقابات والاعتماد على النفس في التصدي للمطامع الصهيونية.

خامساً: الدعوة المتكررة للنهوض في مجالات متعددة، منها الثقافية والاقتصادية، وتركيزه على الاهتمام بالزراعة.

سادساً: مقاومة الهجرة اليهودية بضراوة، ومقاومة بيع الاراضي لليهود. وقد جعل شعاره، في «الكرمل» وفي البيت وفي الندوات، «بيعوا كل شيء باستثناء الارض، ولا تشتروا من اليهود الا الارض».

سابعاً: التصدي بحزم للسياستين، التركية والبريطانية، المتعاطفتين مع النشاط الصهيوني، رغم المشقات التي عاناها، من سجن وتوقيف وملاحقة وايقاف جريدته عن الصدور.

هذه بعض الخصائص التي تفردت بها «الكرمل» دون سواها من الصحف العربية داخل فلسطين وخارجها. ولا بد لنا من متابعة نضالاتها ابان العهد التركي، خطوة خطوة، لنرى حقيقة هذه النضالات ميدانيا، ونرى آثارها وما جرته على صاحبها الذي لم تلن قناته من متاعب ومحن.

نصار في حلبة الصراع

تفرض الضرورة التعريف بصاحب «الكرمل» قبل التعريف بنضالات جريدته. ولا بد من اظهار الباعث الذي دفع الرجل لمناصبة الصهيونية العداء المرير بمثل تلك القوة والعناد. الرجل

من اصل لبناني؛ فقد ولد في قرية عين عنوب سنة ١٨٦٢ من اب كان كاهنا ارثوذكسيا ثم اصبح قسيسا انجيليا، حسب ما ذكره ابنه شفيق لي. انهى دراسته الثانوية في مدرسة سوق الغرب، ثم «ذهب الى صفد للتدرب في صيدلية اخيه، ثم عمل في المستشفى الانكليزي في طبريا، صيدليا مساعدا. بعد ذلك، عمل في الزراعة واشترى عدة افدنة، وقد خبر احوال الاستيطان الصهيوني في المنطقة»[١٦]. وقد اطلعني ابنه شفيق على انه عمل، بعد ذلك، مترجما للسائحين، فتعرف على باحث انكليزي له المام واسع بالحركة الصيهونية وتطلعاتها وان هذا الباحث ارسل اليه كتبا حول الموضوع بما فيه الموسوعة العبرية التي توضح حقيقة هذه الحركة واهدافها البعيدة، فكان هذا الامر نقطة تحول بارزة في حياة الرجل العام ١٩٠٥، اذ راح يكتب المقالات عن الصهيونية محذرا منها ومنبها الى مخاطرها. لكن الصحف في القاهرة وبيروت، كـ «المقطم» و «لسان الحال»، تمنعت عن نشر مقالاته، مما حمله عام اعلان الدستور على بيع ارض له في غور بيسان لاصدار «الكرمل» وشراء مطبعة لها من بيروت العام ١٩٠٩[١٧] وبدأت الكرمل تصدر في حيفا مرتين في الاسبوع، يومي الثلاثاء والجمعة. «وتحاول المصادر اليهودية ان تشوه صورة نجيب نصار، فتروي انه كان يعمل مع شركة الاستيطان اليهودية المسماة «ايكا» كوكيل للاراضي، وبعد خلافه معها هدد بانه سيكتب ضد المستوطنين اليهود حتى يتوقف العرب عن البيع لهم. ولو قبلنا بصحة هذا القول، فان نصار، نظرا لخبرته الطويلة لدى «ايكا» قد استنتج ان البيع المستمر للاراضي يقوض مركز العرب في فلسطين ويوقع البلاد، يوما، في يد الصهيونيين»[١٨].

كان ايليا زكا يتولى ادارة «الكرمل» في اول الامر، ولم يكن لهذه الصحيفة شأن، وابتداء من العدد الخامس عشر الذي صدر في السابع والعشرين من اذار (مارس) ١٩٠٩، اصبح نصار المدير المسؤول والموجه الرئيسي لها. وقد جاء في افتتاحية العدد الخامس عشر: «تحولت الصحيفة لعهدتنا فكرسناها لخدمة الشعب الذي أذلته الحكومة الظالمة، والتي مازال انصارها يعملون على ضحيته، حتى صار يعتقد نفسه عتالا يحني ظهره صراعا لاثقال الظلم، فالكرمل ستجتهد بتعريفه نسبيتـه الى حكـومته ومركزه في الهيئة الاجتماعية، وستنقل شكاواه من اعوان الاستبداد الى مراجعه الرئيسية. ومن اجل هذه الغاية، نرسل منها نسخا الى جميع المراجع الايجابية العالية في الاستانة والولاية ومتصرفية القدس وعكا، والى جميع الجرائد التركية والعربية المهمة. والكرمل ستنتصر للشعب في كل المطالب العادلة، وستعاون رصيفاتها على بيان واجباته نحو الحكومة، وواجبات كل فرد منه نحو الآخر»[١٩].

ولقد تفرد نصار بالجريدة ابتداء من العدد الخامس والعشرين «حيث تركها ايليا زكا الذي باع صحيفة 'النفير' لكل من اغدق ثمن»[٢٠]. ولم يكن لـ «الكرمل» مراسلون، بل كان لها هواة واصدقاء يكتبون فيها. ومنذ ان تفرد نصار بها «اهتمت الصحيفة كثيرا بما يجري في المتصرفية وعلقت على ذلك، واضـافت اراءها، وحازت الزراعة على قسط وافر من هذا الاهتمام، وعولجت شؤون الفلاحين بتعاطف واضح مع همومهم ومشاكلهم. دافعت الصحيفة عن حقوق الشعب ضد تعسف الحكومة العثمانية وضد الاستيطان اليهودي»[٢١].

ونظرا لادراكه جسامة الخطر الصهيوني ورغبة منه في تعريف ابناء شعبه بهذا الخطر، ترجم مادة الصهيونية من دائرة المعارف اليهودية الى العربية وخصص لهذه المادة ستة عشر مقالا، مالبث ان جمعها في كتاب يوضح فيه ماضي وحاضر ومستقبل الحركة الصهيونية»[٢٢].

هذا الموقف الشجاع والرائد، جعل «الكرمل» على كل شفة ولسان، فراجت وانتشرت بسرعة،

واهتم الوطنيون بها للاطلاع على المخططات الصهيونية وابعادها؛ وفي المقابل، تابعها الصهيونيون والعملاء لانها كانت تفضح نواياهم وتكشف احابيلهم ومناوراتهم واهدافهم.

كتب محمد موسى المغربي في جريدته «المنادي» يقول: «زرنا حضرة زميلنا في الجهاد الوطني وزعيم الفرقة القائلة بضرر الاستعمار الصهيوني على الدولة والامة نجيب افندي نصار، صاحب جريدة 'الكرمل'. ولولا ان مجال جريدتنا لا يحتمل الاسهاب لافضنا اكثر مما يراه القارىء الان في الشكوى من حالة الصحفيين الاحرار، وما يجده كل من تنزهت اخلاقه منهم وعفت مروءته من العنت والضيق بمناسبة مارأينا عليه صاحب 'الكرمل'، الذي لا ينكر مبلغ اخلاصه للامة مكابر»[٢٣].

«الكرمل» في مواجهة الصيهونية و«الاتحاديين»

لم تشر «الكرمل» في افتتاحياتها الاولى سنة ١٩٠٨ وحتى منتصف العام ١٩٠٩، الى انها ستقاوم النشاط الصهيوني وتفضح مخططاته. ويبدو انها كانت، في اول الامر، لاتزال تأمل الكثير من «الاتحاديين» اهل الحكم الجديد. ولم تكن، بعد، قد تمكنت من معرفة الصلة الوثيقة التي تربط اهل الحكم الجديد بالحركة الصهيونية، لكنها دأبت، منذ نشأتها، تلاحق النشاط الصهيوني في اخباریاتها. فقد نشرت في صفحاتها تكذيبا ورد من السلطة المحلية في طبريا لشكوى كان قد تقدم بها «وكيل الاستعمار الاسرائيلي» في حيفا الى السلطات العليا بحجة اختلال الامن في منطقة طبريا واتهام السلطات المحلية فيها بتحريك الاهالي ضد الدستور، وذلك على اثر الاحداث التي وقعت في المنطقة بين مزارعي مستوطنة «الشجرة» واهالي قريتي كفركنا والرينة، والتوقيع الموقع من قبل لجنة الاتحاد والترقي في طبريا يؤكد مسالمة اهالي القضاء وتعلقهم بالدستور وان «الاشاعات انما يقصد بها المحرضون تخديش اذهان اولياء الامور لان لهم في ذلك مآرب اخرى»[٢٤]. ومع ان الخبر ليس فيه تعريض صريح بالصهيونية الا انهم وجدوا فيه اشارة خطر، فسعوا لدى المتصرفية لتعطيل الجريدة شهرين، ولم يصدر الامر بالافراج الا بعد مراجعة مركز المتصرفية.

لكن هذا الاجراء لم يكن ليزيد الرجل الا صلابة في مواقفه المناهضة للصهيونية «وادت شكاوى اليهود ضد المقالات التي كانت تنشرها 'الكرمل' الى اصدار امر بتعطيلها مؤقتا في اوائل صيف العام ١٩٠٩، ثم تعطيلها مرة اخرى في شتاء ذلك العام»[٢٥].

غير ان الاجراءات القمعية لم تضعف همة الرجل، بل زادته عنفوانا في التصدي والتحدي والتحذير من عواقب بيع الارض والهجرة اليهودية. وكان صدى تلك التحذيرات توظيف الصهيونية لصحف مأجورة للرد على «الكرمل» داخل فلسطين وخارجها. ففي فلسطين، راحت جريدة «جراب الكردي» لمتري الحلاج، تتهجم على «الكرمل» محاولة دحض مقولات نصار، وذهبت الى نفي اطماع اليهود باقامة حكومة يهودية، مؤكدة ان همهم ايجاد ملجأ رزق، وان هجرتهم الى فلسطين ذات منافع جمّة: «خير لنا ان يأتي اصحاب الاموال من اي بلاد كانت، [ومن] اي جنس كانوا، ليستخرجوا كنوز ارضنا، فيستفيدون منها، وهو خير لنا وابقى في ان تبقى هذه الجواهر ضائعة ونحن نتبجح بكلمة الوطن والوطنية وجيوبنا افلس من طنبورة او رباب»[٢٦]. اما خارج فلسطين، فقد نشطت الحملات الصحفية ضد «الكرمل»، خاصة في بعض الصحف التي يصدرها

سوريـون؛ وتـأتي «المقطم» التي كان يمتلكها يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين بكاريوس في الطليعة، حيث افسحت في صدر صفحاتها لكتاب يهود امثال نسيم ملول، رئيس لجنة الاصلاح التنفيذية للنهضة الاسرائيلية في مصر، والذي اصبح مراسلا لـ «المقطم» العام ١٩١٢ بعد انتقاله الى يافا. ولقد دأبت «المقطم» على الترويج للهجرة اليهودية بحجة ان فيها النفع العميم والخير الجم لسكـان فلسطين، وان المخاوف المثارة من جراء الهجرة ليست الا اوهاما باطلة. وفي تلك الفترة، لوحظ تزايد النشاط الصهيوني في مصر، التي كانت خاضعة لبريطانيا، فحظي التحرك الصهيوني، فيها، بحرية مطلقة.

ومـع بداية العام ١٩١٠، وبتأثير حملة «الكرمل»، تزايدت، في اعمدة الصحف، الحملة المضادة للصهيونية واعوانها من سماسرة واقطاعيين. ومن الصحف التي سارت في هذا الخط، ايضـا، خارج فلسـطين، «المقتبس» الدمشقيـة وصحف «المفيـد» و«الحقيقة» و«الرأي العام» الصادرة في بيروت[٢٧]. الا ان «الكرمل» تميزت بقدرة الاطلاع على ما يجري في الكواليس ونقله الى الرأي العام بغية افشال مشاريع صفقات السمسرة لبيع الاراضي، وحذرت، مرارا، من ان يرهن احد اراضيه لدى الشركة الانجلو ـ فلسطينية بالنظر الى انها صهيونية. ونتيجة للحملات التي شنتها الصحيفة، تقدم عدد من النواب العرب بطلب تأكيدات من طلعت بك «بان لا يسمح لليهود بامتلاك اراضي السكان المحليين، وبعدم السماح بهجرة يهودية واسعة»[٢٨].

وفي الجهـة المقابلة، تزايدت الحملات المضادة في الصحافة اليهودية والتركية المأجورة والعربية العميلة، للطعن بـ «الكرمل» وزميلاتها ولاستعداء السلطات التركية عليها. ولقد ساء النصـار موقف اللامبالاة من امته ومن الدولة العثمانية ازاء الخطر الزاحف من سيل الهجرة اليهودية، ومن امتلاك الاراضي العربية المتزايد، فكان له مقال بعنوان «استعمار ام استدرار» هاجم فيه صمت الامة والدولة، الامر الذي اثار صحيفة «النفير» العثمانية التي كان يمولها بنك انجلو ـ فلسـطين على نصـار متهمة اياه بالتفرقة العنصرية والمذهبية؛ ونتيجة لحملة «النفير» المسعورة حوكم نصار قضائيا، فدافع عن نفسه على صفحات «المقتبس» كما دافعت «المقتبس» عنه. وعلقت جريدة «جويش كرونكل» على الحادث متهمة نصار بنفس تهمة «النفير»، مدعية انه يثير العرب ضد اليهود، وذهبت الى ان توقيفه السابق لم يردعه عن ضلاله. واشارت الجريدة الى «ان محاكمة نصار حضرها جمهور غفير من العرب، حملوه، بعد تبرئته، منتصرين له، في تظاهرات عدائية ضد اليهود... وخشية من الهجوم ابرق اليهود الى الحاخام الذي قابل وزير الداخلية، فارسل تعليماته في الحال الى حاكم حيفا لمنع الاضطراب»[٢٩].

لقد تركت حملات نصار وقعا متميزا في الصحافة الوطنية وفي ردود الفعل في الصحافة المعادية: فهذه «المقتبس» تفتح صدرها لكتاب مفتوح من عبدالله مخلص الى مجلس «المبعوثان» يحذر فيه المجلس من العواقب الوخيمة المترتبة على الهجرة اليهودية وعلى بيع الاراضي للمهاجرين، وينذر بان النهاية التي ستحل بعرب فلسطين ستكون مماثلة لما حل بالعرب في الاندلس[٣٠]. وفي الفترة ذاتها، تنشر صحيفة «هاعولام»، الناطقة بلسان الحركة الصهيونية المركزية، تقريرا جاء فيه «ان القوة الاكبر في فلسطين هي قوة العرب... ونحن ننسى، كليا، ان هنالك عربا في فلسطين، ولم نكتشف هذه الحقيقة الا في السنوات الاخيرة فقط... اننا لم نأبه لهم ولم نحاول، قط، ان نقيم صداقات لنا في صفوفهم، ويعتبر المثقفون المسيحيون اكبر اعداء اليهودية في صفوف العرب»[٣١]. وواضح ان نجيب نصار في طليعة الذين عناهم كاتب التقرير.

ولم يرق لنصار دفاع محمد كرد علي عن السلطة التركية وتركيزه اللوم على الشعب، فقد شددت «الكرمل» على اهمية دور السلطة في عملية الاصلاح والنهوض، ولم تتوقف دعوتها الى التحذير من المطامع اليهودية، بل ذهبت الى التشديد على اعمار الارض وانهاض الزراعة فيها. «ويبدو ان حملة المعارضة قد اثمرت، اذ مع كل ما كانت تبديه الاوساط الحاكمة من عطف على العمل الصهيوني، نتيجة لتزايد النفوذ اليهودي الصهيوني في الدوائر المركزية، ظهر ميل من السلطات المحلية الى التشدد في تطبيق القيود السابقة على اليهود»[٣٢].

وفي اواخر العام ١٩١٠، اهتمت «الكرمل» بالاراضي المدورة، اي الاراضي التي تنازل عنها اصحابها للسلطان عبد الحميد تخلصا من الضرائب، والتي آلت ملكيتها للخزينة العثمانية بعد خلع عبد الحميد. وحين حاول نجيب ابراهيم الاصفر، احد اعضاء مجلس ادارة بيروت سابقا، استئجار هذه الاراضي الاميرية لمدة تسعة وتسعين عاما، وبينها اراض في غور بيسان واريحا، ابدت «الكرمل» قلقها وفضحت النوايا الكامنة وراء العملية، مشيرة الى ان شركة بلجيكية تدعمها الصهيونية تقف وراء الاصفر ومحاولته. وقد ادت هذه الحملة، وسواها، الى افشال عملية الاستئجار [٣٣].

ومن امور بيع الاراضي، التي ناضلت «الكرمل» للحؤول دون اتمام الصفقة بشأنها، ما كان بشأن اراضي قرية «الفولة» التي تقع بالقرب من الخط الحجازي بين حيفا ودمشق وفيها قلعة تاريخية من ايام فتوحات صلاح الدين. ولقد قام نصار بزيارة قائمقام الناصرة، شكري العسلي، وباحثه بالامر، فقام هذا الاخير بحثّ الاهلين على ارسال برقيات الاحتجاج لأولي الشأن في السلطة، «وقد اقرت الحكومة منع بيع الاراضي الواقعة على جانبي الخط الحجازي، والفولة قلعة تاريخية من فتوحات صلاح الدين تقع على ملتقى الطرق»[٣٤]. وكان ان شدد نصار من حملته على الاغنياء الذين يخونون وطنهم فيبيعون الارض لليهود، وسخر من اولئك الذين يبيعون حتى نصب صلاح الدين بمال ينفقونه على الملاهي ويورثون ابناءهم البلاء[٣٥].

ومن الغريب، ان بعض المثقفين العرب من امثال رفيق العظم، احد ادباء وساسة عصر النهضة، لم يأخذوا بمقولات «الكرمل» حول الخطر الصهيوني الذي يتهدد الوجود الفلسطيني، سياسيا واقتصاديا. فلقد حصر العظم الخطر بالناحية المعيشية ـ الاقتصادية فقط، مستبعدا تحقيق الفكرة الصهيونية بقيام كيان سياسي لها في فلسطين، ومدعيا مغالاة «الكرمل»، وسواها، في تشخيص الخطر الصهيوني. وكان ان لاقت مقولات العظم استحسانا لدى الاوساط الصهيونية «فكتب سليمان يلين، في جريدة 'لسان الحال' البيروتية، متبنيا مقولة العظم بأن اليهود لا يطمحون الى استقلال سياسي، وكل ما يبغونه ايجاد مزارع لايواء اليهود المضطهدين، فالبرنامج اقتصادي بحت ليس له وجهة سياسية. وذهب نسيم ملول، الكاتب الصيهوني الآخر، الى الموافقة على مقولة العظم في نفي المقصد السياسي عن الصهيونية»[٣٦].

وجاء رد نصار على العظم، دون ان يسميه، مفحما، كما فضح تمويه الكتاب اليهود الذين ينفون فكرة الاستقلال السياسي، واورد ما قاله نوردو من «انهم يسعون، في فلسطين، لا الى امتلاك بضعة الاف فدان يُسكنون فيها المزارعين الاسرائيليين، وانما يسعون لاتمام مقررات التاريخ لهم فيها». كما اظهر زيف ولاء اليهود للعثمانيين، فهم يحتفظون بهويات اجنبية «ولم يحبوا من الدولة العثمانية الا موظفيها الذين يخدمون مقاصدهم»[٣٧]. ويوضح بعد ذلك الاضرار الاقتصادية التي الحقوها بالفلسطينيين والشقاء الذي سببوه لاهل البلاد.

ولم يتوقف نصار عند حد الرد على الاقلام المعادية، من عربية مأجورة او مضلّلة او يهودية، فلقد ساءه دفاع الصدر الاعظم عن تعاطف حكومته مع الحركة الصهيونية والاستخفاف بمطامحها، فرد على دفاع الصدر بسلسلة مقالات تحدث فيها عن ماهية الصهيونية ونشأتها وبرنامج عملها ومراميها البعيدة. وفي السابع من شهر حزيران (يونيو) ١٩١١، نشر نجيب نصار، في صحيفته، رسالة مفتوحة موجهة الى جميع رؤساء تحرير الصحف العربية الذين يشاركونه رأيه ومشاعره، مقترحا فيها توحيد جهودهم في جبهة واحدة ضد الصهيونيين. وفي غضون بضعة ايام، استجاب لاقتراحه طه المدور صاحب جريدة «الرأي العام» البيروتية، الذي اقترح ان تتخذ جميع الصحف العربية موقفا موحدا معارضا لاستيطان الصهيونيين، وذلك في محاولة لحمل الحكومة على اتخاذ اجراء ما ضد الصهيونية. وهكذا نجد، لدى مراجعة الصحف العربية الصادرة في النصف الثاني من العام ١٩١١، مقالات كثيرة ضد الصهيونية.

وخلال العام ذاته، نشر نجيب نصار كتابا اسماه «الصهيونية: تاريخها، غرضها، اهميتها»، اوضح فيه ان الحركة الصهيونية تعتمد على قاعدة عنصرية، اما اهدافها فوطنية وسياسية على السواء. وركز على مؤسساتها المستقلة وجمعياتها شبه العسكرية وعلمها وشعارها. وبعد ان ذكر ان الصهيونية تهدف الى التوصل الى «السيطرة على بلادنا ومصادر حياتنا»، اشار الى ان «المطلوب هو قيادة صلبة ومخططات جريئة، فنحن العرب بحاجة الى الاعتماد على النفس والكف عن انتظار كل شيء من الحكومة»[٣٨].

لقد كانت الصورة لما تخطط له الحركة الصهيونية واضحة تمام الوضوح لنصار. وكانت مجمل كتاباته تتمحور حول كشف الغطاء عن هذه الصورة امام اعين الرأي العام ليصار الى احباط المخططات الصهيونية. وبدا واضحا تأثير «الكرمل» في اثارة الجمهور ضد النشاط الصهيوني لدرجة بات معها الصهيونيون يعزون سبب كل تحرك عربي ضدهم لنصار. فصحيفة «جويش كرونكل» اتهمته باثارة الجماهير في حيفا، اثر تحدثه في مؤتمر شعبي وقيام احد الشبان بمحاولة انزاله عن منصة الخطابة واتهامه له «ببذر الشقاق بين فئات الشعب». وكان ان اعتقل البوليس هذا الشاب ثم افرج عنه بتدخل القنصل البريطاني[٣٩].

واتخذت حرب «الكرمل» ضد الخطر الصهيوني اشكالا متعددة وعلى جبهات عديدة، فطالت الصهيونية ذاتها، والساسة والسماسرة الذين يبيعون الارض، والصحافة المأجورة، و«الاتحاديين» الحاكمين المتعاطفين مع الصهيونية. ووجه نصار النقد الى السلطات التركية المحلية لتسهيلها الحصول على الارض لليهود، فكتب مقالا بعنوان «كلنا بياعون» أثار قائمقام عكا وحمله على اقامة دعوى ضد كاتبه. ونتيجة لحملات نصار ضد الصهيونية وتبني صحف فلسطينية ودمشقية وبيروتية خطه الناضلي انشأ الصهيونيون مكتبا خاصا لمتابعة الصحافة المناوئة للصهيونية وتهيئة الردود عليها عبر الصحف المأجورة مقابل رشاوى. واوكل الى نسيم ملول، مراسل «المقطم» فيما بعد، ادارة هذا المكتب[٤٠]. وهذا يظهر بوضوح حجم صدى «الكرمل» والمخاوف التي احدثتها في الطرف الصهيوني المعادي. واخذت الصحف التي يمولها مكتب ملول، كجريدة «النصير» البيروتية، تتولى الدفاع عن الصهيونيين، الا ان صاحب «الكرمل» استمر في خطه غير آبه للعواقب رغم معرفته الاكيدة بتعاطف السلطة مع الحركة الصهيونية، سواء من «الاتحاديين» او من «الائتلافيين» الذين تسلموا السلطة بعد ذلك.

فبعد فوز «الائتلافيين» العام ١٩١٢، ووصول «مهدي به» المتصرف الجديد الى القدس،

قام هذا المتصرف بزيارة مستوطنة «ريشون لتسيون» والقى خطبة في جمهور الصهيونيين المرحبين به، جاء فيها: «لقد سمعتم بانه يوجد اناس يشيعون ان لليهود مطامع سياسية... هذا ليس بصحيح، لاننا ـ نحن الاتراك ـ اكثر الناس معرفة بمقاصد اليهود في هذه البلاد، وهي ليست سياسية بل دينية، لان [هذه البلاد] هي ارض ابائهم واجدادهم، والحكومة تسعى جهدها للتقرب من الشعب اليهودي في كل آن وزمان، ولم تنفك عن الترحيب بهم في كل وقت اضطهدوا فيه». وابدى، بعد ذلك، اعجابه بتقدم اليهود، وخلص الى القول: «ولذلك، فانتم الان مثال حي لبقية القرى العربية، واساتذة، وكتب حية لاهاليها الذين لا يعرفون القراءة والكتابة والذين يقدرون لكم كل الخير الذي نالته البلاد على ايديكم». ونصحهم بانشاء بلدية وشرطة حراسة تكون على صلة بدوائر السلطة في يافا والقدس لتهب السلطة لنجدتهم عند كل خطر.

تتابعت ردود الصحف الوطنية على خطاب مهدي به، ومنها جريدة «فلسطين»، ثم «الكرمل» التي تساءلت: «لا نعلم اي حكومة يعنيها بقوله انها ليست ضد الصهيونية... وهل هو يتكلم بصفته الشخصية ام بلسان تلك الحكومة؟» واسفت الصحيفة «لان المتصرف يجهل ـ او يتجاهل ـ مقاصد الصهيونية وينسب للحكومة انها ترحب بجمعية لها اغراض سياسية في بلادها، وان يتكلم بلسان الترك كلهم». وردا على قول المتصرف «... انتم كتب واساتذة لجيرانكم الفلاحين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة...» كتبت «الكرمل»: «يعز علينا ان يصدر هذا من ممثل لحكومة يقتضي ان تكون هي استاذاً وكتباً للفلاحين [عوضا عن] ان تنتظر من اعداء الوطن ان يكونوا اساتذة وتهتم باسناد الوظائف الى موظفين يكونون كتبا واساتذة لا مروجي آمال جمعيات سياسية اجنبية»[٤١].

لقد تراءى لنصار ان الائتلافيين الحاكمين لا يختلفون في شيء، من حيث تعاطفهم مع النشاط الصهيوني، عن الاتحاديين الاتراك الذين حكموا قبلهم. فمهدي به، عينه الاتحاديون بينما احتفظ بمنصبه والقى خطابه ايام الائتلافيين، الامر الذي اشعر نصار وسواه من الوطنيين بالمرارة وافقدهم الرجاء والامل باي حكم عثماني. ورأت «الكرمل» ان ابقاء مهدي به في موقعه، بعد خطابه، انما يدل «على رضى الحكومة الحالية عن اعمال الجمعية الصهيونية، التي تسعى الى تأليف قومية صهيونية في البلاد السورية»[٤٢].

ولم تكن مرارة «الكرمل» متأتية من سياسة الاتراك فقط، وانما من زعامات البلاد ومن صحفها، ذلك ان تحذيراتها من الصهيونية لم تلق الاستجابة المطلوبة ولا الاهتمام الكافي. و«لو ان جريدة اخرى فعلت ذلك لصارت من اوسع الصحف انتشار، و[لصار] صاحبها اعلى قدرا واعتبارا... اما انا، فما كسبت غير عداوة كثيرين من الزعماء والموظفين، وافتراءات وتزوير ووعيد وتهديد، واصبحت غير آمن على نفسي، وفي وطني وصلت الى حد الاستجداء»[٤٣]. والظاهر ان من بواعث هذه المرارة انتقاد «المقتبس» له لتهجمه على آل تويني لبيعهم اراض في مرج ابن عامر وسكوته على بيع قرية يملكها مصطفى الخليل وعبد الهادي عبد الهادي.

لقد دفعه توجيه «المقتبس» انتقادات اليه، ليقول: «هل يريد منتقد 'الكرمل' ان تكون 'الكرمل' وصاحبها (النصراني) احرص منهما [الخليل وعبد الهادي] على الوطن واحق بالمحافظة عليه؟ فـ 'الكرمل' ترى ـ وهي 'نصرانية'، انه كثير عليها بشأن المسلمين ان تحمل على اعيان وامراء [من المسلمين] حملاتها على من يبيعون البلاد من المسيحيين، وترغب ترك هذه المهمة لـ 'المقتبس' و 'المفيد' و 'الرأي' و 'الائتلاف' و 'الحقيقة' والعلماء والمفتين... اذ

ما خطر لك انه ربما بسبب زعم المسلمين بضعف وطنية المسيحيين تهتم 'الكرمل' بان لا يتحمل ابنـاء دينها تبعة بيع الوطن من المسلمين حتى لا يسجل لهم التاريخ هذه السيئة». وكان ان تعاطف الوطنيون مع «الكرمل» فكتب عزة دروزة الى صاحبها يقول: «... ما نصرانيتك بضائرتنا، ولا كرملك يهين علينا، وتالله انك بنصرانيتك عند عارفيك من المسلمين لاعظم من كثير ينتحلون الاسلامية»[٤٤].

غير ان غمز «المقتبس» من قناة «الكرمل» لم يضعف همتها واستمرت في رسالتها النضالية داعية لدرء الخطر السياسي والاقتصادي اللذين يتهددان الوطن والشعب، منتقدة طبقة الوجهاء المهتمين بالسمسرة والبيع غير عابئين بالوطن والقضية، مهتمة بفضح ما يقوم به السماسرة في الخفاء علّهم يرتدعون.

وعندما تغاضى قائمقام الناصرة، امين عبد الهادي، عن قيام اليهود باعمال بناء في «الفولة» بدون اذن قانوني، تساءل نصار عن معنى هذا التغاضي، فجاء توضيح عبد الهادي بان البناء انما هو حظائر للماشية، لكن «الكرمل» انكرت هذا الزعم وشككت به وسخرت من قائله: «... فنحن لسنا اولى منه بالمحافظة على شرف القوانين وبمقاومة الصهيونية بسلاح الوطنية والقانون، ولا نحن واهلنـا نستفيـد اكثر منه ومن اهله من بقاء الوطن عثمانيا، لاننا لا نخاف من استيلاء الصهيونيين لا على زعامتنا ولا على وظائفنا ومعاشاتنا، بل اننا نغار على مصلحة الشعب وزعامته على الاخص»[٤٥].

ونمي الى «الكرمل» ان انجال علي باشا الجزائري ينوون بيع قسم من قرى قرب طبريا الى الصهيونيين بطريق الرهن، فسارعت لطرح الامر الى ان جاءها النفي من المعنيين[٤٦].

لم تعتمـد «الكرمل» في نضالها على فضح صفقات البيع والتنبيه من الخطر الصهيوني الزاحف والتـوعية فقط، وانما دعت الى انهاض اهل البلاد طالبت الفلاح بتحسين اساليبه في الزراعـة، طالبته بغرس الاشجار في اراضيه، طالبته بالاقتداء بالمزارع الصهيوني، ودعت الى نهضـة شاملة بانشاء جامعة وطنية لاصلاح الاحوال الاجتماعية ورفع شأن المزارع والعامل والصانع، ومراقبة التعليم الابتدائي والحكومات والموظفين وانشاء جمعيات علمية وشركات زراعية وتجارية وصناعية، وطالبت بترجمة هذه الدعوة الى اعمال لانها ملت الاقوال[٤٧]. وقد يكون وراء دعوة النهوض العلمي والاقتصادي حاجز متين للحؤول دون ضياع الوطن، لاسيما وان الامال بالدولة العثمانية قد ضعفت كثيرا.

جاءت حرب البلقان العام ١٩١٢، فاستغلتها الحركة الصهيونية الى اقصى الحدود، وذلك بالمساعدات المالية للدولة العثمانية مقابل الحصول منها على مكاسب وتنازلات جديدة. وابدت «الكرمل»، بسبب ذلك، تخوفها من ان يصبح اليهود اكثرية في فلسطين فينسلخ هذا الجزء عن السلطنـة كما انسلخ غيره، ونبهت الشعب والحكومة الى المخاطر المترتبة على هذا الامر لوقف المخـطط الصهيـوني والاّ «فالصهيونية مالكة البلاد لا محالة، والعثمانيون خارجون منها كما خرجـوا من طرابلس ومكـدونيـا»[٤٨]. وفي الاسبـوع الاول من كانون الثاني ١٩١٣، عالجت «الكرمل»، في افتتاحياتها، الوضع السياسي، كما قيمت نضالاتها طيلة اربع سنوات في مواجهة الخطر الصهيوني، ونوهت بمواقف شكري العسلي وروحي الخالدي في مكافحة الصهيونية داخل مجلس النـواب العثمـاني، ثم حملت بشدة على الزعامات التي تتغنى بالوطنية نهارا وتمارس السمسرة ليلا لبيع الاراضي لليهود، وابدت بعض الارتياح لان «عددا كبيرا من المفكرين العرب،

وصحافيين وموظفين حكومة محليين، قد ادركوا الان اخطار الصهيونية وغدوا يحاربون معنا هذا الخطر»[٤٩].

لقد استغلت الحركة الصهيونية حرب البلقان ايما استغلال لانشغال السلطة العثمانية بالحرب وتغاضيها عن صفقات بيع الاراضي في مناطق متعددة، الامر الذي اثار استغراب نصار فكتب مقالا عنوانه «هجوم من كل الجهات يا هو واحدة واحدة» تساءل فيه «... ما هذا الهجوم من كل الجهات؟ ايريد الصهيونيون ان يستولوا على فلسطين دفعة واحدة، او يريد اهلها ان يبيعوها؟ ام هي فرصة يريد الصهيونيون اغتنامها في عهد الحكومة الحاضرة؟ اين الاوامر بمنع البيع لهم وباسمائهم المستعارة؟ اين حزب الائتلاف الذي كان يشكو من ترخيص الاتحاديين للصهيونيين بالتملك والتوطن في فلسطين؟ لماذا لا نسمع له صوتا؟»[٥٠].

ومع تزايد بيع الاراضي وتغاضي السلطة العثمانية، كان احساس نصار بفداحة الخطر المتزايد، وبات يتخوف من ان يتهدد هذا الخطر الوجود الفلسطيني ومن ثم العربي «يبدو لنا ان الحركة الصهيونية تتقدم بانتظام ونحن نتقهقر ونطبق حركة تقهقرنا على النظام»[٥١].وبدا له ان الحركة الصهيونية جادة في تحقيق تطلعاتها وانها ستنتزع اخصب اراضينا «وتحل فيه محلنا، وتوجد لها قومية وتقيم حكومة على حسابنا...»[٥٢].

لقد احنق نصار واثاره مضي الزعماء والوجهاء في التواطؤ مع السلطات المحلية لاتمام صفقات البيع رغم التحذيرات وتبيان المخاطر فحمل عليهم بعنف: «اليوم تقررون وتبيعون وتنقصون عديدكم وثروتكم بايديكم وباختامكم وتزيدون عديد الغير وثروته وملكه، فاذا قوي عليكم وعاملكم كما يعامل القوي الضعيف، فالى من تشتكون وعلام تعتمدون»؟[٥٣].

وكرر نصار انتقاداته للزعماء السماسرة الذين لم يعبأوا بتحذيراته واستمروا يتغنون بالوطنية نفاقا ويمارسون السمسرة لبيع الاراضي عمليا، وتساءل بمرارة مستغربا: «... ماذا يكون شعورنا واعتقادنا بالشعب الذي مازال زعماؤه وكثيرون منهم من طلبة الاصلاح والمتظاهرين بالغيرة على سلامة الوطن يبيعون للصهيونيين ويشتغلون لهم كسماسرة»[٥٤].

ولم يغب عن بال «الكرمل» انتقاد السلطة المحلية في فلسطين لتسهيل افرادها عمليات البيع لليهود، ومن هؤلاء متصرف عكا وقائمقام حيفا وقائمقام صفد الذي اصبح اداة بيد الصهيونيين. ولقد قام بتحذير متصرف عكا الجديد لافتاً نظره «الى اهمال شؤون اللواء خلال السنين الاربع الاخيرة ولم ير فيه الا البيع للصيهونيين ودخول مهاجري الصهيونية ومهاجرة اهله منه الى البلاد الغربية»[٥٥].

وبسبب حملات نصار المستمرة للسلطة قدم الى المحاكمة للمرة الثالثة. فقد كانت المرة الاولى عندما قامت وزارة العدلية في الاستانة بتقديم دعوى ضده بحجة الطعن باليهود، ثم قام متصرف عكا برفع الدعوى الثانية بسبب مقال كتبه بعنوان «كلنا بياعون»[٥٦]. لكن المحاكمات لم تكن لترهب الرجل او تضعف عزيمته، فعاد يدعو الى النهوض، مطالبا باصلاح المدارس ونشر التعليم وتحسين الزراعة واستثمار الموارد وحفظ الصناعة التقليدية وتأسيس الجمعيات لنشر الروح الوطنية وتعويد الشعب الاعتماد على النفس[٥٧].

وكان يؤلمه ان لا تلقى تحذيراته سوى استجابة محدودة للغاية لا تفي بالغرض المبتغى رغم تكرارها ورغم المخاطر المحدقة التي دأب على الاشارة اليها، في حين كان لتلك التحذيرات صدى واسع في المهاجر. فرجال السلطة المحليين والسماسرة والمواطنون، في ارض الوطن، لا يسمعون ولا

يبصرون. وقادته هذه المرارة الى التساؤل عن ازوف لحظة اليقظة والقيام من الكبوة التي قد لا تأتي الا بعد فوات الاوان وسدّ ابواب الرزق امام الاهلين[٥٨].

ومن بين الامـور التي دعت اليهـا «الكرمل»، مطالبة السلطة بضرورة اسكان مهاجري البلقان من المسلمين في سوريا، لان ذلك «... اضمن لمستقبل العثمانية من الافساح للجمعيات الصهيـونية للاستعمار ونقل المهاجرين الصهيونيين بالالوف الى البلاد»، فثارت ثائرة «المقطم» ورأت في دعوة «الكرمل» محاولة يراد منها اضعاف الجنسية العربية عن طريق ادخال عناصر اجنبية اليها، فابدت «الكرمل» عجبها لأن «المقطم» لم تجد في الهجرة الصهيونية الى فلسطين ادنى خطر، وانما ترى الخطر الجسيم ماثلا في هجرة مائة عثماني الى سوريا هربا من الحرب «وعهدنا بـ 'المقطم' مفتوح الصدر لمقالات الكتبة الصهيونيين الذين هاجروا، وفي مئات منها على صفحـاتـه، بكـون البـلاد السـوريـة قليلة السكـان وان الصهيـونيين آتون لاستعمارها واستثمارها... مثل 'المقطم' لا يجهل مقاصد الصهيونية القومية ومراميها الاستقلالية... ليس من المعقول ان يكون امثال الدكاترة (اشارة الى صاحبي المقطم فارس نمر ويعقوب صروف) غير مطلعين على الانسيكلوبيديا اليهودية والحركة الصهيونية وتصريحات زعمائها... فكيف لم يخف 'المقطم' على العرب وعنصرهم من الصهيونية التي تخيف حركتها اعظم الممالك واكثرها الماما بفنون الاقتصاد ولم يكتب كلمة تحذير»[٥٩].

لقد أدت هزيمة الاتراك في البلقان الى عودة «الاتحاديين» الى السلطة بدل «الائتلافيين»، الذين عرف عنهم تعـاطفهم الشـديـد مع الحـركة الصهيونية، فكتبت «الكرمل» مقالاً عنوانه «الوزارتان» هو عبارة عن كتاب مفتوح الى الحكومة الجديدة اوضح انه لم يبق للعثمانيين سند سوى العرب، وان على السلطة ان لا تدع فلسطين تسقط في ايدي الاجانب، وحذر السلطة من ان التسـاهـل مع الصهيـونيين يبعد اصدقاءها عنها، ويجب محاربتهم بسلاحهم وذلك بنشر التعليم على المبـادىء الوطنيـة وتنشيـط الاهـالي على تأليف الجمعيـات والشركـات الزراعية والاقتصادية[٦٠]. وبقي الاتحاديون يتعاطفون مع النشاط الصهيوني رغم تكرار التحذيرات. وفي اعقاب هزيمة الاتراك في البلقان، استغلت الحركة الصهيونية حاجة الاتحاديين الى المال، فراحت تلوح به مقابل الهجرة غير المقيدة، فذكرت «الكرمل»: «انه اذا لم تنتبه الحكومة ويتعاون الشعب معها لوقف التيار، فالصهيونية مالكة البلاد لا محالة والعثمانيون خارجون منها كما خرجوا من طرابلس ومكدونيا»[٦١].

ومـع كل هذه الصيحـات وظهور بوادر الكيان الصهيوني الذي نما كدولة ضمن الدولة بمؤسسات متعددة، رأت «الكرمل» ان «الاطماع الصهيونية لا تقتصر على انشاء دولة في فلسطين، بل دولة تمتد على منطقة الشرق العربي كله اذا لم يتدارك الخطر». وبدت التحذيرات غير مجدية ان بالنسبة للسلطة او للسماسرة والاعيان «الذين يدعون الامارة ولكنهم يريدونها على الحجارة»، وهم بالتالي لا يخافون العواقب ولا يتحسبون للمصير الاسود[٦٢].

ولم يكن سبيل الا المضي في الدعوة لانشاء الشركات الوطنية ومتابعة النشاطات الصهيونية، داخل فلسطين وخارجها، وملاحقة السلطات المحلية المنحازة للصهيونيين والطلب منها مساعدة المواطنين العرب في النهوض والتنمية[٦٣]. لقد بدا واضحاً ان العرب النابهين في فلسطين كانوا على بيّنة مما يجري اكثر من العرب الذين كانوا خارج فلسطين، ويرون امكانية للتعايش والتفاهم مع الحركة الصهيونية.

وعادت «الكرمل» الى اثارة مشكلة الاراضي المدورة في الغور عندما نمي اليها ان السلطة تنوي اعطاء امتياز هذه الاراضي الى نجيب الاصفر، ودعت الاهلين الى تقديم الاحتجاجات الى السلطات العليا، مبينة الاخطار الجسيمة لهذا المشروع، ذلك لان القطاع الزراعي في فلسطين ينحصر في: سهل شارون، وقد استولى اليهود على اكثريته؛ ومرج ابن عامر الذي استولوا عليه ايضاً؛ وغور الاردن الذي يسعون للاستيلاء عليه عبر نجيب الاصفر. اما الحلول بالنسبة لمنطقة الغور وسواها برأي «الكرمل»، فكانت اما بتوزيعها على المزارعين واخذ اثمانها منهم اقساطاً، او بتأليف شركة وطنية زراعية من المتمولين العرب لشراء هذه الاراضي، او الحصول على امتيازاتها من السلطة لاستثمارها(٦٤).

وعجبت الصحيفة من امر السلطة العثمانية، التي ترى اطماع الصهيونيين فتتعاطف معهم، بينما، في الوقت نفسه، تقاوم كل حركة اصلاح عربية. فالعرب، عثمانيون يدينون بالولاء للخلافة الاسلامية المتمثلة بالسلطان، في حين ان الصهيونية حركة سياسية ـ قومية ـ اقتصادية واضحة الاهداف ولا تدين بالولاء للسلطنة، وفي هذا الموقف خسارة للسلطة العثمانية ولا ربح لها فيه. وشددت الصحيفة على اهمية النهوض، ووضعت امام قادة الرأي والمثقفين برنامج عمل بهذا الشأن؛ فدعت اعضاء مؤتمر باريس، الذي ضم رجالات الاحزاب الوطنية، الى تأليف جمعية اصلاحية اجتماعية تأخذ على عاتقها اصلاح جهاز التعليم وتأليف نقابات زراعية، صناعية، اجتماعية، وان يخرج المؤتمر بقرارات عملية، فيكون، بالتالي، مؤتمراً عملياً على غرار مؤتمر بال. وقالت «الكرمل» ان النجاح يكمن في النسيج على هذا المنوال والا فلن يكون خير(٦٥).

وجاءت خيبة الامل كبيرة بمؤتمر باريس الذي تعامى عن المسألة الفلسطينية والمخاطر الصهيونية التي تتهددها رغم العرائض والبرقيات الموجهة اليه. كما جاءت خيبة الامل الثانية اثر اعلان وزارة المالية، في الاستانة، عن قرارها ببيع الاراضي المدورة، فكتب نصار مقالاً عنوانه «على ماذا اتفقنا» تساءل فيه: «... هل اتفقوا على بقاء الادارة على حالها؟ هذه الادارة التي تقضي بان يهاجر من البلاد الوف من ابنائها في كل اسبوع، ويهاجر اليها الوف من الطامعين فيها؟... هل جرى الاتفاق على الرضى عن مناهضة كل حركة حياتية تظهر منا وترك ابناء الصهيونية يحيوا لغتهم في بلادنا ويؤلفوا جمعياتهم، سواء [كانت] علمية او زراعية او اجتماعية او سياسية، ويحيوا قوميتهم؟ هل جرى الاتفاق ان نبيعهم وطننا، قطعة قطعة، ليرحلونا فرادى وجماعات؟»(٦٦).

إنّ هذا التغاضي من قبل مؤتمر باريس، وتعامي الصحافة والسلطة والمعارضة عن الخطر الصهيوني الزاحف، دفع «الكرمل» الى توجيه نداء عام يتضمن اللوم الشديد لكل هذه الجهات: «ايجوز يا طلاب الاصلاح... ان لا تقولوا كلمة لمندوبي الحكومة الذين جاءوا باريس للاتفاق معكم، ان تمليك الاراضي لغير العرب في البلاد العربية، ورسيما للجمعيات الصهيونية الساعية باسترداد فلسطين... يضعف القومية العربية، وبالتالي الجامعة العثمانية. يا طلاب الاصلاح في بيروت ومصر، كيف تطلبون للبيت سقفاً وتغفلون عن وضع اساسه... تطلبون الاصلاح لبلاد يسعى الى تملكها اليهود، ويتغلغلون فيها، ويقضون على بقاء اخوانكم وانتم تشاهدون هذا ولا تعارضون، كأنكم لا تعلمون ان ضياع فلسطين يقضي على امالكم وحياتكم الاقتصادية... فكيف توفقون بين صيحاتكم الاصلاحية وسكوتكم عما يهدد كيان اخوانكم او بالحري ملككم»(٦٧).

اما بالنسبة للصحافة وسكوت الوطنية منها في هذا الوقت الحرج، فقد دفع هذا نصار الى توجيه اللوم لها، وطالب «المقتبس» بان تكتب عن الخطر الصهيوني، المقال تلو المقال، وان لا

تستسلم لليأس. وتعاطفت «المقتبس» مع دعوة «الكرمل» مقدرة تحسس الفلسطينيين بالخطر الصهيوني اكثر من سواهم للتجربة المرة التي عاشوها، ورأت ان الفلسطينيين لا يطمئنون «الا اذا شاهدوك تخدم افكارهم في دفع الخطر الصهيوني عن البقية الباقية من اراضي اجدادهم»[٦٨].

ولم يذهب عتب «الكرمل» على الصحافة عبثاً، فلقد وقفت الى جانبها، فيما يتعلق بالاراضي المدورة المعروضة للبيع، صحف عديدة، منها «فلسطين» و«الرأي العام» البيروتية؛ الا انها لم تكن راضية عن المهتمين بالحركة العربية، ولاسيما قادة الجمعيات، فذهبت الى القول: «ليس لنا نصيب في طلاب الاصلاح وحزب اللامركزية ومؤتمر باريس... نحن املنا ان يدفعوا عنا خطر الصهيونية ويطلبوا من الحكومة المحافظة على القومية العربية فلم يفعلوا»[٦٩].

ان الاهمال من قبل هذه الجمعيات يستدعي قيام جمعية وطنية لا صهيونية في فلسطين تحفظ البلاد لاهلها. ويقترح نصار ان يكون مركز الجمعية في نابلس، لانها في وسط فلسطين، ولانها عربية بحتة ونسبة المتعلمين فيها مرتفعة، على ان تقوم هذه الجمعية بتأسيس فروع لها في كل ارجاء فلسطين، «ان اهالي فلسطين لا يجب ان يكونوا عالة على غيرهم، بل يجب ان يسعوا ليكونوا قوة محترمة تحدث في المجتمع العثماني تأثيراً»[٧٠]، فلا يتكلوا على الدولة العثمانية ولا على البلدان العربية المجاورة، لكن الخطر الصهيوني يتهددهم قبل غيرهم.

على ان هذه الدعوة لم تكن اقليمية، انما اراد بها نصار دفع الفلسطينيين الى الاعتماد على انفسهم، فمتى اصبحوا قوة فاعلة ومؤثرة استطاعوا ان يؤثروا في المحيط العربي والعثماني فيدفعونه للوقوف، بصلابة، الى جانبهم. ومثل هذه القوة الفاعلة تتحقق بالتضامن والنوعية وادراك ابعاد الخطر وبالتنظيم والعمل الجاد في النهوض، اقتصادياً وعلمياً، وبتحسين حالة الفلاح[٧١].

ولقد وافقت على عقد المؤتمر المقترح كثير من الصحف العربية والكتل السياسية. ومع ذلك، فان الاقتراح لم ينفذ بسبب عدم تحمس كبار الوجهاء له. ومهما يكن من امر، فان حملة «الكرمل» الداعية الى تنظيم العمل والجهود كانت ذات اثر فعال في التمهيد لظهور «جمعية مكافحة الصهيونية»، التي اتخذت من نابلس مقرها الرئيسي واقامة فروع لها في بعض المدن الفلسطينية الاخرى. ودعت هذه الجمعية الشعب الى التظاهر ضد بيع الحكومة للاراضي بالمزاد العلني؛ كما بعثت برقيات احتجاج واقترحت ان تحفظ حقوق الفلاحين في اراضيهم التي اغتصبتها الحكومة، وذلك بان يدفع الفلاح الديون المترتبة عليه باقساط سنوية. وهكذا قادت «جمعية مكافحة الصهيونية» الصراع ضد الصهيونية. وكان اختيار نابلس مركزاً لنشاطها يعود لخلو المدينة من عناصر يهودية ذات نفوذ يكون في مقدورها مواجهة هذا النشاط[٧٢].

ولم يقتصر تشكل جمعيات لمكافحة الصهيونية على الاطار الفلسطيني او داخل فلسطين. فالى جانب اربع جمعيات انشئت في القدس وواحدة في حيفا، اسس شبان عرب جمعية المكافحة الصهيونية في الاستانة، كما تأسست جمعية مماثلة من الطلبة الفلسطينيين في الازهر، وفي بيروت ظهرت، لنفس الغرض، «جمعية الشبيبة النابلسية». ومن المؤكد، انه كان لدعوة نصار اثر ملحوظ في قيام كل هذه الجمعيات[٧٣].

المؤتمر الصهيوني الحادي عشر وموقف «الكرمل» منه

اخذ ممثلو الحركة الصهيونية يستعدون لعقد هذا المؤتمر في ايلول سنة ١٩١٣، في عاصمة النمسا. وذهبت «الكرمل» الى توضيح ما سيجري في المؤتمر، فاشارت الى ان المؤتمرين

سيتدارسون ما حققوه وفق برامجهم المرحلية، وما يعتزمون تحقيقه، و«ليفكروا في تقرير جميع الوسائل التي تسهل اعمالهم، وتضمن سرعة نجاحهم، وتخدر اعصابنا نحن اهل البلاد التي يطمعون هم فيها، حتى لا نفطن الى اعمالهم وننتبه الى انفسنا»[٧٤]. وفي هذا الوقت، كانت معالم السياسة التركية قد وضحت. فمن تشديد في المركزية الى التنصل من اتفاقية مؤتمر باريس الى الشروع بعملية «التتريك». وكل ذلك جعل العرب، خارج فلسطين، يهتمون بالتفكير بمستقبل البلدان العربية الخاضعة للاتراك. وراح بعضهم يطالب باللامركزية، وآخرون بالاستقلال، طامحين لان ينالوا ما نالته شعوب البلقان بعد حربهم مع الاتراك، الامر الذي جعلهم يديرون ظهورهم لما يجري في فلسطين، وجعل نصار، بالتالي، يشهّر بمواقفهم ويندد بها.

اما بصدد مؤتمر فيينا، فقد دعا نصار السوريين الى ارسال وفد لحضوره، وذلك للاطلاع على ما سيقرره المؤتمر من جهة، ولاقتباس اساليب العمل وخطط التنظيم من جهة اخرى. ورأى في الاعداد لهذا المؤتمر مناسبة للالحاح في الدعوة من اجل قيام مؤتمر لا صهيوني، فناشد الجميع ان يهبوا الى العمل والى التضامن «والا فنحن، بحكم التنازع، منقرضون»[٧٥].

واستمرت الصحافة في فلسطين بنقل اخبار المؤتمر. لكن «الكرمل» اهتمت بالتعليق داعية القوم الى اليقظة منبهة الى تعامي السلطة طالبة من الشعب الاعداد الفعلي لدرء الخطر[٧٦].

في هذا الوقت، أي قبل وبعد انعقاد المؤتمر، توترت الاجواء في فلسطين ووقعت اشتباكات عديدة في مناطق عدة. وطالب الحاخام باشي الباب العالي بالتدخل لحماية سكان المستوطنات. في هذه الاثناء، شدد اليهود من مقاطعتهم الاقتصادية للعرب ومن مقاطعتهم للايدي العربية، فلم تجد «الكرمل» غرابة في ذلك «فاليهود معذورون اذا قاطعوا لانهم يعتبرون من واجباتهم ان يعملوا على اضعافنا اقتصادياً ليقووا بضعفنا، وهذه سنة تنازع البقاء، فليسع كل عنصر على تقوية نفسه بما يراه موافقاً ومشروعاً»[٧٧].

الاتحاديون في خدمة الحركة الصهيونية

ادت خسارة تركيا للحرب البلقانية وانسلاخ الاجزاء الاوروبية عنها الى جعلها اكثر طواعية في يد الحركة الصهيونية التي ادركت حاجة السلطة للمال وعرفت كيف تستخدم هذا المال في سبيل تسيير هذه السلطة لتحقيق مآربها كما ذكرنا آنفاً. وقد عرّفت جريدة «صباح» التركية الصهيونية بانها منجم ثروة للحكومة التي تعرف واجبها والتي تبحث عن فائدة مادية، ناهيك عن بعض اليهود الذين كانوا يشاركون في صياغة سياسة الدولة.

وجاء قرار السلطة التركية الغاء التذكرة الحمراء المفروضة على اليهود الاجانب كثمرة للنجاح الصهيوني في دفع الاتحاديين لخدمة الحركة الصهيونية[٧٨]. ورأت «الكرمل» في هذا الاجراء اعترافاً ضمنياً من الحكومة بعدم التعرض للذين هاجروا سابقاً، اما لسوء تصرف المسؤولين واما لضعف اقتدارهم «ومن حيث انهم لم يظهروا كفاءة في تطبيق الورقة الحمراء، فمن المرجح انهم لا يهتمون باتخاذ الوسائط لمعرفة المهاجرين واخراجهم»[٧٩]. فالورقة الحمراء كانت قانوناً غير معمول به. قانوناً صدر مع وقف التنفيذ. ونتيجة لكل ذلك، ارتفع سيل الهجرة الصهيونية الى فلسطين في اواخر العام ١٩١٣ رغم كل معارضة. ومن الطبيعي ان تزداد بيوع الاراضي مع تزايد الهجرة، واملت «الكرمل» الا تكون اشاعة البيع صحيحة، وطالبت السلطة

المحلية بعدم تسهيل البيع، كما دعت الباعة الى التوقف عن عمليات البيع رحمة بالوطن ومراعاة للمصلحة العامة[٨٠].

وشاركت صحف بيروت ودمشق والقدس «الكرمل» في حملتها على السلطات، الامر الذي دفع هذه السلطات الى اشهار سيف التوقيف بحق هذه الصحف، معتبرة ما تنشره عن الصهيونية «مخلاً بالامن». وكانت جريدة «فلسطين» من بين التي نالت نصيبها من السلطة فدافعت عنها معظم الصحف باستثناء «مقطم» نمر وصروف التي ادانت الجريدة واعتبرتها مذنبة لانها تنتقد الحكومة. كما طال سيف السلطة رقبة نصار من اجل اسكاته، فلفقت ضده تهمة ارسال تهديد للمسؤولين الاتراك المحليين والقي القبض عليه.

اثار نبأ اعتقال نصار وسوقه الى المحاكمة موجة سخط لدى جمهور حيفا، فسار في تظاهرة حاشدة الى دار الحكومة للمطالبة بالافراج عنه مما اضطر السلطة الى اطلاق سراحه[٨١].

هذا الموقف التركي الرسمي ازاء الصحافة الوطنية، دفع الصحف الى تبديل اساليبها في التصدي لعملية التهويد، فاخذت «الكرمل» تعالج المشاكل الاقتصادية ودعت المواطنين الى اخذ امتيازات المشاريع المتعددة قبل ان يأخذها الصهيونيون[٨٢]. اما الحركة الصهيونية، فلم تكتف بسياسة الاتراك القمعية للصحافة الوطنية، بل وظفت الصحف التي كانت تمولها للرد على الحملات التي كانت تناصبها العداء. ومن الصحف الممولة «الحارس» البيروتية و«النفير» الفلسطينية، و«المقطم» القاهرية. وهكذا، يبدو ان الحركة الصهيونية حققت نجاحات متعددة: مزيد من الهجرة الصهيونية، وتوسع في عمليات شراء الاراضي، وتعاطف متزايد من قبل سلطة الاتحاديين يرافقه ارهاب متزايد للصحف الوطنية. كما نجحت الحركة الصهيونية في تعيين هنري مورغنتو، اليهودي، سفيراً للولايات المتحدة في عاصمة السلطنة. وقد اعلن مورغنتو، جهاراً، انه «سيستخدم نفوذه لصالح الحركة الصهيونية، وسيقوم بزيارة فلسطين ليستطلع فيها ما يمكن فعله لتحرير اليهود لارضهم القديمة»[٨٣].

ومع اقتراب اجراء انتخابات «المبعوثان» وسعي الحركة الصهيونية لتأمين تمثيل اليهود بنائب في هذا المجلس، شددت الصحافة الوطنية من حملتها على النشاط الصهيوني، ودأبت «الكرمل» على التذكير بان الحركة الصهيونية ماضية في العمل قدماً لتجريد السكان من الارض ثم طردهم منها. كما دأبت على دعوة الشباب وقادة الحركة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الخطر بتكوين جامعة عربية فلسطينية وانشاء المؤتمر اللاصهيوني وتأسيس الجمعيات وتشجيع الزراعة[٨٤].

وفي نيسان (ابريل) العام ١٩١٤، تمت زيارة مورغنتو الى فلسطين. وجاءت الزيارة، مباشرة، بعد زيارة اخرى مماثلة قام بها الثري اليهودي روتشيلد. وقد استقبل الرجلان، روتشيلد ومورغنتو، بحفاوة بالغة من قبل الصهيونيين، ووعدا، من جانبهما، بدعم الحركة الصهيونية دعماً قوياً. وكان للزيارتين وقع غاضب حمل الصحافة الفلسطينية الوطنية على قرع ناقوس الخطر ازاء المخاطر الكامنة فيهما، فاصدرت وزارة الداخلية قراراً باغلاق جريدة «فلسطين» وبرفع دعوى ضدها اثر مقال جاء فيه: «... وها نحن سنستمر في الوقوف ازاء الصهيونيين الى يوم ترتجف فيه اعصاب الامة فترى الحفرة الهائلة التي تنتظرها وتدوي دويّ السيل الجارف وتلعلع لعلعة النار الآكلة... وويل لظلمة الشعب من ذلك اليوم»[٨٥].

بيد ان الدعوى المقامة سقطت، وصدر حكم بتبرئة الجريدة مما نسب اليها لكون المقال

يتناول الصهيونيين وهم ليسوا عنصراً عثمانياً، وان «فلسطين» لم تتعرض للدين اليهودي.

دعوات التفاهم العربي ـ الصهيوني وشجب «الكرمل» لها

وسط المعارضة العنيفة للنشاط الصهيوني عادت، في السر وفي العلن، فكرة الدعوة للتفاهم بين العرب والصهاينة، والتي كانت «الاهرام» قد طرحتها في شباط (فبراير) العام ١٩١٣. ولم تكن هذه الدعوة بريئة؛ بل كانت، بكل ابعادها، تصب في خدمة الحركة الصهيونية. وفي أعقاب لقاءات تمت بين عدد من الساسة العرب ومسؤولين صهاينة في القاهرة وبيروت وباريس والاستانة، وما ذكر عن ان احد هؤلاء الساسة يعمل لتحقيق هذا التفاهم بين العرب واليهود، كتبت «الكرمل»: «على ماذا يتفقون؟ أعلى بيع البلاد؟ الصهيونيون يريدون ملكاً في فلسطين العربية، [ألا] ترى الشبيبة الطاهرة بذلك [توقيعاً] للقضاء على حياة بلادها وقوميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ ألا يكفي ما عندنا من الخونة الذين يدعون الزعامة وهم سماسرة ادنياء النفوس، يمدون ايديهم بذلّ ليقبضوا ثمن وطنهم دريهمات معدودة». وخاطبت عبدالكريم الخليل، رئيس «المنتدى الادبي» في الاستانة بالقول: «عبدالكريم، حاذر ان تسقط من شاهق... اصبح مركز الشبيبة حرجاً، لان الثقة وضعت فيها. اننا نعتقد بانه لا يوجد يهودا (اسخريوطي) واحد بينكم يبيع سيده وبلاده، ولكننا لا نريد ان تحوم حولكم الظنون ويلقى اعداؤكم فيها اسباباً لاسقاطكم»[٨٦]. وجاء من سيف الدين الخطيب، وهو من الشبيبة الذين كانوا في الاستانة والذين كان معتمدهم عبدالكريم الخليل، الرد على ما قاله نصار: «اني لا اتصور رجلاً في عروقه الدم العربي يقدم على امر كهذا... كما اني لا اشك بشباب عربي يوافق احداً على بيع بلاده، بل على فصل عضو من جسمه... فليعلم الصهيونيون وغيرهم، ان في عاصمة الملك مئاتاً عديدة روحهم من روح نجيب نصار، كل الشبيبة هم اشياع صاحب 'الكرمل' ... وان كان من الممكن اقناع نجيب نصار بالاتفاق مع الصهيونيين، فمن المحال التغرير بابناء البلاد اليوم ورجال المستقبل، لان يأتوا بمثل هذه الخيانة العظمى...»[٨٧].

على ان هذا النفي الذي جاء من سيف الدين، لا يلغي حقيقة ما كان يجري على ارض الواقع، لاسيما ان الدعوة الى التفاهم الخداعي كانت من مقررات المؤتمر الصهيوني الحادي عشر والذي عقد في عاصمة النمسا. فـ «المقطم» طرحت الموضوع علناً، والحوار مع اقطاب جمعية اللامركزية قد بدأ، وتطوعت «المقطم» بحملة التغطية التضليلية للمخاطر مشيرة الى المنافع الجمة، الحضارية والمادية، المترتبة على الهجرة الصهيونية، نافية اي مخاطر قد تلحق بعرب فلسطين من جراء هذه الهجرة ومستبعدة اي اذى قد يلحق بالفلسطينيين، فالمسألة تنحصر بسوء تفاهم ومن الممكن ازالة ذلك.

وأبدى آخرون، أمثال «زيدان» صاحب «الهلال» وابراهيم سليم النجار، اعجابهم بـ «الانجازات الرائعة» للصهيونيين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومع ان زيدان اعرب، في الوقت نفسه، عن تخوفه على مستقبل فلسطين، الا ان النجار دعا، على صفحات «الاهرام»، الى تحقيق تقارب وتفاهم مع اقطاب الحركة الصهيونية موضحاً دوره النشط في هذا المضمار[٨٨].

وفي زحمة الدعوات المشبوهة واظهار الاعجاب بمنجزات المهاجرين في المستوطنات، وجهت

«الكـرمـل» سؤالاً الى «كتبـة الصـهيونيين المتموهين الذين يكذبون على الحقيقة وعلى انفسهم ويقولون ان الصـهيونيين قرروا ان يتفقوا مـع العرب ليعيشوا معهم، باتفاق وكاخوة، تحت راية الهلال. كيف يوفقون بين هذه الاقوال واقوال كتبتهم، مثل هرتزل ونوردو وزانغويل واورباخ؟ بل كيف يوفقون بين اقوالهم التمويهية واعمالهم، اذ اي مزرعة اشتريتم وابقيتم على واحد من اهلها العرب فيها؟ وهل تدلوننا على قومكم الذين يدخلون مخازن الوطنيين ويشترون منها؟... كم واحد منكم صار عثمانياً؟ وأي مستعمرة، منذ تكونت، راجعت الحكومة في شأن من شؤونها الا المتعلق بالوطنيين؟ هل تريدون الاتفاق لتسلبوننا اوطاننا وثورتنا وتؤسسوا امة وملكاً لكم على حسابنا وحساب حكومتنا؟» ويعجب نصار من جريدة مثل «المقطم» تنشر التمويهات التي لا تنطلي على صروف ونمر العالمين الكبيرين والوطنيين العظيمين!»[٨٩].

كما وجهت «الكرمل» لوماً الى الرأي العام لانه يسكت على تمويهات «المقطم»، فكتبت: «لو كان لكم رأي عام لما رضيت جريدة كالمقطم ـ ولو حياء من الرأي العام ـ ان تنشر تمويهات مكاتبها في فلسـطين بان الصـهيونيين يريدون الامتزاج بالعرب والاختلاط بهم والمعيشة معهم... وانتم تعلمون ماذا يعمل الصـهيونيون في بلادكم واصحاب 'المقطم' اعلم منكم بذلك»[٩٠].

لقد حرّك تصدي «الكرمل» لدعاة التفاهم الكاذب الرأي العام في فلسطين باتجاه الرفض المطلق لهذه الدعوة، فانبرت عدة صحف، منها «الرأي العام» و«الاصلاح» لتحاكي «الكرمل» في التحـذيـر والتنبيـه، مظهرة دور المال والنفوذ الاجنبي وتعاطف الاتحاديين، بقوة، مع الحركة الصـهيونية. وصورت جريدة «فتى العرب» مخاوف الفلسطينيين من «ان يصبحوا غداً مماليك لا مالكـين». وتجاوبت صحف من خارج فلسطين في محاكاة «الكرمل» بتحذيراتها، مثل «المؤيد» المصرية و«الاقدام» التي رأت ان هدف الصـهيونيين هو اقامة حاجز بين سوريا ومصر، عاصمتي البلاد العربية[٩١].

استمرت «الكرمل» في حمل راية النضال ضد الخطر الصـهيوني، واغتنمت فرصة اقتراب موعد انعقاد جلسات «المبعوثان» لحث النواب العرب على الاهتمام بالخطر الصـهيوني وعلى العمل الجاد لمجابهته بحزم. وتجاوبت معها، في دعوتها، «فتى العرب» و«الاقدام»، لكن الدعوات لم تحفز النواب العرب على العمل الجدي المطلوب. فقد جاء موقفهم مخيباً للامال، مما حمل «فتى العرب» على اتهام نواب القدس بالخيانة لانهم يريدون الحفاظ على مقاعدهم فآثروا الصمت «لانهم اذا جاهـروا ضد الصـهيونية فلا ينالون النيابة ثانية. ان الصـهيونيين يضـحون في احباط مساعي خصومهم بكل غال ورخيص... فهل يسمع سماسرة الصـهيونيين ما نقول؟»[٩٢].

وفي مقابل الحملات التحذيرية المتكررة ضد الخطر الصـهيوني جنّدت الحركة الصـهيونية حملة مضـادة من خلال الصحف التي تمولها، وفي طليعتها «المقطم» التي نشرت مقالاً لشبلي الشميـل بعنـوان «عمّـروا واستعمـروا، فالارض ميراث المجتهد» رفض فيه كاتبه ما يقال عن الصـهيونيين، انهم دخلاء غرباء يعملون على سلبنا ارضنا، وعنده ان الارض ميراث المجتهد. غير ان تيار الوعي والرفض للخط الصـهيوني والعربي المتصـهين قد قوي واشتد ساعده على مختلف الاصعدة. ولم تذهب صيحات نصار عبثاً، فتحقق له بعض ما كان يدعو اليه ويصبو الى تحقيقه: تأسست تعاونيات وشركات اقتصادية وجمعيات ثقافية لترقية المعارف والعلوم. وبات الرأي العام يعي المخاطر على نطاق واسع. وقام نصار بنشر رواية «شمم العرب»، التي تضمنت دعوة للوحدة والتضـامن والنضال ضد الاجانب، وبثت الفكرة القومية واحياء الامجاد[٩٣].

ووجهت الرواية بردود فعل متعددة بين مؤيدة ومناهضة. ففي حين رأت جريدة «المحروسة» ان الدعوة القومية تبذر الشقاق بين بني الانسان، اعتبرت «فتى العرب» ان القومية هي السلاح الوحيد لمحاربة الصهيونية والمطامع الاجنبية. اما «الكرمل»، فقد عقبت على ما جاء في «المحروسة» بان عليها ان تغدق بنصائحها على اليهود الذين يعملون لخدمة العنصرية الصهيونية منذ أمدٍ بعيد.

وظهر تراجع نسبي في مواقف بعض من كانوا يدعون الى التفاهم، من امثال رفيق العظم الذي عاد عن بعض مواقفه السابقة فأبدى شكوكاً ازاء النوايا الصهيونية دون ان يتخلى عن طرح مسألة الوفاق المشروط بحسن النية الصهيونية، عملاً لا قولاً. وحسب رأيه، فان هذا الوفاق يتم عبر مؤتمر يشارك فيه الصهيونيون «اذا وافقوا» ولجنة حزب اللامركزيين (الذي يتزعمه العظم). وستقوم لجنة اللامركزيين ببذل المساعي لدى الزعامات الفلسطينية للاشتراك في المؤتمر. وكان ان تبنت «المقطم» وجهة نظر العظم في محاولة متعمدة لجعل الرأي العام يركض وراء سراب[٩٤].

لكن حملة التضليل هذه لم تكن لتنطلي على اصحاب الاقلام المناضلة التي ناهضت الدعوة الى المؤتمر، وكان من بينهم عيسى العيسى ومحمد المحمصاني. غير ان رد نصار كان الاكثر عنفاً وصلابة. فقد بدأ هجومه على «المقطم» بالقول: «على رغم كون صبيان الازقة ما عادوا يجهلون مطامع الصهيونية ومراميها، فـ 'المقطم' لاتزال تنشر لمن تسميهم زعماء الصهيونية اقوالاً تمهيدية، المقصود منها ذر الرماد في الاعين، [فحواها] ان الصهيونيين يريدون الاتفاق مع العرب وانهم مخلصون للعرب والدولة...». ويطلب من «المقطم» «التي نالت شهرة واسعة ومالاً وفيراً على اكتاف العرب» ان لا تستمر حملة التضليل والخداع، ففي ذلك «ايلام العواطف واضعاف الثقة بجريدة يريد العرب ان يضعوا كل ثقتهم فيها»[٩٥].

ولم يتوقف نصار عند حدود التصدي لـ «المقطم». فقد وجه نقده العنيف، صراحة ومباشرة، الى رفيق العظم زعيم جمعية اللامركزية متهماً اياه بالتباين في المواقف، اذ يتكلم عن الخطر الصهيوني حيناً، ويدعو الى التفاهم والاتفاق مع الصهاينة اثر اقتراح تفاهم تضليلي دعا اليه زعيم صهيوني على صفحات «المقطم» حيناً آخر. ويتساءل نصار، بدهشة، كيف يقوم التفاهم مع الصهيونيين وهم يقولون على رؤوس الاشهاد ان فلسطين وطنهم القومي وهم اصحاب الحق في هذا الوطن، «فكيف، اذن، يمكن الاتفاق مع قوم اجانب يعملون على نزع وطن العرب من ايديهم واقامة وطن وملك لهم فيه». وفي رد على قول العظم انه سيقنع وجهاء فلسطينيين لحضور مؤتمر التفاهم، قال نصار: «لو علم الزعيم ان مصائب فلسطين تأتيها من بعض سراتها اكثر مما تأتيها من الصهيونيين، لان هؤلاء هم سماسرة الصهيونيين والبياعين لهم، لما قال ان لجنة الحزب تسعى لدى السراة»[٩٦].

لقد دفعت مواقف الزعامات البرجوازية، من امثال رفيق العظم وحقي العظم، صاحب «الكرمل» الى فقد ثقته بكل الزعامات، ورأى في الشباب والفلاحين الامل الوحيد.

ولم تتوقف الاقلام المناضلة التي تضامنت مع نصار في الرد على الصهيونيين. فعيسى العيسى فنّد زيف دعاة التفاهم بالتقاط ما قاله نوردو، احد قادة الحركة الصهيونية، من «اننا، لمجرد أننا صهيونيون، لا يمكننا ان نمتزج او نندغم بالاهلين». وعن الادعاء باخلاص اليهود للدولة العثمانية، يورد العيسى من كتاب اوسشكين «برنامج الصهيونية ١٩٠٤» «... ان السبب في عدم نجاح الحركة الصهيونية [هو] لاننا لم نهتم باستمالة الدول الاجنبية للعمل من اجلنا، وقد

تداركنا هذا الخطأ». وعن الادعاء باخلاص الصهيونيين للعرب، يرجع العيسى الى مقال اورباخ الذي يورد: «... ان الخطر على اليهود في فلسطين هو من تآلف العرب واتحادهم... فلذلك، من مصلحة تركيا ان تساعد الروح الصهيونية، لا ان تصدها، لتكون حاجزاً بينها وبين الروح العربية». وعن الادعاء بفوائد الهجرة اليهودية، يورد العيسى من تقرير روبن امام المؤتمر الحادي عشر: «... من الواجب ترغيب الشباب، الممتلئين قوة وحماساً، في المهاجرة الى فلسطين للاستغناء بهم عن العملة العرب الوطنيين». وعن الادعاء بانهم رسل حضارة، يرد بقول اوسشكين: «... ان فلسطين لا يمكن ان تكون لنا، الا اذا استولينا على اراضيها جميعاً... فبين المستعمرات الاسرائيلية اراض غير اسرائيلية واجب مشتراها بكل الوسائل واجلاء العرب، اصحابها، حتى تصبح مستعمراتنا كلها والاراضي [التي] بينها ملكاً للامة اليهودية... القرى العربية التي تجاورنا واجب مشتراها قريباً لئلا يستفيد اهلها من الطرق الزراعية الحديثة فيصبحون اغنياء ويتعذر مشتراها...». ثم يفضح العيسى خطط التفرقة التي يتبعها الصهيونيون بين المحمديين والمسيحيين، اما عن التغني بالتقدم الصحي الذي يتم على يد الصهيونيين، فيتساءل العيسى: «ما هي قيمة الصحة عند شعب مهدد في كيانه، مقضي عليه بالموت او الجلاء....» ويفضح المحاولات الصهيونية بشل الزراعة والصناعة العربيتين في فلسطين، كما يفضح مراميهم من تعلم العربية ودراسة التاريخ العربي وزيف تودهم للعثمانيين.

ولقد سار في نفس الاتجاه، محمد المحمصاني الذي اوضح في جريدة «فتى العرب» حقيقة الصهيونية واهدافها، فقال: «هي حركة سياسية قومية بالدرجة الاولى، غايتها جعل فلسطين، بحدودها الواسعة، وطناً للصهيونيين يشتغلون فيه... ولاتزال الصهيونية كما وضعها هرتزل ومؤتمر بال مهما تعددت خطط القائمين بها». وفي رده على قول الشميل «الارض لمن يعمرها»، قال: «ولا تجيز الوطنية تخلية البلاد للاجانب من الصهيونيين، بحجة ان هؤلاء اقدر منا على ترقيتها». ويذهب الى استحالة ذوبان اليهود في المجتمع العربي بسبب عنصريتهم المتطرفة. اما الادعاء بالاستفادة منهم، فذلك دجل ما فوقه دجل.

وتبارت اقلام مناضلة على صفحات «فلسطين» و«فتى العرب» و«الاقدام» و«مرآة الغرب» في مجاراة «الكرمل» بالتصدي للخطر الصهيوني وفضح اساليبه واهدافه وتضليله وتعرية الابواق المأجورة العاملة في خدمة الصهيونية، ووصفت الذين يحبذون الصهيونية بانهم اما عملاء او اغبياء، وان الحركة الصهيونية تهدف، في النهاية، الى اقتلاع الشعب الفلسطيني واقامة كيان استيطاني على انقاضه. كما كان التركيز على مخاطر الهجرة التي تعني جوع الفلاح وهجرته من وطن آبائه واجداده. ونتيجة للضجة التي احدثتها الصحافة الوطنية على سياسة الاتحاديين الداعمة لتهويد فلسطين، تتالت العرائض الى السلطات التركية العليا. كما اهتمت الصحافة الوطنية بتنوير الفلسطينيين للعمل على مواجهة الخطر المحدق ودفعه، لا بالعرائض والاحتجاجات فقط، وانما بتأسيس الجمعيات والمصارف والمدارس وتحسين وسائل الزراعة(٩٧).

ومع كل ما دبجته الاقلام الوطنية من فضح للاحابيل الصهيونية، بقيت بعض الاقلام تدافع عنها، فعاد شبلي الشميل ليعرب عن اعجابه بالتقدم الصهيوني في شتى المجالات، وراح يغمز من قناة خصوم الصهيونيين مما حمل الحركة الصهيونية على تبني مقولاته والتهليل لها. واستغرب نصار موقف الشميل هذا، المنكر على اخصام الصهيونيين حقهم في الدفاع عن وجودهم، ونبهه الى ان العرب «ليسوا، كما يتخيل لكم، ضعفاء، بل هم اقوياء، والقوة لا ينظمها

غير الزعماء... واليهود، الذين جمعوا كلمتهم، ليسوا ارقى من مجموع العرب، ولكن الفضل في حركتهم لزعمائهم». ثم يخاطبه قائلاً: «لماذا لم تقتد انت وصروف ونمر ورفيق بهرتزل ونوردو وغيرهما لتكوين رأي عام في قومكم، كما فعل اولئك في قومهم، وتؤلفوا شركات ونقابات وجمعيات تعمل للعرب افضل مما تعمله الصهيونية لليهود». ولام نصار الزعامات لوماً عنيفاً على مواقفها الخيانية، فقال: «اما كفى انكم اهملتم واجبكم الوطني وانصرف بعضكم عن الماديات الى الخياليات، وبعضكم عن العموميات الى السعي وراء المنافع الخاصة، حتى قمتم، في شيخوختكم، تحاولون تخدير اعصاب المنتبهين من بني قومكم لتضيعوا الوطن»[٩٨]. ونشرت «الكرمل» رد الشميل على نصار الذي جاء فيه: «قل لي كم نصرك من قومك اذا دعوت الى عمل... بل قل لي كم يكون شاتموك فيما لو قصدت زحزحتهم عن مألوف... فقوم هذا شأنهم مقضي عليهم»[٩٩]، فردت «الكرمل» آملة أن يرى الفيلسوف «في حركة الشبيبة لطلب العلوم العملية وبث الروح الاجتماعية حياة جديدة تبعث به الامل بعد اليأس الذي استولى عليه بسبب الخمول، فيسير في طليعة الشباب لدفع الخطر عن الوطن»[١٠٠].

ولم تفلح التحذيرات المتتالية في ثني دعاة التفاهم عن عزمهم. فلقد قام «سوكولوف» و«كالفارسكي» بمقابلة عدد من الزعامات، في بيروت ودمشق، كان من بينها ناصيف الخالدي وعبدالرحمن الشهبندر ومحمد كرد علي وجورج فاخوري، وقد تم اتفاق على عقد مؤتمر في برمانا، في الثاني من تموز (يوليو)، يشترك فيه عشرة مندوبين عن العرب ومثلهم عن اليهود. وعلى الجانب الاخر، كانت جماعة اللامركزية قد اوفدت، من مصر، محمد الشنطي، وهو صاحب جريدة «الاقدام» لاجراء اتصالات مع الحركة الصهيونية في فلسطين بغية التفاهم. وقد اجتمع الشنطي بسوكولوف في تل ابيب، حيث عرض له اسباب سوء التفاهم. وفي عاصمة الخلافة تمت لقاءات متعددة بين جماعة اللامركزية والحركة الصهيونية رعاها اسعد داغر الذي اطلع العظم على لقائه، في الاستانة، بجاكوبون. وقد اكد هذا الاخير موافقة كل الجماعات الصهيونية على عقد المؤتمر العربي ـ الصهيوني، وان جاكوبون قد كلفه اهداء تحياته الى العظم وتقديره له. غير ان التباشير اظهرت ان اليهود لم يكونوا جادين بعقد المؤتمر، فقد طالبوا بتأجيله، وراحوا يتجاهلون اهمية الحركة العربية القومية ويتجاهلون وجودها. وفي الجانب العربي، في فلسطين وخارجها، اخذ الموقف يتحول ضد قيام المؤتمر المزمع. فأعمال اليهود دلت على انها تناقض دعواهم الى التفاهم. وفي حين كان الحديث يدور حول المؤتمر، نشرت «الكرمل» تفاصيل تتعلق بعمليات بيع اراض في عدة مناطق واجبار الفلاحين على النزوح منها تحت سمع السلطة وبصرها. وراع الفلسطينيين اجراءات صهيونية تشير الى قيام حكم ذاتي في المستوطنات. ومن هذه الاجراءات تداول عملة خاصة، وبريد خاص، واناشيد واعلام وهتافات خاصة[١٠١].

فانصب اهتمام «الكرمل» على تعبئة الشباب وتوعيتهم. وزاد في الأمل ظهور جمعيات متعددة للشباب في اكثر من عاصمة. واهتمت «الكرمل» بدعوة الشباب الى عمل حازم في وجه موجة بيع الاراضي، فكتبت: «اذا لم تستطيعوا ان تمنعوا آباءكم عن بيع اوطانكم، فلا اقل من ان تحتجوا عليهم وتتبرأوا من اعمالهم وتخرجوا من بيوتهم، فخير لكم ان تكونوا فقراء شرفاء من ان تأكلوا خبز بيع الارض لذوي المطامع السياسية فيكم»[١٠٢]. كما دعتهم الى تحمل المسؤولية وانتزاع القيادة من الزعماء العاجزين، وانتقدت، بعنف، جماعة اللامركزية، وعلى رأسهم رفيق وحقي العظم، اللذين راحا يدعوان، في مصر، لانشاء جمعية لمقاومة الصهيونية، ويسعيان، في

الوقت نفسه، لعقد مؤتمر مع الحركة الصهيونية. ولم تكن الدعوة من قبل جماعة اللامركزية، في نظر نصار، الا للالتفاف على حركة الشباب الناهض وامتصاصها، بحيث يكون ذلك اداة ضاغطة على الحركة الصهيونية لعقد المؤتمر المزمع، فتكون الشبيبة، بذلك، سُلماً لجماعة اللامركزية لتحقيق المؤتمر واستدرار المنافع المادية من الصهيونيين[١٠٣].

وازاء فتور رغبة الحركة الصهيونية في عقد المؤتمر واحراج جماعة اللامركزية، بدا واضحاً ان نغمة التئام مؤتمر تفاهم بين العرب والصهيونيين اصبحت في طريق الزوال. فلقد نقلت «منار» الشيخ رشيد رضا عن جريدة «فلسطين» بعض فصول كتاب اوسشكين «برنامج الصهيونية...»، وعلق الشيخ رشيد على ذلك بقوله: «لو لم تنشر من هذا الكتاب الصهيوني الا هذه الفصول، لكفت من يعتبر من العرب الفلسطينيين وغيرهم عبرة وبياناً لمقاصد هؤلاء الصهيونيين... ان الصهيونيين اذا تم لهم ما يريدون، فانهم لا يبقون في ارض الميعاد التي يؤسسون ملكهم الجديد فيها مسلماً ولا نصرانياً، وليست ارض الميعاد عندهم ما نسميه نحن فلسطين فقط، بل هي... تمتد من سوريا حتى النهر الكبير اي نهر الفرات...»[١٠٤].

وكانت «الكرمل» قد نشرت بياناً الى الفلسطينيين، تلقته من منظمة وطنية في القدس، تضمن مطلباً حازماً ودعوة قوية للوقوف في وجه الخطر الصهيوني الزاحف على فلسطين. وطالب البيان بالضغط على السلطة لحظر بيع الاراضي الاميرية للاجانب، وتطوير الصناعة المحلية ومقاطعة الصناعات الصهيونية، كما طالب الاهلين بمقاومة بيع الاراضي بكل وسيلة، وبطرد السماسرة خارج البلاد، وشدد على مقاومة الهجرة داعياً الى فتح مدارس، صناعية ومهنية وعلمية، وتعزيز اللغة العربية. واتبعت «الكرمل» البيان بتوجيهاتها الى الشباب: «عليكم ان تجندوا الرأي العام حتى تتمكنوا من تحقيق هذه الاهداف، وليس لكم ان تلوموا الصهيونيين بقدر ما ينبغي ان تلوموا زعماء بلدكم وموظفي حكومتكم الذين يبيعون الارض ويعملون كسماسرة لهم. اوقفوا هذه المبيعات توقفوا الحركة الصهيونية»[١٠٥].

ومع اقتراب الحرب العالمية الاولى واستبعاد انعقاد مؤتمر التفاهم، كانت النغمة على «الاتحاديين» الاتراك قد ازدادت، لتعاطفهم المتزايد مع النشاط الصهيوني وتركيزهم على فكرتي «التتريك» والمركزية الصارمة. في هذا الوقت، بدأ التوجه نحو التوحد في المواقف لمواجهة المد الصهيوني والطغيان التركي، وهكذا كانت جمعيتا «العهد» و«الفتاة»، المنظمتان الثوريتان اللتان ناضلتا في سبيل استقلال العرب بعد نشوب الحرب العالمية الاولى، تضمان في صفوفهما الكثيرين من الفلسطينيين. وكان الفلسطينيون يعتبرون الصهيونيين حلفاء للاتراك في وجه النهضة، اما نصار، فقد اضطر الى الفرار من وجه السلطات خشية اعتقاله بسبب انتقاده العنيف لتحالف تركيا مع المانيا. وكان انتقاده منطلقاً من القناعة بأن بريطانيا هي سيدة البحار والوقوف موقفاً مناهضاً لها من شأنه ان يفسخ الامبراطورية العثمانية، لذلك دعاها اما الى الحياد واما الى التحالف مع بريطانيا[١٠٦]. وساهم في غضبة السلطات عليه مناهضته الشرسة للصهيونية وانتقاداته اللاذعة للاتراك.

وقد اختبأ، اول الامر، في بيت صديقه فضل الفاهوم، في الناصرة، ثم عند عرب «السردية» يرعى الاغنام لاكثر من سنتين في منطقة الغور، حيث كان يملك فيها قطعة ارض عمل في زراعتها في اوائل عهده.

وحين بلغه ان السلطات مزمعة على اعتقال اشقائه ونفيهم بسببه، سلم نفسه الى قائمقام

الناصرة، فوزي الملقي، الذي رتّب له مقابلة مع جمال الصغير «المرسيني». عرض نصار امره للمرسيني، فارسله هذا الاخير الى دمشق واوعز بالمماطلة في محاكمته الى ان تم استدعاء جمال باشا السفاح الى عاصمة السلطنة، فصدر العفو عن نصار قبيل انتهاء الحرب بفترة قصيرة. وبعد خروجه من السجن، عرض عليه الاتراك المساعدة في تأسيس جريدة في دمشق، فاعتذر شاكراً لانه لا يريد ان يكون مسيراً[١٠٧].

وللتدليل على ثبات مواقفه، يروي يعقوب يهوشع حول تقديم بعض وجبات الطعام اليه وهو في سجن دمشق مع بعض اليهود المسجونين، من قبل اشخاص يهود، قائلاً: «ويقول السيد خلفون ان نجيب نصار حين غادر السجن قال لكالفرسكي انه يشكره على الوجبات التي اشركه فيها، ولكن إياه ان يظن انه بواسطة ذلك استطاع ان يغيّر من موقفه من القضية الصهيونية»[١٠٨].

بقي نصار صامداً، وشعاره: «لا تشتروا من اليهود شيئاً الا الارض، بيعوا اليهود كل شيء الا الارض». هذا الشعار حمله راية نضال في العهدين، التركي والبريطاني، ولم تضعف عزيمته خيانات البعض، وتضليل البعض الاخر. ولم تخفه وسائل القمع والارهاب والسجن. ولم تثبط عزيمته اقوال المتفلسفين الذين حاولوا اضعاف هذه العزيمة المتوهجة، من امثال شبلي الشميل الذي قال له: «يا نصار، انت تخدم امة لو علمت ان الشتيمة تنفعك لضنت بها عليك»[١٠٩].

ومع انتهاء الحرب العالمية الاولى، عاد نصار الى حلبة النضال على ساحة «الكرمل»، متصدياً للنشاط الصهيوني البريطاني بعد ان ناضل، بعناد، ضد النشاط الصهيوني ـ التركي الهادف الى تهويد فلسطين[١١٠].

---

(١) د. عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٣، ١٩٧٣، ص ٤٧ و ٤٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥١ و ٥٢.

(٣) شفيق جحا، **المصور في التاريخ**، الجزء الثامن، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣، ص ٢١٢.

(٤) د. خيرية قاسمية، «نجيب نصار في جريدته الكرمل (١٩٠٩ ـ ١٩١٤) احد رواد مناهضة الصهيونية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣، تموز (يوليو) ١٩٨٣، ص ١٠١.

(٥) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢ و ٥٣.

(٦) خليل السكاكيني، **اليوميات**، القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥، ص ٣٣ و ٣٤.

(٧) **الكرمل** (حيفا)، ٣/١/١٩٣٣.

(٨) د. خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٤٢.

(٩) د. الكيالي **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣.

(١٠) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته....»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠١.

(١١) د. يوسف خوري، **الصحافة العربية في فلسطين**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٧ ـ ١٤.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٢.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤.

(١٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(١٧) **شفيق نصار**، ابن نجيب نصار، **مقابلة شخصية**، ١٥/١٠/١٩٨٠، بيروت.

(١٨) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.

(١٩) **الكرمل**، ٢٧/٣/١٩٠٩.

(٢٠) يهوشع، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٣٩.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٠.
(٢٤) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.
(٢٥) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩ و ٦٠.
(٢٦) **جراب الكردي**، ٣٠ و ١٩٠٩/٦/٣١.
(٢٧) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.
(٢٨) **المصدر نفسه**.
(٢٩) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥.
(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٧٦.
(٣١) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.
(٣٢) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.
(٣٣) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.
(٣٤) **المصدر نفسه**.
(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٦، عن «المقتبس» (دمشق)، ١٩١١/١/١٥.
(٣٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤ ـ ٨٦.
(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٥.
(٣٨) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤ و ٦٥.
(٣٩) د. قاسمية، «نجيب نصار في جريدته...»، شؤون فلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.
(٤٠) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.
(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠.
(٤٢) **الكرمل**، ١٩١٢/١٠/١٨.
(٤٣) **الكرمل**، ١٩١٢/٩/٧.
(٤٤) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ و١٢٢.
(٤٥) **الكرمل**، ١٩١٢/١٠/٢٦.
(٤٦) **الكرمل**، ١٩١٢/١٠/٨.
(٤٧) انظر: **الكرمل**، ١٩١٢/٩/٢٠؛ و ١٩١٢/٩/٢٤؛ و ١٠ و١٩١٢/١٢/٢٧.
(٤٨) **الكرمل**، ١٩١٣/١/٣؛ و١٩١٣/٢/١.
(٤٩) **الكرمل**، ١٩١٣/١/٣.
(٥٠) **الكرمل**، ١٩١٣/١/٢٠.
(٥١) **الكرمل**، ١٩١٣/١/٣.
(٥٢) **الكرمل**، ١٩١٣/٣/٢٧.
(٥٣) **الكرمل**، ١٩١٢/١٢/١٠.
(٥٤) **الكرمل**، ١٩١٣/١/٣.
(٥٥) **المصدر نفسه**.
(٥٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.
(٥٧) انظر: **الكرمل**، ١٩١٣/١/٧؛ و ١٩١٣/١/٣١؛ و ١٩١٣/٢/١٨.
(٥٨) انظر: **الكرمل**، ١٩١٣/١/٣؛ و١٩١٣/١/٣١؛ و١٩١٣/٣/٧.
(٥٩) انظر: **الكرمل**، ١٩١٢/١٢/١٧؛ و ١٩١٢/١٢/٢٠.
(٦٠) **الكرمل**، ١٩١٣/٢/١٨.
(٦١) **الكرمل**، ١٩١٣/٢/١.
(٦٢) انظر: **الكرمل**، ١٩١٣/٢/١١؛ و ١٩١٣/٢/١٤؛ و ١٩١٣/٧/٨؛ و١٩١٣/٨/١٥.
(٦٣) انظر: **الكرمل**، ١٩١٣/٢/١١؛ و ١٩١٣/٦/١٣.
(٦٤) انظر: **الكرمل**، ١٩١٣/٣/٢١؛ و١٩١٣/٥/٢٣.
(٦٥) انظر: **الكرمل**، ١٩١٣/٥/١٣؛ و١٩١٣/٥/٣٠.
(٦٦) **الكرمل**، ١٩١٣/٩/٢٦؛ انظر، أيضاً: **المصدر نفسه**، ١٩١٣/٧/٨.
(٦٧) **الكرمل**، ١٩١٣/٧/١٥؛ انظر، ايضاً: **المصدر نفسه**، ١٩١٣/٧/٢٢.
(٦٨) **المقبس**، ١٩١٣/٧/١٩.
(٦٩) **الكرمل**، ١٩١٣/٧/٢٥.
(٧٠) **الكرمل**، ١٩١٣/٧/٢٥؛ انظر، أيضاً: **المصدر نفسه**، ١٩١٣/٨/١.
(٧١) **الكرمل**، ١٩١٣/٨/١٥.
(٧٢) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١.
(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٣ و٧٤.
(٧٤) **الكرمل**، ١٩١٣/٨/١٥.
(٧٥) **المصدر نفسه**.
(٧٦) انظر: **الكرمل**، ١٦ و١٩ و١٩١٣/٩/٢٦.
(٧٧) **الكرمل**، ١٩١٣/٩/٢٣.
(٧٨) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٢.
(٧٩) **الكرمل**، ١٩١٣/١٠/٢٤.
(٨٠) **المصدر نفسه**، ١٩١٣/١١/٤.
(٨١) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٧ و ٢٠٨.

(٨٢) **الكرمل**، ٣/١١/١٩١٣؛ انظر، أيضاً: **المصدر نفسه**، ١٧/١١/١٩١٣.

(٨٣) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٩ و٢١٠.

(٨٤) انظر: **الكرمل**، ٢٧/٣/١٩١٣؛ وكذلك: **المصدر نفسه**، ٢٤/٤/١٩١٣؛ وكذلك: **المصدر نفسه**، ٢٨/٤/١٩١٣.

(٨٥) **فلسطين**، ٤/٤/١٩١٣.

(٨٦) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٨.

(٨٧) **الكرمل**، ٤/١١/١٩١٣.

(٨٨) د. قاسمية، النشاط الصهيوني...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٤.

(٨٩) **الكرمل**، ١٧/٤/١٩١٤.

(٩٠) **المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩١٤.

(٩١) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧ و ٢٢٨.

(٩٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٩.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٣١.

(٩٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٦.

(٩٥) **الكرمل**، ٢/٦/١٩١٤.

(٩٦) **المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩١٤.

(٩٧) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ٢٣٨ ـ ٢٤١.

(٩٨) **الكرمل**، ١٢/٦/١٩١٤.

(٩٩) **المصدر نفسه**، ٧/٧/١٩١٤.

(١٠٠) **المصدر نفسه**، ٢١/٧/١٩١٤.

(١٠١) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ٢٤٩ ـ ٢٥٤.

(١٠٢) **الكرمل**، ٣١/٧/١٩١٤.

(١٠٣) **المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩١٤.

(١٠٤) د. قاسمية، «النشاط الصهيوني...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٩ و٢٦٠.

(١٠٥) **الكرمل**، ٧/٧/١٩١٤.

(١٠٦) رواه **شفيق نصار**، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠٧) **المصدر نفسه**؛ وكذلك فاروق نصار، ابن نجيب نصار، في **مقابلة شخصية**، ١٥/١٠/١٩٨٠، بيروت.

(١٠٨) **يهوشع**، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(١٠٩) شفيق نصار، **مصدر سبق ذكره**؛ كذلك فاروق نصار، **مصدر سبق ذكره**.

(١١٠) عن مواقف «الكرمل» وصاحبها نجيب نصار في عهد الانتداب البريطاني، انظر: يوسف حداد، «قراءة في جريدة "الكرمل" ومواقفها من الاحداث الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣٨/١٣٩، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٤.

«المجمّع العسكري الصناعي في اسرائيل»

Youram Peri and Amnon Neubach; *The Military Industrial Complex in Israel*, Tel - Aviv: Research Center for Peace in the Middle East, 98 Pages.

يدور كتاب «المجمع العسكري الصناعي في اسرائيل»، لمؤلفيه يورام بيري وامنون نوبياخ، حول علاقة المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية بتلك المنشآت الصناعية المتخصصة في انتاج المعدات العسكرية في اسرائيل، ضمن محاولة، حسب تأكيد المؤلفيْن، لدراسة طبيعة التأثيرات المتبادلة بين الطرفين وتأثير نمو الصناعة العسكرية في اسرائيل في اقتصاد البلد واستقلاليته الاقتصادية. واذا كان الهدف من اجراء الدراسة لا يتجاوز ايضا، حسب تأكيد المؤلفين، فتح باب النقاش العام والعلني حول هذا الموضوع من خلال بحث اولي تمهيدي لا يطمح لان يكون دراسة شاملة تفصيلية، فان ذلك لا يمنع تقديم بضع ملاحظات واستنتاجات اولية حول الموضوع.

لعله يحق التعليق مسبقاً بان هذا الكتاب، الذي يشبه الكتيب او التقرير الموسع بسبب ضيق حجمه (حوالي ٣٥ الف كلمة) وتوزيعه على خمسة اقسام هي اقل من فصول، ينطلق بالقارىء سعيا وراء اهداف أولية مثيرة لا يحققها الكتاب لا في خاتمته ولا في سياق سرده وتحليله للمعلومات. اذ ينطلق المؤلفان، بداية، في تعريف معنى المصطلح المستخدم كعنوان، اي «المجمع العسكري ـ الصناعي»، وينظران الى الولايات المتحدة الاميركية حيث تمت صياغة هذا التعبير اصلا لتحديد معالمه وسماته الاساسية المميزة، فيحددان معياراً اساسياً مفاده ان المسؤولين الاسرائيليين في الشركات الصناعية العسكرية يتشاركون بخلفياتهم الاجتماعية والمهنية، وبقيمهم ونظرتهم الى العالم، كما وتتوطد العلاقات الشخصية والمصلحية بينهم احيانا ايضا.

كما يحدد المؤلفان معايير اضافية للتحديد: هل تشكل مجموعة الشركات التي تنتج السلع العسكرية في بلد ما مجمعا عسكريا، ومثلا على ذلك مؤشرات حجم الانتاج والتوظيف، وحجم الاستثمار الاولي والثابت وذلك المخصص للبحث والتطوير؟. كما يتطلع المؤلفان الى نسبة قيمة انتاج هذه الشركات الصناعية وقيمة مبيعاتها وصادراتها الى اجمالي الانتاج القومي واجمالي الصادرات او الصادرات الصناعية، كمؤشرات اخرى دالة على صحة التأكيد بوجود مجمّع عسكري ـ صناعي. اي ان المؤلفين يبحثان عن مدى اهمية ووقع الصناعة العسكرية على مجمل الحياة الاقتصادية لبلد ما وعلى نسبة التوظيف او البطالة فيه.

تتمثل خلاصة التعريف المستخدم لمصطلح «المجمع العسكري ـ الصناعي» اذن، بوجود شركات خاصة او عامة يتكرس الجزء الاكبر او الكامل من نشاطها للانتاج العسكري، حيث تشكل، مجتمعة، نسبة لا يستهان بها من القطاع الصناعي وعامل تحصيل مالي ومصدراً هاماً لفرص التوظيف لليد العاملة. وتدير هذه الشركات نوعيات متشابهة من المدراء والموظفين الكبار، يحظون بعلاقات جيدة وقنوات اتصال مفتوحة بالاركان السياسية والاقتصادية الحاكمة او النافذة في البلاد.

يحدد المؤلفان، على هذا الاساس، نظرتهما الى الشركات الصناعية العسكرية الموجودة في اسرائيل، ويجريان

المقارنة بين الحالتين الاميركية والاسرائيلية للتأكد مما اذا كان يصح استخدام التعبير في الحالة الثانية، فيؤكد ان انه بالرغم من الاختلاف الشاسع في حجم الموارد والانتاج والقوة التسويقية وما شابه فيما بين البلدين، الا ان اسرائيل لديها ما يمكن تسميته بمجمع صناعي عسكري. ينتقل المؤلفان، بعد ذلك، الى توضيح عدة سمات مميزة للحالة الاسرائيلية، اهمها ما يلي:

(أ) وجود عدد من الشركات الصناعية العسكرية التي تملكها الدولة، على عكس الحالة الاميركية، وهذه الشركات هي الاكبر والاهم من حيث حجم وقيمة الانتاج وعدد العمال، علماً بان ذلك لا يعني ان الشركات الكبرى تنتج كافة اصناف المعدات والمستلزمات القتالية. بل توجد عدة شركات، خاصة او مشتركة (حكومية ـ خاصة)، تقوم، بمفردها، بانتاج اعتدة معينة مثل الاجهزة الالكترونية او الصواريخ الموجهة جو ـ جو وغير ذلك.

(ب) وجود تدخل مباشر للحكومة في نشاط واحوال الشركات الصناعية العسكرية في اسرائيل، على العكس تماما من الحالة الأميركية التي لا تقدم اية مساعدات مالية ولا تفرض اية شروط سياسية (سوى في السماح بالتصدير الى الخارج او منعه عندما يتعلق الامر بكميات معينة او اصناف محددة من نظم الاسلحة). ففي الوقت الذي تقوم فيه الادارة الاميركية بمنح مشروع تطوير وانتاج لشركة اميركية ما، على ان تتحمل الشركة كافة النفقات والمجازفات المالية، توفر الحكومة الاسرائيلية للشركة التي تلبي طلبا ما رأس المال او القروض، علاوة على التعهد بشراء المنتوج.

(ج) اضطرار الشركات الصناعية العسكرية الاسرائيلية، بسبب صغر حجمها نسبياً وضيق اسواقها المحلية والخارجية، الى عدم القيام بمشاريع تطوير وانتاج كبيرة دون التأكد من وجود التمويل (الحكومي غالبا، علما بانه في المستقبل القريب قد يتم تحويل الاعتمادات المالية الاميركية الى الشركات عبر الحكومة الاسرائيلية، او حتى يمكن لشركات انتاج الاسلحة الاميركية ان تستثمر رؤوس الاموال مباشرة في نظيراتها الاسرائيلية ضمن العمل بمشروع الطائرة المقاتلة الجديدة «لافي»)، ودون التأكد من وجود نية لدى الحكومة، ممثلة للقوات المسلحة الاسرائيلية، بشراء كمية محددة من المنتوجات العسكرية وعلى مدى عدة سنوات قادمة، كي تضمن الشركة استمرار الدخل وتأمين فرص العمل للعمال والفنيين والمهندسين.

(د) وجود شريحة عليا في ادارة الشركات الصناعية العسكرية في اسرائيل تتألف من اشخاص يتماثلون في الخلفية والقيم الاجتماعية والمحيط المهني. بل ويلاحظ المؤلفان وجود نسبة عالية جدا من الضباط المتقاعدين على رأس هذه الشركات، وخاصة الحكومية منها. ويلاحظ، ايضا، الدور الذي لعبه العديد من المستثمرين الخاصين في تأسيس الصناعة العسكرية وقد تمتعوا بعلاقات شخصية جيدة بالزعامة السياسية في البلاد. ويضيف المؤلفان ان وثوق العلاقات فيما بين افراد الشريحة العليا في شركات الصناعة العسكرية يصل الى حد وجود العلاقات الشخصية الحميمة وحتى العائلية.

(هـ) قيام الحكومة الاسرائيلية بلعب دور مباشر في دعم نشاطات البحث والتطوير، حتى يم تخصيص ما قيمته ٢ بالمئة من اجمالي الناتج القومي لجهود البحث والتطوير من قبل الحكومة والشركات الخاصة على حد سواء. لكن يتضح الامر اكثر من ذلك عندما نلاحظ ان نصف هذا الاستثمار يتم في القطاع المدني ومن قبل الشركات الخاصة غالبا، بينما يذهب النصف الآخر للبحث والتطوير العسكري حيث تتحمل الحكومة العبء الأكبر من الاستثمار. ويجدر ان نذكر ان هذا الوضع يتميز كلياً عنه في الولايات المتحدة، حيث لا تساهم الادارة الاميركية بأي شيء في نشاطات البحث والتطوير، تاركة الاستثمار للشركات الخاصة التي تضطر الى المجازفة بأموالها في البحث عن تكنولوجية وتصاميم جديدة قد تنجح او تفشل، لكن لا مناص لها من ذلك كي لا تتخلف عن منافسيها. وربما يوجد غطاء واحد في الولايات المتحدة لا يوجد بالضرورة في اسرائيل، الا وهو ان القوات المسلحة الاميركية لا تشتري سوى المنتوجات العسكرية الاميركية (الا اذا توفر اذن خاص)، بينما تميل اطراف في الادارة الاسرائيلية والقوات المسلحة الى تفضيل المصادر الخارجية.

ينطلق المؤلفان ايضا، من خلال هذه الدراسة، الى مراجعة اهم المعالم الاقتصادية والسياسية للصناعة العسكرية في اسرائيل، فيبحثان، خدمة لذلك، عن موقع صنع القرار في الشروع في مشروع تطويري او انتاجي جديد، وفي تصدير الاسلحة كما وفي استيرادها. وينظران، ايضا، الى قياس الربح مقابل الكلفة، او الى التوازن فيما بين الاستقلالية والتبعية على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية نتيجة اتباع او الغاء سياسة السعي وراء الاكتفاء الذاتي، في مجال التصنيع العسكري.

فيطرح بيري ونوبياخ تساؤلا حول صحة وجدوى بناء المجمع الصناعي العسكري في اسرائيل، اذ يقدمان

الاعتراضات التالية على ذلك: اولا، حقيقة ان السوق المحلية للمنتوجات الاسرائيلية لا تقدر ان تستوعب الكمية التي ينبغي انتاجها اذا كان للمشروع ان يكون مربحا اقتصاديا، مما يشجع على التطلع نحو تصدير المعدات العسكرية وبالتالي على البحث عن الاسواق؛ وثانيا، ان المعضلات الادارية والسياسية التي تجعل عملية صنع القرار في المباشرة بتطوير وانتاج سلاح ما عملية ناقصة وغير مدروسة تماما، تؤدي الى تصنيع معدات غير فعالة وغير قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية، كما ان القوات المسلحة الاسرائيلية نفسها تمتنع عن استخدامها؛ وثالثا، ان مسألة التصدير والمنافسة في الاسواق الخارجية، تعني، عمليا، اختراق اسواق آسيوية وافريقية واميركية لاتينية معينة حيث توجد عراقيل سياسية واخلاقية تمنع الدول الكبرى عن امدادها بالسلاح، ومثلا الحكومات العنصرية والدكتاتورية، مما يضع اسرائيل في وضع سياسي واخلاقي سيء قد يعود عليها بالعزلة الدولية وردات فعل الدول او الشعوب المساء إليها.

ويضيف المؤلفان الى كل ذلك ان شركات الصناعة العسكرية التي تملكها الحكومة تعاني، غالباً، من ربحية اقل ومعدلات انتاج وانتاجية لكل عامل ادنى بكثير منها لدى الشركات الصناعية العسكرية الخاصة. ويضاف الى ذلك حقيقة ان الشركات الخاصة كثيرا ما تقوم ايضا بانتاج السلع المدنية كاجهزة الراديو والبرادات ومكيفات الهواء وما شابهها، مما يوفر لها مصدر ارباح كبيرة، وخاصة ان هذه المنتوجات تلقى رواجاً في الاسواق الاوروبية والاميركية لا يمكن ان تلقاها المنتوجات العسكرية لاسباب سياسية وعسكرية ـ امنية واقتصادية ـ تجارية. فتضاف هذه الاعتبارات الى تلك المذكورة اعلاه، مما يدفع المؤلفين الى التساؤل، بل والاقتراح، حول امكانية استبدال الصناعة العسكرية بقطاع صناعي مدني اوسع من شأنه ان يعوض، بل ويزيد، على الارباح المالية الناجمة عن بيع المعدات العسكرية في الوقت الذي يلغي فيه الآثار والعواقب السياسية البعيدة المدى على مكانة اسرائيل الدولية.

وقد استخلص المؤلفان مجموعتين من الملاحظات الاساسية مما سبق، وتتعلق المجموعة الاولى بحساب الربح والخسارة، او الجدوى الاقتصادية والسياسية، في انشاء صناعة عسكرية اسرائيلية. فيطرح المؤلفان ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية تكلف الحكومة انفاقا باهظا لقاء مردود محدود، في الوقت الذي تكلف مشتريات الاسلحة الاجنبية اقل من ذلك. فيظهر ان بناء وتنمية المجمع العسكري الصناعي الاسرائيلي يتطلب استثمارا كبيرا يزيد حالة المديونية العامة للبلد، مما يجعل اسرائيل بالتالي تعتمد، اكثر فاكثر، على رضى الولايات المتحدة. اما بالمقابل، حسب رأي بيري ونـوويبـاخ، فان تحـويـل الاستثمار من القطاع العسكري الى المدني من شأنه تقوية الاقتصاد عموما والصادرات خصوصا، مما يحسن وضع ميزان المدفوعات، فيجعل اسرائيل اقل اتكالية على الهبات الاميركية، واكثر قدرة على المناورة السياسية. ويعتقد المؤلفان بانه بامكان اسرائيل، في هذه الحالة، ان تجد ما تحتاج اليه من نظم اسلحة رئيسية في الخارج نظرا لكثرة مصادر الاسلحة التي تبحث عن الاسواق.

اما المجموعة الثانية من الملاحظات، فتتعلق بالتيارات المختلفة، او حتى المتناقضة، داخل اسرائيل في النظر الى قضية انشاء صناعة عسكرية اسرائيلية، وباية طبيعة وباي اتجاه. ويؤكد المؤلفان ان مجموعة المستثمرين الذين يمثلون الشركات الحكومية او الشركات العامة يحملون عقيدة جماعية وتتأثر نظرتهم بطبيعة الاستثمار المطلوب، فيعتقدون بوجوب قيام الحكومة بلعب دور مباشر وبخلق قاعدة صناعية اسرائيلية للمنتوجات العسكرية. بينما تتألف مجموعة ثانية من المستثمرين الخاصين الذين يؤمنون بالمبادرة الحرة، وبالتالي بغلبة قانون السوق، والعرض والطلب، مما يؤثر في نوعية المنتوجات وفي التوجه التسويقي، وكذلك على مصادر التمويل وامكانيات التعاون مع المستثمرين الخارجيين. وثمة عامل اضافي يتمثل في قيام العديد من الضباط او الوزراء السابقين بالعمل كوكلاء لشركات الاسلحة الاجنبيـة، حيث يسعون الى اقناع المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية بشراء المنتوجات الاجنبية، نظراً الى مصلحتهم الشخصية في ذلك.

اذا كانت هذه اهم الاتجاهات والملاحظات التي يدرسها المؤلفان، فان الكتاب قد اغفل مجموعة ملاحظات، او حتى انه اظهر نقصا في تعريف وفهم ماهية المجمع العسكري الصناعي، ان عموما او في الحالة الاسرائيلية خصوصا. ويتمثل الاعتراض الاول في ان مفهوم المجمع العسكري الصناعي يشتمل على اكثر بكثير مما اورده المؤلفان. اذ يقصد بالتعبير ليس مجموعة الشركات التي تنتج المعدات العسكرية فحسب، بل ومجموعة العلاقات والاطر التي تربط هذه الصناعة بالمؤسسة الدفاعية، بحيث يؤلف ذلك المزيج من الشركات المنتجة والقوات المسلحة المستهلكة، اضافة الى الاطار السيـاسي ـ القانوني (اي جهاز الدولة) ثالوثاً هو ما يعرف بالمجمع العسكري الصناعي. ويعكس هذا الاغفال نقصا اساسيا في فهم طبيعة العلاقات والمصالح بين الهيئات الاقتصادية ومصالحها التجارية، والهيئات

العسكرية ومصالحها المؤسسية، والهيئات السياسية ومصالحها الداخلية والخارجية. اي انه يتم تجاهل مدى الدور العضوي الذي تلعبه السلطة السياسية، صاحبة القرار فيما يخص المؤسسة الدفاعية (الجيش واجهزة الامن وما شابه)، في تعزيز وتشجيع القاعدة الصناعية وفي تشجيع سياسات واتجاهات انتاجية وتسويقية وتصديرية فيها. فتتحمل السلطة السياسية المسؤولية المباشرة عن طبيعة البلد العسكرتارية وعن علاقات اسرائيل التسليحية بين العالم، بينما يؤدي العزل المصطنع الذي يقيمه المؤلفان بين السلطة السياسية والمجمع الصناعي الى تبرئة الاولى من المسؤولية والى تصوير الكيان الاسرائيلي بطريقة معينة توحي بالصحة الخلقية.

امـا الاعتراض الثاني، فيتعلق بالحيرة التي يزعمها المؤلفان، بداية ونهاية، حول دوافع اسرائيل في تنمية الصناعة العسكرية. فيتساءل بيري ونوبياخ: لماذا تواصل اسرائيل الاستثمار في مجال يعتبرانه خاسرا اقتصاديا؟ ويشعـران بالقلق حيـال مستقبل الاحوال الاقتصادية والسياسية للبلاد. إلا ان ذلك يتجاهل، تماما، حقيقة ان الاقتصاد الاسرائيلي (وبالتالي الجسم السياسي) لا يخضع للقوانين الاقتصادية العادية، ولم تتأثر اهم القرارات المصيرية الاسرائيلية بالقيود الاقتصادية الى حد الغاء اجراء ما، نظراً الى غلبة الاعتبار السياسي في الحساب وصنع القـرار الاسرائيلي، وذلك حتما بفضل شتى انواع واشكال التدفق المالي الهائل الذي جاء للدولة الصهيونية منذ نشأتها. بل يقدم المؤلفان جانباً آخر من الاجابة على هذا السؤال من حيث لا يدريان، اذ يؤكدان اتفاق سياسة تصدير الاسلحة الاسرائيلية مع الاحتياجات الاميركية من جهة، ومع رغبة اسرائيل في دعم خصوم دول المواجهة العربية او اصدقاء اسرائيل في مختلف البلدان، من جهة أخرى.

واذا كان هناك من اعتراض رئيسي ثالث، فهو نقص المعالجة الاقتصادية للمسألة، حيث غاب جانب هام للغاية في قياس حجم وأهمية المجمع العسكري الصناعي وفي تعريف ماهية المجمع، الا وهو تحديد اجمالي حجم القوة البشرية والاستثمار المالي في جميع اوجه النشاط الامني والعسكري والدفاعي. اي انه، عند حساب حقيقة وجود وتحديد مدى حجم المجمع العسكري الصناعي بمعناه الاوسع كما حددناه اعلاه، فلا بد من ان نذكر ان القوة البشرية العاملة في الصناعة العكسرية والبالغة ١٠٠ الف عامل تقريباً، تضاف الى حوالي ٢٠٠ الف شخص آخر يعملون في الجيش والشرطة والاجهزة الامنية الاخرى، ليصبح المجموع العام حوالي ٣٠٠ الف شخص او ربع اجمالي القادرين على العمل في البلاد، ولا يشمل ذلك اعداد موظفي الدولة او القطاع العام. واذا كان اكثرية عمال الصناعة العسكرية يعملون في الشركات الحكومية، فان حجم الدور الاقتصادي للدولة، وحجم القوة العاملة والقيمة المالية المستثمَرَة في المؤسسة الدفاعية برمتها، يدلان على حقيقة الموقف فيما يتعلق بالمجمع العسكري الصناعي الاسرائيلي وحقيقة طبيعة تلك الدولة واهمية الدعم الاميركي.

واخـيرا، فان الاعتراض الذي يرد على البال هو انه كان باستطاعة المؤلفين ان يطرحا الافكار والمعلومات الاسـاسيـة كلها بشكل مقالة، ولا حاجة لدراسة بهذا الحجم اذا كانت ستعجز عن تغطية جوانب اساسية من الموضوع، وخاصة ان الكثير من المعلومات حول نظم الاسلحة المنتجة والصفقات المعقودة هي ناقصة او قديمة او لا تواكب آخر التطورات. وكان المتوقع من يورام بيري بالتحديد ان يساهم مساهمة اكبر بكثير في جانب علاقة الدولة بالمجمع العسكري وبالمؤسسة الدفاعية، الا انه لم يفعل ذلك مما افقد الكتاب الكثير من القوة، وخاصة انه اذا اراد المؤلفان اثارة النقاش وفتح الحوار، فكان يترتب عليهما ان يثيرانه فعلا، وبطريقة مؤثرة، لا ان يلتفا على المضامين الاعمق والابعد والمتعلقة بطبيعة المشروع الصهيوني.

ي . خ .

التوثيق، والتوثيق الفلسطيني

لا تاريخ دون وثائق، وبالتالي لا مستقبل، ثقافياً او سياسياً، دون تاريخ. والوثائق تعتبر، بحق، الذاكرة الفعلية لأية امة من الامم، ولأي حقبة من حقب التاريخ. لذا، فان الاهتمام بالوثائق وحفظها ـ وهو ما اصطلح على تسميته بالتوثيق Documentation ـ يعتبر احد اهم المقاييس لتحديد ومعرفة مدى تطور هذه الامة أو تلك، لا رتباطه، جدلياً، بمدى الوعي الوطني، من جهة، ودرجة تقدمه، من جهة اخرى.

ولم يكن التوثيق بالنسبة للفلسطينيين، كشعب، يرتبط، تاريخياً، بأقوى العرى مع شعوب المنطقة الشرق اوسطية، التي ازدهرت ضمن حضارات الشرق القديم كالحضارة السومرية والبابلية والفرعونية والكنعانية، بالأمر الخاص، فقد جرى عمل حفظ الوثائق الاساسية وحفظها على انواع متشابهة من الطين، والزجاج. وقد تطورت مسائل الحفظ تلك مع تأسيس الكنيسة، كهيئة دينية مستقرة، تعتبر الفلاحين رعاياها الروحانيين. ولعل أول ارشيف عالمي تم تأسيسه هو ارشيف بول الخامس، في اوائل القرن السابع عشر، في الفاتيكان. اما على صعيد «الارشيف الوطني»، بمعناه السياسي، التابع للدول، فكان تأسيسة في باريس سنة ١٧٩٠، وهو أول ارشيف وطني في العالم، ولا يزال متواصلاً للآن.

وفي بريطانيا، تم تنظيم قانون «دار الوثائق» في سنة ١٨٣٧، كما تم الإعلان في سنة ١٨٨٨ عن ولادة جمعية الوثائق البريطانية. وقد اسهمت هذه الجمعية بدور رئيسي في تنظيم السجل الوطني للارشيف العام ١٩٤٥. ولظروف الاستعمار في الوطن العربي، تأخرت عملية التوثيق في الاقطار العربية الى ما فترة ما بعد استقلال هذه الاقطار، ثم جرت في أوقات متفاوتة. الا انه يمكن الاعتماد على الارشيف الوطني للدول المستعمرة للاقطار العربية، فيما يختص بوثائق الاستعمار في تلك الدول، ووثائق تلك الدول من سياسية واقتصادية واجتماعية. وفيما يخص الوضع الفلسطيني، يمكن الوقوع على الوثائق في ملفات وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات البريطانيتين.

لذا، فان فلسطين، بحكم فقدانها النظام السياسي المستقل منذ وقوعها تحت نير السلطنة العثمانية، ومع انتقالها الى مرحلة الانتداب البريطاني في اوائل العقد الثالث من هذا القرن، لم تنشىء ادارة وطنية فلسطينية، وفقا لصك الانتداب البريطاني، حتى سنة ١٩٤٨. اما في هذه السنة، فقد تمكنت الحركة الصهيونية من فرض سيطرتها على الجزء الاكبر في فلسطين والاعلان عن قيام «اسرائيل» فيه. لذا، لم تعرف فلسطين الارشيف الوطني او اية مؤسسة وثائق خاصة مستقلة.

ويمكن تقسيم وثائق تلك الفترة على النحو التالي: الوثائق العثمانية المتعلقة بفلسطين؛ والوثائق البريطانية الخاصة بوزارة المستعمرات، والمتعلقة بفلسطين؛ وثائق الاحزاب السياسية الفلسطينية، والهيئات واللجان الشعبية؛ ووثائق الصحف الفلسطينية، في الفترة الانتدابية البريطانية؛ والوثائق العربية، المتعلقة بالقضية الفلسطينية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨.

وقد كشفت بريطانيا عن جزء من وثائقها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث يتم الكشف عن الوثائق بعد مرور ثلاثين عاما.

اما تلك الوثائق المتعلقة بالاحزاب السياسية الفلسطينية، كحزب الدفاع والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال العربي، ووثائق اللجنة التنفيذية، ووثائق الحزب العربي وغيرها، فمعظمها كان محفوظاً، بشكل شخصي، لدى بعض قادة هذه الاحزاب، والاخر كان محفوظا في ذاكرة اصحابه.

هذا بالنسبة لفترة الانتداب البريطاني، اما الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤، فقد تم فيها حرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العمل السياسي المستقل، وبالتالي لم تكن لهم هيئاتهم السياسية او الصحفية، او المؤسساتية الخاصة والمستقلة او، بعبارة أدق، لم يكن لهم في هذا شيء كثير. وقد عاشوا مرحلة الاغتراب، والشتات، لذا فان معظم وثائق هذه الفترة موجودة لدى الدول العربية المضيفة، وبشكل خاص في لبنان وسوريا ومصر والاردن. وقد استمرت هذه الحال حتى بروز منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤، واعتراف جامعة الدول العربية بها. ومنذ تأسيسها، بدأت ملامح الشخصية الفلسطينية، تتوضح عبر خط متصاعد. وقد انعكس ذلك على نشاطات المنظمة وتم تأسيس مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت سنة ١٩٦٤ وكان له دور السبق في تأسيس اول ارشيف فلسطيني بالمعنى العلمي، ثم برزت الصحافة الفلسطينية بتنوعها وغزارتها وتم تأسيس «الارشيفات» الخاصة بها.

الوثائق الفلسطينية: الغزارة، الاصالة.

وقبل الغوص في مراحل التجربة الفلسطينية في مجال التوثيق والتعرض من خلالها الى محاولة التوصل الى صيغة اساسية مستقبلية، لابد من اثارة موضوعة، هي من اهم الموضوعات المتعلقة بالمجال التوثيقي الفلسطيني، والاشارة، مبدئياً، الى خصوصية هذه الموضوعة ضمن اطار الخصوصية الفلسطينية بشكل عام. وهذه الموضوعة تكمن في التساؤل التالي: ما هي الوثيقة الفلسطينية، او ما الذي يمكن اعتباره وثيقة، وما الذي لا يمكن اعتباره وثيقة؟ ولهذا التساؤل ما يبرره في سياق التجربة السياسية الفلسطينية، خاصة في الفترة التاريخية ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥، وذلك، نظراً لفرادة المادة المدونة، ولخلو بعضها، او حتى معظمها، من المعنى السياسي القادر على تحديد الموقف السياسي، بل أن معظمها جاء لاغراض تكتيكية آنية، مما يعقد عمل التوثيق، ويؤدي، بدوره، الى تضليل الباحث. ولا غرابة في ذلك، اذا اخذنا هذه الخصوصية ضمن اطارها العام في الخصوصية الفلسطينية.

إن فقدان النظام السياسي المركزي من شأنه ان يؤدي الى تعددية مراكز القرار في داخل الهيئة السياسية الواحدة احياناً، مما يؤدي الى تعدد التغيير السياسي ويعطي الوثائق السياسية التابعة للجبهة الواحدة تنوعاً تكتيكياً، ويكفي ان نقوم، في تجربة سريعة، بمحاولة رسم خط بياني محدد لمواقف الجبهة (كذا) ازاء النظام (كذا) خلال السنوات الخمس الاخيرة مثلا. اذ لو فعلنا هذا لوجدنا تقلبات في الرأي لا حصر لها. وما ينطبق على النظام السياسي ينطبق، ايضاً، على الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، او غيرها. لذا، فان تحديد ما هي الوثيقة السياسية هو امر في غاية الاهمية للبدء بأي عملية توثيقية جدية. ومن الناحية النظرية، فان الوثيقة هي «كل مدون يعطينا صورة، او جزءاً من صورة، للتجمع البشري وكل ما يحيط به كونيا في زمان ومكان معينين[١]. اما على صعيد الارشيف الصحفي، فيمكن تعريفه «بمجموعة المواد الاعلامية والثقافية المختارة والمجمعة سواء كانت هذه المواد قصاصات وصوراً ونشرات وكتيبات وخرائط ومراجع أو مواد سمعية وبصرية، وما شابه ذلك، على ان تكون هذه المواد منظمة ومرتبة بشكل يسهل الوصول اليها وحفظها واسترجاعها، ضمن ترتيب وتصنيف تلك المواد وفق خطة او نظام بحيث يسهل الرجوع اليها عند الحاجة»[٢]. ووفقاً لتعريف محجوب مالك، فان التوثيق هو: «مالا يمكن الاستغناء عنه لاثبات حقوق الجماعات والافراد او الدولة ذاتها، كما انه لا يمكن الاستغناء عن الوثائق التي تحمل معلومات او حقائق عن ذلك الجهاز، والتي خلقت لاغراض ادارية، ولكنها يمكن ان تستعمل في الدراسات التاريخية والاقتصادية وغير ذلك من العلوم الانسانية[٣].

ومن الناحية العملية، وفي اطار الموضوع الفلسطيني، فلا بد لنا من التعرض الى اشكال الوثائق منذ بداية الفترة العثمانية حتى الوقت الراهن بمحاولة اولية للتوصل الى تعريفات خاصة بالوثيقة والوثيقة الارشيفية والارشيف.

الوثائق الرسمية:

وهذه تشمل. وفقا للاصطلاح المتفق عليه، «كافة الوثائق الصادرة عن الاجهزة الحكومية ذات الصفة التشريعية او التنظيمية، مثل الاوامر والمراسيم والقرارات والمعاهدات والاتفاقات والانظمة والتعليمات واللوائح ونحوها، وتسمى بالوثائق العامة (General Documents)[٤]. ووفقا لهذا الاصطلاح، امتازت الوثائق الرسمية

الفلسطينية خلال الفترتين العثمانية والبريطانية بخصائص محددة، ابرزها: الصفة الرسمية للوثائق وتابعية هذه الوثائق للباب العالي العثماني، ومن ثم لوزارة المستعمرات البريطانية. لذا، فقد جاءت عملية حفظ هذه الوثائق بطريقة سرية، ولكنها رسمية، مما ساعد على الحفاظ عليها خارج فلسطين، كونها شكلت جزءاً من عمل الادارة السياسية، وعبرت عن العمليات الاجرائية التي تمت بها الانجازات السياسية، مما يساعد على اعتبارها ادلة على العمل، وليست العمل بذاته، وانها تستمد صحتها من صفتها تلك كمادة خام لمصادر صحيحة. وقد جاء تريب هذه الوثائق في ارشيفات الدول المستعمرة وفقا لانتاجها الاداري، وليس لاستخدامها البحثي، مما يفترض بذل الجهود ليس في استعادتها فقط، بل في اعادة ترتيبها وفقا للرؤية الوطنية السياسية، وليس لحاجة الاستخدام الاداري وقت الاستخدام، وصياغة القرار.

واذا كان للوثائق من دورة حياتية، فان دورتها لا تبتعد عن دورة حياة الانسان من حيث الولادة حتى الوفاة[٥]. فهي تمر بمرحلة التكوين، في جوف الادارات التي انتجتها كوعاء لمقولة سياسية، او امر اداري، او عسكري، او خلافه. وغالبا ما تتكون من الخطابات والتعاميم والبرقيات واللوائح والخارج والسجلات والتقارير والمستندات والاوامر والمراسيم والقرارات والتنظيم الاداري، ولابد ان يتوافر لكل وثيقة معلومات حول ما يجيب على الأسئلة الاربعة التالية: اولاً: من؟ اين؟ متى؟ كيف؟ وذلك بهدف استخدامها واستخراج المعلومات الضرورية منها، واعدادها لمرحلة الحفظ التي تختلف من وثيقة لاخرى، والتي تنتهي، عادة، بتحويل الوثيقة من حالتها الاصلية الى حالة اخرى وفقا للتقنيات المتوافرة. وقد ساعدت العلوم الحديثة على تحويل الوثائق الى مصغرات تختصر تراكمها الكمي والى نوعيات غاية في الدقة والوضوح وصغر الحجم.

اما المرحلة الاخيرة من حياة الوثيقة، فهي الاتلاف او التحويل، الذي لا يمكن القيام به دون المرور بالمراحل المذكورة وبعد استنفاذ كافة فوائدها العملية والزمنية والاعتبارية. ويحتاج ذلك الى تنظيم قانوني رسمي لرسم التخوم الفاصلة بين مراحل دورة حياة الوثيقة، خاصة مرحلة الاتلاف. ان التطور التقني الحديث قام بتوفير المناخ المناسب لحفظ الوثيقة الاصلية على مصغرات والتخلص من حجم الوثيقة على اساس حفظ الصورة.

ثانيا: الوثائق غير الرسمية، وهي كافة الوثائق الصادرة عن افراد او هيئات غير تابعة لمؤسسات الادارة السياسية الرسمية، وتشمل، بالخصوص، الوثائق الخاصة بالافراد والجماعات، والهيئات والمنظمات والاتحادات. وفيما يختص بالوضع الفلسطيني، خاصة في الزمن الانتدابي، فإن لهذه الوثائق اهمية خاصة، كونها اشتملت على وثائق الحركة السياسية الفلسطينية كافة: اضافة لملفات الصحف وغيرها من نشاطات سياسية، وشعبية، وقد كان لنشرها، في السنوات الاخيرة، في مجموعات وثائقية، اكبر الاثر في تقويم الكتابة التاريخية الفلسطينية وتقدمها. وفي ابرز ما صدر في هذه المجموعات يذكر: ملف وثائق فلسطين (القاهرة: وزارة الارشاد القومي ـ الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، والوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ١٩١٥ ـ ١٩٢٦ (القاهرة: جامعة الدول العربية ـ ادارة شؤون فلسطين، ١٩٥٧، في جزئين)؛ ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، وقد جمعها وصنفها د. عبد الوهاب الكيالي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)؛ وكذلك مجموعتا اوراق اكرم زعيتر التي اعدتها للنشر بيان نويهض الحوت فصدرت الأولى بعنوان: اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، وصدرت الثانية بعنوان: اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠).

ووفقا للتقسيم الرسمي وشبه الرسمي، فان اشكال الوثائق الفلسطينية في معظمها غير رسمي، لعدم معرفة فلسطين النظام السياسي المستقل، بمعناه القانوني، منذ ما قبل العهد العثماني. ويمكن حصر اشكال الوثائق الفلسطينية على النحو التالي:

أ ـ الوثائق التاريخية ذات الطابع الآثاري Archaeology :

وهي كل ما يمت الى فلسطين بصلة من مكتوب، وخلافه، اطلالا وأوابد ومنحوتات ومخطوطات، منذ بدء الخليقة مروراً بالحضارات الكنعانية والرومانية والاسلامية والعثمانية. وقد بدأ الاهتمام بها مع نهاية الحرب الكونية الاولى، وقام بالبحث عنها رجال الآثار الالمان ثم الانكليز والفرنسيون، وخضع هذا البحث، بالاساس، لأهداف سياسية محددة. ووجد هذا الشأن الاهتمام الخاص به، فلسطينياً، منذ فترة قريبة، حيث تأسس، مثلاً، قسم خاص في دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف. للاهتمام به، ولا يزال هذا الاهتمام في بدايته.

ب ـ الوثائق العثمانية:

تنتمي للفترة التي تبدأ منذ سنة ١٩١٦، غداة معركة مرج دابق وتمتاز هذه الفترة باختلاط الوثائق الفلسطينية مع الوثائق السورية واللبنانية والاردنية، باستثناء الوثائق المتعلقة بالقدس التي شكلت وحدة ادارية مرتبطة مباشرة بالباب العالي العثماني. ويمكن العثور على وثائق تلك الفترة في ملفات الباب العالي في تركيا، مع ملاحظة تشابكها، ايضاً، مع الوثائق التركية ذاتها، وخصوصاً حين يتعلق الامر بالنواحي القانونية والتشريعية؛ ان هذا لا يفقدها اهميتها ودورها في توضيح الخلفية التاريخية التي سبقت معاهدة سايكس ـ بيكو، كما لا يفقدها فوائدها في تفسير التكوين الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني. والاهتمام بوثائق تلك الفترة ما يزال، على كل حال، ضئيلاً للغاية، بل هو غائب غياباً كاملاً عن مراحل منها، حيث يحل التنظير، في الحديث عن تلك المراحل، محل الوثيقة اللازمة. ولا تزال مواد هذه الفترة مكتوبة باللغة التركية، بعضها بالحرف العربي وبعضها الاخر بالحرف اللاتيني، اضافة لما هو منها معروف باللغة العربية.

ج ـ وثائق فترة الانتداب البريطاني:

وتحتل الوثائق غير الرسمية اهمية خاصة خلال هذه الفترة، وتمتاز وثائق هذه المرحلة بالتنظيم والوضوح بالقياس الى وثائق المرحلة العثمانية.

فالادارة الرسمية البريطانية، والتي عُرفت باسم «حكومة فلسطين» كانت على درجة عالية من التنظيم ودقة الادارة، مما اسهم في تنظيم الوثائق الفلسطينية والحفاظ عليها في ملفات وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانيتين. وذلك اضافة لازدهار الصحافة الفلسطينية في الزمن الانتدابي، فرغما عن بعض القوانين البريطانية المنحازة إلى الجانب الصهيوني فان الصحافة الفلسطينية حققت نموا وازدهاراً كبيرين بالمقارنة مع وضعها في الفترة العثمانية. ويكفي ان نذكر أن مائة وخمساً وتسعين صحيفة، بين يومية واسبوعية، تتوزع ما بين العربية والانكليزية والعبرية، ازدهرت في فلسطين في الفترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨[٦]. ولا يزال معظم ملفات هذه الصحف بحكم المفقود او الموجود خارج الدوائر الفلسطينية. وفي هذا السياق، لابد من الاشارة الى ان ترتيب الوثائق البريطانية في ارشيف وزارة المستعمرات جاء وفق احتياجات الادارات البريطانية بالأساس، مما يستدعي اعادة ترتيبها بما يخدم البحث الفلسطيني.

وثائق ١٩٤٨ ـ ١٩٦٥:

وتتوزع وثائق هذه الفترة وفقا لحالة الشتات التي اصابت الشعب الفلسطيني على عدة اتجاهات، ابرزها:

ـ العرب في اسرائيل: وتتداخل معظم وثائقهم مع الوثائق الاسرائيلية الرسمية.

ـ وثائق حكومة عموم فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠: وتتوافر هذه الوثائق في ملفات الهيئة العربية العليا[٧].

ـ وثائق الضفة الغربية، والمتداخلة مع الوثائق الاردنية الملكية منذ مؤتمر اريحا، ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧.

ـ وثائق دائرة فلسطين في جامعة الدول العربية: المحفوظة في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

ـ الوثائق المتعلقة بتوزيع وتشغيل الفلسطينيين: وهي مجموعة تقارير ووثائق ذات اهمية خاصة، وموجودة في ملفات (U.N.R.W.A) التابعة للامم المتحدة، في فيينا.

ـ الوثائق المتعلقة بالنشاط السياسي الفلسطيني في الاقطار العربية المحيطة بفلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠: وهي، في معظمها، من مقتنيات ارشيفات الاستخبارات العربية لطبيعة خصوصيتها، ويمكن العثور على القليل منها هنا وهناك لدى الهيئات او الافراد المعنيين بالأمر.

هـ ـ وثائق الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥:

وتتوزع حسب اهميتها: وثائق منظمة التحرير الفلسطينية عبر دورات المجلس الوطني الفلسطيني، ومجموعة الادبيات المطروحة في دوراته، اضافة لملفات الصحف الفلسطينية وكذلك البرامج السياسية والبيانات وما يشبهها في ادبيات الفصائل الفلسطينية، وتفاعل هذه الحركة الفلسطينية بالمحيط العربي والدائرة الدولية، اضافة لتقارير وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل الفلسطينيين (U.N.R.W.A). وابرز ما يميز هذه المرحلة الغزارة الفائقة للمادة الوثائقية، مما يعطي عملية تقييم الوثيقة الفلسطينية اهمية خاصة تتطلب وعيا دقيقا ومعايشة حقيقية لظروف ولادة كل وثيقة وسمات كل فترة من الفترات السياسية. ولتقييم الوثائق، ينبغي القيام بإجراءات شاملة تبدأ بالتعرف على الوثيقة وتحديد هويتها واساليب جمعها وحفظها وتنظيمها، ومن ثم تقرير الفائدة منها، وفرزها، واتلاف غير المهم منها.

ونظراً لما يحتاجه هذا العمل من جهد، وخبرة، واتقان، فانه، للاسف، لم يلق العناية اللازمة مما تسبب في اضاعة الكثير من الملفات الوثائقية الهامة عبر العشرين عاما من التجربة الفلسطينية المعاصرة.

ملامح التجربة الفلسطينية في التوثيق:

كان لمركز الابحاث الفلسطيني دور السبق في المجال التوثيقي الفلسطيني، حيث تأسست فيه ثلاثة اقسام خاصة منذ سنة ١٩٦٤: قسم خاص بالمكتبة والوثائق التاريخية الفلسطينية، وقسم خاص باليوميات الفلسطينية، وقسم خاص بالارشيف. واعتمد قسم الارشيف على توثيق كافة المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وفق اربع مجموعات رئيسية: المجموعة الفلسطينية، والمجموعة العربية والمجموعة الدولية والمجموعة الاسرائيلية. وكانت روافد المعلومات تأتي عبر عشرات الصحف العربية والصحف الاجنبية بثلاث لغات هي العبرية والانكليزية والفرنسية.

وقد شكلت مادة الارشيف الارضية الاساسية لتوثيق القضية الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٤. وبالاستناد إلى معلومات ارشيف مركز الابحاث، قام المركز بنشر زهاء ٢٤ مجلداً شاملاً بعنوان «اليوميات الفلسطينية»، وهي عبارة عن مسح شامل لكافة نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عموماً وعلى الصعد كافة. وقد تم تصوير الارشيف سنوياً بـ «الميكرو فيلم»، وقد تطور عمل الارشيف منذ سنة ١٩٨١، واصبح يصدر ملفا شهرياً مفهرساً لمواده، وفق ٧٢ راساً للموضوعات، تسهيلاً لعمل الباحثين في سرعة استخراج المعلومات من ملفات الصحف.

اما فيما يتعلق بقسم الوثائق، فقد تم جمع الوثائق الاساسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من الارشيف الوطني البريطاني وملفات الهيئة العربية العليا واوراق شخصيات وقيادات فلسطينية وملفات بعض صحف فلسطين زمن الانتداب. كما جمعت وثائق شفاهية ـ مباشرة ـ مسجلة، من بعض الشخصيات الوطنية الفلسطينية (Oral History). وحصل القسم على بعض وثائق حكومة عموم فلسطين، وكذلك على بعض الوثائق العثمانية. كما حصل على مصغرات بريطانية متعلقة بالقضية الفلسطينية، معظمها يتعلق باراضي فلسطين، ونظام الملكية، ومعظم الوثائق المحفوظة وثائق اصلية. وهذا كله شكل اسهاماً واضحاً في ظهور دراسات تاريخية متخصصة ودقيقة في القضية الفلسطينية.

ونظرا لخصوصيات القضية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ونظراً لاهمية دور مركز الابحاث في بلورة الشخصية الوطنية وابراز دورها الحضاري، فقد تعرض هذا المركز الى خمسة اعتداءات عنف متفرقة ابرزها نهب كافة محتوياته من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي، اثناء اجتياحه لبيروت الغربية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، تم تفجير مقره بسيارة ملغومة في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣.

لذا، فانه يمكننا اعتبار تجربة مركز الابحاث التوثيقية، عبر ما انجزه من جمع وتصنيف ونشر، أبرز التجارب الفلسطينية في هذا المجال، اضافة لتجربة جامعة بيرزيت داخل الوطن المحتل.

وفي هذا السياق، لابد من الاشارة الى مسألة هامة برزت عبر التجربة الفلسطينية في التوثيق وهي التعددية. فقد انشأت كل صحيفة لنفسها ارشيفا خاصا وفاق عددها على العشرين صحيفة، مما ادى الى تكرار العمل ذاته واستدعى القيام بمحاولة تأسيس مركز واحد للتوثيق الفلسطيني. الا ان هذه المحاولة كانت دون المستوى المطلوب من حيث الخبرة والمعطيات مما اعطى تكرارا زائدا.

ومهما يكن من امر، فان للتجربة التوثيقية الفلسطينية، خلال العشرين سنة الاخيرة، العديد من المدلولات، ابرزها ضرورة الاعتماد على التقنيات الحديثة في التوثيق، نظرا لتعرض المؤسسات الفلسطينية للتهجير المتكرر. ان عدم الاستقرار يفرض، بدوره، ضرورة حفظ الوثيقة، وتوفير القدرة على الرجوع اليها مع توفير سهولة حفظها، ونقلها عبر المصغرات (المايكرو فيلم أو المايكرو فيش)، وتخزين المعلومات بواسطة العقل الالكتروني، مما يسهل عملية نقل المعلومات واسترجاعها، وفق نظام خاص يتلاءم وأوضاع المؤسسات الفلسطينية.

التفاعل العربي والدولي للتوثيق الفلسطيني

تعود فكرة انشاء مجلس عالمي للتوثيق إلى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٨، وكان الهدف منها الاسهام

في إعادة ترميم واقامة الصرح الحضاري العالمي. وقد عقد المؤتمر الدولي لهذا المجلس في باريس ١٩٥٠، وحضره ممثلون من عشرة بلدان وممثلون عن ١٥٠ مؤسسة للارشيف، وعرف المجلس باسم (I.C.A) (إيكا). ويعقد المجلس، وفقا لنظامه، مؤتمراً خاصاً له كل ثلاث سنوات اذا تهيأت الظروف لذلك. وقد عقد مؤتمراته في لاهاي سنة ١٩٥٣ وفلورنسا سنة ١٩٥٦ وستوكهولم سنة ١٩٦٠ وبروكسل سنة ١٩٦٤ ومدريد سنة ١٩٦٨، وعقد آخر مؤتمر له في موسكو سنة ١٩٧٢، وحضره زهاء ثلاثة الاف مندوب يمثلون غالبية الدول. في هذا المؤتمر الاخير، تقرر تشكيل الفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق[٨]. وتتلخص اهداف المجلس الدولي للارشيف (ايكا)، وفقا لدستور المجلس الدولي للارشيف الذي صودق عليه من قبل الجمعية التأسيسية في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٠ ومن قبل الهيئات العامة بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٠ و ١١/٩/١٩٦٤، بما يلي:

(أ) عقد المؤتمرات الدولية للارشيف بصورة دورية.

(ب) اقامة وتنمية وتعزيز العلاقات بين امناء الارشيف في كافة الاقطار وبين المعاهد والهيئات المهنية كافة، سواء كانت عامة او خاصة، واينما وجدت، والتي تهتم بايداع وتنظيم وادارة الارشيف.

(جـ) تشجيع الاجراءات كافة، والمتخذة للمحافظة على تراث الارشيف الانساني وصيانته، والوقوف بوجه كافة اساليب الخطر المعرض له، وتعزيز تقدم مظاهر الادارة جميعا وتكتيك صيانة الارشيف عن طريق تسهيل تبادل المفاهيم والمعلومات بشأن المشاكل المتعلقة بالارشيف.

(د) تسهيل استخدام مركز ايداع الارشيف وفق الشكل الاكثر شيوعا من اشكال الاستخدام، وتسهيل الدراسة النزيهة الفعالة للوثائق الارشيفية بواسطة تسهيل معرفة محتوياتها على نطاق واسع، وتشجيع التسهيلات الكبيرة للوصول الى مراكز الارشيف.

(هـ) تشجيع وتنظيم الفعاليات وتنسيقها في حقل ادارة الارشيف على نطاق دولي.

(و)التعاون مع الهيئات ذات العلاقة بالتوثيق بشكل يضمن صيانة الخبرة البشرية واستخدام التوثيق من اجل صالح الانسانية[٩].

وقد نشط الفرع الاقليمي العربي في بغداد، واسس له مجلة توثيق خاصة، ومعهدا للتنمية والتدريب التوثيقي حتى سنة ١٩٨٤، وعقد اربعة مؤتمرات خاصة به.

وانعقد المؤتمر الخامس للفرع الاقليمي العربي للوثائق في تونس ما بين ٢٣ و ٢٥ نيسان (ابريل) العام ١٩٨٤، بحضور ممثلي الدول التالية: قطر والجزائر والكويت وليبيا وسورية وموريتانيا واليمن الشمالي والمملكة العربية السعودية وتونس والسودان والعراق والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد التداول، قرر المؤتمرون، بالاجماع، تشكيل لجنة مهمتها التحضير لعقد اجتماع للجمعية العامة للفرع الاقليمي العربي للمجلس الدولي للارشيف، بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للفرع.

وقد توصل هذا المؤتمر الى العديد من التوصيات كان ابرزها:

- الاستفادة من تجارب الدول الاعضاء في انشاء دور وثائقها، والمقارنة بينها لوضع برنامج موحد ومنسق يناسب الدول الاعضاء.
- اصدار التشريعات والقوانين الخاصة للاهتمام بالتراث الارشيفي وتعميمها على الدول الاعضاء التي لم تصدرها بعد.
- نظرا لنقص الفنيين وعدم توفر المعاهد في اكثر الدول الاعضاء، يبادر الى تنظيم دورات لتكوين موظفين ملمّين بالارشيف وطرق صيانته.
- السعي لدى الدول العربية والتي تفتقر الى معاهد ارشيفية خاصة لأن تدرج في برامج جامعاتها علم الارشيف.
- القيام بتنظيم ندوة (حلقة دراسية) حول المصطلحات والمواصفات الوثائقية.
- المساعدة على وضع قاموس باللغة العربية للمصطلحات الارشيفية وتعميمه على الدول الاعضاء.
- السعي لانجاز نشرات باللغة العربية تبحث في علم الارشيف ووسائله على المستوى الدولي وتعميمها على الدول الاعضاء ايضا.
- توصية الدول الاعضاء بالاعتماد على احدث الطرق وأحدث الاجهزة الفنية لحفظ الارشيف بانواعه وصيانته.

كما اقترح المؤتمر على مندوب المجلس الدولي للوثائق ان ينقل الى المجلس رغبة المؤتمرين وممثلي الدول العربية في:

(أ) السعي لدى المجلس الدولي للوثائق كي يقوم بدراسة حول حاجة الدول العربية لتكوين اطر فنية عربية على مستوى الاطار الفني.

(ب) اعداد دراسة للقيام بندوة للنظر في استراتيجية عربية في مستوى الارشيف.

(جـ) القيام باجراءات لتكوين نواة مركز للمطبوعات والمنشورات في مستوى الوثائق للبلاد العربية.

وقد حدد النظام الاساسي للفرع العربي، في مادته الثانية والثالثة، الاهداف التي يسعى اليها بالتالي: ١ ـ الحفاظ على التراث العربي المتمثل في الوثائق؛ ٢ ـ خلق وعي وثائقي في الدول العربية؛ ٣ ـ تعزيز التعاون بين الوثائقيين العرب، وفيما بينهم وبين المجلس الدولي للوثائق.

ويعمل الفرع العربي للوثائق على تحقيق المهام التالية:

١ ـ اقامة العلاقات وتعزيزها، والعمل على استمرارها بين المختصين بحفظ الوثائق في البلاد العربية، وكذلك جميع المؤسسات والهيئات والمنظمات المعنية بحفظ الوثائق وتنظيمها وادارتها.

٢ ـ دعم التدابير المتخذة لصيانة الوثائق، وحمايتها من جميع المخاطر، والنهوض بسائر الوسائل اللازمة لحفظها من اجل الابقاء على تراث المنطقة.

٣ ـ تيسير استخدام وثائق المنطقة والانتفاع منها عن طريق تسجيلها وجعلها اسهل منالا على اوسع نطاق.

٤ ـ تشجيع وتنظيم وتنسيق اوجه النشاط والتعاون في حقل الوثائق بين دول المنطقة.

٥ ـ النهوض بالتدريب المهني الوثائقي للمختصين بحفظ الوثائق في المنطقة من خلال برامج تعد لذلك، وحث الدول العربية على تنظيم دراسات للوثائق في جامعاتها ومعاهدها.

٦ ـ التعاون مع المنظمات والمؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث الانساني، واستخدام الوثائق لصالح البشرية.

٧ ـ العمل على تحقيق الاهداف والمهام العامة للمجلس الدولي للوثائق.

نحو مركز توثيق فلسطيني:

تمتاز الحركة السياسية الفلسطينية المعاصرة بالتزايد الهائل في كم المعلومات، إضافة لصفة عدم الاستقرار الجغرافي ومواجهة الحركة السياسية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية لعدو يهدف لاستلاب الأرض، والتاريخ. وهذا ما يعطي عملية التوثيق الفلسطيني خصوصيات معينة، تميزها عن سواها.

فالتوثيق الفلسطيني يرمي إلى المحافظة على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ومواكبة حركته السياسية المعاصرة، والقدرة على سرعة التنقل الجغرافي التي تمليها شروط عدم إستقرار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا يشكل هذا التنقل والترحال سبباً في خلل عملية التوثيق أو فقدانها شيئاً من تراثها أو حتى وقائها.

إن هذه الخصوصية تملي ضرورة إعتماد مشروع متكامل يكفل مركزية مركز توثيق فلسطيني يعتمد التقنيات الحديثة الكفيلة بتحويل الكم الهائل من المعلومات الخام الى مصغرات بسيطة يسهل التنقل بها جغرافياً، ويسهل، أيضاً، نسخ هذه المصغرات وتوزيع مايمكن توزيعه منها على مراكز التوثيق العربية، والتفاعل مع هذه المراكز بمحاولة استرداد الوثائق الفلسطينية في الفترات التاريخية السابقة.

إن نجاح عمل التوثيق الفلسطيني يتوقف، بالأساس، على إعتماد مشروع مركزي متكامل يستجمع الماضي في خدمة المستقبل ويتفاعل مع مراكز التوثيق العربية.

سميح شبيب

(١) محمد قبيسي، **علم التوثيق والحفظ في الوطن العربي**، بيروت: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠، ص ٣٦.

(٢) محمد قبيسي، **علم التوثيق والتقنية الحديثة**، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩، ص ١٢٩.

(٣) **مبادىء وقواعد ادارة الارشيف، وادارة الوثائق الحديثة**، بغداد: الفرع الاقليمي العربي للوثائق، ١٩٧٩، ص ٦٢.

(٤) **الارشيف: تاريخه، اصنافه، ادارته**، بغداد: الفرع الاقليمي العربي للوثائق، ١٩٧٩، ص ٦٨.

(٥) Mina Johnson and F. Norman Kallaus, *Record managment cincinnat*, Ohio: South-Western Publishing Company, 1974 p.p. 287-312.

(٦) يوسف خوري، **الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦ - ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٣٣_١٤٣.

(٧) **ملفات الهيئة العربية**، محفوظات مركز الابحاث الفلسطيني - م.ت.ف.

(٨) محمد قبيسي، «علم التوثيق والتقنية الحديثة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

الوفد الاردني ـ الفلسطيني
المشترك يشغل الجميع

شهدت الساحة الفلسطينية، على امتداد الفترة من أول نيسان (ابريل) حتى منتصف أيار (مايو) ١٩٨٥، تحركاً سياسياً نشطاً، تمحور حول مسألة تثبيت حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني والنطق باسمه في كافة المحافل العربية والدولية. وقد اكتسى هذا التحرك اهمية خاصة بعد تزايد الدعوات الاميركية والاسرائيلية للفصل بين المنظمة وبين حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وهي الدعوات التي تصاعدت، مؤخراً، مع جولة المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، الى المنطقة وما تبعها من جولة اخرى لوزير الخارجية الاميركية جورج شولتس. كما شهدت الساحة الفلسطينية تطوراً في التحرك الفلسطيني ـ الاردني المشترك على قاعدة «اتفاق عمان» بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقيام الجانبين بخطوات عملية في هذا المجال باتجاه الساحة الدولية. وقد ترافق مع كل هذا المزيد من ردود الفعل المتعلقة بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني والحركة السياسية لكلا الجانبين.

القمة الفلسطينية الاردنية

من اجل الاتفاق على الخطوات القادمة للتحرك السياسي الفلسطيني ـ الاردني المشترك، اكد مصدر فلسطين مسؤول في عمان، يوم ١٩٨٥/٣/٢٤، أن قمة فلسطينية ـ أردنية ستعقد، في عمان، بعد اسبوعين، وأنه سيجرى لقاء بين الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعاهل الاردني الملك حسين، لتحديد اسس الاتفاق على تنفيذ خطوات التحرك المشترك بين الجانبين (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٥/٣/٢٤).

وفي سياق متابعتها لتطورات التحرك الفلسطيني ـ الاردني، جددت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين دعوتها لاسقاط «اتفاق عمان». وجاءت هذه الدعوة ضمن بيان وزعته الجبهة على الصحافيين في دمشق، بحضور أمينها العام الرفيق نايف حواتمه. وقد طالب حواتمه الرئيسين، الجزائري الشاذلي بن جديد واليمني الديمقراطي علي ناصر محمد، بالتدخل لإلغاء اتفاق عمان، الموقع يوم ١٩٨٥/٢/١١، بين منظمة التحرير والاردن (**النهار**، بيروت، ١٩٨٥/٣/٢٩).

وبمناسبة يوم الارض، القى الرفيق جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطاباً، في مهرجان اقامته «جبهة الانقاذ الوطني» المعارضة، في دمشق، شدد فيه على اهمية إسقاط «اتفاق عمان» ونهجه، وقال: «إن جبهة الانقاذ ستبقى مشدودة كل الانشداد لمتابعة الحوار والنقاش مع الرفاق في الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني انطلاقاً من حرصها على رص الصفوف لكل القوى المعارضة لاتفاق عمان» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٥/٣/٣١).

أما حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، فقد دعت القيادة الفلسطينية الى ممارسة التحرك السياسي الضروري مع الاردن لاستخلاص حقوق الشعب الفلسطيني وحماية مكتسباته، مسلحة

بالثوابت الفلسطينية، كما وردت في بيان صدر عن المجلس الثوري للحركة عقب إختتام دورة اجتماعات مطولة له في تونس يوم ٤/٤/١٩٨٥. وقد حدد البيان هذه الثوابت على النحو التالي:

«التمسك المطلق باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني على قاعدة الالتزام بالاهداف القومية العربية.

«الرفض المطلق للانابة او التفويض أو المشاركة في التمثيل الذي تروج لها الدوائر الاميركية للانتقاص من تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني وحقه في العودة وتقرير المصير وفي اقامة دولته الوطنية الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، تحت قيادة م.ت.ف.

«رفض الدعوات الاميركية لعقد مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني».

وحول تشكيل وفد مشترك من خارج منظمة التحرير، اكد المجلس الثوري لـ (فتح) «على حق م.ت.ف. المطلق في تمثيل الشعب الفلسطيني على كافة المستويات العربية والدولية»، كما اكد على «تمسك حركة (فتح) بالمؤتمر الدولي والامم المتحدة كاطار وحيد لتحقيق السلام، وبمشاركة فعالة، ومنذ البداية، للاتحاد السوفياتي، وعلى مشاركة م.ت.ف. على قدم المساواة في هذا المؤتمر الدولي» (**وفا**، تونس، ٥/٤/١٩٨٥).

بعد خمسة ايام من صدور بيان المجلس الثوري لـ (فتح)، وصل ياسر عرفات الى عمان لاجراء محادثات مع الملك حسين تتناول خطوات تنفيذ الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني. وقبل اجتماعه مع العاهل الاردني، أشاد عرفات باتفاق عمان، وقال: «إنه يشكل دعامة قوية لامتنا العربية، من اجل استرجاع المحتل من أرضنا»، واشار الى أن المجلس الثوري لـ (فتح) اقر الاتفاق. وقد لاحظ المراقبون أن زيارة عرفات لعمان سبقت، بأيام قليلة، وصول المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي الى المنطقة (**الشرق الاوسط**، ١١/٤/١٩٨٥).

وخلال زيارته القصيرة لعمان، التقى عرفات مرتين مع الملك حسين. ومع أن اجتماعهما الثاني، مساء يوم ١١/٤/١٩٨٥، كان مغلقاً، فان المصادر الفلسطينية اجمعت على التأكيد على انهما اتفقا على خطوات مشتركة، عربياً ودولياً، لانجاح التحرك الفلسطيني ـ الاردني في الساحة العربية والدولية. وهذا التأكيد ورد كذلك عقب اجتماع مطول جرى بين عرفات ورئيس وزراء الاردن، زيد الدفاعي، حضره، عن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية، عبد الرزاق اليحيى، وعضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، هاني الحسن، وعن الجانب الاردني، حضره مروان القاسم، رئيس الديوان الملكي، وعدنان ابو عودة، وزير البلاط، وعبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء، وطاهر المصري، وزير الخارجية، وطارق علاء الدين، مدير المخابرات الاردنية. واستناداً إلى المصادر الفلسطينية في عمان، فقد جرى تقويم وتحليل للموقف العام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وابدى الجانبان ارتياحهما للأثر الايجابي الذي تركه «اتفاق عمان» في المجال الدولي (**النهار**، ١٢/٤/١٩٨٥).

وعلى هامش زيارته لعمان، قابل عرفات خمسة نواب اميركيين كانوا في زيارة للاردن انذاك، ودار الحديث حول تطورات القضية الفلسطينية والثوابت السياسية الاميركية المتعلقة بهذه القضية (**المصدر نفسه**).

واثناء تواجده في الاردن، باشرت الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية تحركاً مشتركاً على الصعيدين العربي والدولي لعرض ابعاد «اتفاق عمان» بينهما. فقد وصل إلى الجزائر يوم ١٢/٤/١٩٨٥ وفد فلسطيني ـ اردني مشترك، قوامه عدنان ابو عودة وطاهر المصري عن الجانب الاردني، وعبد الرزاق اليحيى وخليل الوزير (ابو جهاد) عن الجانب الفلسطيني، وذلك للقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قبل سفره الى واشنطن حيث يستقبله الرئيس الاميركي رونالد ريغان. ولم يصدر اي رد فعل علني من جانب الجزائر على زيارة الوفد المشترك. غير ان المصادر الجزائرية الرسمية نفت أن يكون بن جديد قد استقبل الوفد، ولكنها قالت إنه قد اجرى مباحثات مع المسؤولين الجزائريين (**السفير**، ١٣/٤/١٩٨٥).

وعلى الصعيد الدولي، قال مصدر موثوق في عمان إن وفد فلسطينياً ـ اردنياً مشتركاً سيتوجه، قريباً، الى الاتحاد السوفياتي للوقوف على موقف موسكو من الاتفاق. واضاف ان زيارة الوفد المشترك هي المرحلة الاولى من جولة إلى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، وأن الصين الشعبية قد ابدت موافقتها التامة على استقبال الوفد (**المصدر نفسه**).

وفي تقييم مختصر لنتائج زيارته ومباحثاته مع المسؤولين الاردنيين، قال عرفات: «إن العمل

الفلسطيني ـ الاردني المشترك لا تعترضه أية عقبات، وان هنالك اتفاقاً تاماً ما بين اللجنة التنفيذية والحكومة الاردنية، وأنه قد تم الاتفاق بين الجانبين على القيام بخطوات قادمة سيبدأ بتنفيذها في وقت قريب جداً (**الشرق الاوسط** ، ١٣/٤/١٩٨٥).

وبعد مغادرته بوقت قصير، وصل الى عمان، مساء يوم ١٣/٤/١٩٨٥، المبعوث الاميركي للشرق الاوسط ، ريتشارد مورفي، ضمن جولته الشرق اوسطية، بهدف البحث مع المسؤولين في المنطقة عن العناصر المشجعة لتحريك ازمة المنطقة تمهيداً لزيارة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، إلى الشرق الاوسط في المستقبل القريب (**المصدر نفسه**).

واثناء وجوده في عمان، عرضت الحكومة الاردنية اقتراحاً على مورفي للقاء وفد اردني ـ فلسطيني مشترك. وقد أصر المبعوث الاميركي على أن يكون الوفد من خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا، بدأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لـ (فتح) اجتماعات في بغداد، يوم ١٥/٥/١٩٨٥، لتحديد الموقف الرسمي الفلسطيني من الرد الاميركي الذي ابلغه مورفي للمسؤولين الاردنيين في عمان (**القبس**، الكويت، ١٥/٥/١٩٨٥).

ولاول مرة، منذ تشكيلها، تعقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً لها في بغداد، وسط تكهنات بان قضايا على جانب كبير من الاهمية ستبحث في الاجتماع المذكور. وقد صرح عضو اللجنة التنفيذية، عبد الرحيم أحمد، بأن «قيادة المنظمة ستناقش مجمل التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق منها بالتحرك السياسي واتخاذ موقف ملائم منسجم مع الاهداف التي يناضل شعبنا الفلسطيني من اجلها»، واضاف ان اهمية هذه الاجتماعات تأتي من كونها، تتم بعد تحرك سياسي واسع يجري في المنطقة (**الشرق الاوسط** ،١٥/٤/١٩٨٥). وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة الفلسطينية مجتمعة في بغداد لبحث اقتراحات مورفي، وخلال لقاء المبعوث الاميركي مع كبار الشخصيات الفلسطينية في الضفة والقطاع المحتلين، حدث تطور بارز كان له اثره الكبير في تصليب الموقف الرسمي لمنظمة التحرير تجاه مقترحات مورفي، كان له اثر هام على جولة المبعوث الاميركي برمتها. وقد تمثل هذا التطور بالموقف السياسي الصلب للشخصيات الفلسطينية تجاه المقترحات الاميركية والموقف الاميركي كله إزاء القضية الفلسطينية. وحددت هذه الشخصيات الموقف الفلسطيني في الارض المحتلة من جملة قضايا تتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، وبموقع منظمة التحرير في الارض المحتلة، ودور الولايات المتحدة الاميركية في استفحال ازمة المنطقة. وقد وضعت هذه الشخصيات الحقائق المتعلقة بهذه القضايا في مذكرة سلمتها الى مورفي، لينقلها بدوره الى المسؤولين الاميركيين، وعلى رأسهم الرئيس الاميركي رونالد ريغان (**وفا**، ١٨/٤/١٩٨٥). وتضمنت المذكرة البنود التالية:

«اولاً: إن ابناء الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي يعيش ثلثه هنا وثلثاه في الشتات، وان أي تسوية للمشكلة الفلسطينية يجب ان تتناول المشكلة برمتها وليس، فقط، سكان الاراضي المحتلة.

«ثانياً: ان المشكلة الفلسطينية هي مشكلة سياسية وطنية، تتمثل في إصرار الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني دون إكراه او وصاية من أحد.

« ثالثاً: لقد اكد شعبنا في اكثر من مناسبة، داخل الارض المحتلة وخارجها، انه اختار ممثلاً شرعياً وحيداً له، وهو يرى، في هذا الاختيار، ممارسة لحق من حقوقه الاساسية.

«رابعاً: ان التعامل والحوار المباشر مع م.ت.ف. هو، وحده، الذي يضع العرب على الطريق الصحيح، ويفتح الطريق أمام فرص تحقيق السلام.

«خامساً: إننا نؤيد، تأييداً مطلقاً، موقف م.ت.ف. بقيادة ياسر عرفات ونطالب بالتعامل معها في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

«سادساً: إننا نطالب الإدارة الاميركية بالعمل، فوراً، على وضع حد للممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، خاصة في ما يتعلق بالاستيطان والاستيلاء على الاراضي وخرق حقوق الانسان، ومحاولة تصفية الروح الوطنية لدى الاجيال الشابة لشعبنا».

وقد وقع على هذه المذكرة كل من الحاج رشاد الشوا وانور الخطيب وانور نسيبة وحكمت المصري ومصطفى النتشة والياس فريج وابراهيم الطويل وامين النصر وأمين الحاج وزهير الريس والقس عودة الرنتيسي وحنا الاطرش وفايز القواسمي وأمين الخطيب وسمير الجعبري واديب الكرنسي ومحمد الهاشم وفايز أبو رحمة وابراهيم الدقاق وعز الدين العريان وحنا سنيورة وزياد ابو زياد ومنصور الشوا

وخالد عسيلي وعثمان حنا وعصام العناني وفرج الاعرج واكرم مطر وجهير صبري خلف وهاشم الصالح وواصل شكوكاني ومحمود الكوار (**المصدر نفسه**).

وبعد أن انهت اللجنة التنفيذية اجتماعاتها في بغداد، وكذلك اللجنة المركزية لـ (فتح)، توجه وفد فلسطيني الى عمان، يوم ١٩/٤/١٩٨٥، لاطلاع الحكومة الاردنية على وجهة النظر الفلسطينية بشأن تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني للتحاور مع الادارة الاميركية، وبشأن مقترحات مورفي الخاصة بهذا الوفد التي طرحها أمام المسؤولين الاردنيين. وضم الوفد محمد ملحم ووعبد الرزاق اليحيى، عضوي اللجنة التنفيذية للمنظمة، وخليل الوزير وهاني الحسن، عضوي اللجنة المركزية لحركة (فتح) (**النهار**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

ولاحظ المراقبون أن القادة الفلسطينيين، من مختلف الفصائل، قد هاجموا، بشدة، جولة مورفي ومقترحاته الخاصة بالوفد المشترك. وكان مورفي قد عبر عن رفض ادارته استقبال وفد اردني ـ فلسطيني اذا ضم الجانب الفلسطيني اعضاء من م.ت.ف.، كما لاحظوا أن التنديد الفلسطيني ورفض مقترحات مورفي استندا الى الموقف الصلب الذي ورد في مذكرة الشخصيات الفلسطينية التي قابلت المبعوث الاميركي في القدس المحتلة. ففي باريس، اتهم خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، في تصريح نقلته وكالة فرانس برس، الولايات المتحدة الاميركية بالاستمرار في تجاهل م.ت.ف. ومحاولة افراغ «اتفاق عمان» من مضمونه، وقال: «لابد أن يكون واضحاً أن الوفد المشترك يجب أن يمثل الاردن ومنظمة التحرير، وهو ليس وفداً يذوب فيه الفلسطينيون في الاردنيين» (**القبس**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

ووسط استمرار التكتم الفلسطيني على القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية للمنظمة، بعد اجتماعاتها في بغداد، بشأن الموقف الفلسطيني من الوفد المشترك، عقد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، مؤتمراً صحيفاً في الكويت صرح فيه بـ «أن منظمة التحرير و (فتح) رفضتا اقتراحات اميركية تتناول المشاركة الفلسطينية في الوفد المشترك». واوضح خلف «أن المقترحات الاميركية هي مهينة لانها رهنت مشاركة منظمة التحرير بالاعتراف باسرائيل وبقرار مجلس الامن ٢٤٢، كما اشترطت، في حال رفض المنظمة، أن يشترك في الوفد اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني لا ينتمون الى منظمة التحرير».

واعتبر خلف مشروع ريغان انه «كامب ديفيد آخر»، واكد على أن الشعب الفلسطيني ضد الحل المنفرد، وان المؤتمر الدولي هو الاسلوب الوحيد لحل مشكلة الشرق الاوسط. وعن «اتفاق عمان»، قال: «إننا لا نفهم هذا الاتفاق على أساس انه مفاوضات مباشرة مع اسرائيل أو على اساس قبول قرار ٢٤٢ أو مبادرة ريغان، وبعد أن شدد على اهمية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني التقى صلاح خلف بالسفير السوفياتي في الكويت واطلعه على قرارات اللجنة التنفيذية وحركة (فتح) عقب اجتماع قيادتيهما في بغداد (**الانباء**، الكويت، ٢٢/٤/١٩٨٥). وفي البحرين، وبعد اجتماع مع الفلسطينيين المقيمين هناك، اعلن ياسر عرفات «أن منظمة التحرير رفضت المقترحات الاميركية المتعلقة بمشاركة الفلسطينيين في وفد الاردني ـ فلسطيني لبدء حوار مع الولايات المتحدة». وشدد على أن جواب منظمة التحرير ورد في المذكرة التي سلمتها شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة الى المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي. وكرر رفض المنظمة للقرار ٢٤٢، كما كرر التأكيد على اهمية عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الاعضاء في مجلس الامن لحل القضية الفلسطينية (**النهار**، ٢٧/٤/١٩٨٥).

وفي مقابلة صحفية، تحدث محمد عباس (ابو العباس)، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ونائب الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، عن «اتفاق عمان» والدور الاميركي في الشرق الاوسط، فقال: «إن ''اتفاق عمان'' تضمن عناصر سلبية، حيث يتضمن شروطاً سياسية محددة، ويخدم حركة سياسية معينة، هي، في حالة الاردن، اتجاه للتسوية في ظل سيادة المنطق الاميركي المستند الى أرضية مبادرة ريغان القائمة على ذات اسس اتفاقات كامب ديفيد» (**الافق**، نيقوسيا، العدد ٥٣، ٢٥/٤/١٩٨٥).

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فدعت، على لسان أمينها العام، جورج حبش، «الى ضرب المصالح الاميركية في المنطقة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الولايات المتحدة»، وقد اضاف حبش، معقباً على جولة مورفي وتصريحات شولتس، وزير الخارجية الاميركية، حول ضمانات اميركية لحماية اي دولة عربية تتفاوض مع اسرائيل،

«ان واشنطن قد عجزت عن حماية السادات والنميري وهي لن تستطيع حماية المتخاذلين في المنطقة» (**القبس**، ٢٥/٤/١٩٨٥).

واوضح نايف حواتمه، امين عام الجبهة الديمقراطية، موقف جبهته من التحركات الاميركية، فقال: «إن الادارة الاميركية تفكر في توجيه ضربات جديدة في المنطقة لتسهيل جر منظمة التحرير إلى شروطها الاستسلامية، وان واشنطن تحاول، عبر ما يجري في جنوب لبنان، اشغالنا بجبهات متعددة وعدم تمكيننا من تركيز النيران على اتفاق عمان» (**رويتر**، ٢٣/٥/١٩٨٥).

ومع أن وكالة الانباء الفرنسية نسبت الى هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، قوله، في حديث لاذاعة مونت كارلو يوم ٢٧/٤/١٩٨٥، «إن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على اقتراح ريتشارد مورفي بفتح حوار اردني ـ فلسطيني، اعضاؤه الفلسطينيون لا ينتمون الى منظمة التحرير»، فإن الحسن نفى ما نسبته إليه الوكالة الفرنسية وصرح بأنه «أوضح، في حديثه المذكور، أن الاردن، المتفهم للقرارات التي اتخذتها المنظمة في بغداد، سيبلغ الموفد الاميركي بأن منظمة التحرير تتمسك بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان على واشنطن ان تقر بهذه الحقيقة والا تتفاوض مع المنظمة على استحياء». وقال إنه رد على سؤال يقول: «دعنا نوضح الامور، الطرف الأميركي اقترح اشتراك شخصيات فلسطينية من خارج منظمة التحرير والمنظمة توافق على هذه الشخصيات، هل هذا صحيح؟» بجواب: «نعم»، وهو يعني أن عرض مورفي تضمن ان الشخصيات الفلسطينية المقترحة للمشاركة في اللقاء الاميركي ـ الاردني ـ الفلسطيني يكون موافقاً عليها من المنظمة. واضاف الحسن، وهو يوضح الالتباس، ان كلمة «نعم»، الواردة في جوابه، ترجع الى تأكيد صيغة العرض الاميركي وليس إلى الموافقة عليه» (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

وبدوره، نفى خليل الوزير، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، وجود خلافات بين الاردن والمنظمة نتيجة رفض قيادة منظمة التحرير لمقترحات مورفي، وقال: «إن رفضنا لمقترحات المبعوث الاميركي جاء من منطلق الثوابت الفلسطينية الاساسية التي تؤكد تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وان الجانب الاردني يعرف هذه الثوابت ومتفق عليها اثناء توقيع اتفاق عمان، ولذلك لاصحة للانباء القائلة بوجود خلافات بين الجانبين الاردني ـ الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي سياق رفض المنظمة لمقترحات مورفي، اكد فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، رفض المنظمة لهذه المقترحات المتعلقة باشتراك الفلسطينيين في وفد اردني ـ فلسطيني لبدء حوار محتمل مع الولايات المتحدة. واشار، بعد اجتماعه في تونس بوزير خارجية سويسرا، يوم ٣/٥/١٩٨٥، إلى «ان الموقف الاميركي ملتزم بوجهات النظر الاسرائيلية، ورفض واشنطن وتل أبيب لحقوق الشعب الفلسطيني هي الاسباب المباشرة التي تعوق الجهود الدولية الرامية الى تحقيق السلام». وقال القدومي: «إن مورفي جاء ليطلب تنازلات فلسطينية وليحاول بث الفرقة بين الفلسطينيين والعرب» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٣/٥/١٩٨٥).

وفي دمشق، اكدت «جبهة الانقاذ» الفلسطينية، المدعومة من سوريا، أنها «ستواصل مسيرة تحرير جميع الاراضي المحتلة وان تسقط «اتفاق عمان». وقالت هذه الجبهة في برقية بعثت بها إلى الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي جدد دعمه لها اثناء استقباله بعض قادتها، إنها ستحافظ على خطها الوطني وستعمل على استعادة منظمة التحرير لخطها المعادي للامبريالية والصهيونية. واكدت أن الرئيس السوري، اثناء مباحثاته مع خالد الفاهوم وعبد المحسن ابو ميزر وجورج حبش واحمد جبريل وسمير غوشة، «تعهد بتوفير الدعم السوري لجبهة الانقاذ، وانه اتفق على التنسيق المشترك بين الجانبين ازاء مختلف القضايا، وان وجهات النظر كانت متطابقة» (**السفير ورويتر وسانا**، ٦/٥/١٩٨٥).

وبعد ذلك، وعلى مدار يومين، اجتمعت قيادة جبهة الانقاذ الوطني هذه، في دمشق، واتخذت عدة قرارات هامة على الصعيد السياسي والعسكري والتنظيمي.

ومن قراراتها التنظيمية توزيع المهام بين اعضائها. وقد تولى احمد اليماني (ابو ماهر)، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، امانة السر، فيما تولى مسؤولية العلاقات الخارجية عبد المحسن ابو ميزر، عضو سابق في اللجنة التنفيذية، ومسؤولية الشؤون العسكرية تولاها العقيد موسى العملة (ابو خالد)، احد قادة المنشقين عن (فتح)، وانيطت مسؤولية الشؤون التنظيمية والجماهيرية بطلال ناجي، الامين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وعضو

سابق في اللجنة التنفيذية، ومسؤولية الشؤون الاعلامية بخالد عبد المجيد، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، وتولى محمد خليفة، من اعضاء القيادة العامة للصاعقة وعضو لجنة تنفيذية سابق، شؤون الوطن المحتل، كما تولى يوسف شتات (ابو المأمون) الشؤون المالية والادارية، وهو عضو لجنة مركزية في جبهة التحرير الفلسطينية. (**القبس**، ١٩٨٥/٥/٧).

عقب هذه التطورات، صعدت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة من حملتها الاعلامية ضد قيادة منظمة التحرير. ففي مهرجان اقامته في دمشق بمناسبة «يوم الشهيد العربي»، هاجم امينها العام، احمد جبريل، رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات بعنف شديد، ومما قاله: «إن عرفات وافق، بعد جولة مورفي، على الوفد المشترك مع الملك حسين، وسيوافق، علنا، على قبول القرار ٢٤٢. اننا نحذر كل من يحاول القفز من فوق دماء الشهداء، وسنمنع المؤامرة»، واكد جبريل، ايضاً، ان جبهة الانقاذ مدعومة بالموقف السوري (**النهار**، ١٩٨٥/٥/٨).

وفي غضون ذلك، استمرت الاتصالات الفلسطينية ـ الاردنية، وعلى أعلى المستويات، لتنفيذ خطة التحرك المشترك بين الجانبين في المجالين العربي والدولي. وفي اطار ذلك، وصل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى عمان يوم ١٩٨٥/٥/٧، بعد زيارته إلى عدد من الدول العربية هي السودان والسعودية والبحرين والكويت، لإجراء مشاورات مكثفة قبل وصول جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، الى منطقة الشرق الاوسط ، في نطاق تحرك سياسي اميركي لايجاد حل لمشكلة الشرق الوسط ، وقبل ان يتوجه وفد فلسطيني ـ اردني مشترك الى بعض عواصم الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٥/٨).

ولدى وصوله الى عمان، نفى عرفات ما ذكرته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الاميركية من أن الاردن ومنظمة التحرير اتفقا على ان تقترحا على الولايات المتحدة اجراء حوار مع وفد اردني ـ فلسطيني يضم اعضاء مستقلين من المجلس الوطني الفلسطيني. واكد على انه «ليس على علم بتشكيل هذا الوفد»، وقال: «ليس لدى اي فكرة بشأن هذه المسألة، وبرغم وجودي في عمان، فان احداً لم يبلغني به» (**الراي**، عمان، ١٩٨٥/٥/٧).

وفي نفس الليلة التي وصل بها الى عمان، اجرى عرفات محادثات استغرقت ثلاث ساعات مع الملك حسين، تركزت على مجمل الوضع العربي وتقويم الموقف الراهن في ضوء التطورات العربية والدولية، كما جرى عرض لخطوات التحرك المشترك الاردني ـ الفلسطيني على الساحة الدولية، والمتمثل بارسال وفد مشترك لعرض الموقف على الدول الكبرى (**النهار**، ١٩٨٥/٥/٨).

وبالفعل، توجه وفد فلسطيني ـ اردني مشترك، يوم ١٩٨٥/٥/٨، الى بكين في نطاق زيارات الوفود المأمولة للدول دائمة العضوية في مجلس الامن من اجل مواصلة الجهود لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . وأوضح عرفات «أن زيارة الوفد إلى الصين الشعبية تهدف الى إقناع القيادة الصينية بالموافقة على اقتراح اردني ـ فلسطيني مشترك يدعو الى عقد مؤتمر دولي تحضره جميع اطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، لحل النزاع في الشرق الاوسط». ونفى أن يكون قد اشترك مع الملك حسين في وضع قائمة اسماء الوفد المشترك الذي سيحاور واشنطن، وقال: «لقد اتفقنا على 'محتويات' الوفد»، كما رفض الاشارة الى توقيت تأليف هذا الوفد (**الشرق الاوسط** ،١٠/٥/١٩٨٥).

ويتألف الجانب الفلسطيني في الوفد الذي زار بكين من ياسر عرفات، رئيساً، بالاضافة الى عضوين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. أما الجانب الاردني فيرئسه عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم، ويضم في عضويته بعض الوزراء (**المصدر نفسه**).

وفي بكين، ذكرت مصادر فلسطينية أن القادة الصينيين اكدوا للوفد الفلسطيني ـ الاردني تأييدهم للمقترحات التي طرحهات الوفد لجهة الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وابلغوا الوفد بأنهم سيتحركون، في الساحة الدولية، على هذا الاساس (**وفا**، ١٩٨٥/٥/٩).

وفيما يتعلق بزيارة وفد اردني ـ فلسطيني مشترك إلى الاتحاد السوفياتي، قالت مصادر فلسطينية، في تونس، «إن القادة السوفيات سيستقبلون، بصورة منفصلة، وفداً فلسطينياً يمثل منظمة التحرير، وآخر اردنياً، خلال الايام القادمة. واضافت هذه المصادر «أن موسكو فضلت عدم استقبال وفد مشترك من الجانبين عقب اتفاق عمان في شباط (يناير) الماضي، وسوف يرأس الوفد الفلسطيني الى موسكو رئيس

الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي» (**السفير**،٨/٥/١٩٨٥).

وفي لندن، ذكرت مصادر فلسطينية أن بريطانيا رفضت استقبال وفد اردني ـ فلسطيني مشترك بحجة انها لم تتلق، حتى الان، أي طلب رسمي بهذا الخصوص (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٨/٥/١٩٨٥).

وحول مسألة تشكيل وفد فلسطيني ـ اردني مشترك، أعلنت مصادر رسمية اميركية أن مسؤولين اميركيين قد يلتقون اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني يكونوا في عداد وفد اردني ـ فلسطيني مشترك للبحث في دفع جهود التسوية في المنطقة. وقد جاء ذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الاميركية، في واشنطن، ادوارد جيرجيان، الذي كان يعلق على انباء صحفية نقلت عن مسؤول اردني رفيع المستوى قوله إن الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقا على اعضاء الوفد المشترك، على الا يضم اعضاء في منظمة التحرير. واكد جيرجيان أن مسألة تشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني واللقاء الاميركي مع اعضاء في المجلس الوطني كلها اسئلة يتم بحثها الان.

يوسف حسن

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

مع اقتراب جولة الموفد الاميركي الى الشرق الاوسط ، ريتشارد مورفي، عادت الطروحات الداعية إلى تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك لتاخذ جزءاً هاماً من النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني والعربي. وفي هذا السياق، جاءت اولى الدعوات، واكثرها حماساً، في تصريح حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، وذلك في حديث بثته شبكة آي .بي . سي. الاميركية، يوم ١٤/٣/١٩٨٥، وقال فيه: «ان الكرة، الآن، في ملعب اسرائيل والولايات المتحدة، وان هنالك وفداً مشتركاً اردنياً ـ فلسطينياً». كما نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الاميركية، في ١٤/٣/١٩٨٥، حديثا لحسني مبارك قال فيه، انه على يقين بان منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لقبول قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، واضاف ان المنظمة ستقوم بذلك عندما تتأكد انها ستحصل على شيء ما (**السفير**، بيروت، ١٥/٣/١٩٨٥).

وفي غضون زيارته للولايات المتحدة الاميركية، قال حسني مبارك ان الوقت قد حان لاستئناف عملية السلام، وان الفرصة لا تفوت الان، وان العرب والفلسطينيين تحديدا، قد اتخذوا موقفا لا عودة عنه. ودعا مبارك اميركا إلى تقوية العرب ولمساندة المعتدلين في اسرائيل، وطالب الادارة الاميركية باستئناف لعب دور الشريك الكامل في عملية السلام (**المجلة**، لندن، ١٦/٣/١٩٨٥).

وفي مؤتمر صحفي عقد في القاهرة (١٥/٣/١٩٨٥)، اعلن حسني مبارك تمسكه بمبادرته السلام في الشرق الاوسط التي اقترحها قبل مغادرته القاهرة الى واشنطن، وطالب بفتح حوار اردني ـ اميركي كمقدمة اولى لحوار تحضره الاطراف المعنية كافة (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٨/٣/١٩٨٥).

المفهوم الاردني للاتفاق

وبالرغم من ان المملكة الاردنية الهاشمية، قد سبق

لهـا واعلنت بنود الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني على لسـان طاهـر حكمت، وزيـر الثقـافة ووزير الاعلام بالوكـالة، في ١٩٨٥/٢/٢٣، الا انهـا، وفي غضون الشهرين الماضيين، اوضحت مفهومها للاتفاق بشكل تفصيـلي؛ وذلك على لسان الملك حسين حيث اوضح المفهوم الاردني للاتفاق على انه يقوم على اساس القرار الدولي رقم ٢٤٢، وذلك عبر مقابلة اجرتها معه صحيفة «نيوزويك تايمز»، قال فيها: «ان اتفاق عمان يقضي بان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تخليا، فعلياً، عن القـوة وقررا انتهاج خط البحث عن تسوية، مما سيـؤدي بالتـالي الى مفـاوضات». وقد اضاف الملك حسين: «ان الاتفاق يوضح، ايضاً، ان م.ت.ف. ترغب في قبول دولة مرتبطة كونفدرالياً مع الاردن، وذلك يعني ان المـنـظمـة قبـلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٥/٣/١٨).

كما اوضح طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في مؤتمـر صحـافي في واشنـطن، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني يقوم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ويحتوي افكارا كثيرة مستمدة من مبادرة ريغان ومن مقررات فاس (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٣/١٩).

وعـلى اثـر لقاء طاهر المصري مع نظيره الاميركي جورج شولتس في واشنطن، صرح المصري لشبكة آي . بي . سي الاميركية بان م.ت.ف. وافقت ضمنيا على القرار ٢٤٢ لمجلس الامن، وحث الولايات المتحدة على اجراء حوار معها (**النهار**، بيروت، ١٩٨٥/٣/٢٢).

وفي تصريح لصحيفة الـ «باس» الاسبانية، اوضح الملك حسين ان كل لحظة لها اهميتها في تجنب صراع جديـد بسبب تدهور الوضع في الشرق الاوسط منذ عامين، وتابع: «هذه اخر فرصة لتحقيق حلم السلام، ولا يوجـد وقت امـامنـا تقريبا... شهور قليلة لاغير» (**السفير**، ١٩٨٥/٣/٢٢).

كما اعلن الملك حسين ان ياسر عرفات قد وافق على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، موافقة واضحة لا غبـار عليهـا، وذلك في حديث له لشبكة التلفزيون الاسباني (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

وفي غضـون الزيارة الرسمية لاسبانيا، قال الملك حسـين، في خطابه الذي القاه امام مجلس الشيوخ الاسبـاني، انـه بالنظر لكون قضية فلسطين هي في جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي واسباب استمراره، فقـد اقرت غالبية دول العالم وشعوبه بحق الشعب الفلسـطيني في تقـريـر مصيره بكل حرية على ترابه الوطني، كمـا اعترفت هذه الغالبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثله الشرعي والوحيد الذي له، وحده، حق تمثيله والتفـاوض نيـابـة عنـه. وعلى الرغم من الاجمـاع الدولي في القـرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والخطر الذي يمثله بقـاء المشكلة من دون حل، فان الادارة السياسية الدولية قد جرى تعطيلها من قبل اسرائيل التي اظهرت، دوماً، انها تريد الارض والامن والسلام، وتنكـر على الاخـرين حقوقهم المشروعة، وتسعى الى فرض سيـاسـة الامر الواقع، واقامة المستعمرات في الاراضي العـربيـة المحتلة وتهجـير سكانها وتضييق الخناق عليهم (**السفير**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

هذا وقـد استمـر موقف جمهورية مصر العربية، المـؤيـد والداعم للاتفـاق الاردني ـ الفلسطيني مع مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الاسراع في تشكيـل الوفـد الاردني ـ الفلسطيني المشترك في مباحثات السلام. وفي هذا الصدد، اعلن كمال حسن علي، رئيس الوزراء المصري، في ختام زيارته لرومانيا، أن على م.ت.ف. ان تقرر مسألة التمثيل الفلسطيني في الوفـد المشتـرك مع الاردن في المحـادثـات المقبلة الخاصة بالسلام في الشرق الاوسط. وأكد ان الاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير هو مرحلة جديدة في اتجاه السـلام، وهذا هو العنصر الذي يجب ان ندفعه الى امام ونشجعه (**النهار**، ١٩٨٥/٣/٢٣).

اما حسني مبارك، فقد اكد من جهته، وفي حديث له مع جريـدة «السياسة» الكويتية (١٩٨٥/٤/٤)، اشـادته بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وقال: «ان الذين يقولون عنه انه اتفاق هش لماذا لا يقدمون لنا الاتفـاق الصلب؟ اذا كان العـالم العـربي يريد ان يهاجم اتفاقاً يمكن ان يخدم عملية السلام ويفرغه من مضمونه، ويدفع إلى اليأس من طرحه، فما علينا، اذاً، إلا ان نقفل الصفحة الفلسطينية ونسكت حتى يقدم اصحـاب نظرية الاتفاق بديلهم الصلب». واضاف: «ان الاتفـاق الاردني ـ الفلسطيني، على حد علمي، تسانده معظم الدول العربية لانه اتفاق قد يؤدي الى الحـل العـادل للقضيـة الفلسـطينيـة، وهو نموذج للاعتدال الفلسطيني امام العالم الذي يصف العرب بانهم لا يريدون السلام» (**السياسة**، الكويت، ١٩٨٥/٤/٥).

الموقف السوري المعارض

اما الجمهورية العربية السورية، فقد شددت من

معارضتها للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ومن معارضتها للسياسة الاميركية ازاء مسألة الشرق الاوسط . وأعلنت، على لسان مسؤوليها، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني مصيره السقوط.

وانتقدت دمشق الولايات المتحدة لسياستها المنحازة في الشرق الاوسط، وحثت الدول العربية، التي لا تزال تعتمد على اميركا، على الا تنخدع بعد الآن. وكتبت صحيفة «الثورة» ان الادارة الاميركية تضع تقييمها، دوماً، لاحداث الشرق الاوسط تبعاً لوجهة النظر الاسرائيلية، مما يشجع اسرائيل على مواصلة سياستها العدوانية (**القبس**، ٧/٤/١٩٨٥).

وحملت صحيفة «تشرين» السورية على ياسر عرفات، واتهمته بالعمل على تفجير الاوضاع على الساحة اللبنانية. وذكرت الصحيفة «ان عرفات معني بتفجير الوضع الامني وخلق كل المصاعب امام الوفاق الوطني اللبناني، فلبنان اختير، باعتباره الحلقة الاضعف، منطقة انهيار عربية، وبوابة، وبداية لانهيارات اخرى في الوطن العربي، لكن المخططات قد فشلت امام مواقف سوريا» (**السفير**، ٢٩/٤/١٩٨٥). اما صحيفة «الثورة» فكتبت: «ان تحرك السياسة الاميركية يعتمد على الادوات المهترئة. ان الادارة الاميركية متوهمة بانها، عن طريق عملاء كامب ديفيد القدامى كالنظام المصري، والجدد امثال ياسر عرفات والملك حسين، ونظامي السلطان قابوس وصدام حسين، ستكون قادرة على تسويق الحلول المنفردة، وهو امر اكثر من مستحيل، كما انه طريق مسدود ومحفوف بالخطر (**المصدر نفسه**).

وصرح فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، لصحيفة «الواشنطن بوست» بان الاتفاقات التي تتم بدون الاجماع العربي مصيرها الفشل. وتكهن الشرع بان ما حل بالاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي المعروف باسم ١٧ أيار (مايو) سيحل، ايضاً، باتفاق عمان. وقال الشرع: «اذا كانت واشنطن تريد ان تبني السلام على اساس اتفاق عمان فان البناء سينهار» (**القبس**، ١٤/٥/١٩٨٥). وذكرت وكالة الانباء السورية (سانا) ان عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، تطرق الى الوضع على الساحة الفلسطينية منددا بما يصفه بنهج الانحراف اليميني الذي يقوده ياسر عرفات لتصفية القضية الفلسطينية والتي قدم الشعب العربي من أجلها الآلاف من الضحايا والشهداء. وقد اكد خدام ان قضية فلسطين قضية قومية مصيرية لا يمكن لاي طرف التفريط بها، وقال ان اتفاق حسين ـ عرفات سيسقط كما سقط اتفاق ١٧ أيار (مايو)، واشاد بقيام جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني، وذلك في افتتاح المؤتمر العام التاسع للاتحاد الوطني لطلبة سوريا (**النهار**، ١٠/٥/١٩٨٥).

هذا وقد اكدت الجمهورية العراقية، والجمهورية الجزائرية، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية اليمنية، مواقفها المؤيدة والداعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية دون التطرق إلى التفصيلات السياسية المتعلقة بالتحرك الاميركي الاخير، او السعي إلى تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك للمباحثات مع الولايات المتحدة الاميركية.

وذكرت وكالة الانباء العراقية ان الرئيس العراقي، صدام حسين، اعلن ان اتفاق القيادة الفلسطينية على برنامج قائم على الايمان، والاقتناع من خلال الحوار الاخوي والديمقراطي وتوثيق صلة القيادة بالجماهير الفلسطينية، هو الضمانة للصمود بوجه المخططات التي تستهدف نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه، والضمانه لنيل تلك الحقوق مهما طال الزمن وغلت التضحيات. وقد جاء ذلك اثر لقاء الرئيس العراقي بياسر عرفات بتاريخ ٧/٤/١٩٨٥. واكد صدام حسين، مجدداً، دعم بلاده المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستعداده لتقديم كافة انواع الدعم لها من اجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**القبس**، ٨/٤/١٩٨٥).

وفي الجزائر، اكد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية، موقف بلاده المؤيد والداعم لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من اجل نيل الحقوق الفلسطينية المشروعة، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في دولته الفلسطينية المستقلة. كما عبر عن الحرص على كل ما يعزز وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ويصون نضال الشعب الفلسطيني ويحمي مخيماته. وقد جاء هذا التصريح اثر لقاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بخليل الوزير (ابو جهاد)، نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، في الجزائر يوم ٨/٤/١٩٨٥ (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٨٥).

ومن جهته، اكد علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، دعم اليمن الثابت والمطلق لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل انتصار حقوقه الوطنية العادلة، وفي تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك اثر لقاء الرئيس اليمني مع ياسر

عرفات في صنعاء بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٧ (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٤/٢٨).

وفي تونس، وخلال استقبال الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، لوزير خارجية سويسرا، بيير اوبير، بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣، صرح بورقيبة بانه لا يمكن التوصل الى سلام دائم في الشرق الاوسط ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة المتمثلة بعودته الى وطنه واقامته دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٤/٢٨).

س. ش.

المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

تواصل، خلال الشهرين الاخيرين، الاهتمام الدولي النشط بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وشهدت المنطقة تحركاً دولياً مكثفاً باتجاهها كانت للولايات المتحدة الاميركية حصة وافرة فيه. وبينما تراجع الدور الاوروبي الغربي ليستظل بالدور الاميركي، شهد الموقف الاميركي نقلة عملية عبرت عنها جولة ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي، لعدد من بلدان المنطقة في النصف الثاني من نيسان (ابريل) الماضي، وجولة جورج شولتس، وزير خارجية الولايات المتحدة، في اواسط ايار (مايو). كما تمثل هذا النشاط الاميركي، ايضاً، في جولتين قام بهما وفدان من الكونغرس الى عدد من بلدان المنطقة.

وتميز الموقف السوفياتي من التطورات المستجدة بازدياد واتضاح المعارضة السوفياتية ازاء المبادرات التي طرحت في الآونة الاخيرة، وبالذات اتفاقية ١١ شباط (فبراير) الاردنية ـ الفلسطينية ومقترحات الرئيس المصري حسني مبارك التي اعقبتها.

وعلى صعيد موقف اوروبا الغربية من مسألة الشرق الاوسط، فقد فشلت القمة الاوروبية، التي عقدت في نيسان (ابريل) في بروكسل، في التوصل الى موقف موحد تجاه مسألة الشرق الاوسط لصياغته في بيان صادر عنها كما كان متوقعاً، وبقي الموقف الاوروبي الغربي خجولاً يراوح مكانه، فيما كانت البلدان الاوروبية الغربية تتابع التحرك الاميركي المكثف باتجاه المنطقة.

الموقف الاميركي

اذا كان الموقف الاميركي قد اتسم، في جانب منه، خلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام، بالارتياح للاهتمام المتنامي بالمفاوضات التي عبر عنها «اتفاق عمان» و «مبادرة مبارك»، على حد تعبير المسؤولين الاميركيين، وفي الجانب الآخر بالحذر، على اعتبار ان هذا التحرك ليس كافياً لان تشرك الولايات المتحدة نفسها فيه بشكل مباشر، فان التطورات اللاحقة خلال شهري نيسان (ابريل) و ايار (مايو) قد شهدت تلاشي الحذر الاميركي ليحل محله الهجوم النشط لاستكمال شروط المفاوضات المباشرة التي اعتبر الاميركيون انها ما تزال ناقصة بشكلها المعبر عنه في «اتفاق عمان». والنقص، هنا، كما تراه الادارة الاميركية، هو عدم القبول الصريح بقرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك المقرر له ان يدخل في مفاوضات

مع الولايات المتحدة تعقبها مفاوضات مع وفد اسرائيلي، حيث لا تريد واشنطن لهذا الوفد ان يضم عناصر تنتمي، رسمياً، الى منظمة التحرير.

استند التحرك الاميركي الاخير الى ان الولايات المتحدة اصبحت تعتبر الشرق الاوسط كثمرة ناضجة حان قطافها. فالرئيس ريغان يرى ان هناك فرصة معقولة للتحرك (الدستور، عمان، ٢٢/٣/١٩٨٥) . ويرى شولتس، وزير خارجيته، «ان الكرة بدأت تتدحرج ونأمل ان تستمر بذلك» (السفير، بيروت، ٣٠/٣/١٩٨٥) . ويعرب مسؤولون اميركيون عن تقديرهم للتحرك العربي الاخير، وذلك من منطلق اعتباره اهم تحرك حدث في السنوات الاخيرة (الاهرام، القاهرة، ٢٣/٣/١٩٨٥). ويرى لاري سبيكس، المتحدث بلسان الخارجية الاميركية، ان الولايات المتحدة تتوقع ان يؤدي اجتماعها بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك الى مفاوضات سلام مباشرة، عربية ـ اسرائيلية، اي على غرار مفاوضات كامب ـ ديفيد (الدستور، ٢٢/٣/١٩٨٥) . وكان الرئيس ريغان في منتهى البلاغة عندما وصف الدور الاميركي الحالي في الشرق الاوسط بانه مشابه لدور ادارة الرئيس السابق جيمي كارتر في اتفاقيات كامب ـ ديفيد (السياسة، الكويت، ١٨/٤/١٩٨٥).

ولا غرو، اذن، في ان كثيرين من المراقبين السياسيين وصفوا التحرك الاميركي الاخير بانه تحضير «كامب ـ ديفيد جديدة»، ويجد هذا الوصف ما يدعمه بقوة مع اعادة المسؤولين الاميركيين التأكيد، مجدداً، على «ثوابت» الموقف الاميركي المعادي والمعروفة. ففي اعتقاد وزير الخارجية الاميركي ان السياسة الاميركية تجاه المنطقة تقوم على ستة اسس، اهمها: مفاوضات مباشرة اي صفقات انفرادية؛ لا حوار ولا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الا بعد اعترافها باسرائيل وقبولها بقرار مجلس الامن ٢٤٢؛ ولا لدولة فلسطينية مستقلة؛ ولا عودة لاسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧ (السفير، ٢٢/٤/١٩٨٥).

لكن الولايات المتحدة ترى انه «ينبغي ان يتواجد الفلسطينيون ـ لانهم المعنيون ـ ضمن وفد اردني» في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وان «الفلسطينيين اصحاب حقوق مشروعة» (السفير، ٣٠/٣/١٩٨٥). واذا اضفنا الى هذا الموقف «الثوابت» الاميركية التي اعلنها شولتس، يصبح من غير الصعب رؤية هدف التحرك الاميركي الاخير، وهو ايجاد «فلسطينيين آخرين»، مفاوضين، كانوا يراودون مخيلة هنري كسينجر في ايامه (كما لاحظت ذلك وكالة «نوفوستي» السوفياتية) وتصبح «حقوق الفلسطينيين المشروعة»، بالمفهوم الاميركي، هي «الحكم الذاتي» الذي اقترحته اتفاقات كامب ـ ديفيد ومن بعدها مشروع ريغان. وبما ان الولايات المتحدة لا يمكن ان توافق على دولة فلسطينية مستقلة، كما انها لا تؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل، فان استنتاج «نوفوستي» بان الولايات المتحدة تخطط لتحويل الضفة والقطاع، بموجب التسوية الاميركية، الى رأس جسر لقوات الانتشار السريع، لا يجانب الحقيقة.

وفي هذا الاطار، قام مورفي بجولته التي قال انها تهدف الى «استطلاع امكانية تكوين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك المفاوض وما اذا كان ضروريا ان تعقد واشنطن اجتماعات تمهيدية مع هذا الوفد قبل انضمام اسرائيل الى المفاوضات» (الشرق الاوسط، لندن، ٦/٤/١٩٨٥). واذا كان مورفي لم ينجح كلياً فانه، في الوقت ذاته، لم يفشل كلياً، لذلك، استدعى الامر زيادة في الضغط الاميركي في هذا الاتجاه فكانت جولة شولتس في اواسط ايار (مايو)، وهو الذي اصيب بنكسة شديدة اثر فشل اتفاق ١٧ ايار (مايو) الذي رعاه قبل عامين واعطى، وقتذاك، انطباعاً بانه لن يعود الى المنطقة مجدداً الا «اذا نضجت الظروف». ولكن هل نضجت الظروف فعلاً؟

الموقف الاوروبي الغربي

مع ازدياد النشاط الاميركي، شهد الدور الاوروبي الغربي تراجعاً وتحول الى السير في المجرى العام للسياسة الاميركية. واصبحت المراهنة على دور جديد لاوروبا الغربية ضرباً من الوهم. وهذا يظهر صحة الاستنتاج الذي خلصت اليه صحيفة «هيرالد تريبون» من ان الدور الاوروبي الغربي يعتمد على نوع من «النظام الديبلوماسي الاحتياطي» يقوم الاوروبيون، بموجبه، بالابقاء على حيوية الحوار في الشرق الاوسط اذا ما تلاشت الجهود الاميركية، خوفاً من ان يؤدي الفراغ الى خنق قوى الاعتدال في المنطقة (الشرق الاوسط، ٢٥/٤/١٩٨٥)، وبهذا تصبح المحصلة العامة للجهود الاوروبية الغربية، في مختلف الاحوال، «المساعدة في ايجاد الجو المناسب» لتقدم السياسة الاميركية في المنطقة (المصدر نفسه). وهذا الامر راجع، اصلاً، الى تبعية اوروبا الغربية للسياسة الاميركية بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالعديد من القضايا

الدولية، يضاف الى ذلك الخلافات داخل المجموعة الاوروبية نفسها ازاء مسألة الشرق الاوسط، سواء في مواقفها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية او في تقديراتها للظروف والاوضاع السائدة في المنطقة. وقد فشلت القمة الاوروبية، التي عقدت في نيسان (ابريل) الماضي، في التوصل الى موقف موحد. ورفضت القمة النص الذي قدمته ايطاليا الى زعماء السوق المشتركة بدعوى عدم توفر الوقت للاتفاق على صيغته، وتأجل اتخاذ موقف موحد حتى حزيران (يونيو) ١٩٨٥، موعد القمة التالية.

وهكذا بقي الموقف الاوروبي في اطار المواقف الفردية لكل دولة. وتمثل القاسم المشترك لهذه المواقف في تأييد التوجه نحو مفاوضات مباشرة وتأييد «مبادرة مبارك» و «اتفاق عمان» باعتبارهما ـ حسب وجهة نظر الاوروبيين الغربيين ـ يصبان في مجرى المفاوضات المباشرة.

الموقف السوفياتي

استند الموقف السوفياتي على ركيزتين: «الاولى، التمسك بحزم بالتصور المطروح لحل ازمة الشرق الاوسط المعبر عنه بقرارات قمة فاس وبالمبادرة السوفياتية المتضمنة وجوب انسحاب اسرائيل بالكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وانشاء «دولة فلسطينية مستقلة، حتى يتم الوصول الى هذا الحل العادل والشامل من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف بما فيها م.ت.ف. وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى؛ والثانية، المعارضة الحازمة لاي حل جزئي او انفرادي يستند الى مفاوضات انفرادية مباشرة برعاية الولايات المتحدة، وبالتالي معارضة جميع التحركات والمبادرات التي تصب في هذا المجرى.

وفي هذا الاطار، تصاعدت الانتقادات السوفياتية لاتفاق عمان على اعتبار انه «يزيد الانشقاق في م.ت.ف. ويعمق التناقضات بين البلدان العربية» (**نوفوستي**، ١٩٨٥/٣/٧)، وان الولايات المتحدة واسرائيل تعتبره اداة «لتوسيع اطار كامب ـ ديفيد»، وان الاتفاق اثار الآمال الامريكية في ان تتكلل بالنجاح محاولات اخراج كامب ديفيد من المأزق (**نوفوستي**، ١٩٨٥/٣/٢٩)، وان مبدأ «الارض مقابل السلام» المثبت في الاتفاقية يعني التخلي عن مبدأ كون القضية الفلسطينية هي نواة التسوية» (**المصدر نفسه**).

ويرى السوفيات ان الولايات المتحدة واسرائيل تستغلان اتفاق عمان لتنفيذ سياستهما المشتركة المعادية للعرب، واستطراداً، فان الاتفاق «خرج عن ارادة موقّعيه ويجري استغلاله ضد مصالحهم، كما يجري استغلال الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً من المسرح السياسي للشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**).

ويعتقد السوفيات بان التحرك الامريكي الاخير تجاه المنطقة يستهدف توسيع رأس الجسر الامريكي في المنطقة وصولاً الى تحقيق «الاجماع الاستراتيجي» والى تخليد الاحتلال الاسرائيلي الى الابد، وان الشريكين الاستراتيجيين يحاولان الآن بوسائل جديدة، تحقيق ما عجزا عن تحقيقه بواسطة العدوان المسلح العام ١٩٨٢.

الجانب الآخر من الموقف السوفياتي، اوردته انباء صحافية عن عزم الاتحاد السوفياتي القيام بتحرك «قريب جدا» في الشرق الاوسط، قد يأخذ شكل زيارة، او زيارات، هامة الى عدد من بلدان المنطقة، هدفه تنشيط دور الاتحاد السوفياتي في المنطقة والقيام «بشيء ما» في الشرق الاوسط. ونسبت الانباء الى مصادر سوفياتية مطلعة احتمال طرح الاتحاد السوفياتي لـ «مشروع معدّل» يأخذ في الاعتبار التطورات المستجدة.

التحرك الامريكي

اعتمد التحرك الامريكي تجاه مسألة الشرق الاوسط على ما اعتبرته واشنطن «فرصة معقولة للتحرك» نحو المفاوضات المباشرة على حد تعبير الرئيس ريغان. وهذه الفرصة توفرت اعتماداً على مسألتين مترابطتين هما اتفاق ١١ شباط (فبراير) بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، و «مبادرة مبارك».

وكانت واشنطن قد استقبلت في اواسط آذار (مارس) الماضي الرئيس المصري حسني مبارك الذي عرض على الادارة الامريكية مقترحاته التي تتضمن، في جانب منها، قيام الادارة الامريكية بالاجتماع مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك قبل بدء مفاوضات بين هذا الوفد واسرائيل.

وفي مؤتمره الصحافي، في ٢١ آذار (مارس)، اوضح الرئيس الامريكي، رونالد ريغان، انه على استعداد للاجتماع بممثلين فلسطينيين ولكن من غير اعضاء

منظمة التحرير الفلسطينية، وقال: «ان هناك فلسطينيين كثيرين ليسوا اعضاء في المنظمة وان الولايات المتحدة على استعداد للاجتماع بوفد منهم». واشار الى ان الفلسطينيين الذين يتولون مناصب محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هم من بين هؤلاء. وقال ريغان انه «بفضل جهود الرئيس مبارك وما طرحه الملك حسين، توجد، الآن، فرصة معقولة للتحرك، ولذلك، فان حكومته ستقوم، خلال الاسابيع المقبلة، باستطلاع كافة الامكانات». واعلن ريغان انه قرر ايفاد مبعوث خاص الى الشرق الاوسط لهذا الغرض. ثم اكد موقف الادارة الاميركية المعروف وهو ان الولايات المتحدة لا تستطيع التحاور مع م.ت.ف. لان هذه ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وحق اسرائيل في الوجود (وقائع المؤتمر الصحافي في: **الدستور**، ١٩٨٥/٣/٢٢؛ وكذلك: **الاهرام**، ١٩٨٥/٣/٢٣).

ثم ان لاري سبيكس، المتحدث بلسان الخارجية الاميركية، اوضح، في مجال تفسيره لتصريحات ريغان، ان الادارة الاميركية تتوقع ان يؤدي اي اجتماع بينها وبين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك الى مفاوضات سلام عربية ـ اسرائيلية. واكد ان الهدف النهائي للولايات المتحدة هو مفاوضات سلام مباشرة بين العرب والاسرائيليين (**الدستور**، ١٩٨٥/٣/٢٢).

وقد اعلن مصدر اميركي كبير في وزارة الخارجية ان مبعوث الرئيس الاميركي سيكون ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى. وقال ان الحكومة الاميركية تلقت تأكيدات بان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني يمثل التزاماً بالحل السلمي وقيام حكومة فيدرالية، وان هذا الاتفاق قائم وسيظل المنطلق للتحرك المقبل، وقد يؤدي الى اتفاق مباشر. واضاف، ان الرئيس ريغان قرر ايفاد مورفي لاستطلاع النقاط في مقترحات الرئيس مبارك «لانه لم يتضح لنا كيف يمكن ان يقربنا ذلك من المفاوضات المباشرة، وما هي الخطوات المفيدة القادمة»، وقال ان التحرك الاخير هو اهم تحرك تم في السنوات الاخيرة (**الاهرام**، ١٩٨٥/٣/٢٣).

اما جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، فقد ابلغ الصحافيين بعد اجتماعه مع وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري، في واخر آذار (مارس) الماضي في واشنطن، بان هناك «حركة واضحة نحو السلام في الشرق الاوسط». وقال شولتس: «نرى ان الكرة بدأت تتدحرج قليلا ونأمل ان تبقى هذه الكرة متدحرجة»، ووصف اتفاق ١١ شباط (فبراير) بانه «ذو مغزى»، مضيفاً «ان ما تحدثنا عنه وما نسعى اليه هو ايجاد سبل واختبار اية فكرة تخطر لنا من شأنها المساعدة على استمرار هذه الحركة». وقال شولتس، ايضاً: «ان العالم باسره يتفق، بصفة عامة، على الاعتقاد بان عملية السلام يجب ان تتضمن دوراً فلسطينياً. ان الفلسطينيين اصحاب حقوق مشروعة واذا اردنا الخوض في هذه المسألة فينبغي ان يتواجد الفلسطينيون في الوفد الذي يجري المفاوضات» (**السفير**، ١٩٨٥/٣/٣٠).

وذكر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية ان مورفي «قد يلتقي باعضاء وفد اردني ـ فلسطيني مشترك... وان تفاصيل مثل هذا اللقاء، الذي من المحتمل ان يتم عقده في عمان، لم يتم اعداد ها على اية حال» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٥/٣/٣٠).

وقال بريان كارلسون، وهو احد المتحدثين بلسان الخارجية الاميركية، ان هناك مجموعة من الافكار التي يجري بحثها حاليا «لاحياء مسيرة السلام في الشرق الاوسط»، واضاف «ان الولايات المتحدة لم ترفض، كما لم تقبل، اياً من هذه الافكار»، وقال، ايضاً، ان مورفي سيواصل بحث «هذه الافكار كافة» (**السفير**، ١٩٨٥/٣/٣٠).

جولة مورفي

قام ريتشارد مورفي بجولة في اواسط نيسان (ابريل) شملت كلاً من الاردن واسرائيل ومصر والسعودية والعراق وسوريا ولبنان. وقد امتنع خلالها عن الادلاء بأي تصريحات حول ما توصل اليه اثناء لقاءاته مع زعماء هذه البلدان. الا ان التصريحات التي سبقت جولته، والتي تلتها، وكذلك الانباء التي سربتها المصادر الديبلوماسية ونقلتها الصحف ووكالات الانباء، القت الضوء على كل ما حدث اثناء جولته.

وقد اعلن مورفي، قبل القيام بجولته، امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي، ان احد اهداف جولته الى الشرق الاوسط هو التشجيع على التقدم بافكار جديدة وانه سيستطلع امكانية تكوين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك المفاوض، وما اذا كان ضرورياً ان تعقد واشنطن اجتماعات تمهيدية مع الوفد قبل انضمام اسرائيل الى

المفاوضات. وقال ان احد اهداف جولته، ايضاً، هو تحديد ما اذا كان الوقت الراهن مناسباً لاشتراك الولايات المتحدة الاميركية، بصفة رئيسية، في الجهود الجديدة لاحلال السلام في الشرق الاوسط. ورفض فكرة عقد مؤتمر دولي قائلاً: «ان مؤتمراً كهذا لن يكون سوى تمرين في التمثيل المسرحي السياسي» (**الشرق الاوسط**، ٦/٤/١٩٨٥). وفي كلمة ادلى بها مورفي امام لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الاميركي، قبل توجهه الى الشرق الاوسط، جاء ان الادارة الاميركية «تحجم عن الدخول في عملية السلام بصفة كاملة حتى يتضح لنا كيف ستؤدي كل خطوة من العملية الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، مع تكرار التأكيد على ان اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والاسرائيليين هو هدف الولايات المتحدة». وقد ذكر مورفي ان الولايات المتحدة لم ترفض، ولم تقبل، مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك بشأن احلال السلام في الشرق الاوسط (**الرأي العام**، الكويت، ٥/٤/١٩٨٥).

وقبل توجه مورفي الى الشرق الاوسط، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية عن مسؤولين في ادارة ريغان قولهم ان الولايات المتحدة قررت لعب دور ديبلوماسي مباشر للابقاء على حياة المبادرة الاردنية ـ المصرية الاخيرة (**القبس**، الكويت، ٨/٤/١٩٨٥).

واوضح إدوارد جيريجيان، الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ان جولة مورفي تهدف الى ان «يستطلع مع الاطراف المعنية وسائل ابقاء الزخم في السعي الى السلام الذي اتسم به التحرك في الاشهر الماضية ونعتبره ايجابياً ونرغب في الاستفادة منه» (**النهار**، ١١/٤/١٩٨٥).

وفي وقت لاحق، اشارت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية الاميركية الى ان المهمة الحقيقية لمورفي في المنطقة هي «كسب المزيد من الوقت لبلورة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني وتشكيل وفد مشترك لا يشارك فيه اعضاء رسميون من منظمة التحرير الفلسطينية، وترضى عنه اسرائيل» (**النداء**، بيروت، ١٣/٤/١٩٨٥).

ونقلت مراسلة جريدة «القبس» الكويتية في واشنطن، باربارا سميث، عن مسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية، قولهم ان اهداف جولة مورفي هي: ١ ـ وضع قائمة باسماء مسؤولين فلسطينيين ليسوا اعضاء رسميين في منظمة التحرير الفلسطينية يوافق عليهم ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.؛ ٢ ـ ضمان التأييد السعودي والمصري للتحرك الاميركي؛ ٣ ـ محاولة تحييد موقف سوريا؛ ٤ ـ ترتيب محادثات سلام اسرائيلية مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك بحلول شهر ايلول (سبتمبر) المقبل واقناع الاسرائيليين بذلك (**القبس**، ١٣/٤/١٩٨٥).

وقد التزم مورفي الصمت اثناء مختلف مراحل جولته في الشرق الاوسط، بينما صدرت تصريحات عن مصادر ديبلوماسية في بعض البلدان التي زارها. ففي عمان، نسب الى مصدر صحافي مسؤول في الديوان الملكي الاردني قوله ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني كان محور المحادثات بين الجانبين الاردني والاميركي، كما دار نقاش حول المبادىء التي وردت فيه (**السفير**، ١٦/٤/١٩٨٥).

واثر انتهاء زيارة مورفي لاسرائيل، قال مسؤول اميركي ان مورفي ناقش مع المسؤولين الاسرائيليين امكانية قيام واشنطن «بدور في المفاوضات لاحلال السلام في الشرق الاوسط»، واضاف انه ما زال يتعين على مورفي ان يتفق على التفاصيل، مثل اسماء المندوبين المحتملين في المفاوضات، او مكان عقدها، وقال: «ما زالت امامنا خطوات كثيرة نقطعها قبل بلوغ تلك المرحلة» (**السفير**، ١٦/٤/١٩٨٥). وصرح مورفي، اثر زيارته للقاهرة، بان «الولايات المتحدة مستعدة لفتح محادثات مع فلسطينيين ليسوا اعضاء في م.ت.ف.، حتى لو كانوا يتمتعون بدعم ضمني من المنظمة» (**الوطن**، الكويت، ٢٢/٤/١٩٨٥).

وقد نقلت وكالة «يونايتدبرس» الاميركية عن مصادر ديبلوماسية قولها ان مورفي ابلغ المسؤولين المصريين بان «الباب الوحيد المغلق» في مجال تنشيط عملية السلام هو طلب العرب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية، وانه اضاف ان اميركا «اغلقت باب م.ت.ف. وان الولايات المتحدة تعتبر مشاركة اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية في اية محادثات سلام امرا ميؤوسا منه وانه باب مغلق» (**النهار**، ١٩/٤/١٩٨٥).

ووصف الرئيس الاميركي رونالد ريغان، في حديث لمجلة «المجلة» التي تصدر بالعربية في لندن، الدور الاميركي الحالي في الشرق الاوسط اثناء جولة مورفي

بقوله ان ادارته تحاول القيام بدور في الشرق الاوسط مشابه لدور ادارة الرئيس السابق جيمي كارتر في اتفاقيات كامب ديفيد. وقال ريغان: «ان واشنطن تحاول التقريب بين طرفي النزاع في المنطقة، بدلاً من ان تدخل في عملية المفاوضات». واكد ريغان، مجدداً، على الموقف الاميركي القائم على اساس عدم التفاوض مع م.ت.ف. الا اذا اعترفت بما سمّاه «حق اسرائيل في الوجود وقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢» (**السياسة**، ١٨/٤/١٩٨٥).

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤولين اميركيين ان مورفي لم يحرز اي تقدم، حتى الآن، في مباحثاته بشأن امكان اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد اردني يضم فلسطينيين ليسوا اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ٢٤/٤/١٩٨٥).

وتعلقياً على نتائج جولة مورفي، قال برنارد كالب، الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ردا على سؤال للصحافيين: «اذا كنتم تسألونني هل حصل انفراج دراماتيكي، فان جوابي هو كلا. كذلك لم يحصل تراجع». وذكر كالب ان مورفي اجرى «سلسلة من اللقاءات المفيدة مع زعماء في المنطقة واننا نُقوّم، الآن، بعقل مفتوح، المبادرات التي مصدرها المنطقة، ونبحث عن خطوات عملية يمكن ان تؤدي الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب»، لكنه وصف هذه العملية بانها ستكون بطيئة (**النهار**، ٢٧/٤/١٩٨٥).

وفي وقت لاحق، صرح مورفي بان جولته لم تكن فاشلة بالكامل او ناجحة بالكامل (**السفير**، ٣٠/٤/١٩٨٥)، بينما قال الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ادوارد جيريجيان، ان مورفي يعود من دون تحقيق «انجازات دراماتيكية» في اتجاه اتفاق السلام، لكنه لم يواجه احباطات (**النهار**، ٣٠/٤/١٩٨٥). ونقلت وكالة «اسوشيتدبرس» عن مسؤول اميركي قوله: «اننا نسير في الاتجاه الصحيح، الا اننا لا نعرف متى ستتحقق النتائج» (**المصدر نفسه**).

وكالة «تاس» السوفياتية من جهتها، وصفت التحرك الاميركي الديبلوماسي الاخير بانه يهدف الى الضغط على الدول العربية لفرض سلام «على الطريقة الاميركية ـ الاسرائيلية في الشرق الاوسط». وذكرت الوكالة ان جولة مورفي الاخيرة استهدفت «جر الدول العربية الى صفقات منفردة وارغامها على اجراء مفاوضات مباشرة غير متكافئة مع اسرائيل» (**السفير**، ٥/٥/١٩٨٥). (تفاصيل الموقف السوفياتي في مكان آخر من التقرير).

الموقف الاميركي من القضية الفلسطينية

تأكد الموقف الاميركي مجددا، بثوابته المعروفة، في كافة التصريحات التي ادلى بها مسؤولون في الادارة الاميركية. والتصريح الذي ادلى به شولتس امام لجنة الشؤون العامة الاميركية ـ الاسرائيلية، في ٢١ نيسان (ابريل) الماضي، كان اكثرها وضوحاً، اذ قال ان سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط تقوم على الاسس التالية: «تأييد السلام الذي يحترم الحقوق المشروعة لكل الاطراف، ومعارضة الارهاب الذي تقوم به منظمات ودول ضد اسرائيل، وعدم اعتراف الولايات المتحدة الاميركية بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض اجراء مفاوضات معها ما لم توافق على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن الدولي وما لم تعترف باسرائيل». وقد قال شولتس، ايضا: «ان واشنطن تعتبر ان التفاوض المباشر هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة»، مضيفاً انه من الضروري تمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم العادلة عن طريق المفاوضات المباشرة. ثم اكد على ان الولايات المتحدة «التزمت بعدم مطالبة اسرائيل بالعودة الى وضع يكون فيه السكان الاسرائيليون على مدى ١٥ كيلومترا من مدفعية العدو، ولهذا فان اسرائيل ليست ملزمة بالعودة الى حدود العام ١٩٦٧»، وعلى ان «الولايات المتحدة لا تؤيد اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، في المقابل ـ اضاف ـ ان الادارة الاميركية ستعارض كذلك اية خطوات لضم هذه المناطق الى اسرائيل (**السفير**، ٢٢/٤/١٩٨٥). الى ذلك، اعلن شولتس ان الولايات المتحدة ستدعم الدول العربية التي ستختار «المجازفة من اجل السلام»، وقال، في ذات المناسبة السابقة: «اننا نعلم ان الدول العربية التي تتحرك باتجاه السلام تقوم بالمجازفة»؛ وتابع: «في الوقت الذي يتخذ فيه الملك حسين خطوات مع الفلسطينيين باتجاه طاولة المفاوضات، نرى الديبلوماسيين الاردنيين يقتلون، ومكاتب الخطوط الجوية الاردنية تفجر»، وتابع، ايضا:

«ان الذين يخاطرون من اجل السلام يجب ان يعرفوا ان الولايات المتحدة ستساعد في الدفاع عنهم... إن الولايات المتحدة يجب ان تواصل دعم اولئك الذين ينشدون المفاوضات والحلول السلمية ضد اولئك الذين يريدون العنف ويعارضون السلام». ورأى شولتس ان هذا هو الوقت المناسب للعرب للسماح للملك حسين بالتقدم باتجاه طاولة المفاوضات، ومضى قائلا: «ان اولئك الذين يظنون ان الدعم السوفياتي سيخيف الولايات المتحدة واسرائيل، لا يقومون بشيء سوى بالتسبب بموت الابرياء واطالة معاناة الشعب الفلسطيني» (**السفير**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

جولة شولتس في الشرق الاوسط

قام جورج شولتس بزيارة الى كل من اسرائيل ومصر والاردن ما بين ١٠ و ١٤ ايار (مايو) ١٩٨٥. وقبل الزيارة، صرح مصدر رسمي اردني رفيع المستوى، رفض ذكر اسمه، بان جولة شولتس قد تسفر عن «محادثات سلام» تتم بين مساعده ريتشارد مورفي ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك. واضاف المسؤول، في حديث لوكالة «يونايتدبرس» الاميركية، ان الادارة الاميركية وياسر عرفات وافقا على ان يضم الوفد اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني شريطة عدم انتمائهم الى فصائل في المنظمة (**السفير**، ٥/٥/١٩٨٥).

وقبل توجهه الى المنطقة، ابلغ شولتس الصحافيين، في مؤتمره في لشبونه، بانه «سيبحث مع الدول العربية الصديقة موضوع العناصر الفلسطينية التي ستنضم الى وفد اردني ـ فلسطيني مشترك». وسئل، في حينه، عما اذا كان اشتراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني امراً مقبولاً، فاجاب: «انه فيما يتعلق بمن سيشترك، فيجب ان نبحث ذلك مع اصدقائنا في المنطقة، ونحاول التوصل الى اسماء شخصيات وافراد اساسا»، وتابع «انه سيبذل جهده للاسراع بتشكيل الوفد المشترك»، وان «الاشتراك الفلسطيني ضروري اذا ما اريد للمفاوضات ان تنجح، لكنني لن اتحدث بهذا الشأن على اساس فئات، بل على اساس افراد». واستطرد شولتس قائلا: «ان مبادرة الملك حسين حققت تقدماً ملموساً كافياً، وان الوقت الحالي ملائم لتقييم مشاركة الفلسطينيين في مسيرة السلام» (**السفير**، ١٠/٥/١٩٨٥).

وفي اثناء توجهه الى القاهرة، اخبر شولتس الصحافيين بان العثور على فلسطينيين ليفاوضوا اسرائيل مع وفد اردني هو المفتاح لدفع عملية السلام، لكنه استدرك قائلا ان العثور على مفاوضين فلسطينيين مقبولين من العرب والاسرائيليين هو «احدى المشكلات الكبرى». وسئل عن احتمال استقبال الولايات المتحدة للوفد المشترك المقترح، فقال انه ينبغي الحكم على مثل هذا الاجتماع في ضوء ما اذا كان سيؤدي الى مفاوضات عربية ـ اسرائيلية مباشرة (**السفير**، ١٣/٥/١٩٨٥).

وفي القاهرة، قال شولتس: «ان معاهدة السلام [بين مصر واسرائيل] هي حجر الزاوية في صرح السلام الشامل الذي نسعى جميعاً لاستكماله، والخطوة الاساسية هي استكمال البناء وايجاد الثقة المطلوبة لتحقيق ذلك» (**المصدر نفسه**).

وعند انتهاء زيارة شولتس للاردن، وصف مورفي، الذي كان يرافقه، الجولة بانها كانت «استكشافية». وقال مورفي ان مباحثات حسين وشولتس لم تفشل ولكنها لم تحقق كل النجاح، على عكس كل التكهنات التي توقعت حدثاً كبيراً منها. واضاف مورفي: «ليس لدينا عصى سحرية تقلب المعادلة في الشرق الاوسط». وعاد ليؤكد ان الولايات المتحدة لن تتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية الا بعد اعترافها باسرائيل وقبولها بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ «وان الامل لا يزال موجودا». وقال مورفي انه لم يكن متوقعا، في الوقت الحاضر، ان تسفر المحادثات عن نتائج دراماتيكية او مهمة لان معظم المسؤولين الاميركيين، بمن فيهم شولتس، حذروا من ان هذه الجولة لن تخرج بنتيجة، في الوقت الذي ذكر مسؤولون آخرون ان هذه الجولة ستكون حاسمة. وحول الوفد المشترك، قال مورفي: «انه واحد من الاقتراحات المطروحة لان منظمة التحرير الفلسطينية ليست مقبولة من اسرائيل ومطلوب منها طرح اسماء من غير اعضاء المنظمة»، واكد على ان الولايات المتحدة «وسيط مهم في عملية السلام». واختتم حديثه بالقول: «حسب مبادرة ريغان، فان الولايات المتحدة مستعدة لكي تدعم اي ترتيب يؤدي الى اتحاد كونفدرالي يضم الضفة الغربية وغزة والاردن، حيث وافق الاردن والمجلس الوطني الفلسطيني على هذا الاتحاد» (**القبس**، ١٤/٥/١٩٨٥).

شولتس، من ناحيته، عقد مؤتمراً صحافياً، في عمان، في اعقاب محادثاته مع الملك حسين، وصف خلاله الجو العام بانه ايجابي «لان الملك حسين اعطى

عوامل اساسية من خلال موقعه»، وقال: «اننا نحاول ان نتجاوب ونساعد في التحرك السلمي»، ثم اضاف: «لم نبحث في اية قوائم او اسماء افراد او اي شيء من هذا القبيل بالنسبة للوفد المشترك، ولكن من الواضح ان المحادثات المباشرة بين اسرائيل واي وفد اردني يجب ان يضم الفلسطينيين لانهم المعنيون، ويجب ان يتم تمثيلهم. وبطريقة او اخرى، يجب ايجاد حل لمشكلة التمثيل». وامتنع شولتس عن ذكر التفاصيل، وردد في اكثر من اجابة على اسئلة الصحافيين: «لا اريد ان اتورط». لكنه اكد على انه «سيكون ثمة وفد اردني ـ فلسطيني، وقد تكون هناك حاجة لعدد من الاشخاص ولأغراض متعددة، لان هذا الموضوع له اهمية بالغة، لاننا احرزنا تقدما او بنينا رأس جسر لحل هذه القضية».

وقال شولتس انه ناقش مع الملك حسين امورا عدة، من بينها مسألة الوفد المشترك. وفي هذا قال: «اعتقد باننا قمنا باجراء مباحثات جدية حول هذا الموضوع». وقال، ايضا، ان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وبعض اعمالها وادعاءاتها بانها كانت وراء بعض الاعمال «الارهابية» ومطالبتها بازالة اسرائيل كانت وراء رفض الولايات المتحدة التحدث معها. وفي نهاية مؤتمره الصحافي، حرص وزير الخارجية الاميركية، على القول ان السبب الاول لزيارته للاردن هو ترتيب زيارة الملك حسين الى واشنطن (الرأي، عمان، ١٤/٥/١٩٨٥).

وفي اواخر نيسان (ابريل) واوائل ايار (مايو)، زار وفد من الكونغرس الاميركي، برئاسة ديفيد اوبي، رئيس اللجنة الفرعية للاعتمادات الخارجية، كلاً من مصر والاردن وسوريا واسرائيل. واجتمع الوفد في عمان مع وفد فلسطيني برئاسة ياسر عرفات. وذكرت الانباء ان اوبي اورد في تقريره عن محادثاته مع عرفات «ان الزعيم الفلسطيني اشار الى انه مستعد للدخول في مفاوضات تؤدي الى صفقة سياسية». ويرى اوبي ان عناصر الصفقة السياسية التي تحدث عنها عرفات تتضمن الاعتراف باسرائيل والقبول بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وبمبدأ الارض مقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اطار اتحاد كونفدرالي مع الاردن. واشار اوبي، في تقريره، الى ان عرفات «هو اكثر شخصية رئيسية اعتدالاً في منظمة التحرير، وانه سيكون من المستحيل، على الارجح، الحصول على افراد او شخصيات لتمثيل الفلسطينيين بدون موافقة عرفات» (القبس، ٣/٥/١٩٨٥).

عودة الى الموقف السوفياتي

تجلى الموقف السوفياتي في مقالات وتعليقات وردت في وسائل الاعلام السوفياتية وتناولت موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام. كما تناولت الموقف السوفياتي من التحركات التي شهدتها المنطقة مؤخراً، وبالذات اتفاقية ١١ شباط (فبراير) الاردنية ـ الفلسطينية و«مبادرة الرئيس مبارك»، وكذلك جولة ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، في المنطقة، وزيارة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، الى كل من اسرائيل ومصر والاردن مؤخراً.

وكان من ابرز التعليقات السوفياتية المبكرة على «اتفاق عمان»، ما ورد في وكالة «نوفوستي» بتاريخ ٧/٣/١٩٨٥، حيث ابرزت الوكالة، بشكل موسع، ردود الفعل العربية، والفلسطينية، المعارضة لاتفاق عمان، وكتبت: «ليس من الصعب فهم قلق القادة العرب، اذ انهم يعتقدون بان الاتفاق الذي عقد في عمان يهدد قضية الفلسطينيين والثورة الفلسطينية ويزيد من عمق الانشقاق في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ويؤدي الى تعميق التناقضات بين الدول العربية ويمهد الطريق لتشديد النفوذ الاميركي ـ الاسرائيلي في المنطقة». وخلصت «نوفوستي» الى «ان فرض صيغة كامب ديفيد على الفلسطينيين عموماً، وبخاصة في مثل هذه الظروف، حيث ترفض اسرائيل التخلي عن نهجها العدواني والتوسعي وتنشطه، معناه الطلب من الفلسطينيين الركوع امام المعتدي ووضع انفسهم تحت رحمته، ناهيك عن القول ان طرح مثل هذه 'المبادرات'، في هذا الوقت بالذات، يعني طعن الشعب اللبناني في ظهره... وهل من تفسير آخر لذلك؟». واعتبرت الوكالة ان «مبادرة مبارك» تنطلق من اتفاقية ١١ شباط (فبراير)، وعقبت على ذلك: «يبدو ان لا غرابة في ان العديد من الزعماء والشخصيات الاجتماعية العربية ينتقد ويرفض اتفاقية عمان وما اعقبها من مقترحات معتبراً اياها محاولة لتوسيع اطر كامب ديفيد وفرض اتفاقية جديدة على العرب مع اسرائيل على اساس خطة ريغان». ورأت الوكالة السوفياتية «ان توقيت اتفاقية عمان أثار امل الادارة الاميركية في ان تتكلل بالنجاح محاولات اخراج عملية كامب ـ ديفيد من المأزق» (نوفوستي، ٢٩/٥/١٩٨٥).

وجاء في مقالة نشرتها مجلة «نوفوية فريميا» السوفياتية الاسبوعية تحت عنوان «موقفان ازاء حقوق الفلسطينيين»، ان الاتفاق «يتجاهل مبدأين رئيسيين اعتمد موقف منظمة التحرير الفلسطينية عليهما دوما، وهما مشاركة م.ت.ف. بشكل متكافىء في ايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط، واقامة دولة فلسطينية مستقلة». واشارت المجلة الى ان «الاوساط العربية المناهضة للامبريالية تشير الى ان مبدأ الارض مقابل السلام، المثبت في الاتفاقية، يعني، في جوهر الامر، التخلي عن المبدأ الذي تعتبر المشكلة الفلسطينية بمقتضاه نواة التسوية». واضافت المجلة السوفياتية: «ان انصار اطار العمل المشترك يحاولون الزعم بان [بنود الاتفاق] تنسجم مع اقتراحات الاتحاد السوفياتي بصدد التسوية الشرق اوسطية. ان هذه الاقاويل تستهدف تضليل الرأي العام العربي والدولي». ووصفت «نوفوية فريميا» «مبادرة مبارك» بانها دعوة للاستسلام امام الولايات المتحدة واسرائيل، ومواصلة للعملية التي بدأت بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد في العام ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل، موضحة «ان مبادرة مبارك تؤدي الى تفاقم الوضع في المنطقة لان هدفها، كما في السابق، هو اعاقة حل القضية الفلسطينية التي تعد صلب النزاع، اي قضية احقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**نوفوستي**، ١٩٨٥/٣/٢٩). وفي تعليق آخر، ذكرت وكالة «نوفوستي»: «ان اتفاقية عمان يسري مفعولها دون ارادة موقعيها وتستخدم ضد حركة المقاومة الفلسطينية». واعادت الوكالة التأكيد على الخطة السوفياتية التي اقترحت في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ حول التسوية في الشرق الاوسط، وعلى الاقتراحات الخاصة بالتسوية التي طرحها الاتحاد السوفياتي في ٢٩ تموز (يوليو) العام ١٩٨٤، والتي تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ والحل العادل للقضية الفلسطينية بوصفها محور وصلب النزاع في الشرق الاوسط على اساس احقاق الحقوق القومية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك [حق] تقرير مصيره وتكوين دولته الوطنية المستقلة (**نوفوستي**، ١٩٨٥/٣/٣٠).

وجاء في مقالة لصحيفة «البرافدا» السوفياتية بقلم بيريسادا، تحت عنوان «الولايات المتحدة تحاول تقويض دور م.ت.ف.»: «ان الولايات المتحدة ترسم لنفسها هدف استغلال الاتفاقية الاردنية ـ الفلسطينية المعقودة مؤخرا في عمان وكذلك عدد من المقترحات التي طرحتها مصر بشأن تنفيذها في المخططات الاميركية ـ الاسرائيلية الرامية الى تحقيق التسوية في الشرق الاوسط على اساس انفرادي». وقد اضافت الصحيفة: «ان تطور الاحداث يؤكد صواب تلك القوى في المقاومة الفلسطينية التي تحذّر من الطابع الخطر لاتفاق عمان وتدعو الى خوض النضال ضد الحلول الوسطية ومن اجل الحل العادل للقضية الفلسطينية» (**نوفوستي**، ١٩٨٥/٤/١).

كما جاء في مقالة لصحيفة «النجم الاحمر» السوفياتية ان «واشنطن وتل ابيب، اللتين لا تزالان ترفضان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، تدفعان البلدان العربية، الآن، الى الجلوس وراء طاولة محادثات منفردة مع اسرائيل سعياً الى تخليد الوضع الناشىء وجعل الشعب الفلسطيني تابعا لـ 'الامبراطورية الصهيونية' الى ابد الآبدين». (**نوفوستي**، ١٩٨٥/٤/٨).

وقبل ان يبدأ ريتشارد مورفي جولته في بعض بلدان الشرق الاوسط، كتب ريابتسيف، مراقب وكالة «نوفوستي» السياسي، مقالة بعنوان «ينصبون فخا للفلسطينيين»، جاء فيها: «ان نبأ اللقاء المزمع اجراؤه في منتصف نيسان (ابريل) بين مورفي وما يسمى بالوفد الاردني ـ الفلسطيني، يعيد الى الاذهان الاحداث غير البعيدة حول لبنان، عندما انتهت ديبلوماسية واشنطن 'المكوكية' الى عدوان اسرائيل على هذا البلد». واكد كاتب المقالة على ان «الهدف من المحادثات التي تستعد الادار" الاميركية والحكام الاسرائيليون لاجرائها مع الوفد المذكور هو ازالة منظمة التحرير الفلسطينية من ساحة الشرق الاوسط السياسية الى ابد الآبدين». وجاء في المقالة انه «بغض النظر عما اذا عقدت محادثات بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني ام لا، فان تل ابيب تستفيد الآن من الوضع الساخن الناشىء بعد طرح هذه المسألة بقصد شق حركة المقاومة الفلسطينية والعالم العربي كله. وتسعى الحكومة الاسرائيلية الحالية، معتمدة اساليب جديدة، الى تحقيق ما عجزت عنه حكومة بيغن اثناء التنكيل المسلح بـ م.ت.ف. في لبنان. وهي تريد ان يسدد فخ الـ 'الوفد المشترك' الطريق امام الفلسطينيين الى تسوية عادلة ويحرمهم من كل الامل في اقامة دولتهم المستقلة الى الابد». واضاف كاتب المقالة ان «تل ابيب ترى مهمتها في جر الاردن الى

المحادثات كي تحل المشكلة الفلسطينية بواسطة هذا البلد على هواهـا»، وان هذه التطورات «ستكهرب وتشحن الجو حول حركة المقاومة الفلسطينية والاردن، الامر الذي قد يؤدي الى اجتياح موجة الارهاب الاسرائيلي لهذه المنطقة من جديد والتدخل المسلح الاميركي في شؤونها». وفي رأي الكاتب السوفياتي في هذا المضمار ان «اتفاقية عمان تساعد، عملياً، شاء ام ابى اصحابها ذلك، في نسف استقرار الوضع في الشرق الاوسط عامة. وهذا ما تطمح اليه واشنطن وتل ابيب دائما من اجل تدعيم مواقعهما في المنطقة». وقد خلص الكاتب الى ان «موافقة واشنطن وتل ابيب على مقابلة وفد اردني ـ فلسطيني هي المناورة من طرف آخر لتجسيد فكرة «اقامة الوفاق الاستراتيجي في الشرق الاوسط التي طرحت منذ وقت بعيد» (**نوفوستي**، ٩/٤/١٩٨٥).

وفي مقالة في صحيفة «البرافدا»، كتب اندريه ستيبانوف: «ان انصار الصفقات وراء الكواليس مع الولايات المتحدة واسرائيل لم يفوتوا الخلافات الحادة التي نشبت بين صفوف م.ت.ف. حول مسألة تكتيك العمل في الظروف الراهنة». ولاحظ الكاتب ان الاتفاقية الاردنية ـ الفلسطينية غدت انعكاساً للاحداث المذكورة، ويكمن فحواها في ان فكرة حق الفلسطينيين في تقرير المصير وتكوين الدولة المستقلة ذات السيادة، وهو الحق الذي ناضلوا في سبيل تطبيقه سنوات طويلة، قد أحل محله اقتراح بشأن تكوين اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني» (**نوفوستي**، ٩/٤/١٩٨٥).

وفي مناسبة اخرى، جاء في وكالة «نوفوستي» ان «ربط الاردن بتكتيك الصفقات الانفرادية يأتي، بالنسبة للولايات المتحدة واسرائيل، في اطار هدف القضاء على القضية الفلسطينية» (**نوفوستي**، ١١/٤/١٩٨٥).

وتعليقاً على جولة ريتشارد مورفي في المنطقة، كتبت «نوفوستي»: «من الواضح ان واشنطن تحاول استغلال شتى 'الخطط' و 'المبادرات' التي طرحت في الآونة الاخيرة لتعريب مؤامرة كامب ـ ديفيد، وجر دول عربية جديدة اليها. وبعبارة اخرى، فرض 'خطة ريغان' على العرب بطريقة او باخرى». وذكرت الوكالة السوفياتية «ان اتفاقية عمان تنطوي على خطر يهدد العرب انفسهم قبل كل شيء»، ولاحظت «ان واشنطن وعدداً من اعوانها يحاولون تفسير اتفاقية عمان وكأنها بمثابة موافقة العرب على فكرة الادارة الذاتية الفلسطينية المبتورة، بدلاً من كيان الدولة والسيادة الفلسطينيين، والموافقة على كون القضية الفلسطينية يمكن ان تبحث وتحل دون مشاركة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وحول عزم مورفي الاجتماع مع شخصيات فلسطينية من الضفة والقطاع، كتبت «نوفوستي»: «اوليست هذه محاولة تتخذها الادارة الاميركية للتفتيش عن عناصر فلسطينية 'اخرى' كانت تراود مخيلة كيسنجر في وقته ويمكن اجلاسهم الى مائدة المفاوضات الانفرادية المباشرة مع اسرائيل؟ ومن الواضح ان الهدف الرئيسي لهذه المفاوضات هو طبخ اتفاقية من شأنها ان تكرس، بهذا القدر او ذاك، نتائج سياسة اسرائيل العدوانية وتيسر على واشنطن تحويل الشرق الاوسط الى رأس جسر دائم 'لقوات الانتشار السريع'». وعلى هذا النحو، رأت الوكالة السوفياتية «ان الحق مع اولئك الذين اكدوا، ويؤكدون، على ان اتفاق عمان قد خرج عن ارادة الاطراف التي وقعته ويستخدم ضد مصالح الشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية» (**نوفوستي**، ١٨/٤/١٩٨٥).

واجملت مجلة «نوفوية فريميا»، في عدد ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٥، اهداف جولة مورفي في الشرق الاوسط بما يلي:

اولا: اختيار المشاركين الفلسطينيين في الحوار بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك والولايات المتحدة، ومن ثم اسرائيل، بشكل يروق للولايات المتحدة واسرائيل.

ثانيا: اقناع الاردنيين و "الوجهاء الفلسطينيين"، الذين لا علاقة لهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ليس فقط بالجلوس الى مائدة المفاوضات الانفرادية مع اسرائيل بل والقبول مسبقاً بغالبية شروط الاخيرة.

واشارت «نوفوية فريميا» الى «ان تطور الاحداث يبرهن على بطلان الآمال في تغيير موقف واشنطن من منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية. كما لا يقوم على اساس توقع قيام اوروبا الغربية بمبادرة ما، فهي، عموما، تواصل المضي في مجرى السياسة الاميركية في الشرق الاوسط. ويدل على هذا دعم حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون لاتفاقية عمان». وخلصت المجلة السوفياتية الى انه «باختصار، يتأكد صواب موقف تلك الاوساط العربية التي ترفض اتفاقية عمان و 'مبادرة مبارك" وتدعو الى النضال بلا هوادة من اجل الحل العادل للقضية الفلسطينية» (**نوفوستي**، ٢٥/٤/١٩٨٥).

وفي تعليق على كلمة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، التي القاها امام لجنة العلاقات الاجتماعية الاميركية ـ الاسرائيلية، والتي حدد فيها اسس السياسة الاميركية في الشرق الاوسط (تصريحات شولتس وردت آنفا)، كتبت «نوفوستي»: «لا شك في ان واشنطن تنوي استغلال تغيير الخارطة [في الشرق الاوسط] لتضع قبضتها على مواقع محددة وتوسع رأس الجسر الاميركي في الشرق الاوسط، وذلك على حساب الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة في المقام غير الاخير» (**نوفوستي**، ٢٧/٤/١٩٨٥).

وذكرت «نوفوستي»، في تعليق آخر على مهمة مورفي، ان هذا لم يستطع، اثناء جولته، ان يجد «الفلسطينيين الاخرين»، «الا انه لا يستبعد ان السيد مورفي تمكن من ايجاد اذرع ينبغي لشولتس ان يضغط عليها بغية ارغام العرب على قبول مخطط التسوية الاميركية». وقارن كاتب المقالة بين «المساعدة» التي تقدمها الولايات المتحدة لقوى الثورة المضادة في نيكاراغوا والوعود بتقديم مساعدة للفلسطينيين في الضفة والقطاع المحتلين، وقال ان هذه المساعدة ستصرف «للفلسطينيين 'المعتدلين' في حالة موافقتهم على السير في ركاب التحالف الاميركي ـ الصهيوني». واضافت الوكالة: «ولا يتعلق الامر 'بالمساعدة الطارئة' للفلسطينيين طبعاً، فالى جانب الضغط المباشر الذي سيمارسه شولتس على العرب تعلن ادارة ريغان انها مستعدة لمكافأة جميع الذين يستعدون للتسليم باحتلال الاراضي العربية و 'الحكم الذاتي' المبتور للفلسطينيين» (**نوفوستي**، ٦/٥/١٩٨٥).

وتحت عنوان «الاعداد لمفاوضات انفرادية»، كتب ريابتسيف، مراقب «نوفوستي»: «ان الادارة الاميركية تفترض ان الشرق الاوسط اصبح كالثمرة اليانعة التي بات قطافها وشيكاً»، وارجع الاهتمام الشديد الذي تبديه ادارة ريغان نحو المفاوضات «مع ما يسمونه بالوفد الاردني ـ الفلسطيني» الى «ان السلطات الاميركية تسعى بوضوح الى استغلال هذا الوفد في محاولة جديدة لانقاذ 'خطة ريغان' لعام ١٩٨٢». ويضيف الكاتب ان «الدور الرئيسي في هذه الخطة افرد للاردن، وتسعى واشنطن اليوم، وكالسابق، الى توجيه اشراك عمان في معالجة القضية الفلسطينية الى ذلك المسار السياسي الذي ترتضيه». واكد كاتب المقالة على ان «كل الاهتمام الذي تبديه واشنطن نحو الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك نابع من سعي الولايات المتحدة الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من الساحة السياسية في الشرق الاوسط». وفي رأيه ان «الادارة الاميركية تريد استخدام هذا الوفد لكي تضع، على هذا النحو، حداً لجميع الاقوال بشأن اقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتفترض واشنطن ان الوقت قد حان لتنفيذ ذلك بالنظر لنضوج اطراف جدد لصفقة انفرادية جديدة» (**نوفوستي**، ٨/٥/١٩٨٥).

من جهته، قال الكسندر سولداتوف، السفير السوفياتي في بيروت، ان سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه المنطقة معلنة وتصب في اقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط وانشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع ووجوب انسحاب اسرائيلي كامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. واعرب سولداتوف عن معارضة بلاده لتشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، وقال عنه انه «يصب في اتجاه كامب ديفيد، ونحن مع كل الاجراءات التي تعارض اتفاقات كامب ديفيد». (**القبس**، ١٤/٥/١٩٨٥).

وذكرت صحيفة «ازفستيا» السوفياتية «ان التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي لم يتسم ابداً في السابق بمثل هذا الطابع السافر ولم يتميز بهذه الدرجة العالية من الاعمال العدوانية المشتركة ضد الدول العربية، كما هو الحال في عهد ادارة ريغان» (**المصدر نفسه**). واكدت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية، من جانبها، ان ادارة ريغان تستخدم اسرائيل كقوة ضاربة من اجل تحقيق مقاصدها في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

التحرك الاوروبي الغربي

عاد التحرك الاوروبي الغربي الذي شهد نشاطاً قياسياً في الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام الى وضع الانكفاء بالرغم من الزيارات العديدة التي قام بها مسؤولون اوروبيون غربيون الى بلدان الشرق الاوسط في الآونة الاخيرة، حيث احتلت «الاهتمامات الاخرى» الحيز الاكبر في جولاتهم، بينما اتخذت جولات اخرى طابع الاستطلاع.

وقد ذكر مصدر ديبلوماسي فرنسي ان فرنسا وايطاليا تسعيان الى تحديد موقف اوروبي غربي سيعلن عنه، رسمياً، خلال مؤتمر قمة دول السوق الاوروبية المشتركة في حزيران (يونيو) ١٩٨٥، بحيث يؤكد هذا الموقف على مبادىء محددة، تعمل اوروبا من

اجل تنفيذها. وقال المصدر ان فرنسا وايطاليا وبريطانيا تتبنى اتخاذ موقف اوروبي لمساندة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الذي ابدت كل من باريس وروما ولندن، بصورة علنية، ارتياحها له، واعتبرته خطوة ايجابية على طريق التسوية السلمية. وذكر المصدر ان هذه العواصم تعتبر ان وصول الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الى طريق مسدود معناه اغلاق الباب امام فرصة نهائية، قادمة من الشرق الاوسط بالذات، لاحلال السلام. واشار المصدر الى ان فرنسا تشعر بالقلق ازاء المواقف غير المتحمسة التي ابدتها الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي حول المبادرات التي طرحت في المنطقة مؤخراً، وان هذا الامر يستدعي ان تكون اوروبا الطرف العالمي الذي له ان يعطي بعداً ومساندة دولية للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ولما سمّاه بالانفتاح العربي الايجابي على مفاوضات السلام. وذكر المصدر الديبلوماسي الفرنسي ان فرنسا والدول الاوروبية الغربية الاخرى تلقت تعهدات من كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤكد على ان «اتفاق عمان» يعني التزام المنظمة بالعمل الديبلوماسي (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٣/١٩٨٥).

من جهته، قال جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، ان السلام في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق، الا من خلال عملية الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، واشار الى ان اوروبا لا يمكنها ان تحل مكان هذه الاطراف المعنية بالدرجة الاولى بالسلام، لكن المجموعة الاوروبية تساند المبادرات التي تتخذها اطراف النزاع في الشرق الاوسط. ومن هذا المنطلق، ابدى مؤتمر القمة الاوروبي الاخير، في بروكسل، تأييده للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني باعتباره «قاعدة ايجابية يمكن ان تنطلق منها تحركات دولية لمساندة عملية السلام والاعتراف المتبادل بين اطراف النزاع في الشرق الاوسط». وقال اندريوتي ان اوروبا ترتكز في مواقفها الديبلوماسية، تجاه المنطقة، على مبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة العسكرية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة في ايجاد وطن له الى جانب ضمان امن اسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٤/٤/١٩٨٥).

وفي اوائل ايار (مايو) قام ليو تدمانز، وزير خارجية بلجيكا، بجولة شملت السعودية والاردن ومصر وصفت بانها استطلاعية. ووصف تدمانز تأييد المجموعة الاوروبية الغربية للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بانه خطوة مهمة تؤكد اهتمامها بالوضع في المنطقة (**النهار**، ٤/٥/١٩٨٥).

ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن فيليبي غونزاليس، رئيس وزراء اسبانيا، انه اخبر صحافيين اميركيين في مدريد، كانوا يغطون زيارة الرئيس ريغان لاسبانيا، بان اسبانيا واسرائيل ستقيمان علاقات ديبلوماسية بينهما قريباً، وان السلطات الاسبانية اتخذت قراراً مبدئياً في هذا الشأن. كما نقلت الاذاعة عن مصادر سياسية في القدس المحتلة قولهم انها المرة الاولى التي يدلي فيها رئيس الوزراء الاسباني بتصريح كهذا (**النهار**، ٦/٥/١٩٨٥).

من جهة اخرى، نقل عن ديبلوماسيين غربيين قولهم ان المجموعة الاوروبية ترى ان دورها يقوم على تشجيع الدول العربية على الدخول في حوار مع اسرائيل مع حث الولايات المتحدة على الوقوف بثقلها وراء الجهود الاردنية والمصرية الرامية الى تحقيق تسوية سلمية لازمة المنطقة (**الشرق الاوسط**، ٣٠/٤/١٩٨٥).

ونقلت وكالة «يونايتدبرس» عن وزير الخارجية الايطالي ابلاغه لمساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، ترحيب ايطاليا والمجموعة الاوروبية بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني واقتراحات الرئيس المصري حسني مبارك لاجراء مفاوضات تسوية مع اسرائيل، وذلك عند اجتماع اندريوتي بمورفي، اثر انتهاء جولة جورج شولتس في المنطقة (**السفير**، ١٨/٥/١٩٨٥). وقال بيان لوزارة الخارجية الايطالية ان اندريوتي شدد على ان ايطاليا والمجموعة الاوروبية تعتبران انه «من الضروري الترحيب بالاشارات الاخيرة حول الاستعدادات السياسية في الشرق الاوسط». واضاف البيان ان هذه الاشارات تشمل الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني على تشكيل وفد مشترك لمفاوضات محتملة والافكار التي عبر عنها الرئيس المصري حسني مبارك. ومضى البيان الايطالي الى ان اندريوتي شدد، ايضاً، على «اهمية المسألة الفلسطينية في البحث عن حل عادل لقضية الشرق الاوسط، يستند الى احترام حقوق جميع الاطراف المعنية» (**المصدر نفسه**).

عبد الرحيم شطناوي

الذكرى التاسعة ليوم الارض:

«القدس ستبقى عاصمة فلسطين الى الابد»

شملت احتفالات الذكرى التاسعة ليوم الارض كافة المناطق الفلسطينية المحتلة حيث جرى نشاط جماهيري واسع. تمثلت هذه الاحتفالات، داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨، باقامة ثلاثة مهرجانات في كل من سخنين والطيبة وراهط؛ وفي المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، تمثلت بالاضراب والصدام مع قوات الاحتلال في اكثر من مكان. واضافة الى الجماهير العربية، شاركت في الانشطة القوى التقدمية والديمقراطية اليهودية.

وقبل التطرق الى هذه الاحتفالات، لا بد من العودة قليلاً الى الوراء، العودة الى جذور يوم الارض، الى ممارسات السلب والقهر القومي التي انتهجتها وتنتهجها السلطات الحاكمة في اسرائيل منذ قيامها وحتى بدء التحرك الشعبي المضاد لهذه الممارسات.

فعلى الرغم من المساعي المحمومة التي بذلها قادة الحركة الصهيونية بشتى الطرق لامتلاك الارض، فقد بلغت ممتلكات الصهيونية العالمية واليهودية الفردية في فلسطين، في العام ١٩٤٧، مليوناً و ٥٨٥ الفاً و ٣٦٥ دونماً، (حوالي ٧ بالمئة من اراضي فلسطين) وجرى الاستيلاء على هذه الاراضي، اساساً، من العائلات الفلسطينية التي كانت تعيش خارج فلسطين في الفترة ما بين ١٩٢١ ـ ١٩٣٥.

وبعد قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، نشطت عملية نهب الاراضي العربية من اصحابها، باستناد السلطة الحاكمة الى جملة من الاجراءات الادارية وقوانين الطوارىء الانتدابية. فحاولت السلطات، بادىء ذي بدء، تكليف الحكم العسكري بالضغط على الفلاحين العرب وارهابهم لاجبارهم على بيع اراضيهم. ولكن هذا الاسلوب فشل. ومن الاجراءات التي استخدمتها السلطات العسكرية لنهب الارض ما يلي:

ـ استخدام المادة ١٢٦ من انظمة الطوارىء الانتدابية بعد ان اصدرتها الحكومة في صيغة قانون انظمة الطوارىء «مناطق الامن» للعام ١٩٤٩.

ـ اصدرت الحكومة في العام ١٩٥٠ «قانون الغائبين».

ـ وفي العام ١٩٥٣ صدر قانون استملاك الاراضي (تصريف الاعمال والتعويض) الذي يسمح بالاستيلاء على الاراضي وتعويض اصحابها بمبالغ زهيدة مقابلها.

ـ تعديل قانون مرور الزمن للعام ١٩٥٨، وعمليات التسوية الكبرى. فقد لجأت السلطة الى اطالة فترة «مرور الزمن» من عشر سنوات الى عشرين سنة، وهي الفترة التي يصبح فالح الارض فيها مالكاً لها.

وفي ضوء تطبيق كافة هذه القوانين على الاراضي التي كانت بحوزة العرب ممن لم يهاجروا، لم يبق لهؤلاء سوى ٢٢٠ الف دونم مهددة، هي الاخرى، بالمصادرة، وجاءت سياسة تهويد الجليل للاجهاز عليها (البلاد، نيقوسيا، العدد ٤٠، السنة الاولى، ١٠/٤/١٩٨٥).

التحرك المضاد

بعد هذه الهجمة، عقد في حيفا، بتاريخ

١٩٧٥/٧/٢٩، اجتماع تشاوري، شكلت فيه لجنة المبادرة للدفاع عن الاراضي العربية. وتلبية لدعوة اللجنة، عقد، بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٥، اجتماع موسع في الناصرة، دعي فيه إلى عقد مؤتمر شعبي بتاريخ ١٩٧٥/١٠/١٥، واعلان الاضراب العام والتظاهر امام الكنيست، اذا لم تتوقف مصادرة الاراضي. ولكن الحكومة ضربت بهذا التهديد عرض الحائط. اذ ذاك دعت لجنة الدفاع عن الاراضي الى اجتماع موسع في الناصرة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٦، حضره عشرون رئيس سلطة محلية عربية. وقرر المجتمعون اعلان الاضراب العام بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠. وفي محاولة لاحباط هذا التحرك، قامت السلطات، في مساء ١٩٧٦/٣/٢٩ ويوم ١٩٧٦/٣/٣٠، بحشد قوات كبيرة مدججة بالسلاح ومصحوبة بالمجنزرات، وباقتحام العديد من القرى، واعتدت بالضرب على الاهالي في منازلهم، واطلقت النار. ومن جراء ذلك، سقط ستة شهداء في سخنين وعرابة وكفركنا والطيبة، فكان ذلك بداية المواجهة الشاملة مع الاحتلال دفاعاً عن الارض، وتأكيداً على التمسك بها. واصبح يوم ٣٠ آذار (مارس) من كل عام يوم الارض الذي يحتفل به الشعب الفلسطيني واصدقاؤه داخل الارض المحتلة وخارجها. (**حوتام، ملحق عل همشمار الاسبوعي**، ١٩٨٥/٣/٢٩).

مهرجان سخنين: «ستبقى القدس عاصمة فلسطين الى الابد»

هذا العام، بدأت الاحتفالات بالذكرى التاسعة ليوم الارض، بمسيرة خرجت من قرية دير حنا ومرت بقرية عرابة البطوف متجهة نحو سخنين. شارك في هذه المسيرة آلاف المواطنين العرب حاملين الشعارات التي كتبت على يافطات من اربعة الوان، هي الاسود والاحمر والابيض والاخضر، التي هي الوان العلم الفلسطيني. وقد ردد المتظاهرون الهتافات: «بالدم، بالروح، نفديك يا فلسطين»؛ و «بالروح، بالدم، نفديك يا جليل»؛ و «تعيش منظمة التحرير الفلسطينية»؛ و «الثورة تقول: لا لمبارك وحسين».

وشارك في هذا المهرجان، اضافة الى المواطنين من قرى الجليل، رجال الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ورجال حركة متسيين وممثلون عن دروز الجولان. وفي ساحة مدرسة سخنين الثانوية، اجتمع آلاف المواطنين من قرى الجليل والناصرة، وعلت الهتافات المؤيدة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما علت الهتافات المنددة بالرئيس المصري حسني مبارك وبالملك الاردني حسين.

ترأس المهرجان واداره رئيس مجلس محلي سخنين محمد غنايم، والقى غنايم كلمة تطرق فيها الى الهجمة السلطوية الاسرائيلية الجديدة على الاراضي العربية، وقال: «شعبنا يثبت كل يوم انه على خريطة العالم». ودعا الدول العربية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الى الوحدة من اجل الهدف المنشود واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٣/٣١). وكان اول المتحدثين، بعده، القس شحادة شحادة، رئيس لجنة الدفاع عن الاراضي العربية، حيث قال: «لا يمكن ان يكون سلام مع الاحتلال، فليخرجوا من لبنان وليعترفوا بحق شعبنا الفلسطيني باقامة دولته المستقلة على تراب وطنه، وليعلموا اننا لن نتخلى عن الارض مهما يكلفنا الامر من تضحيات... واذا لم يعترفوا بنا، وبحقوقنا، نحن رجال الارض، سنعلمهم الدرس لكي يعترفوا بنا» (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٣١).

ثم القى اميل حبيبي، رئيس تحرير صحيفة «الاتحاد»، كلمة موجزة عن سقوط سياسة «المعتدلين» في مجزرة كفرقاسم وانتصار سياسة الصمود والكفاح في يوم الارض. وذكر استشراس سياسة «الارض المحروقة» و «القبضة الحديدية» في الجنوب اللبناني وضد الطلاب العرب في الجامعات والمناطق المحتلة، ووجه كلمة الى الجماهير الصامدة دوماً في وطنها والى الاخوة والاشقاء في كل مكان قائلاً: «ليس امامنا سوى ان نظل عنيدين ثائرين على هذا الطريق، ابداً على هذا الطريق» (**البلاد**، ١٩٨٥/٤/١٠).

كذلك القى رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، سكرتير عام حزب (راكح) ماير فلنر، كلمة ابلغ فيها حكام اسرائيل ان هذا الشعب، المحتفل في يوم الارض، هو جزء من الشعب العربي الفلسطيني، ويقف، جنباً الى جنب، مع القوى الديمقراطية اليهودية، مطالباً بالانسحاب الفوري من لبنان ومن جميع الاراضي العربية المحتلة وبالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، ولن يحيد عن هذا الطريق. وقال فلنر: «ان الشعب الذي يقاوم الارهاب ليس ارهابياً، انما من غزا لبنان هو الارهابي» (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٣١).

كذلك القى محمد عبري نصار، رئيس مجلس محلي

عرابة، كلمة اعلن فيها: «سنملأ كل رقعة من منطقة 'حقل الرماية ـ ٩' باشتال الزيتون. الارض ليست فقط مصدر رزق، فهي ايضا كرامة» (**المصدر نفسه**).

ثم تحدث عضو الكنيست محمد وتد (مبام)، فأشار الى ان هذا المهرجان هو برهان على ضرورة التعاون اليهودي ـ العربي ضد العنصرية، ومع حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، ومع استقلال وامن دولة اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٣/٣١).

ثم تحدث المربي المعروف محمود نعامنة، قائد الحركة التقدمية للسلام في عرابة، فأعلن المشاركة الفعالة في الكفاح دفاعاً عن الارض والحق، وذكّر بمداخلات حركته في هذا المجال. كذلك، القى اوري فنكلتيلد، من كيبوتس مجاد، كلمة انسانية حارة جدد فيها التضامن مع الجماهير العربية ضد عمليات مصادرة الاراضي وضد العنصرية (**البلاد**، ١٩٨٥/٤/١٠).

وكتبت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، معلقة على احتفالات الذكرى التاسعة ليوم الارض: «لم تسجل في هذا اليوم احداث عنف كما كان يحدث في السابق، وان الشرطة تنسب ذلك الى اعادة ٩٠ بالمئة من اراضي 'حقل الرماية ـ ٩' الى اصحابها في سخنين قبل اسبوع فقط. غير ان هذه الحقيقة لم تحل دون العنف الكلامي والكتابات الاستفزازية، فقد رسم على جدار بيت في سخنين صورة الخميني ونبيه بري». واضافت الصحيفة الاسرائيلية: «ان المئات من رجال الشرطة وحرس الحدود، بقيادة قائد اللواء الشمالي في الشرطة، المفوض ليفي شاؤول، وقائد منطقة الجليل، نائب مفوض يعقوب غنوت، تمركزوا في مبنى شرطة سخنين. كذلك حلقت طوّافة تابعة للشرطة لمدة ساعات فوق سخنين وعرابة ودير حنا، وتمركز عشرات المراقبين من رجال الشرطة في التلال والجبال المحيطة للحؤول دون دحرجة حجارة وصخور على الشوارع. وفي هذه المرة، امتنع المتظاهرون، اصحاب التجارب من السنوات الماضية، عن رفع الاعلام الفلسطينية للحؤول دون اعتقالهم، فهذا العام كانوا اكثر ذكاء، فقد رفعوا اربعة اعلام الواحد الى جانب الآخر، وكل علم يحمل احد الوان العلم الفلسطيني الاربعة. وكل من كان ينظر من الجنب الى هذه الاعلام كان يرى بوضوح العلم الفلسطيني ذا الالوان الاربعة: الاسود والاحمر والابيض والاخضر» (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٣١).

مهرجان الطيبة

شارك الالوف من ابناء الطيبة والوفود الجماهيرية من قرى المثلث واللد والرملة والقوى الديمقراطية في مسيرة يوم الارض والمهرجان المركزي الذي اقيم في الساحة العامة في الطيبة الى جانب النصب التذكاري للشهيد رأفت زهيري ـ شهيد يوم الارض». وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، اصطفت الوفود، تتقدمها قيادة لجنة الدفاع عن الاراضي وممثلو القوى الديمقراطية اليهودية من احزاب اليسار الصهيوني التي تحركت تلبية لنداء لجنة الدفاع عن الاراضي العربية، ورؤساء السلطات المحلية العربية وعدد من الشخصيات الاجتماعية. وقد تحولت المسيرة، والاحتفال الذي تلاها، الى تظاهرة تضامن يهودية ـ عربية ضد العنصرية ونهب الاراضي ومع الاخوة والمساواة في الحقوق، تحت شعار «اولاد هذا البلد توائم».

لقد جرت المسيرة والمهرجان بمبادرة كافة الاوساط السياسية في الشارع العربي: «الجبهة التقدمية للسلام والمساواة» وحزب (مبام) و «القائمة التقدمية للسلام» و«ابناء البلد»، و «الانصار». وحسب اقوال صليبا خميس، سكرتير لجنة الدفاع عن الاراضي، فان كافة هذه الاوساط تعمل سوية، وتتجاهل خلافات الرأي السياسي، ضد «هدف اقتلاعنا من ارضنا والنضال العربي ـ اليهودي، حول هذا الموضوع، دعامة قوية للشعبين».

لقد اكد هذا التعاون كافة الخطباء، فلطيف دوري من (مبام) اكد، في كلمته، ان «ليس هناك قوة في العالم تستطيع اقتلاع الشعب اليهودي من ارضه، وكذلك الحال، ليس هناك اية قوة تستطيع اقتلاع الشعب الفلسطيني من ارض ـ اسرائيل». ودعا الى «رفع علم السلام العادل في نضال مشترك ضد المتطرفين بين صفوف الشعبين، الذين يدفعون بنا الى حرب جديدة وفظيعة» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٣/٣١).

كذلك تحدث عضو الكنيست شارلي بيطون (حداش) قائلاً: «لقد بدأ يوم الارض بالنضال ضد مصادرة الارض، ثم تحول الى شعار للنضال ضد التمييز القومي والعنصرية». وتطرق الى القضية الفلسطينية فقال ان الحل الوحيد للقضية هو باقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف.، واعرب عن تضامن حركات الطوائف الشرقية مع نضال الجماهير

العربية ضد سياسة نهب الارض وضد العنصرية (**البلاد**، ١٠/٤/١٩٨٥).

كذلك، القى رئيس عصبة حقوق الانسان والمواطن، البروفيسور اسرائيل شاحاك، كلمة ركز فيها على سياسة التمييز القومي التي تنتهجها «ادارة اراضي اسرائيل» يومياً، وقال: «كل الاراضي التي تشرف عليها ادارة اراضي اسرائيل، مغلقة امام الفلسطينيين لكونهم فلسطينيين وعرباً، كما تفعل سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا» (**المصدر نفسه**).

ثم تكلم عضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الارض رئيس بلدية الناصرة، عضو الكنيست توفيق زياد، فقال: «ان ما جرى في الطيبة اليوم، بتوحيد الاحتفالات بيوم الارض، يكتسب اهمية خاصة في هذه الظروف التي تشتد فيها المؤامرة الاستعمارية الاحتلالية على شعبنا العربي الفلسطيني وعلى وحدته ... ان ما جرى اليوم هو دليل على ان المعادلة الوحيدة التي فهمها هذا الشعب عبر ٣٧ عاماً هي الوحدة الوطنية، وكل انحراف عن طريق الوحدة سيصطدم بمقاومة شعبية واسعة» (**المصدر نفسه**)

كذلك، اشار معظم الخطباء الى حقيقة ان يوم الارض الاول حدث في فترة حكم «المعراخ» عندما كان اسحق رابين رئيساً للحكومة وشلومو هيلل، رئيس الكنيست الحالي، وزيرا للشرطة. وقارنوا بين سياسة الحكومة قبل تسع سنوات تجاه السكان العرب مع سياسة «اليد القوية» التي ينتهجها رابين اليوم في لبنان، من موقع منصبه كوزير للدفاع.

وبانفعال كبير، استمع المشاركون في المهرجان الى اقوال اهود شبيغل، وهو اب فقد احد ابنائه في حرب لبنان، حين تحدث باسم ابناء العائلات الثكالى الذين يتمنون تحويل حقول الدمار الى حقول صداقة واخوة (**عل همشمار**، ٣١/٣/١٩٨٥).

من جهة اخرى، قال احد شبان قرية الطيبة، تعليقا على احتفالات يوم الارض: «لا ارى من المفيد عقد اجتماع احتجاجي، الاجتماع يعقد في يوم وينتهي الامر، انما ما ينبغي عمله هو اعلان الاضراب العام، ليس، فقط، من اجل الارض، بل من اجل كل شيء، ففي لبنان ينفذون المذابح، وفي الضفة تغلق الجامعات وتصادر الارض. ما هذا يوم الارض؟ مهرجانات!... عقد اجتماع!... لا يكفي، يجب مقاومة كل ما يجري في المناطق المحتلة وفي لبنان، ومقاومة الحاخام ليفنغر وكهانا وافيدوف، والاحتجاج على كافة ممارسات القمع والاضطهاد داخل الخط الاخضر... لدينا لا يوجد قانون، لقد اصبح الوضع عندنا لا يطاق، وفي حال استمراره، سنة او سنتين بعد، سيصل في النهاية الى الانفجار... المنتحر الشيعي ليس مجنونا، انا، ايضا، مستعد للانتحار من اجل الارض... اؤيد م.ت.ف.، الجميع يؤيدون م.ت.ف.، فهي ممثلنا الشرعي والوحيد وكلنا فلسطينيون، الذي يقرر هنا هو ياسر عرفات وليس حسني مبارك والملك حسين» (**يديعوت احرونوت** ٣١/٣/١٩٨٥).

مهرجان راهط

اقيم في راهط مهرجان خطابي حضره حشد من ابناء العشائر والقرى البدوية في النقب وعشرات الطلاب من جامعتي بئر السبع والقدس والقوى الديمقراطية اليهودية. افتتح المهرجان المحامي فتحي شبيطة، عضو سكرتارية اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربية، فقال: «اننا نحيي اليوم ذكرى عزيزة علينا، ذكرى يوم الارض، وذكرى شهدائنا الذين نعاهدهم ونعاهد ابناء وبنات شعبنا باننا لن نتنازل عن شبر واحد من ارضنا» (**البلاد**، ١٠/٤/١٩٨٥).

وكانت الكلمة الرئيسية لعضو الكنيست توفيق طوبي، فنقل تحيات الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الى اهالي النقب الصامدين على ارض الوطن ضد سياسة التشريد والاقتلاع وضد ممارسات «الدوريات الخضراء»، وقال: «ان الشعب الصامد لا تردعه مخططات التشريد. لقد افشلتم، منذ البداية، مخططات اقتلاعكم واقتلاع الجماهير العربية من على هذه الارض. ومنذ قيام الدولة، ونحن نعاني السلب والنهب وسياسة المجازر. وفي نهاية المطاف، سنقيم دولتنا الديمقراطية الى جانب اسرائيل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (**هاتسوفيه**، ٣١/٣/١٩٨٥، و **البلاد**، ١٠/٤/١٩٨٥).

يوم الارض في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧

وصفت الصحافة الاسرائيلية يوم الارض في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ بانه مرّ بهدوء نسبي. وقد شهدت هذه المناطق جملة من النشاطات كان ابرزها، على صعيد الاضرابات، الاضراب التجاري الشامل في القدس الشرقية. اما على صعيد التظاهر والاصطدام بقوات الامن المتأهبة لمواجهة احداث هذا

اليوم، فقد وقعت عدة احداث في غير مكان. ففي مخيم الدهيشة، جرح شابان نتيجة الصدام مع رجال حرس الحدود اثناء قيامهم باعمال الدورية داخل المخيم بعد ان رشق المتظاهرون قوات الجيش الاسرائيلي بالحجارة. كذلك، قامت مجموعة من الشبان برشق مبنى مركز شرطة بيت لحم بالحجارة، ورشق سيارات اسرائيلية كانت متوقفة في ساحة كنيسة المهد. وقد قام رجال الشرطة باطلاق النار وبحملة اعتقالات. كذلك، توقفت الدراسة في جامعة النجاح في نابلس. كما رشقت سيارات اسرائيلية بالحجارة في قلقيلية، وقد جرح احد ركابها، وافيد، ايضا، عن رشق قوات الامن بالحجارة في كل من مخيم بلاطة ونابلس ورام الله وبيت ساحور، واشعال اطارات السيارات.

ورفعت الاعلام الفلسطينية في عدة اماكن، وقد قامت قوات الامن بانزالها بسرعة (**هآرتس**، ١٩٨٥/٣/٣١).

ومن جهة اخرى، قالت مصادر عربية في القدس ان ما يزيد على ١٥٠ شخصا اعتقلوا في الضفة الغربية قبل اسبوع من ذكرى يوم الارض، في اطار الاجراءات الاحتياطية التي قامت بها قوات الامن مسبقا لمواجهة الاحتفالات بذكرى يوم الارض. وذكرت صحيفة «الفجر» المقدسية، التي خصصت عددها يوم ١٩٨٥/٣/٣١ لذكرى يوم الارض، ان اعلاماً فلسطينية رفعت في الضفة الغربية (**دافار**، ١٩٨٥/٣/٣١).

اعداد: قسم الدراسات الاسرائيلية

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٥/٣/١٩٨٥ الى ١٤/٥/١٩٨٥

١٥/٣/١٩٨٥

ـ عقد الرئيس المصري حسني مبارك، في اليوم الثاني لزيارته للندن، سلسلة اجتماعات مع كبار المسؤولين البريطانيين واقطاب المعارضة، وذلك لكسب التأييد لمقترحاته من اجل السلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، القاهرة، ١٦/٣/١٩٨٥).

ـ اكد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران للرئيس حسني مبارك موافقة فرنسا المبدئية على فكرة عقد مؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الاوسط، غير ان ميتران لاحظ ان التوقيت الحالي ليس مناسبا، وقال ان فرنسا ستجري، قريبا، حوارا مع الاتحاد السوفياتي حول الازمة (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٦/٣/١٩٨٥).

ـ اكد برونو كرايسكي، المستشار النمساوي السابق، على أهمية تكوين لجنة دولية خاصة تابعة للامم المتحدة تتولى دراسة الجوانب المشتركة في المبادرات المطروحة للسلام في الشرق الاوسط، وتحدث عن اهمية الدور السوري في الوصول الى تسوية (**الشرق الاوسط**، ١٦/٣/١٩٨٥).

١٦/٣/١٩٨٥

ـ عاد الرئيس المصري حسني مبارك الى القاهرة، منهيا جولة شملت الولايات المتحدة الاميركية ودولا اوروبية واستغرقت تسعة أيام. ووصف مبارك مباحثاته خلال الجولة بأنها كانت مثمرة وايجابية، وقال انه شرح مقترحاته وافكاره بشأن قضية الشرق الاوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، لقادة اوروبا واميركا، بهدف تحريك جهود السلام (**الاهرام**، ١٧/٣/١٩٨٥).

ـ اعلن جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ان ريتشارد مورفي، مساعده لشؤون الشرق الاوسط، سوف يتوجه قريبا الى هذه المنطقة لتقييم احتمالات اجراء مباحثات حول تسوية مستقبلية (**الشرق الاوسط**، ١٧/٣/١٩٨٥). وسيصل مورفي الى الشرق الاوسط في نهاية الشهر الجاري لدراسة آمال احراز تقدم في عملية السلام (**دافار**، ١٧/٣/١٩٨٥).

ـ قررت ادارة الرئيس رونالد ريغان تقديم هبة اميركية لاسرائيل بقيمة ١,٢ مليار دولار كمساعدات اقتصادية للعام ١٩٨٦، وهو المبلغ نفسه الذي قدم كهبة في العام ١٩٨٥ (**دافار**، ١٧/٣/١٩٨٥).

ـ تلقى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران رسالة من شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، ردا على الرسالة التي كان ميتران قد بعث بها الى بيرس في الاسبوع الماضي. وقد حمل الرسالة الجوابية الى باريس موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، الذي التقى مع لوران فابيوس، رئيس وزراء فرنسا، ومع رولان دوما، وزير الخارجية، وقد دار البحث بينهم حول الاتصالات الجارية لاحلال السلام في الشرق الاوسط وحول صفقة المفاعلات النووية المبرمة بين اسرائيل وفرنسا (**هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨٥).

١٧/٣/١٩٨٥

ـ صرح الملك الاردني حسين بأن على الولايات المتحدة الاميركية ان تشارك في عملية السلام في الشرق الاوسط بعقد لقاء مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، واكد وجوب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات (**الرأي**، عمان، ١٨/٣/١٩٨٥). في الوقت نفسه، جدّد جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، رفضه اجراء حوار بين واشنطن و م. ت. ف، وقال ان الادارة الاميركية تسعى لمعرفة ما اذا كان من الممكن تشكيل وفد لا يتضمن اعضاء من م. ت. ف.

لا يتجزأ من دولة اسرائيل (**هآرتس**، ٢٢/٣/١٩٨٥).

- تدارست وفود سوريا وليبيا واليمن الديمقراطي والجزائر، في دمشق، الاوضاع العربية، وقررت الاتفاق على عقد قمة للدول الاربع في المستقبل القريب (**الثورة**، دمشق، ٢٢/٣/١٩٨٥).

- صرح كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، بأن لقاءه مع الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو، في بوخارست، تناول التحرك الذي تقوم به مصر لدفع جهود التسوية العادلة في الشرق الاوسط الى الإمام، كما تناول نتائج جولة الرئيس حسني مبارك الاخيرة في ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني (**الاهرام**، ٢٢/٣/١٩٨٥).

٢٢/٣/١٩٨٥

- توقع نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ان يتم قبر اتفاق عمان الاردني - الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، لانهما يشكلان الساحة الرئيسية لتقرير نهاية هذا الاتفاق. ووصف حواتمة الاتفاق بأنه الوجه الاخر لمشروع ريغان (**الثورة**، ٢٣/٣/١٩٨٥).

- اعلن الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في مؤتمر صحافي، ان ادارته على استعداد لاستقبال الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك، لكنها لن تتعامل مع م. ت. ف. لان هذه ترفض الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء. وقال ريغان ان هناك جماعة فلسطينية ضخمة لا تعتبر المنظمة ممثلة لها (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٣/١٩٨٥).

٢٣/٣/١٩٨٥

- ذكر مصدر فلسطيني مطلع ان اللجنة المركزية لـ (فتح) وافقت على الاتفاق الاردني - الفلسطيني للتحرك المشترك نحو السلام في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ٢٤/٣/١٩٨٥).

- نسب آبا ايبن، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي، شكوك الشيعة بشأن انسحاب الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان الى التصريحات والبيانات التي يدلي بها وزراء اسرائيليون حول اعادة انتشار الجيش على خطوط مختلفة في لبنان. واعتبر ان ذلك يؤدي، ايضا، الى ازدياد «الارهاب» الشيعي (**عل همشمار**، ٢٤/٣/١٩٨٥). من ناحية اخرى، بدأ الجيش الاسرائيلي في ترحيل المجندات من لبنان الى مراكز القيادة داخل اسرائيل (**المصدر نفسه**). وقال اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس حكومة اسرائيل، بعد لقائه مع رئيس الحكومة، ان الترتيبات الامنية لضمان سلامة المستوطنات الشمالية هي مشكلة مفتوحة يجب حلها قبل انسحاب الجيش الاسرائيلي الى الحدود الدولية (**هاموديع**، ٢٤/٣/١٩٨٥). واعلنت قيادة الدفاع المدني ان ميزانية الدولة للسنة المالية القادمة ستتيح بناء ملاجىء في المستوطنات الشمالية وستبلغ مساحة هذه الملاجىء ١٠٠٠ متر مربع (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٣/١٩٨٥).

- رفض لطيف دوري، مسؤول الشؤون العربية في حزب (مبام) الاسرائيلي، التصريحات التي ادلى بها بيرس ورابين والتي مفادها ان غور الاردن في الضفة وغوش قطيف في قطاع غزة هما جزء لا يتجزأ من اسرائيل (انظر اعلاه)، ووصف هذه المواقف بأنها قريبة من مواقف الليكود وبأنها تبعد فرص السلام وتعزز قوى غوش ايمونيم المطالبة بضم المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ٢٤/٣/١٩٨٥).

- اختتم طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، محادثاته في واشنطن مع جورج شولتس نظيره الاميركي، دون التوصل الى اتفاق بشأن الاجتماع مع الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وقد ابلغ طاهر المصري شولتس ان الاردن غير مستعد للتفاوض مباشرة مع اسرائيل، وانه لن يجري اية مفاوضات سلام منفردة معها دون مشاركة م. ت. ف. (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٣/١٩٨٥). من ناحية اخرى، التقى المصري، في واشنطن، مع بعض الشخصيات اليهودية، ومعظم من التقاهم هم اعضاء في الحزب الديمقراطي الاميركي. وقال المصري ان شولتس ابلغه رفض مطالبة الاردن بالتركيز على الحقوق الوطنية كبديل للحقوق الشرعية للفلسطينيين (**معاريف**، ٢٤/٣/١٩٨٥).

٢٤/٣/١٩٨٥

- اشاد عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، اثناء زيارة تفقدية لقوات جيش التحرير الفلسطيني المرابطة في الاردن، بالاتفاق الاردني - الفلسطيني، وقال: «اننا والاردن وحدة واحدة وليس اتحادا» (**الرأي**، ٢٥/٣/١٩٨٥). وذكر مصدر دبلوماسي غربي في عمان ان هناك مفاوضات تجري حاليا بين م. ت. ف. والاردن من اجل تشكيل وفد مشترك لمفاوضات محتملة مع الولايات المتحدة تسبق المفاوضات مع اسرائيل. واضاف هذا المصدر، ان طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، سيرأس الجانب الاردني في الوفد، في حين ان د. وليد الخالدي سيرأس الجانب الفلسطيني (**الشرق الاوسط**،

١٩٨٥/٣/٢٥). ووصف الملك الاردني حسين، في حديث لصحيفة اسبانية، الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بانه حركة في الاتجاه الصحيح الى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٢٥).

ـ حذر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، الولايات المتحدة الاميركية من الشروع في مفاوضات او اتصالات مع وفد اردني ـ فلسطيني، لان ذلك سيفسر على انه بداية لعملية هدفها فرض حل سياسي على اسرائيل (**دافار**، ١٩٨٥/٣/٢٥).

ـ تلقت اسرائيل اشارات من الرئيس المصري حسني مبارك، عبر الولايات المتحدة، تفيد بان مصر ستكون مستعدة لبحث موضوع طابا في اطار صفقة رزمة تناقش فيها مواضيع اخرى عالقة بين البلدين، مثل تحديد نهائي للحدود بين مصر واسرائيل في ١٥ نقطة حدودية (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٣/٢٥).

ـ ذكرت مصادر سياسية في باريس ان شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، وعد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بان اسرائيل لن تهاجم المفاعل النووي العراقي مرة اخرى، وذلك مقابل الشروط الخاصة والترتيبات التكنولوجية التي اعطيت لاسرائيل في سياق صفقة المفاعلين النوويين اللذين ستحصل عليها من فرنسا (**هآرتس**، ١٩٨٥/٣/٢٥).

١٩٨٥/٣/٢٥

ـ نفى خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، ما تردد حول تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني للدخول في حوار مع الولايات المتحدة الاميركية. وقال الوزير: «ان الولايات المتحدة متمسكة بموقفها الرافض اجراء اية اتصالات مع م. ت. ف.» (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٢٦).

ـ اعلن خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، في مؤتمر صحفي عقده في دمشق، عن تشكيل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني وتلا برنامجها الهادف الى اسقاط نهج ياسر عرفات. وقد ضمت جبهة الانقاذ هذه كلا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية (طلعت يعقوب)، بالاضافة للتحالف الوطني الذي يضم كلا من منظمة (الصاعقة) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي وجماعة (فتح) ـ"الانتفاضة" (**تشرين**، دمشق، ١٩٨٥/٣/٢٦). من ناحيته، وصف خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، قيام جبهة الانقاذ بانه يعزز التشرذم على الساحة الفلسطينية، وتنبأ بان لا يكتب لها النجاح (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٦). وقد رفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كما رفض الحزب الشيوعي الفلسطيني الانضمام لجبهة الانقاذ. واوضح بيان مشترك للجبهة والحزب انه من السابق لاوانه طرح اية صيغة تنظيمية لانها ستحمل في طياتها مخاطر اعلان منظمة تحرير بديلة (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٢٦).

ـ اعلن جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ان الهدف الاول لبلاده هو اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل. وقال شولتس ان مساعده مورفي قد يلتقي خلال جولته القادمة في الشرق الاوسط بزعماء فلسطينيين ليسوا اعضاء في م. ت. ف. (**الاهرام**، ١٩٨٥/٣/٢٦). في الوقت نفسه، قال جيمي كارتر، الرئيس الاميركي السابق، ان على الرئيس ريغان الشروع في محادثات مع م. ت. ف. لدفع الجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط الى الامام. وذكر كارتر، الذي كان يتحدث في مقابلة تليفزيونية، انه ليس هناك اي سبب يحول دون جلوس شولتس مع عرفات على طاولة المحادثات (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٣/٢٦).

ـ نفى مناحيم بيغن، رئيس حكومة اسرائيل الاسبق، ما نشر عن لسانه من انه دعا الى عدم التدقيق في هوية الفلسطينيين الذين سيشتركون في وفد مشترك مع الاردن لمفاوضة اسرائيل. وحدد بيغن موقفه برفض اشتراك م. ت. ف. في المفاوضات (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٢٦).

ـ نفى اوري سبير، مستشار رئيس حكومة اسرائيل، ان تكون اسرائيل قد تعهدت للحكومة الفرنسية بعدم قصف المفاعل النووي العراقي الذي تبنيه فرنسا (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٢٦).

ـ ابتدأت في تونس اعمال الدورة العادية الثالثة والثمانين لمجلس جامعة الدول العربية بمشاركة عدد من وزراء الخارجية. وستبحث الدورة مسألة الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والممارسات الاسرائيلية اللاانسانية في المناطق المحتلة والاتفاق الاميركي ـ الاسرائيلي لانشاء منطقة التجارة الحرة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٦).

١٩٨٥/٣/٢٦

ـ اكد فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف. ان قيام جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لم يسبب انقساما في المنظمة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٧). في دمشق، استقبل عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، وفدا من جبهة

الانقاذ (**الثورة**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

ـ اعلن الرئيس المصري حسني مبارك انه لمس، خلال زيارته للولايات المتحدة، تفهما لدى الادارة الاميركية لتحريك القضية الفلسطينية ودفع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الى الامام، وقال: «ان هناك رأيا عالميا قويا يساند هذه القضية». واعرب مبارك عن اعتقاده بامكان التوصل الى حل للقضية الفلسطينية بمجرد بدء الحوار بين الادارة الاميركية والوفد المشترك الاردني ـ الفلسطيني المقترح (**الاهرام**، ١٩٨٥/٣/٢٧). في مدريد، ذكر الملك الاردني حسين، الذي يقوم بزيارة لاسبانيا، ان ياسر عرفات وافق على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ موافقة واضحة لا غبار عليها، واعرب عن امله في ان تبادر الولايات المتحدة الى تغيير موقفها الحالي فتباشر الحوار مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

ـ اعترف دان بئيري، احد اعضاء التنظيم السري اليهودي، بأن الحاخام موشي ليفنغر قال لهم انه لن يمنعهم من تفجير قبة الصخرة في القدس. وفي شهادته امام القضاء، قال بئيري انه قدر ان تفجير قبة الصخرة سيجعل العرب يلغون اتفاق السلام (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

ـ وعد شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء زيارته للناصرة العليا، بان اسرائيل ستخرج من لبنان بأسرع مما يظن الكثيرون. وذكر ان معارضي الحرب ومؤيديها متفقون في ما بينهم على انه كان من الاحسن ان تستثمر في الجليل المبالغ الضخمة التي خصصت لهذه الحرب (**هآرتس**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

ـ ذكر ان الطائرة بدون طيار التي اشترتها الولايات المتحدة الاميركية من اسرائيل تستخدم في المناورات البحرية التي تقوم بها وحدات الاسطول الاميركي الثاني في منطقة جزر الكاريبي (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٢٧).

١٩٨٥/٣/٢٧

ـ عقب محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، على تشكيل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بان تشكيل جبهة جديدة تأخذ على عاتقها مهاجمة اطر م. ت. ف. يزيد من تعميق الخلافات. وقال انه كان من الافضل للاطراف المشتركة في جبهة الانقاذ، ان تلجأ الى الحوار الديمقراطي (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

ـ اشاد عبد الرحيم احمد، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. الامين العام لجبهة التحرير العربية، بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، ووصف تصريحات الملك الاردني حسين وطاهر المصري، وزير خارجيته، بأنها تؤكد الالتزام ببنود الاتفاق كما تؤكد تمثيل م. ت. ف. للشعب الفلسطيني (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

ـ نفى فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا، ان يكون تشكيل جبهة الانقاذ الفلسطينية بمثابة انشاء منظمة تحرير فلسطينية بديلة. وقال الشرع ان انشاء الجبهة هو من صنع الحركات الوطنية الفلسطينية للتصدي للاتجاه الاستسلامي الذي اتخذته م. ت. ف. (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

ـ قال اللواء الاسرائيلي اوري اور، قائد المنطقة الشمالية، انه يمكن اكمال عملية الانسحاب الاسرائيلي من لبنان في بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل وأن الجيش الاسرائيلي يعمل جاهدا للخروج من هناك على وجه السرعة. وقال اور ان الجيش يخرج من لبنان ليس كجيش مهزوم بل كجيش قرر انه لا يوجد ما يعمله هناك (**هآرتس**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

ـ علم من المحادثات التي اجراها الرئيس المصري حسني مبارك، ووزير خارجيته، مع شخصيات يهودية في لندن، ان مصر موافقة على تمكين اسرائيل من الاستمرار في تشغيل فندق سونستا وباقي المنشآت الاسرائيلية في طابا. كما علم ان مصر معنية بان تعترف اسرائيل بالسيادة المصرية في طابا وليس لديها اية نية لوقف تطوير المنطقة من قبل اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

ـ ذكر ان الرئيس الزائيري موبوتو سيزور اسرائيل في شهر ايار (مايو) المقبل وسيطلب ان تقدم له مساعدات زراعية وعسكرية ومالية. وسيصل الى اسرائيل، في الشهر المقبل، وزير الزراعة الكيني. وتستفيد كينيا من نشاط بعض الشركات الاسرائيلية على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين (**دافار**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

ـ في مصر، اكد بيان مشترك مصري ـ زائيري صدر اثر انتهاء محادثات الرئيس الزائيري، الذي زار القاهرة، مع نظيره المصري ان الحل العادل والدائم لنزاع الشرق الاوسط لا بد ان يضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير (**الاهرام**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

ـ اختتم مجلس جامعة الدول العربية اعمال دورته الثالثة والثمانين في تونس. واصدر المجلس قرارا بادانة التواطؤ الاميركي ـ الاسرائيلي لنقل اليهود الاثيوبيين «الفالاشا» الى اسرائيل، وكلف الامين العام لجامعة الدول العربية بتشكيل لجنة تقص للحقائق حول ملابسات عملية نقلهم (**الشرق الاوسط**،

١٩٨٥/٣/٢٨). وكلف المجلس كلا من م. ت. ف. والاردن بانشاء جهاز لتسويق منتجات الضفة الغربية المحتلة، واقر عقد ندوة لبحث الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة ووافق على ضم المنظمة لعضوية لجنة تعديل ميثاق الجامعة وانظمتها (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٢٨).

١٩٨٥/٣/٢٨

- وجه ياسر عرفات نداء جديدا للقيادتين العراقية والايرانية من اجل وقف الحرب بين بلديهما، ودعا لتوجيه كل القوى باتجاه القدس لتحريرها (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٩).

- نفى سميح الاشقر، القائم باعمال السفارة الاردنية في دولة الامارات العربية، ما تناقلته بعض وكالات الانباء عن تهديدات اردنية بطرد الفلسطينيين في حالة الغاء م. ت. ف. للاتفاق الاردني - الفلسطيني. وقال الاشقر ان الاردن كان ومازال حريصا على التزاماته القومية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٩).

- سيعين العميد الاسرائيلي يهوشواع ايرز، غدا، قائدا لمنطقة قطاع غزة خلفا للعميد ابراهام بنيامين (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٣/٢٩).

- لمحت مصادر فرنسية الى ان مصر تمارس الضغوط على فرنسا في محاولة لافشال صفقة المفاعل النووي بين اسرائيل وفرنسا (**هآرتس**، ١٩٨٥/٣/٢٩).

- نفى الناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية الاشاعات التي راجت في فرنسا حول احتمال استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وتوغو. وكان وفد من اعضاء كنيست اسرائيليين قد زار عاصمة توغو والتقى اعضاؤه مع وزراء في حكومتها (**هآرتس**، ١٩٨٥/٣/٢٩).

١٩٨٥/٣/٢٩

- اصدرت اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، في تونس، بيانا بمناسبة ذكرى يوم الارض. واقيم في عمان مهرجان خطابي تحدث فيه عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، فدعا الولايات المتحدة الاميركية لتقوم بدورها كدولة عظمى في سبيل تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٣٠). في دمشق، اقامت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية مهرجانا بهذه المناسبة، وفيه، اكد جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ان جبهة الانقاذ لا تشكل اطارا بديلا او موازيا لـ م. ت. ف. وقال عصام القاضي، الامين العام لمنظمة (الصاعقة)، ان مشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني - الاردني مناف للشرعية الفلسطينية وذكر ان المجلس الوطني الفلسطيني حين انعقد في الجزائر اكد على ان الكونفدرالية لا يمكن ان تتم الا بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة (**الثورة**، ١٩٨٥/٣/٣٠). بمناسبة يوم الارض، ايضا، اصدر شريف الدين بيرزاده، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، بيانا جدد فيه الدعم لشعب فلسطين (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٣٠).

- ذكر د. رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب المصري، ان كبار المسؤولين في الادارة الأميركية يقومون، الان، بوضع تصور كامل للدور الاميركي في عملية السلام في الشرق الاوسط، وذلك قبل زيارة ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية، للمنطقة (**الاهرام**، ١٩٨٥/٣/٣٠).

- ايد رؤساء دول وحكومات السوق الاوروبية المشتركة مبادرة الملك حسين حول محادثات السلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٣٠).

- دعا ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الى اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما طالب بالتوقف عن بناء المستوطنات اليهودية فيهما (**الاهرام**، ١٩٨٥/٣/٣٠).

١٩٨٥/٣/٣٠

- وصف محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، في كلمة القاها في جيش التحرير الفلسطيني في الاردن، الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني - الاردني المتفق عليه بأنه سيؤدي، في النهاية، الى وحدة فدرالية تكون نواة صلبة للوحدة العربية الشاملة (**الرأي**، ١٩٨٥/٣/٣١).

- ذكر خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، ان جبهة الانقاذ الفلسطينية قادرة على الوقوف في وجه ياسر عرفات (**الثورة**، ١٩٨٥/٣/٣١).

- ذكرت صحيفة «برافدا» السوفياتية ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني، ومبادرة الرئيس المصري حسني مبارك للتفاوض مع اسرائيل، ساعدا المخططات الاميركية - الاسرائيلية الساعية الى ايجاد تسوية انفرادية لقضية الشرق الاوسط ونسف تمثيل م. ت. ف. للشعب الفلسطيني (**الثورة**،

١٩٨٥/٣/٣١).

ـ اكد شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء لقائه اعضاء حركة «آباء ضد الصمت»، ان عملية الانسحاب الاسرائيلي من لبنان ستتم خلال فترة تتراوح بين ٨ و١٠ اسابيع. وقال ان الاعتبارات السياسية لا تفرض سرعة الانسحاب (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٣١).

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان م. ت. ف. تلقت ضربة على يد اسرائيل وخرجت من لبنان، لكن الطرد النهائي لها، وكذلك منعها من العودة الى لبنان، تما على يد سوريا (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٣/٣١).

ـ افادت رسالة بعث بها اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، الى رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، بأن الليكود وافق على اقامة ٦ مستوطنات يهودية جديدة، فقط، في العام المقبل، وذلك بعد ان اخذ الوضع الاقتصادي بعين الاعتبار (**معاريف**، ١٩٨٥/٣/٣١).

ـ قال الرئيس الغيني، العقيد لانسنة كونت، عند استقباله وفدا اسرائيليا، ان غينيا معنية بالتعاون الاقتصادي مع اسرائيل، لكنها رفضت اقتراحا اسرائيليا يدعو الى التعاون الامني بينهما (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٣/٣١).

١٩٨٥/٣/٣١

ـ اظهر البحث الذي اجراه معهد مشروع الضفة والقطاع برئاسة د. ميرون بنبنستي ان اسرائيل تسيطر، حاليا، بشكل مباشر او غير مباشر، على ٢,٨٤ مليون دونم، اي على اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٤/١).

ـ من المحتمل ان تقوم منظمة (أمل) التي نفذت اكثر من ٩٠ بالمئة من العمليات ضد الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان، بفتح جبهة ضد اسرائيل في اوروبا (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٤/١).

ـ قال اريئيل شارون، وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، ان مقتل احد سكان مستوطنة جبعون ـ حلاشاه في البيرة يلزم اسرائيل بان توضح انها لا تنوي الخروج من الضفة الغربية وقطاع غزة. ودعا شارون الى انتاج حقائق في المنطقة تتمثل بتوسيع الاستيطان اليهودي واقامة المصانع والمدارس وشبكات الطرق والمشاريع الكهربائية والمائية (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٤/١).

ـ ادان بيان اصدرته منظمة العمل العربية، بمناسبة يوم الارض، الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في المناطق العربية المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٤/١).

ـ اكد بيان صدر عن اجتماع لوزراء اعلام دول منظمة الوحدة الافريقية، اختتم في اديس ابابا، تأييد المنظمة الافريقية لـ م. ت. ف.، وقرر المجتمعون القيام بحملة توعية جماعية ضد اسرائيل وممارساتها (**الاهرام**، ١٩٨٥/٤/١).

١٩٨٥/٤/١

ـ تطرق اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء لقائه مع ممثلي المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، الى موضوع المستوطنات في الضفة فقال: «سينفذ كل ما قررته الحكومة وسيمنع كل شيء لا يتلاءم مع قراراتها». (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٤/٢).

ـ سلمت اسرائيل محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري، احتجاجا رسميا على استمرار الدعاية المعادية لاسرائيل في الصحف المصرية. وادعت ان هذه الدعاية قد ازدادت في الآونة الاخيرة (**معاريف**، ١٩٨٥/٤/٢). على صعيد آخر، ذكر ان مصر ترغب في اجراء محادثات لتسوية الوضع في طابا لتسوية نهائية، بدل اجراء محادثات حول اعطاء صلاحيات للقوات متعددة الجنسية في طابا (**هآرتس**، ١٩٨٥/٤/٢).

ـ اكد الملك السعودي فهد، اثناء استقباله لبيرس دي كويلار، الامين العام للامم المتحدة، على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة في لبنان وفلسطين، كما اكد على ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٤/٢).

ـ انهى الملك الاردني حسين زيارته لاسبانيا، وقد بحث مع فيليب غونزاليس، رئيس الوزراء الاسباني، المساعي المبذولة على الساحتين العربية والدولية لايجاد تسوية عادلة وشاملة للنزاع في الشرق الاوسط (**الرأي**، ١٩٨٥/٤/٢).

ـ شكل مؤتمر القمة الاوروبي، وفق مصادر دبلوماسية فرنسية، لجنة تضم فرنسا وايطاليا والمانيا الاتحادية وبريطانيا، لمتابعة الاتصالات مع اطراف الصراع في الشرق الاوسط، ومع الدولتين العظميين، ومع الامم المتحدة، لتحديد المبادىء الرئيسية لموقف تتخذه دول السوق الاوروبية في قمتها المقبلة التي ستعقد في حزيران (يونيو) القادم في ايطاليا (**الرأي**، ١٩٨٥/٤/٢).

٢/٤/١٩٨٥

ـ جرى اتصال هاتفي بين ياسر عرفات والملك الاردني حسين، وقد استفسر الملك عن الاوضاع في مخيمي عين الحلوة والميه ومية في جنوب لبنان، وابدى استعداده لتقديم المساعدة للتخفيف من آلام ابناء الشعب الفلسطيني في المخيمين (**الرأي**، ٣/٤/١٩٨٥).

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي: «ان الجيش الاسرائيلي سيستخدم في البحر والجو والبر بكامل قوته، ووفقا لقرارات الحكومة، اذا استمرت عمليات الشيعة ضدنا بعد انسحابنا من الحدود الدولية مع لبنان» (**هاتسوفيه**، ٣/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل كمال حسن علي، رئيس الحكومة المصرية، موشي ساسون، السفير الاسرائيلي في القاهرة، وبحث معه الموضوعات المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الاوسط وموقف اسرائيل منها في ضوء ما ذكره شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، حول مبدأ الارض مقابل السلام (**الاهرام**، ٣/٤/١٩٨٥). وقد سلم علي السفير ساسون رسالة الى بيرس (**عل همشمار**، ٣/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، اعلنت مصر ان الرئيس حسني مبارك يوافق على عقد قمة مصرية ـ اسرائيلية مقابل موافقة اسرائيل على حل مشكلة طابا عبر التحكيم الدولي. ومازالت مصر تنتظر رد اسرائيل على اقتراحها بهذا الصدد (**يديعوت احرونوت**، ٣/٤/١٩٨٥).

٣/٤/١٩٨٥

ـ احتشد نحو ٨٠٠ فلسطيني، وهم يرددون اناشيد وطنية، عند مدخل مستشفى في القدس لوداع جثمان كريم خلف، رئيس بلدية رام الله المقال. وهتف المحتشدون: «فلسطين وطننا» (**الشرق الاوسط**، ٤/٤/١٩٨٥).

ـ تقرر، بعد اللقاء الذي تم بين شخصيات عربية معتدلة من الضفة الغربية وشركة القدس ونشطاء من حزب العمل الاسرائيلي، تشكيل هيئة شعبية مشتركة تعمل من اجل دفع محادثات السلام الى الامام، كما تعمل من اجل تعاون اقتصادي وسياسي بين الشعبين (**عل همشمار**، ٤/٤/١٩٨٥).

ـ ذكر ان عدد الذين غادروا مدينة نهاريا، في السنوات الاربع الاخيرة، بلغ ١٥٠٠ نسمة، اي ما يعادل الخمسة بالمائة من سكانها، وذلك بسبب عمليات القصف التي نفذها الفدائيون (**هاتسوفيه**، ٤/٤/١٩٨٥).

ـ في ختام زيارة للكويت، اعلن ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ان بلاده تؤيد الإتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك من اجل السلام، وقال: «ان بريطانيا تتطلع نحو الولايات المتحدة لتبذل جهودا جديدة من أجل السلام في الشرق الاوسط» (**الاهرام**، ٤/٤/١٩٨٥). واعلن مسؤول شؤون الشرق الاوسط في وزارة خارجية هولندا، ان حكومة بلاده تنظر بتفاؤل الى الاتفاق، وانها ستسعى، من خلال المجموعة الاوروبية، لدعم وتشجيع هذه الخطوة الايجابية في كافة المحافل الدولية (**الرأي**، ٤/٤/١٩٨٥). في مسقط، اعلن بيريز دي كويلار، الامين العام للامم المتحدة، تأييده للاتفاق (**المصدر نفسه**).

٤/٤/١٩٨٥

ـ سيطرت قوات الشرطة وحرس الحدود الاسرائيلية المزودة بالهراوات والبلطات والغاز المسيل للدموع على الكلية الابراهيمية في القدس، بعد ساعتين من الاعمال العنيفة التي قام بها طلاب الكلية تضامنا مع السجناء الأمنيين في سجن عسقلان الذين يطالبون بتحسين ظروف سجنهم. وقد اصيب ثمانية من الطلاب من جراء هجوم هذه القوات، واعتقل ١٣٢ منهم (**معاريف**، ٥/٤/١٩٨٥).

ـ وصل فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف.، الى بلغراد في زيارة رسمية. وسيبحث القدومي مع وزير خارجية يوغسلافيا التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط، وما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية (**الرأي**، ٥/٤/١٩٨٥).

ـ كلف الملك الاردني حسين زيد الرفاعي بتشكيل حكومة اردنية جديدة بعد قبول استقالة حكومة احمد عبيدات. وقد اكد كتاب التكليف على استمرار التعاون مع م. ت. ف. ومواصلة العمل مع الاشقاء العرب على تحرير الاراضي المحتلة (**الرأي**، ٥/٤/١٩٨٥).

ـ قال قابوس بن سعيد، سلطان عمان، ان بلاده ايدت الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، لانه اول اتفاق على اسلوب محدد للعمل المشترك من اجل القضية الفلسطينية. وحذر قابوس من ان عدم ادراك الولايات المتحدة الاميركية لاهمية الاتفاق سيعرض مصداقيتها لخطر التآكل (**الرأي**، ٥/٤/١٩٨٥).

ـ عبر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، عن اعتقاده بان ثمة املا بعقد لقاء بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك خلال شهر او شهرين. واكد بيرس ان اسرائيل لا تنوي ابقاء جيشها على الاراضي اللبنانية، لكنها ستشجع قوى محلية تعمل في الشريط

الامني في اطار ميليشيات قروية تضم مسيحيين وشيعة ودروزا (**دافار**، ٥/٤/١٩٨٥).

ـ اقترح رئيس الوفد المصري للمحادثات مع اسرائيل بشأن طابا ان تجرى المحادثات في نهاية الاسبوع القادم. لكن اسرائيل اوضحت ان هذا الموعد لا يلائمها بسبب حلول عيد الفصح اليهودي. ويبدو ان المحادثات ستستأنف بعد اسبوعين (**دافار**، ٥/٤/١٩٨٥).

٥/٤/١٩٨٥

ـ قال ياسر عرفات، في مقابلة مع اذاعة لندن، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني هو لتحريك القضية الفلسطينية من اجل الوصول لحلول عادلة لقضية الشرق الاوسط (**الرأي**، ٦/٤/١٩٨٥).

ـ اقر المجلس الثوري لـ (فتح)، في ختام اجتماعات عقدها بحضور ياسر عرفات، مجموعة من الاجراءات لدعم صمود ابناء المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان (**الرأي**، ٦/٤/١٩٨٥).

ـ اقترح بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للامم المتحدة، في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست»، ان يكون مجلس الامن اطارا لعقد مؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الاوسط. واشار الى ان المجلس هو الاطار الصالح لتمثيل الاطراف المتنازعة كافة (**الشرق الاوسط**، ٦/٤/١٩٨٥).

٦/٤/١٩٨٥

ـ اتهم الحزب الشيوعي الاسرائيلي البوليس الاسرائيلي بتعذيب الطلبة الفلسطينيين اثناء اعتقالهم. وتضمنت رسالة وجهها الحزب الى شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، شهادة عضو الكنيست شارل بيطون بهذا الخصوص. وكان بيطون قد زار المعتقلين (**الأهرام**، ٧/٤/١٩٨٥).

ـ اوضح ممثلو اسرائيل في المحادثات التي اجراها بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للامم المتحدة، معارضة اسرائيل لما تنويه الامم المتحدة من نشر وحداتها المتواجدة في جنوب لبنان، على طول الحدود مع اسرائيل (**دافار**، ٧/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، تميل الجهات الامنية الاسرائيلية التي تدرس وضع الشريط الامني بعد اكمال الانسحاب الاسرائيلي في لبنان، الى اعطاء صلاحيات اكثر للحرس الوطني في القرى الواقعة بالقرب من الحدود مع اسرائيل (**عل همشمار**، ٧/٤/١٩٨٥).

ـ اوصى اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، بالاستجابة للدعوة الى وجهتها الولايات المتحدة لاسرائيل للاشتراك في المحادثات الرامية الى تجسيد مشروع حرب النجوم (**معاريف**، ٧/٤/١٩٨٥).

٧/٤/١٩٨٥

ـ اتفق ياسر عرفات والشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، على ضرورة تكثيف التحرك لمساعدة ضحايا العدوان الاسرائيلي، من الفلسطينيين واللبنانيين، في جنوب لبنان وتعزيز صمودهم في صيدا ومخيمي عين الحلوة والمية ومية (**الشرق الاوسط**، ٨/٤/١٩٨٥).

ـ ندد المجلس الثوري لـ (فتح)، في بيان سياسي اصدره في تونس، بسياسة النظامين السوري والليبي تجاه م. ت. ف.، كما ندد بسياستهما تجاه الحرب الايرانية ـ العراقية (**الرأي**، ٨/٤/١٩٨٥).

ـ في اجتماع اقيم لمناصرة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان شعب اسرائيل لا يوافق على وضع دولته على طاولة المفاوضات، وان اية جهة سياسية لا تستطيع فصلنا عن ارض ـ اسرائيل (**عل همشمار**، ٨/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، دعا ارييل شارون، وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلية، الى الاتفاق على استيطان الخليل ونابلس، وقال: «يجب اقامة مستوطنة يهودية بالقرب من، وحول، كل قرية عربية» (**هاتسوفيه**، ٨/٤/١٩٨٥).

ـ اتفق شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعماله، على القبول بطلب مصر نقل مشكلة طابا إلى التحكيم الدولي، اذا وافقت مصر ان تعيد سفيرها الى اسرائيل وتحسن علاقاتها، التجارية والسياحية، معها. وقد تم ابلاغ المسؤولين المصريين بهذا الموقف (**دافار**، ٨/٤/١٩٨٥).

ـ طالب الرئيس اليمني الشمالي علي عبدالله صالح، بعقد مؤتمر قمة عربي لاتخاذ قرار بعودة مصر الى جامعة الدول العربية. ووصف هذه العودة بانها ضرورة قومية (**الاهرام**، ٨/٤/١٩٨٥).

ـ اعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية ان اسرائيل والولايات المتحدة وقعتا على اتفاق بقيمة ٥٥٠٠٠٠ دولار لتقديم خبرات زراعية اسرائيلية وتمويل اميركي لثلاث دول في منطقة البحر الكاريبي (**هآرتس**، ٨/٤/١٩٨٥).

٨/٤/١٩٨٥

ـ قررت الحكومة الاسرائيلية، بناء على توصية

جهاز الامن، عدم ابقاء اي جندي اسرائيلي في الحزام الامني شمالي الحدود مع لبنان بعد اكمال عملية الانسحاب. وتقرر ان تناط المهمات الامنية في الشريط بالميليشيات المحلية الواقعة ضمنه (**عل همشمار**، ٩/٤/١٩٨٥). وابلغ اسحق رابين، وزير دفاع اسرائيل، ودافيد كيمحي، مدير عام وزارة خارجيتها، بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للامم المتحدة، استعداد اسرائيل لاستئناف محادثات الناقورة مع لبنان لبحث اقتراحات مختلفة بشأن الترتيبات الامنية في المناطق اللبنانية التي ستنسحب منها اسرائيل (**هآرتس**، ٩/٤/١٩٨٥).

- استقبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، في الجزائر واستعرض معه اوضاع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وما تعانيه المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان (**الشرق الاوسط**، ٩/٤/١٩٨٥).

- شكلت الحكومة الاردنية لجنة لشؤون الارض المحتلة تضم وزراء الداخلية والخارجية وشؤون الارض المحتلة والاوقاف، وذلك لبحث كل ما يتعلق بشؤونها (**الشرق الاوسط**، ٩/٤/١٩٨٥).

- بدأت في مقر جامعة الدول العربية، في تونس، اعمال الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة المنعقدة على مستوى المندوبين الدائمين للدول الاعضاء، وذلك لمناقشة تطورات الموقف في الجنوب اللبناني وما يتعرض له الفلسطينيون وابناء الشعب اللبناني. وقد انعقدت هذه الدورة تلبية لطلب الاردن (**الشرق الاوسط**، ٩/٤/١٩٨٥).

- صرحت مصادر مسؤولة في وزارة الخارجية المصرية بأن الرسائل التي بعث بها الرئيس حسني مبارك الى بعض القادة العرب تضمنت شرح آخر التطورات بالنسبة للقضية الفلسطينية في ضوء الاتصالات التي اجراها الرئيس المصري بالولايات المتحدة والعواصم الاوروبية (**الشرق الاوسط**، ٩/٤/١٩٨٥).

- ذكر ان عيزر وايزمان، الوزير الاسرائيلي، سيقوم، في الاسبوع المقبل، بزيارة القاهرة تلبية للدعوة التي تلقاها من كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر. وسيلتقي وايزمان مع الرئيس حسني مبارك اثناء زيارته (**عل همشمار**، ٩/٤/١٩٨٥).

٩/٤/١٩٨٥

- صرح عبدالله الافرنجي، ممثل م. ت. ف. في بون، بأن اعدادا كبيرة من رجال المقاومة الفلسطينية عادت الى مناطق جنوب لبنان للدفاع عن المخيمات الفلسطينية والقتال، جنبا الى جنب، مع رجال المقاومة الوطنية اللبنانية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي والقوى المتحالفة معها (**الشرق الاوسط**، ١٠/٤/١٩٨٥).

- ادانت الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية التي اختتمت في تونس، الهجمات البربرية التي تشنها اسرائيل على المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما ادان البيان، الذي صدر بهذا الصدد عن المجلس، الحماية التي توفرها واشنطن لاسرائيل في مجلس الامن الدولي (**الرأي**، ١٠/٤/١٩٨٥).

- تمهيدا للمباحثات التي سيجريها الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان في مصر قريبا، وافقت مصر على «صفقة الرزمة» مع اسرائيل التي تضمنت ثلاثة بنود، هي: تحكيم دولي، او اميركي، بشأن مستقبل طابا؛ واعادة السفير المصري الى تل ابيب؛ واجراء لقاء قمة بين الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس. وعلم ان مصر قبلت اقامة مشروع استثماري مصري - اسرائيلي مشترك في طابا مقابل موافقة اسرائيلية على احالة المشكلة على التحكيم (**هآرتس**، ١٠/٤/١٩٨٥).

- قال بريان اوركهارت، مساعد الامين العام للامم المتحدة، اثناء لقائه مع اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، انه خرج بانطباع عن المحادثات التي اجراها في دمشق، مؤداه ان ليس لسوريا شأن في تنفيذ عمليات ضد اسرائيل انطلاقا من المناطق الخاضعة لسيطرتها في البقاع اللبناني بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان (**هآرتس**، ١٠/٤/١٩٨٥).

- اعلن حسن حلبي، ممثل لجنة التنسيق الدرزية في اسرائيل، ان اسرائيل تمارس الضغوط على القرى في منطقة حاصبيا اللبنانية بهدف ارغام سكانها على الانضمام الى جيش لبنان الجنوبي (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٨٥).

- قال الرئيس السنغالي عبده ضيوف ان السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط مرهون بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، ومرهون، ايضا، بحق الشعب الفلسطيني في اقامة وطن مستقل ذي سيادة تحت قيادة م. ت. ف. ممثله الشرعي والوحيد (**الاهرام**، ١٠/٤/١٩٨٥).

١٠/٤/١٩٨٥

- وصل ياسر عرفات الى عمان واجتمع بالملك

الاردني حسين، وقال ان محادثاته مع الملك تناولت استعراض الموقف العام في المنطقة وخطوات تنفيذ الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١١/٤/١٩٨٥).

ـ حذر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، سوريا من محاولة تحريك قواتها باتجاه جنوب لبنان بعد انسحاب اسرائيل منه، وقال بيرس، ردا على سؤال، ان الجيش الاسرائيلي اقوى بكثير من الجيش السوري، وانه من المستحسن ان يتصرف السوريون في لبنان بضبط النفس نفسه القائم في هضبة الجولان (**معاريف**، ١١/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، قالت مصادر أمنية اسرائيلية ان جيش لبنان الجنوبي سيقلص عدد جنوده في حين ستكون لديه القدرة الكافية على السيطرة على المنطقة (**هاتسوفيه**، ١١/٤/١٩٨٥).

ـ انتجت الصناعة العسكرية الاسرائيلية صاروخاً جديداً مضاداً للدبابات اسمه «مفاتس». وذكرت مجلة «جينس» ان الصناعات العسكرية الاسرائيلية وقعت على عقد لتزويد احدى دول اميركا الجنوبية بهذا الصاروخ (**معاريف**، ١١/٤/١٩٨٥).

ـ قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، في مقابلة مع صحيفة «دافار»، ان الولايات المتحدة تعتقد بوجوب التطرق الى الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في اي اتفاق حول الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، ومن الضروري اشراك الفلسطينيين في المفاوضات في اي من مراحلها، وكل اتفاق حول الوضع النهائي للضفة وغزة يجب ان يحظى، مسبقا، بموافقة سكان هذه المناطق (**دافار**، ١١/٤/١٩٨٥).

ـ عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلسة جديدة في سياق دورتها التاسعة والثلاثين. ومن المواضيع التي ستبحثها الجمعية رسالة من ياسر عرفات تتعلق بالممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان (**الرأي**، ١١/٤/١٩٨٥).

١١/٤/١٩٨٥

ـ عقد ياسر عرفات والملك الاردني حسين، في عمان، جلسة مغلقة (**الرأي**، ١٢/٤/١٩٨٥). والتقى عرفات مع زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، فاستعرضا تطورات القضية الفلسطينية في ضوء الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وابديا ارتياحهما للاثر الايجابي الذي خلفه هذا الاتفاق (**المصدر نفسه**).

ـ انسحب الجيش الاسرائيلي من منطقة النبطية، في اطار المرحلة الثانية لانسحابه من لبنان. وحذر اسحق رابين، وزير دفاع اسرائيل، من ان اسرائيل ستضرب، بكل قوة، اذا استمرت عمليات المقاومة ضد قواتها بعد انسحابها الى الحدود (**السفير**، ١٢/٤/١٩٨٥).

ـ تلقت قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية برقية تأييد وقعها «الفلسطينيون المقيمون في مدينة الخمس الليبية» (**الثورة**، ١٢/٤/١٩٨٥).

١٢/٤/١٩٨٥

ـ اجتمع ياسر عرفات وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مع عدد من اعضاء مجلس الاعيان الاردني لبحث تطورات قضية فلسطين والتنسيق الاردني ـ الفلسطيني. وقال عرفات ان الثوابت التي تفصل بين الموقفين الفلسطيني والاميركي لم تتغير، وان الولايات المتحدة ما تزال ترفض التفاوض مع م.ت.ف. وكان عرفات قد التقى، في وقت سابق، بوفد من الكونغرس الاميركي برئاسة ديفيد اوبي الذي يزور الاردن (**الشرق الاوسط**، ١٣/٤/١٩٨٥). كما التقى عرفات مع ممثلي المخيمات الفلسطينية في الاردن وشرح لهم ابعاد التحرك الفلسطيني في ضوء الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الرأي**، ١٣/٤/١٩٨٥).

ـ اقامت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية مهرجانا خطابيا في مدينة بنغازي الليبية، بمناسبة يوم الارض. والقى كلمة الجبهة، في المهرجان، سامي قنديل، عضو القيادة العامة لمنظمة (الصاعقة) (**الثورة**، ١٣/٤/١٩٨٥).

ـ وصل الى الجزائر وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، وعبد الرزاق اليحيى، عضو لجنة م.ت.ف. التنفيذية، كما يضم عدنان ابو عودة، وزير البلاط الاردني، وزميله طاهر المصري، وزير الخارجية (**الرأي**، ١٣/٤/١٩٨٥).

ـ عقدت في احدى قاعات البرلمان الايطالي، في روما، مائدة مستديرة، ودار الحوار حول دور اوروبا في ازمة الشرق الاوسط. وقد شارك في الحوار اعضاء في اللجان المركزية للاحزاب الايطالية الثلاثة الكبيرة: الديمقراطي المسيحي والاشتراكي الحاكم والشيوعي، وحضرها عدد من الدبلوماسيين العرب. وقد تناول الحديث الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، واعرب ممثلو الاحزاب الثلاثة عن عزمهم على بلورة موقف ايطالي ـ اوروبي رسمي للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني متقدم على الموقف الذي سبق ان صاغه بيان البندقية (**الشرق الاوسط**، ١٣/٤/١٩٨٥).

١٣/٤/١٩٨٥

ـ وصل ياسر عرفات الى بغداد. وقال، في تصريح لجريدة «الاتحاد» الظبيانية، ان الثورة الفلسطينية لم تتخل، ولن تتخلى، عن خيارها العسكري، بالرغم من كونها تتعامل بعقل مفتوح مع جهود السلام (**الرأي**، ١٤/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، اعلن عرفات ان مباحثاته مع الملك حسين اسفرت عن الاتفاق على تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يزور الدول الخمس، دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وعددا من الدول العربية لاطلاعها على بنود الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الاهرام**، ١٤/٤/١٩٨٥).

ـ اكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان لها صدر في دمشق، على اهمية التحالف السوري ـ اللبناني ـ الفلسطيني لمواجهة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الثورة**، ١٤/٤/١٩٨٥).

ـ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل: «لا نريد ارض لبنان، ولا مياهه، ولا سياسته». وذكر بيرس ان اسرائيل لن تتدخل في الشؤون اللبنانية ولن تقوم بدور الشرطي بعد اكمال عملية الانسحاب. اما اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، فكرر التحذير من ان كل محاولة لضرب اسرائيل بعد الانسحاب من لبنان ستجابه بكامل القوة، لان القضية لن تكون حماية الجنود الاسرائيليين في لبنان، بل حماية دولة اسرائيل وسكانها (**دافار**، ١٤/٤/١٩٨٥). وحذرت جهات اسرائيلية رفيعة المستوى من الضغوط التي يمارسها انطوان لحد قائد «جيش لبنان الجنوبي» من اجل ابقاء ممر بري بين مرجعيون وبلدة جزين، لان تحقيق ذلك قد يؤدي الى توريط الجيش الاسرائيلي بعد الانسحاب ايضا، فليس بمقدور جيش لحد السيطرة على عشرات القرى الشيعية الواقعة بين البلدتين (**عل همشمار**، ١٤/٤/١٩٨٥). وقد طالب مردخاي فرشوفسكي، عضو الكنيست الاسرائيلي من شينوي، بتشكيل لجنة تحقيق رسمية فور اكمال الانسحاب من لبنان للتحقيق في اسلوب القرارات التي اتخذت للشروع في الحرب، وفي اسلوب القرارات التي اتخذت خلال الحرب (**عل همشمار**، ١٤/٤/١٩٨٥).

ـ وصل الى عمان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، في سياق جولة تستهدف البحث مع المسؤولين في الشرق الاوسط حول الجهود المطلوبة لتحريك ازمة الشرق الاوسط، وذلك تمهيدا للزيارة التي سيقوم بها رئيسه جورج شولتس، وزير الخارجية، في المستقبل القريب (**الرأي**، ١٤/٤/١٩٨٥).

ـ قال د. اسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري، ان هناك فرصة ذهبية امام شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في ان يؤدي إلى اقامة سلام شامل بين العرب واسرائيل، وان مصر ستساعده في ذلك. وقال الباز، الذي كان يتحدث لمراسل «دافار»، ان المباحثات المقبلة مع الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، في مصر، ستدور حول انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية وحول زيارة مورفي الى المنطقة (**عل همشمار**، ١٤/٤/١٩٨٥).

١٤/٤/١٩٨٥

ـ التقى ياسر عرفات والرئيس العراقي صدام حسين، في بغداد، وبحثا تطورات الوضع في الشرق الاوسط والتحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك لاحلال السلام (**الشرق الاوسط**، ١٥/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل الملك الاردني حسين ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية، في عمان، ودار البحث حول التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط وخلفيات اصدار الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني والتحرك المشترك لاحلال التسوية (**الرأي**، ١٥/٤/١٩٨٥).

ـ حذر رفائيل ايتان، رئيس الاركان الاسرائيلي السابق، من اعادة الجيش الاسرائيلي الى الحدود الدولية مع لبنان دون احتفاظه بشريط امني يضمن سلامة سكان المستوطنات الشمالية. وادعى ايتان ان بمقدور الجيش الاسرائيلي ان يقاوم العمليات الشيعية، واقترح ان يرابط الجيش الاسرائيلي على خط الليطاني ـ الشقيف ـ حاصبيا، كما اقترح منع سكان هذه المناطق من استخدام السيارات والسماح لهم بالسفر على الحمير، وحدها، اذا استمرت محاولات استخدام السيارات المفخخة (**معاريف**، ١٥/٤/١٩٨٥).

ـ ابلغ ابراهام تامير، مدير عام ديوان حكومة اسرائيل، اثناء زيارته لمصر، ان الرئيس المصري حسني مبارك مستعد للالتقاء بشمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، في الخامس من شهر ايار (مايو)، في القاهرة او في الاسكندرية (**هآرتس**، ١٥/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، وصف محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في اسرائيل، بعد لقائه مع اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، زيارة الوزير عيزر وايزمان الى مصر بانها خاصة، ونقل بسيوني الى وايزمان رسالة من د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، يعرب فيها عن رغبته في تحسين العلاقات بين الدولتين (**عل همشمار**، ١٥/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل الملك السعودي فهد، في الرياض، مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا. وجرى البحث، خلال اللقاء، حول قضايا الشرق الاوسط وافريقيا وآسيا، كما تناول العلاقات الثنائية بين البلدين (**الشرق الاوسط**، ١٥/٤/١٩٨٥).

١٥/٤/١٩٨٥

ـ بدأت في بغداد، اجتماعات تعدها القيادة الفلسطينية شارك فيها اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك اعضاء لجنة (فتح) المركزية. واعلن هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية، ان القيادة تبحث اقتراحا اميركيا قدمه ريتشارد مورفي للحكومة الاردنية بشأن لقاء وفد اردني ـ فلسطيني مشترك بالسيد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٦/٤/١٩٨٥).

ـ ذكر ان عدد افراد الجيش الاسرائيلي يبلغ ١٧٠ الف جندي و ٣٧٠ الف جندي في الاحتياط، وتملك اسرائيل ٨٠٠٠ مجنزرة و ٣٦٥٠ دبابة و ٦٤٠ طائرة مقاتلة حديثة و ١٨٨ طوافة عسكرية (**معاريف**، ١٦/٤/١٩٨٥، عن «نيوزويك» الاميركية).

ـ تم التركيز اثناء اجتماع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعماله، مع المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي على ان العلاقات بين مصر واسرائيل هي الامل الوحيد للسلام في الشرق الاوسط في الوقت الحاضر (**معاريف**، ١٦/٤/١٩٨٥). وقال الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، عشية توجهه لزيارة مصر، انه يعتبر العلاقات معها من اكبر الانجازات التي حققتها اسرائيل، لكن هذه العلاقات تراجعت للاسف الشديد وعلى الحكومة الاسرائيلية الحالية ان تبذل الجهود لتجديد الثقة المتبادلة التي كانت قائمة في بداية الطريق (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٤/١٩٨٥). وقد وصل وايزمان الى القاهرة الليلة الماضية، وابلغ الصحافيين، في المطار، انه يحمل رسالة شفهية للرئيس حسني مبارك من شمعون بيرس (**عل همشمار**، ١٦/٤/١٩٨٥).

١٦/٤/١٩٨٥

ـ واصلت كل من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ولجنة (فتح) المركزية اجتماعاتهما في بغداد برئاسة ياسر عرفات. وذكر فاروق القدومي، عضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية، ان الاجتماعات ناقشت العلاقات العربية ـ الفلسطينية والعلاقات العربية ـ العربية (**الشرق الاوسط**، ١٧/٤/١٩٨٥).

ـ شكلت «جبهة الانقاذ الفلسطينية»، اثر اجتماع عقدته في دمشق، لجنة عليا لمتابعة اوضاع الفلسطينيين في المخيمات في لبنان. وحذر بيان للجبهة من النتائج المترتبة على التنسيق بين ياسر عرفات والنظام الاردني مؤكدة على ضرورة التمسك بحق التمثيل الفلسطيني المستقل (**الثورة**، ١٧/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك عيزر وايزمان، وزير الدولة الاسرائيلي. وصرح وايزمان، عقب اللقاء، بان مبارك وشمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، سيجتمعان بعد الاعداد اللازم لاجتماعهما (**الشرق الاوسط**، ١٧/٤/١٩٨٥). وتوقع وايزمان ان يتم هذا الاجتماع خلال اسابيع وربما في شهر ايار (مايو) المقبل (**عل همشمار**، ١٧/٤/١٩٨٥).

ـ اوضحت الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة، اثناء لقائها مع المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي، في القنصلية الاميركية في القدس، ان م.ت.ف. بزعامة ياسر عرفات هي الممثل الشرعي والمطلق للشعب الفلسطيني، وكل محاولة لحل المشكلة بدون اشراك م.ت.ف. ستبوء بالفشل (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٤/١٩٨٥).

ـ طلب «مجلس السبعة»، وهو المؤسسة العليا لجماعة نطوري كارتا اليهودية، من القنصل الاميركي العام في القدس ان يكون ممثل نطوري كارتا بين الشخصيات العربية في المناطق المحتلة المدعوة لحضور احتفال القنصلية بمناسبة زيارة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي، لانهم يعتبرون انفسهم يهودا فلسطينيين (**دافار**، ١٧/٤/١٩٨٥).

ـ تلقت الحكومة المصرية مذكرة من الحكومة الاردنية حول نتائج مباحثاتها مع ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٧/٤/١٩٨٥).

ـ طورت شركة «التا» التابعة للصناعات الجوية الاسرائيلية رادارا بحرياً يستطيع كشف صواريخ بحر ـ بحر على نحو منخفض. وبامكان هذا الرادار ان يكشف هذه الصواريخ وهي على علو متر واحد من سطح البحر (**هآرتس**، ١٧/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، قال جون ليهمان، وزير البحرية الاميركي، اثناء جولته في احواض السفن في اسرائيل، ان سلاح

البحرية الاسرائيلي بحاجة لمعدات دفاعية للرد على المخاطر التي تتهدد امن اسرائيل، وان الولايات المتحدة ستستمر في التعاون مع اسرائيل لضمان قدرة سلاح البحرية الدفاعية (**المصدر نفسه**).

١٧/٤/١٩٨٥

- اجتمع الرئيس العراقي صدام حسين بياسر عرفات واعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة (فتح) المركزية في بغداد، واكد تأييد العراق المطلق لـ م. ت. ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واستعداد العراق لتقديم كل اشكال الدعم من اجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١٨/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، وفي ختام اجتماعات اللجنتين التنفيذية لـ م. ت. ف. والمركزية لـ (فتح)، اوضح محمد عباس (ابو مازن)، عضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية، ان قرارات اتخذت تؤكد الاستمرار في الكفاح المسلح. وقال عباس ان المجتمعين درسوا مجموعة القضايا التي تواجهها الثورة الفلسطينية، ومنها وضع الفلسطينيين في لبنان (**المصدر نفسه**).

- تسلم المبعوث الامريكي ريتشارد مورفي من الزعماء الفلسطينيين في المناطق المحتلة، مذكرة اكدوا فيها ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوا الى اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين بعد احلال السلام الشامل في الشرق الاوسط. وقد حملت المذكرة ٢٢ توقيعاً لزعماء من مختلف الاتجاهات (**الشرق الاوسط**، ١٨/٤/١٩٨٥).

- في القاهرة، استقبل الرئيس حسني مبارك المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي، وبحثا آخر تطورات الموقف في المنطقة في ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني ودور كل من القاهرة وواشنطن لدفع عملية السلام (**الاهرام**، ١٨/٤/١٩٨٥).

- قال الرئيس حسني مبارك، عقب لقاءاته مع عيزر وايزمان، وزير الدولة الاسرائيلي: «اعرف ان لقاء القمة مهم بالنسبة لشمعون بيرس، وهو مهم بالنسبة لي ايضاً، وقد ابلغت بيرس استعدادي للقائه في اي وقت، لكن هناك ظروفاً ملزمة، مثل موضوع طابا الذي اصبح مشكلة قومية والكل يسألني، هنا، ماذا حدث لطابا» (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٤/١٩٨٥). وقال عيزر وايزمان، بعد انتهاء محادثاته في القاهرة: «وجدت نوايا جيدة وعبأت البطاريات هناك، والسؤال هو كيف يمكن استخدامها وهي معبأة؟». واضاف وايزمان: «ان جزءاً من المعلومات التي ساحضرها ستساعد الحكومة الاسرائيلية ورئيسها على دراسة وتحليل كيفية دفع شبكة العلاقات مع مصر الى امام» (**المصدر نفسه**).

- عرض زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، برنامج حكومته امام مجلس النواب الاردني، وقد حدد البيان خطوط سياسة الحكومة ونص على استمرار التنسيق مع م. ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك من اجل العمل، معاً، لايجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية (**الرأي**، ١٨/٤/١٩٨٥).

١٨/٤/١٩٨٥

- اعلن ياسر عرفات انه اجرى اتصالات عاجلة مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية وفي الجزائر للعمل من اجل حماية المواطنين العرب في المخيمات الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩/٤/١٩٨٥). وقد وصل عرفات الى الهند لحضور اجتماع لحركة عدم الانحياز يعقد لمناقشة مشكلة ناميبيا (**المصدر نفسه**).

- وصل الى عمان وفد فلسطيني يضم اعضاء في اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. ولجنة (فتح) المركزية، لاطلاع المسؤولين الاردنيين على نتائج اجتماعاتهما في بغداد (**الرأي**، ١٩/٤/١٩٨٥).

- اكد ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، الذي يزور المنطقة، انه لا فائدة ترجى من ارسال وفد اردني - فلسطيني الى الولايات المتحدة التي ترفض اجراء أية محادثات يشترك فيها اعضاء من م. ت. ف. (**الشرق الاوسط**، ١٩/٤/١٩٨٥).

- اجتمع وفد فلسطيني برئسه خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، في بروكسل، مع اعضاء من المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي، بناء على طلب المجموعة. وحثّ الوفد اعضاء المجموعة على مساندة الاتفاق الاردني - الفلسطيني للسعي الى احلال السلام في الشرق الاوسط (**الرأي**، ١٩/٤/١٩٨٥).

- استقبل الرئيس الامريكي رونالد ريغان نظيره الجزائري الشاذلي بن جديد ودعاه إلى استخدام النفوذ الدبلوماسي الجزائري في الشرق الاوسط من

اجل التوصل الى تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. اما الرئيس بن جديد فأكد ان الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في ان يكون له وطن مستقل هو جوهر النزاع، وان حل القضية الفلسطينية هو الطريق الوحيد الذي يؤدي الى سلام عادل ودائم في المنطقة (**الاهرام**، ١٩/٤/١٩٨٥).

ـ الزمت محكمة العدل العليا الاسرائيلية اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، بناء على طلب المحامي درويش تامر في القدس، بأن يعلل لماذا لا يمكن الاعتراض على قرارات المحاكم العسكرية في الضفة الغربية (**عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٨٥).

١٩/٤/١٩٨٥

ـ قال ياسر عرفات، في معرض تعليقه على نتائج جولة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي ان جلالة الملك حسين يشاركنا الرؤية ولا يتزحزح عن موقفه من كون م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**الرأي**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

ـ قال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس المقال، في تصريح لمجلة «الهدف»، انه، بعد انعقاد المجلس الوطني في عمان وما اقترن به، كان لا بد من ايجاد اطر نضالية تستطيع الحفاظ على انجازات الثورة الفلسطينية (**الثورة**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

ـ وصل الى القاهرة، قادما من بغداد، هايل عبد الحميد (ابو الهول)، عضو لجنة (فتح) المركزية، لاجراء محادثات مع المسؤولين المصريين ولحضور اجتماعات منظمة التضامن الاسيوي ـ الافريقي (**الاهرام**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

ـ ابلغت جامعة الدول العربية جميع الدول الاعضاء مضمون مذكرة عاجلة تلقتها من م. ت. ف. تطلب فيها عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب لبحث الاوضاع التي يتعرض لها الفلسطينيون في مخيمي عين الحلوة والمية ومية (**الشرق الاوسط**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

ـ قال احمد طالب الابراهيمي، وزير خارجية الجزائر، الذي يرافق الرئيس الشاذلي بن جديد في زيارته لواشنطن، ان تسوية قضية الشرق الاوسط لا يمكن الوصول اليها دون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحقه في تقرير مصيره ومشاركة م. ت. ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في أية جهود للتسوية (**الرأي**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

ـ انتقد الشاذلي القليبي، امين عام جامعة الدول العربية، في تصريح لمجلة «جون افريك»، موقف مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة من قضية الشرق الاوسط، وقال ان الاعلان الذي صدر عن القمة الاوروبية لا يشير بشيء الى الشروط الواجب توفيرها لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٢٠/٤/١٩٨٥).

٢٠/٤/١٩٨٥

ـ استقبل زيد الرفاعي، رئيس الحكومة الاردنية، الوفد الفلسطيني الذي يضم هاني الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، وعبد الرزاق اليحيى ومحمد ملحم وجاويد الغصين، اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، واستعرض معهم نتائج اجتماعات القيادة الفلسطينية في بغداد (**الرأي**، ٢١/٤/١٩٨٥).

ـ تجري اسرائيل اتصالات مع الشيعة ومع زعيمهم نبيه بري في محاولة للتوصل الى اتفاق يضمن الامن في جنوب لبنان. وتقول المصادر الاسرائيلية انه اذا تم التوصل الى اتفاق مع الشيعة فان اسرائيل ستتخلى عن خدمات الجنرال انطوان لحد، كما ان ذلك سيمكنها من تسريع عملية الانسحاب من جنوب لبنان (**معاريف**، ٢١/٤/١٩٨٥؛ عن «نيويورك تايمز»).

ـ وصل الى عمان كمال حسن علي، رئيس الحكومة المصرية، على رأس وفد مصري، واجرى محادثات تناولت العلاقات الثنائية وتطورات الوضع في الشرق الاوسط. وقد انعقدت اجتماعات علي مع نظيره الاردني في اطار اللجنة العليا المصرية ـ الاردنية المشتركة (**الاهرام**، ٢١/٤/١٩٨٥؛ كذلك: **الرأي**، ٢١/٤/١٩٨٥).

ـ اكدت اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية، التابعة لدول عدم الانحياز، دعم دول الحركة للشعب الفلسطيني ونضاله لاقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. ودعت اللجنة، في ختام اجتماعاتها في نيودلهي، الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحضره جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. (**الرأي**، ٢١/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل طارق عزيز، وزير خارجية العراق، ريتشارد مورفي، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الشرق الاوسط، الذي وصل الى بغداد في زيارة لم يعلن عنها من قبل. وجرى البحث، خلال هذا اللقاء، حول آخر تطورات ازمة الشرق الاوسط

والحرب العراقية - الايرانية (**الشرق الاوسط**، ٢١/٤/١٩٨٥).

٢١/٤/١٩٨٥

- قال صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، انه يجب ان لا يفهم من الاتفاق الاردني - الفلسطيني على انه طريق مباشر للتباحث مع اسرائيل عن طريق الولايات المتحدة. وقال خلف ان ريتشارد مورفي حاول استغلال «اتفاق عمان» لالغاء تمثيل الشعب الفلسطيني. واعلن خلف رفضه لمقترحات مورفي بشأن الدور الفلسطيني في وفد اردني - فلسطيني مشترك (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

- استقبل د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، هايل عبد الحميد (ابو الهول)، عضو لجنة (فتح) المركزية، فاستعرضا نتائج جولة ريتشارد مورفي ونتائج اجتماعات القيادة الفلسطينية في بغداد. وقال عبد المجيد ان موقف مصر لم يتغير من م.ت.ف. ولا يحق لاي طرف عربي ان يتحدث باسم الفلسطينيين بوجودها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

- استقبل الشيخ خليفة آل ثاني، امير دولة قطر، وفداً فلسطينياً يضم محمود عباس ورفيق النتشة، عضوي لجنة (فتح) المركزية. وتم، خلال اللقاء، استعراض تطورات القضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

- قال موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي: «اعتقد بانه سيتم لقاء بين ممثلي اسرائيل والملك حسين يشترك فيه فلسطينيون "متزنون" ليسوا اعضاء في م.ت.ف.». واكد شاحل ان لقاء كهذا سيكون ممكنا، فقط، بعد تحسين السلام بين اسرائيل ومصر (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

- صادقت الحكومة الاسرائيلية، امس، على اقتراح اسحق رابين، وزير الدفاع، فاصدرت تعليماتها للجيش الاسرائيلي للبدء في تنفيذ مرحلة الانسحاب الثالثة والاخيرة من لبنان. وستنتهي هذه المرحلة، وفقا لقرار الحكومة، في بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل. وقد ايد قرار الحكومة بهذا الصدد ١٨ وزيراً وعارضه ثلاثة جميعهم وزراء دفاع سابقون، وهم: عيزر وايزمان وموشي آرنس واريئيل شارون، وامتنع عن التصويت وزير واحد (**معاريف**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

- توجه دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، الى مدريد لبحث امكانية اقامة علاقات دبلوماسية بين اسرائيل واسبانيا (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

- قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، ان اسرائيل حليفة استراتيجية ضرورية للولايات المتحدة. وتعهد شولتس بان لا تتعرض للخطر مصالح اسرائيل الحيوية وامنها وبقاؤها، وقال ان على اعداء اسرائيل ان يفهموا انه ليس ثمة خيارات عسكرية ولا خيارات ارهابية، وان السبيل الوحيد للتقدم والسلام في الشرق الاوسط يتم عبر مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب (**عل همشمار**، ٢٢/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، وقع اريئيل شارون، وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، في الولايات المتحدة، على الاتفاق بشأن اقامة منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة (**معاريف**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

- قال اللواء الاسرائيلي اوري اور، قائد المنطقة الشمالية، ان الجيش الاسرائيلي سيدافع عن الجليل من داخل اسرائيل وليس وفقا لوجهة النظر التي كانت قائمة مدة ثلاث سنوات والقائلة بان الامكانية الوحيدة لحماية الجليل هي العمل في الاراضي اللبنانية. واضاف اور: «ندرك ان الارهاب سيحاول المساس باسرائيل، وعلى جنودها ان يكونوا مستعدين للرد بقوة» (**عل همشمار**، ٢٢/٤/١٩٨٥).

٢٢/٤/١٩٨٥

- قال بيان صدر عن (فتح) نيابة عن القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية، ان مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين نفذت عملية بحرية ضد اسرائيل (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٤/١٩٨٥).

- اكد ياسر عرفات، في تصريح صحافي، ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني حظي بتأييد جميع اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. خلال اجتماعها، مؤخراً، في بغداد (**الرأي**، ٢٣/٤/١٩٨٥).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لاعضاء لجنة الخارجية والامن في الكنيست، ان اسرائيل خاطبت الاردن والفلسطينيين، لكنه لم يكشف عن مضمون هذه المخاطبة. واعرب عن امله في ان يتمكن من ان يقود الحزبين الاسرائيليين الكبيرين

لمفاوضات مع الاردن والفلسطينيين، وليس، فقط، مع مصر.

ـ استقبل عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي، بحضور فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا، في دمشق. وابلغ المسؤولون السوريون مورفي اصرار سوريا على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بالصراع العربي ـ الاسرائيلي (**الثورة**، ٢٣/٤/١٩٨٥).

ـ تمكن الجيش الاسرائيلي، حتى الآن، من تجنيد مئة درزي، فقط، للخدمة في الكتيبة الدرزية التي ترغب اسرائيل في تشكيلها في منطقة حاصبيا اللبنانية. ومن المتوقع ان تنتشر هذه الكتيبة في القطاع الشرقي من الشريط الامني (**هآرتس**، ٢٣/٤/١٩٨٥).

ـ قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، في كلمة القاها في اجتماع لجنة الشؤون العامة الاميركية ـ الاسرائيلية، ان اي تسوية لمشكلات الشرق الاوسط تتطلب عدم تعريض امن اسرائيل او بقائها للخطر، كما تتطلب تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية تضمن للفلسطينيين كرامتهم وحقوقهم العادلة. وقال شولتس، ان الولايات المتحدة تعارض اقتطاع اراض اسرائيلية لاقامة وطن للفلسطينيين (**الاهرام**، ٢٣/٤/١٩٨٥).

ـ الغيت بعض المحادثات التي كان من المقرر ان يجريها في مدريد دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، وذلك بسبب نشر نبأ سفره الى العاصمة الاسبانية للبحث في موضوع اقامة علاقات دبلوماسية معها. وكانت اسبانيا قد اشترطت الحفاظ على سرية الزيارة (**معاريف**، ٢٣/٤/١٩٨٥).

٢٣/٤/١٩٨٥

ـ تحدثت مصادر في لجنة (فتح) المركزية عن ان دائرة المعارضة للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني اتسعت داخل اللجنة بعد ان انضم عضوها هايل عبد الحميد (ابو الهول) الى كل من صلاح خلف (ابو اياد) وفاروق القدومي (ابو اللطف) ومحمود عباس (ابو مازن) ومحمد غنيم (ابو ماهر) ورفيق النتشة (ابو شاكر) المعارضين للاتفاق. وكانت لجنة (فتح) المركزية قد رفضت مقترحات ريتشارد مورفي وشروطه من اجل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٤/١٩٨٥).

ـ قالت مصادر اسرائيلية ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، خرج اثناء زيارته للاردن بانطباع مؤداه ان الملك حسين مصر على الاستمرار في العملية السياسية، ومن المحتمل ان يستمر فيها، لوحده، اذا فشلت جهوده في اقناع م.ت.ف. بالانضمام اليها (**هآرتس**، ٢٤/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد ريتشارد مورفي المبعوث الاميركي، وجرى، خلال لقائهما، بحث الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط. وقد اكد الاسد لمورفي تمسك سوريا بمواقفها المبدئية من مسألة السلام وبقرارات قمة فاس العربية وبضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام (**الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٥).

ـ تناولت مباحثات الملك الاردني حسين مع سلطان عُمان، في العاصمة الاردنية عمان، تطورات الوضع في الشرق الاوسط وحرب الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين (**الرأي**، ٢٤/٤/١٩٨٥). ووصف عبد العزيز الرواس، وزير اعلام السلطنة، الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بانه مرحلة جيدة لتحرك عربي واسع نحو السلام ولتحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

٢٤/٤/١٩٨٥

ـ اجتمع ياسر عرفات، الذي وصل الى الكويت، مع الشيخ جابر الاحمد، امير دولة الكويت. وتناول البحث جولة عرفات الاخيرة ونتائج اجتماعات القيادة الفلسطينية التي عقدت في بغداد في الاسبوع الماضي (**القبس**، ٢٥/٤/١٩٨٥).

ـ اعلن مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة انه تم التوصل الى اتفاق مبدئي لتبادل الاسرى بين الجبهة واسرائيل عن طريق اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمستشار النمساوي السابق برونو كرايسكي (**الرأي**، ٢٥/٤/١٩٨٥).

ـ نفى خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان يكون اي من مساعديه قد اجتمع بالمبعوث الاميركي ريتشارد مورفي. وقال الوزير ان موقف منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني هو رفض اي رضوخ للابتزاز الاميركي في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل الملك السعودي، فهد بن عبد العزيز، ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي، الذي وصل

السعودية في اطار جولته في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط** ، ٢٥/٤/١٩٨٥). وقال الرئيس المصري حسني مبارك ان مهمة ريتشارد مورفي، وهي استكشاف احتمالات احياء محادثات السلام بين العرب واسرائيل، لم تفشل، اذ ان زيارته الاولى لا تحل كل شيء (**الاهرام** ، ٢٥/٤/١٩٨٥).

ـ قال بيريز دي كويلار، الامين العام للامم المتحدة، ان مجلس الامن الدولي هو الساحة المؤهلة لتطرح امامها كل مقترحات التسوية في الشرق الاوسط. واشار الى ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني مبادرة ايجابية يجب ان لا ترفض من قبل الولايات المتحدة واسرائيل (**الاهرام** ، ٢٥/٤/١٩٨٥).

٢٥/٤/١٩٨٥

ـ في اطار الجولة التي يقوم بها على دول الخليج، وصل ياسر عرفات الى البحرين واجرى مباحثات مع اميرها تناولت التطورات الراهنة على الساحتين العربية والفلسطينية، اضافة الى نتائج جولته في عدد من الدول الآسيوية (**الشرق الاوسط** ، ٢٦/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، طالب عرفات بعقد اجتماع عاجل لمجلس جامعة الدول العربية لبحث الوضع الراهن الذي تعيشه المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحذر من مغبة ارتكاب مجازر جديدة ضد الفلسطينيين (**الشرق الاوسط** ، ٢٦/٤/١٩٨٥).

ـ اكمل الجيش الاسرائيلي مرحلة الانسحاب الثانية من لبنان، بعد اخلائه القطاع الشرقي. وقد شمل هذا الانسحاب بحيرة القرعون وجبل الباروك وجزين. وستنتهي عملية الانسحاب من لبنان في بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل (**هاتسوفيه** ، ٢٦/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لسكان كريات شمونة المتخوفين من تغير الوضع الامني بعد الانسحاب من لبنان، ان الهدوء ساد منطقة الجليل خلال الاشهر الـ ١١ التي سبقت عملية سلامة الجليل، وهو يأمل في استمرار هذا الهدوء في المستقبل (**هآرتس** ، ٢٦/٤/١٩٨٥).

ـ دعا الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية، الى عقد القمة العربية المؤجلة، وقال ان عقدها اصبح مطلباً في المرحلة الحالية كي تتوفر فرص ايجاد الوفاق العربي في حده الادنى (**الشرق الاوسط** ، ٢٦/٤/١٩٨٥).

ـ عقد في ميناء العقبة اجتماع ثلاثي ضم الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني حسين وسلطان عُمان قابوس. وتم، خلال الاجتماع، تبادل وجهات النظر حول القضايا الملحة على الساحتين العربية والدولية، اضافة الى علاقات التعاون المشتركة بين بلدانهم (**الراي** ، ٢٦/٤/١٩٨٥). وقال الرئيس حسني مبارك، في مقابلة صحافية، ان مصر معنية باجراء حوار اميركي ـ فلسطيني او حوار اميركي مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. واوضح مبارك ان من شأن حوار كهذا ان يفتح الطريق لعقد المؤتمر الدولي بشأن القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

ـ قال ابراهام كاتس عوز، نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، اثناء لقائه مع موظفين في وزارة الخارجية الاميركية ومجلس الامن القومي الاميركي، ان مشروع المعراخ لحل سلمي مع الاردن سيبقي ٢٥ الف مستوطن يهودي، منهم ١٥ الفاً اعضاء في غوش ايمونيم، في المنطقة التي ستقع خارج السيطرة الاسرائيلية (**دافار** ، ٢٦/٤/١٩٨٥).

ـ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، انه منزعج جداً من محاولة بعض الدول العربية ادخال سلاح نووي الى المنطقة. وتطرق بيرس الى قضية الانسحاب من لبنان فذكر ان خطة الانسحاب نفذت قبل الموعد المحدد واصبح هناك اجماع قومي حول الموضوع الامني (**عل همشمار** ، ٢٦/٤/١٩٨٥).

٢٦/٤/١٩٨٥

ـ في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، تحدث ياسر عرفات عن اتفاق بين واشنطن ودمشق لابعاد م.ت.ف. عن مفاوضات السلام المحتمل اجراؤها في الشرق الاوسط. وقال عرفات ان الرئيس الاسد والمبعوث الاميركي ريتشارد مورفي اتفقا على منع اي مقاتل فلسطيني من دخول جنوب لبنان (**الاهرام** ، ٢٧/٤/١٩٨٥). وصرح عرفات لمراسل «فرانس برس» في المنامة، بان م.ت.ف. رفضت المقترحات الاميركية بشأن المشاركة الفلسطينية في وفد اردني ـ فلسطيني مشترك لبدء الحوار مع الولايات المتحدة (**الراي** ، ٢٧/٤/١٩٨٥).

من ناحية اخرى، نفى خليل الوزير (ابو جهاد). عضو لجنة (فتح) المركزية، وجود اي خلافات بين م.ت.ف. والاردن بعد رفض م.ت.ف. لمقترحات مورفي (**الشرق الاوسط** ، ٢٧/٤/١٩٨٥).

ـ ذكر ان اسرائيل تمتلك ٤١ قنبلة نووية في الوقت الحاضر، ٣١ منها بلوتونيوم والباقي اورانيوم. وقد صنعت هذه القنابل من مواد خام سرقها عملاء اسرائيليون باساليب مختلفة (**معاريف**، ٢٧/٤/١٩٨٥، عن: «القدس»، ٢٦/٤/١٩٨٥).

٢٧/٤/١٩٨٥

وصل ياسر عرفات الى صنعاء والتقى مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وجرى، خلال اللقاء، بحث في الاوضاع على الساحتين الفلسطينية والعربية (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٤/١٩٨٥). في غضون ذلك، اكد عرفات، في تصريح صحافي، ان اتصالات منظمة التحرير مستمرة مع مصر، واعرب عن امله في ان تأخذ مصر دورها الفعال على الساحة العربية (**الاهرام**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد وفداً من «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» ضم السادة خالد الفاهوم، الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، وعبد المحسن ابو ميزر ومحمد خليفة وطلال ناجي، الاعضاء السابقين في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، كما ضم د. جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واحمد جبريل، الامين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وسمير غوشة، الامين العام لجبهة النضال الشعبي، وعصام القاضي، الامين العام لمنظمة (الصاعقة)، وطلعت يعقوب، الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، وآخرين. وقد دار الحديث، في الاجتماع، حول التحركات العربية والدولية والاوضاع على الساحة اللبنانية وآخر التطورات على الساحة الفلسطينية (**الثورة**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

ـ اجتمع ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الذي يزور اسرائيل، بشخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة. واستمع مورفي منهم مجدداً، الى التأكيد على ان الادارة الاميركية تخطىء لو ظنت ان بالامكان ايجاد بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وقالت الشخصيات الفلسطينية لمورفي انها تمثل م.ت.ف. وهي تتحادث معه (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٤/١٩٨٥). واثناء لقائه مع مورفي، قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، انه لا فرق، بالنسبة لاسرائيل، بين اعضاء م.ت.ف. المعلنين وغير المعلنين، وان اسرائيل سترفض أي اتصال بالفلسطينيين الذين سيشتركون في وفد اردني ومن م.ت.ف. (**عل همشمار**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

ـ حصلت وزارة الخارجية الاسرائيلية، مؤخراً، على مواد من الارشيف البريطاني تمهيداً للنقاش حول مشكلة طابا. وذكرت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية ان هذه المواد تزيد آمال اسرائيل في الفوز في عملية التحكيم. وتقول جهات سياسية اسرائيلية، بالمقابل، ان لدى مصر مواد كثيرة تثبت وجوب اعادة طابا إلى السيادة المصرية (**هآرتس**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

ـ وصل فريد ايكاليه، مساعد وزير الدفاع الاميركي، الى اسرائيل، امس، لاجراء سلسلة من المباحثات حول موضوع طائرة «لافي». وسيتحدث اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، للضيف الاميركي عن الجهود التي يبذلها جهاز الامن من اجل ايجاد شركاء في الولايات المتحدة يشتركون في تمويل وانتاج الطائرة (**هآرتس**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

ـ قال كيان كيشين، نائب وزير الخارجية الصيني، في ختام الندوة العاشرة للامم المتحدة التي عقدت في بكين، ان قرارات قمة فاس العربية تشكل اساساً لحل مشكلة الشرق الاوسط، واضاف ان بلاده تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المحدة (**الشرق الاوسط**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

ـ قام موظف اسرائيلي رفيع المستوى بزيارة الى الصين، ومن المتوقع ان يبحث الطرفان، الاسرائيلي والصيني، مواضيع تتعلق ببيع الاسلحة ومواضيع اخرى (**دافار**، ٢٨/٤/١٩٨٥، عن «اكسبرس»).

ـ عاد دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، من اسبانيا. والتقديرات هي ان اسبانيا ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، موعد انضمامها للسوق الاوروبية المشتركة (**عل همشمار**، ٢٨/٤/١٩٨٥).

٢٨/٤/١٩٨٥

ـ صرح فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، اثناء زيارة يقوم بها لماليزيا، بان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني المشترك يمثل برنامج عمل لتنشيط التحرك باتجاه تنفيذ مشروع فاس الذي اقره الزعماء العرب (**الشرق الاوسط**، ٢٩/٤/١٩٨٥).

ـ حذرت اسرائيل سوريا، عبر القنوات الدبلوماسية، بانها لا توافق على اي تغيير في وضع قواتها في لبنان. ويتطرق التحذير، بشكل خاص، الى

محاولة سلطات دمشق استغلال انسحاب الجيش الاسرائيلي ومرابطته في الشريط الامني، لزيادة النشاط السوري في لبنان (**دافار** ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تتدخل في شؤون لبنان الداخلية، واضاف ان موقفها سيظل مطابقاً لقرار حكومتها الذي ينص على التركيز على موضوع واحد هو امن اسرائيل (**يديعوت احرونوت** ، ٢٩/٤/١٩٨٥). واوضحت مصادر رفيعة المستوى في الجيش وجهاز الامن الاسرائيليين ان المعارك بين الطوائف هي من شؤون لبنان الداخلية، وان الجيش الاسرائيلي لن يتدخل الا اذا تعرضت حدود اسرائيل الشمالية للخطر (**معاريف** ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

ـ اطلع د. عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري، من ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، على نتائج جولة الاخير في المنطقة (**الاهرام** ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

ـ استقبل طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، في عمان، ايفان جانز، وكيل وزارة الخارجية البلغارية، وشرح له اهداف الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، مؤكداً ان السلام العادل في الشرق الاوسط يقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**الشرق الاوسط** ، ٢٩/٤/١٩٨٥).

٢٩/٤/١٩٨٥

ـ اعلن اكثر من اربعمائة مثقف فلسطيني وعربي رفضهم لاتفاق عمان ولما يتضمنه من تراجع عن وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة (**الثورة** ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

ـ اكمل الجيش الاسرائيلي، امس، مرحلة الانسحاب الثانية من جنوب لبنان وغدا يرابط في الشريط الحدودي ، حيث سيبقى لحين اعادة انتشاره داخل الحدود الدولية. وستبدأ مرحلة الانسحاب الثالثة في الاسابيع القريبة (**هاتسوفيه** ، ٣٠/٤/١٩٨٥). وقد رفض اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، الاقتراح الداعي الى تشكيل لجنة للتحقيق في حرب لبنان. وقال شامير ان تشكيل لجنة كهذه سيؤدي الى حل حكومة الوحدة الوطنية. اما الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، فقال: «يجب تشكيل لجنة رسمية للتحقيق في هذه الحرب» (**هآرتس** ، ٣٠/٤/١٩٨٥). من ناحية اخرى، قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل معنية بان تتمكن «أمل» من السيطرة على جنوب لبنان واكمال ما بدأت به في بيروت الغربية. واضاف يقول ان اسرائيل معنية بان تكون جبهة لبنانية هي المهيمنة هناك وليس منظمات فلسطينية او اخرى (**عل همشمار** ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

ـ في دمشق، اكد الرئيس حافظ الاسد وضيفه الرئيس البلغاري تيودور جيفكوف، على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكافة الاطراف المعنية الاخرى بما فيها م.ت.ف. (**الثورة** ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

ـ صدر عن اجتماع وزراء خارجية الدول العشر الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بيانا يعلن ترحيبها بالمبادرات الاخيرة لاحياء عملية التفاوض من اجل ايجاد حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي وخصوصا الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وترحيبها، ايضاً، بالافكار التي طرحها الرئيس المصري حسني مبارك (**الرأي** ، ٣٠/٤/١٩٨٥).

٣٠/٤/١٩٨٥

ـ اكد ياسر عرفات ان م.ت.ف. لن تسمح بتكرار ما حدث في طرابلس اواخر العام ١٩٨٣، وان المنظمة ستواجه المؤامرة التي بدأت بمحاصرة مخيمات صيدا وستمنع تكرار ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا في مخيمات جنوب لبنان (**الرأي** ، ١/٥/١٩٨٥).

ـ ذكر اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، أمام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، انه لم يتم، بعد، القضاء على النشاط العسكري الموجه ضد اسرائيل في لبنان، وان الشريط الامني على الحدود الشمالية ضروري جدا، لان ذلك يحول دون كشفها امام الفدائيين. وقال رابين ان المقياس الوحيد للنشاط الاسرائيلي في لبنان، من الآن فصاعداً، هو الدفاع عن أمن المستوطنات الشمالية (**هاتسوفيه** ، ١/٥/١٩٨٥).

ـ كشفت نقابة عمال الطيران المدني السوداني، في بيان اصدرته في الخرطوم، ان رحلات الطائرات البلجيكية التي نقلت يهود الفلاشا الى اسرائيل، تمت بين ٢٠/١١/١٩٨٤ و ٤/١/١٩٨٥، بواقع رحلة واحدة كل يومين، ثم كل يوم واحد في مرحلة لاحقة .

واظهر البيان ان هذه الرحلات كانت تعامل معاملة خاصة ولا تخضع لقوانين الطيران المدني ولوائحه (**الشرق الاوسط**، ١/٥/١٩٨٥).

- اعلن الملك الاردني حسين، في حديث صحافي، ان عمان وواشنطن و م.ت.ف. تواصل بحث المقترحات الرامية لاحياء عملية السلام في المنطقة. وقال ان باب التسوية الفعلية لم يغلق بعد بشكل كامل (**الراي**، ١/٥/١٩٨٥).

- اعلن في بكين ان الصين الشعبية وافقت على استقبال وفد اردني - فلسطيني مشترك للتباحث حول الاتفاق بين م.ت.ف. والاردن وحول جهود السلام لحل المشكلة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١/٥/١٩٨٥).

- صدر في دمشق وصوفيا بيان مشترك عن نتائج المباحثات بين الرئيسين السوري حافظ الاسد والبلغاري تيودور جيفكوف اثر زيارة الاخير لدمشق. وقد اكد البيان، مجدداً، ادانة الدولتين لاتفاقات كامب ديفيد ولسياسة الصفقات المنفردة والحلول الجزئية ولكل الاتفاقات والمبادرات التي ظهرت، مؤخراً، في بعض العواصم العربية والتي ترمي لتوسيع نطاق عملية كامب ديفيد (**الثورة**، ١/٥/١٩٨٥).

- وصف د. بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بيان دول السوق الاوروبية الاخير (انظر اعلاه) بانه يؤكد اهتمامها بقضية السلام في الشرق الاوسط، ونوّه باهمية ان يكون البيان بداية لتحرك اوروبي فعال من اجل السلام (**الاهرام**، ١/٥/١٩٨٥).

١٩٨٥/٥/١

- نصبت اسرائيل في النقب والجولان صواريخ ارض - ارض من طراز «اريحا ٢» تحمل رؤوساً نووية مداها ٧٠٠ كم (**يديعوت احرونوت**، ٢/٥/١٩٨٥؛ عن «ايرو سبايس ديلي»، الاميركية).

- اتفقت الولايات المتحدة واسرائيل على تطوير طراز محسن لاجسام تضليل سرية لتشويش شبكات الرادار. وسيكون هذا التطوير مبنياً على وسائل تضليل سرية طورتها اسرائيل يطلق عليها اسم شمشون. وهي عبارة عن طائرة شراعية تحملها طائرة فانتوم إف - ٤ (**معاريف**، ٢/٥/١٩٨٥).

- قدر عيزر وايزمان، الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، اثناء لقائه مع نشطاء من انصاره، انه ستشكل، في نهاية المطاف، لجنة للتحقيق في حرب لبنان حتى لو ادى تشكيلها الى حل حكومة الوحدة الوطنية (**دافار**، ٢/٥/١٩٨٥).

- اكد تصريح لمصدر سعودي رسمي ان المملكة العربية السعودية مصرة، دوماً، على المطالبة بعودة الشعب الفلسطيني الى وطنه وحقه في تقرير مصيره بنفسه وضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٥).

- استقبل الرئيس المصري حسني مبارك وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ريتشارد لوس، الذي وصل الى القاهرة. وتركزت المباحثات حول ما يمكن ان تقوم به الدول الاوروبية من مساعدة لتعزيز التحركات نحو التسوية السلمية في ضوء تأييد اوروبا للاتفاق الاردني - الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٥).

- اعلن ادوارد جريجيان، الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، قبل ايام من بدء جولة وزيره جورج شولتس في الشرق الاوسط، ان اي اتفاق نهائي حول اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين يستوجب الحصول، مسبقا، على موافقة سكان هذه الاراضي (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٥).

- بدأت اعمال الندوة الخاصة بالقضية الفلسطينية في نيودلهي، وهي خامس ندوة تنظمها الامم المتحدة لبحث القضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٢/٥/١٩٨٥).

١٩٨٥/٥/٢

- اعلن ياسر عرفات ان بيان دول السوق الاوروبية المشتركة، الخاص بحل القضية الفلسطينية، لم يف الطرف الفلسطيني حقه، ولم يتقدم خطوة عن بيان البندقية (**الشرق الاوسط**، ٣/٥/١٩٨٥). وعلق عرفات على زيارة ريتشارد مورفي الى المناطق المحتلة بقوله: «ان الشعب الفلسطيني، على الرغم من وقوعه تحت ضغط الاحتلال، اكد التفافه حول م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل: «لا اعتقد ان الولايات المتحدة ستحاول ان تفرض علينا حلا بالنسبة لموضوع م.ت.ف. لكن اذا حاولت ذلك فسنجد حكومة الوحدة موجدة في هذا الموضوع». وتطرق بيرس الى لبنان، فقال: «آمل الا يبقى اي جندي

اسرائيلي، لكن ذلك يتعلق بالقوى العاملة هناك» (**هاتسوفيه**، ٣/٥/١٩٨٥).

- استقبل الملك الاردني حسين ليو تيدمانز، وزير خارجية بلجيكا، واوضح له اهمية الاتفاق الاردني - الفلسطيني والدور الاوروبي المساند له في دعم جهود التسوية العادلة لقضية الشرق الاوسط واستقرار المنطقة (**الراي**، ٣/٥/١٩٨٥). وكان الملك حسين قد عاد الى عمان بعد زيارة عمل الى العراق عقد خلالها لقاء قمة مع الرئيس صدام حسين حيث جرى بحث الوضع العام في المنطقة العربية والمستجدات على الساحتين العربية والدولية (**المصدر نفسه**).

- اعلن د. ج. اس. تيجا، السكرتير في مجلس تخطيط السياسة الخارجية الهندية، في ندوة الامم المتحدة حول فلسطين المنعقدة في نيودلهي، ان الهند لن تبقى صامتة وهي ترى معاناة الشعب الفلسطيني الذي تجب مساعدته للحصول على حقه في ان تكون له دولته الخاصة به (**الراي**، ٣/٥/١٩٨٥).

٣/٥/١٩٨٥

- وجه الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، رسالة تحية الى المؤتمر العام الرابع للمرأة الفلسطينية المنعقد في تونس، اشاد فيها بدور المرأة الفلسطينية في الكفاح من اجل تحرير فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية بقيادة م. ت. ف. (**الراي**، ٤/٥/١٩٨٥)، واستقبل القليبي، في تونس، حكم بلعاوي، ممثل م. ت. ف. واستعرض معه مختلف القضايا الراهنة عربياً وفلسطينياً (**الشرق الاوسط**، ٤/٥/١٩٨٥).

- قال الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه لبيير اوبير، وزير خارجية سويسرا، عند استقباله له، انه من المتعذر اقامة سلام في الشرق الاوسط من غير عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه واقامة دولته المستقلة على ارضه. وقد بحث الرئيس بورقيبة مع ضيفه السويسري قضايا الشرق الاوسط والحرب العراقية - الايرانية والوضع في لبنان واوضاع افريقيا بشكل عام (**الشرق الاوسط**، ٤/٥/١٩٨٥).

- اصدرت ندوة الامم المتحدة في نيودلهي بشأن فلسطين بيانا دعا الى تحقيق حل سلمي شامل للمشكلة الفلسطينية للتخفيف من حدّة التوتر في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٤/٥/١٩٨٥).

٤/٥/١٩٨٥

- اجتمع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف.، مع بيير اوبير، وزير خارجية سويسرا، وشرح له موقف المنظمة ومواقف الاطراف الاخرى من مشكلة الشرق الاوسط. وصرح القدومي بان المنظمة رفضت المقترحات الاميركية بشأن اشتراك الفلسطينيين في الوفد الاردني - الفلسطيني لبدء الحوار مع الولايات المتحدة (**الشرق الاوسط**، ٥/٥/١٩٨٥).

- استنكرت م. ت. ف. ما اعلنته وزارة الشؤون الخارجية البريطانية عن عدم استعدادها لاستقبال اي ممثل رسمي للمنظمة (**الراي**، ٥/٥/١٩٨٥).

- وصف الرئيس السوري حافظ الاسد، اثناء افتتاحه للمؤتمر التاسع لطلبة سوريا، قيام «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بانه يبشر بمستقبل مشرق للعمل الوطني الفلسطيني (**الثورة**، ٥/٥/١٩٨٥).

- وصف الملك الاردني حسين، في رسالة منه الى جمعية الطلبة العرب الاميركيين التي تعقد مؤتمرها في واشنطن، الاتفاق الاردني - الفلسطيني بانه يقدم فرصة تاريخية لا سابق لها لحل مشكلة الشرق الاوسط (**الراي**، ٥/٥/١٩٨٥).

- يقوم سلاح الهندسة الاسرائيلي بحفر قناة عميقة على طول الحدود مع لبنان لمنع دخول السيارات المفخخة الى اسرائيل. وذكرت جهات بارزة في سلاح الهندسة انه، بالاضافة لهذه القناة، تقام ابراج مراقبة واضواء كاشفة ذات قوة هائلة، كما ستنصب على الحدود شبكات الكترونية متطورة (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٥).

- علم من مصدر مطلع ان ثلاثة وزراء مصريين سيزورون اسرائيل قريباً، وهم وزراء الزراعة والنفط والسياحة. وعلم ايضاً، ان زيارة الوزير عيزر وايزمان لمصر ادت الى تغيير في سياستها (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٥).

- من المتوقع ان يستأنف ساحل العاج العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل خلال الشهر الجاري، ومن المتوقع، ايضاً، ان تحذو حذوه كل من الكاميرون وافريقيا الوسطى ودول أخرى (**دافار**، ٥/٥/١٩٨٥؛ عن «جون افريك»).

١٩٨٥/٥/٥

- وصل ياسر عرفات الى الخرطوم قادماً من جدة واجتمع مع الفريق الاول عبد الرحمن سوار الذهب، رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان، الذي اكد مساندة السودان للشعب الفلسطيني في نضاله لاقامة دولته المستقلة بقيادة م. ت. ف. (**الشرق الاوسط**، ٦/٥/١٩٨٥).

- اعرب الرئيس المصري حسني مبارك، خلال اجتماعه بالهيئة البرلمانية للحزب الوطني، عن تفاؤله بامكانية التحرك لحل القضية الفلسطينية، وقال ان السلام القائم على العدل هو الذي تتمسك به مصر وتحميه (**الاهرام**، ٦/٥/١٩٨٥).

- من المتوقع ان يلتقي شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، مع الرئيس حسني مبارك في نهاية شهر ايار (مايو) او في بداية شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٥. وقدر مصدر رفيع المستوى في القدس ان المحادثات ستبدأ بين الطاقمين، المصري والاسرائيلي، في القاهرة، هذا الاسبوع، ولن يتم لقاء بيرس ومبارك قبل انتهائها (**عل همشمار**، ٦/٥/١٩٨٥). وسيتوجه الوفد الاسرائيلي غدا الى القاهرة، وهو يضم كلاً من ابراهام تامير، مدير عام ديوان رئيس الحكومة، ودافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية، واللواء مناحيم عينان، رئيس شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي، لمعرفة ما اذا كانت مصر مستعدة للتوصل الى حل معين عبر «صفقة رزمة» تُحل في اطارها جميع المواضيع المختلف عليها بين البلدين، بما في ذلك مشكلة طابا (**دافار**، ٦/٥/١٩٨٥).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، ان نفقات اجلاء الجيش الاسرائيلي من لبنان واعادة انتشاره ستبلغ ١١٠ ملايين دولار، وسيتم اقتطاع هذا المبلغ من احتياطي الدولة وليس من ميزانية الامن (**هاتسوفية**، ٦/٥/١٩٨٥).

١٩٨٥/٥/٦

- اعرب ياسر عرفات، في تصريح له اثناء زيارته للسودان، عن شكره لمصر لمساندتها للشعب الفلسطيني، وقال ان م. ت. ف. تسعى الى اعادة مصر الى الصف العربي (**الراي**، ٧/٥/١٩٨٥).

- قال موظف في الادارة الاميركية، اثناء لقائه مع صحافيين اسرائيليين، ان الولايات المتحدة ترفض التحدث الى موظفين رسميين في م. ت. ف. لكنها لا ترفض، بشكل قاطع، الالتقاء مع اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني (**دافار**، ٧/٥/١٩٨٥). من ناحية اخرى، دعا الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، الادارة الاميركية الى ان تبحث، بجدية، عقد جولة جديدة من مباحثات السلام في الشرق الاوسط بمشاركة مصر والاردن والفلسطينيين واسرائيل (**الاهرام**، ٧/٥/١٩٨٥).

- وزعت في الشريط الامني في جنوب لبنان منشورات تتضمن اوامر مشددة إلى السكان المدنيين القاطنين فيه، تنص على منع حمل السلاح وعلى عدم تحرك اية سيارة تقل أقل من راكبين، بالاضافة لاوامر اخرى (**عل همشمار**، ٧/٥/١٩٨٥). من ناحية اخرى، ذكر ان هناك، على ما يبدو، وقفا لاطلاق النار، غير رسمي، بين الفدائيين الشيعة والجيش الاسرائيلي. ويقوم رجال حركة «أمل»، الان، بنفس العمل الذي كانت تقوم به اسرائيل، فيردعون الفلسطينيين ويكافحون ضد فداييهم (**يديعوت احرونوت**، ٧/٥/١٩٨٥).

١٩٨٥/٥/٧

- وصل ياسر عرفات الى عمان لاجراء مباحثات مع الملك حسين حول المستجدات على الساحتين العربية والفلسطينية، اضافة الى مسألة تشكيل الوفود الاردنية - الفلسطينية المشتركة التي ستقوم بزيارات الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الراي**، ٨/٥/١٩٨٥). وقال ياسر عرفات ان الملك حسين كرمني برئاسة الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك الذي سيزور بكين (**المصدر نفسه**، ٨/٥/١٩٨٥). وعاد الملك حسين الى عمان بعد جولة له شملت دولتي الكويت والبحرين، شرح خلالها المراحل التي قطعها التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك (**المصدر نفسه**).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء تفقده مستوطنات يهودية في الضفة الغربية وغور الاردن، انه ينظر بخطورة وقلق الى العمليات الفدائية التي نفذت في الضفة مؤخرا، ووعد بأن اسرائيل ستعمل كل ما باستطاعتها للرد لمنع هذه العمليات. واضاف رابين ان هناك اهمية امنية وقومية في تطوير غور الاردن (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٨٥).

- وصل الى بيروت وفد من «جبهة الانقاذ الوطني

الفلسطينية» ليبحث مع بعض القياديين اللبنانيين الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الثورة**، ١٩٨٥/٥/٨).

ـ قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل: «ان اسرائيل غير معنية باستمرار تواجد جنود القوات الدولية في جنوب لبنان، فهم لا يساعدون في حفظ الامن هناك كما انهم يعيقون تأمين الهدوء» (**هآرتس**، ١٩٨٥/٥/٨).

ـ قال متحدث في وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة ليس لديها تحفظات حول اشراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في وفد اردني ـ فلسطيني مشترك في محادثات سلام مقبلة (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٨).

١٩٨٥/٥/٨

ـ توجه وفد اردني ـ فلسطيني مشترك الى بكين لشرح ابعاد التحرك المشترك نحو السلام في الشرق الاوسط. وتشكل الوفد برئاسة ياسر عرفات (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٩).

ـ دعت المستوطنات اليهودية «الامنية» في هضبة الجولان السورية المحتلة الى اتخاذ خطوات مشددة ضد دروز الهضبة المعادين لاسرائيل، والذين ينفذون عمليات «هادئة» ضد هذه المستوطنات بايحاء من م. ت. ف. (**معاريف**، ١٩٨٥/٥/٩).

ـ من المتوقع ان يلتقي مردخاي غور، وزير الصحة الاسرائيلي، في جنيف، اليوم، مع حسن علي زكي، وزير الصحة المصري، وسيحدد اثناء هذا اللقاء موعد الزيارة التي سيقوم بها غور لمصر. ويلتقي الوزيران في جنيف، في اطار الاجتماع السنوي لمنظمة الصحة العالمية (**هآرتس**، ١٩٨٥/٥/٩).

١٩٨٥/٥/٩

ـ استبعد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، وفاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، عقد اجتماع بين مسؤولين اميركيين واي فلسطينيين لا تعلن م. ت. ف. انهم اعضاء فيها. جاء ذلك في مقابلات صحافية اجرياها في تونس (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/١٠).

ـ وصل الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، برئاسة ياسر عرفات الى بكين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/١٠).

ـ اجتمع محمد شريف مساعدية، مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بخليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، الذي يزور الجزائر (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/١٠).

ـ اعلن العقيد سعيد موسى (ابو موسى) «امين سر القيادة المؤقتة لحركة (فتح) ـ 'الانتفاضة'» ان حركته ستواصل نضالها ضمن «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» حتى تصبح هذه الجبهة المعبر عن الارادة الوطنية للشعب الفلسطيني (**تشرين**، ١٩٨٥/٥/١٠).

ـ قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ان الولايات المتحدة تبحث عن شخصيات فلسطينية يمكنها الاشتراك في مفاوضات بشأن السلام في الشرق الاوسط (**الراي**، ١٩٨٥/٥/١٠).

ـ قال ابي فريمور، نائب المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية، اثناء لقائه مع صحافيين سياسيين في القدس، ان مصر لا تعمل ضد اسرائيل لدى الدول الافريقية. واضاف فريمور، وهو المسؤول عن العلاقات مع آسيا وافريقيا، انه ليس ثمة ما يثبت إن مصر تقوم بدور سلبي في هذا المجال (**دافار**، ١٩٨٥/٥/١٠).

ـ من المحتمل ان تحصل اسرائيل على قمر اصطناعي من الولايات المتحدة يمكنها من جمع المعلومات في الاوقات الضرورية. وقد ذكرت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الدفاع الاميركية ان صفقة القمر الاصطناعي مشمولة في اطار اتفاق تم توقيعه بين البلدين وستسلم، بموجبه، لاسرائيل وسائل قتالية بقيمة ٢ مليار دولار (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٥/١٠).

١٩٨٥/٥/١٠

ـ استقبل زاو زيانج، رئيس وزراء الصين، الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك برئاسة ياسر عرفات، واكد له تأييد الصين للاتفاق المعلن بين الاردن وم. ت. ف. (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/١١).

ـ وصل جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، الى اسرائيل في بداية جولته في الشرق الاوسط. وغرض الجولة هو التوصل مع مصر واسرائيل والاردن الى اتفاق حول انتهاز الفرصة المتاحة للسلام التي وفرها الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/١١).

١٩٨٥/٥/١١

ـ اعلن صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان م. ت. ف. لم تطرح اية اسماء للاشتراك في اية مفاوضات مع الولايات المتحدة الاميركية، وان المنظمة ترفض، رفضاً مطلقاً، ان تمثلها اسماء لا تعلن انتماءها لها (**الشرق الاوسط**، ١٢/٥/١٩٨٥).

وقال طاهر المصري، وزير الخارجية الاردني، من جهته، ان م. ت. ف. رشحت بعض اسماء الفلسطينيين للمشاركة في المحادثات الاولية مع الولايات المتحدة، وان الجانب الاردني سلم هذه الاسماء الى الحكومة الاميركية (**الرأي**، ١٢/٥/١٩٨٥).

ـ التقى الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، الذي يزور بكين برئاسة ياسر عرفات، مع وينج سياو بنج، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، واستعرض معه تطورات الوضع في منطقة الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٢/٥/١٩٨٥).

ـ قال اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس الحكومة، اثناء لقائه مع جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركية، ان اسرائيل لن تجري اية مفاوضات مع م. ت. ف باي شكل من الاشكال، وليس هناك مكان لأية صيغة تتيح اجراء محادثات كهذه. وقال موظفون في ديوان رئيس الحكومة ان موقف شمعون بيرس لا يختلف عن موقف شامير. فقد قال بيرس: «لن نتحدث الى اعضاء معلنين في م.ت.ف.، وهذا ينطبق على اعضاء المجلس الوطني». اما اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، فقال: «ان المجلس الوطني تابع لـ م. ت. ف. وليس ثمة فرق بينه وبينها» (**عل همشمار**، ١٢/٥/١٩٨٥).

ـ وصل الملك الاردني حسين الى المملكة العربية السعودية في إطار جولة له في دول الخليج، لتبادل وجهات النظر حول تطورات الاحداث في المنطقة العربية والمساعي الخاصة بتحقيق تسوية للقضية الفلسطينية (**الرأي**، ١٢/٥/١٩٨٥).

ـ قال جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، اثناء لقائه مع شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، واسحق شامير، القائم باعماله، واسحق رابين، وزير الدفاع، ان الملك حسين مستعد الان، اكثر من اي يوم مضى، للدخول في عملية السلام مع اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٥/١٩٨٥). وسيتوجه شولتس، اليوم، من اسرائيل الى الاردن، حاملاً رسالة من بيرس الى الملك حسين، ويقول بيرس في رسالته للملك انه سيحلّ حكومة الوحدة الوطنية اذا دعت الحاجة مقابل الشروع في مفاوضات مع الاردن (**دافار**، ١٢/٥/١٩٨٥).

١٩٨٥/٥/١٢

ـ اعلنت (فتح) مسؤوليتها عن مسلسل التفجيرات الذي وقع في الباصات الاسرائيلية في القدس المحتلة. فقد صرح ناطق باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بان «مجموعة الشهيد سعد صايل» نفذت مجموعة من العمليات داخل عدد من محطات الباصات الاسرائيلية في مدينة القدس المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٨٥).

ـ قال ياسر عرفات ان الوقت قد حان لتظهر الولايات المتحدة بعض التحرك بشأن قضية الشرق الاوسط. واضاف انه اتفق مع الملك حسين على ان اي وفد مشترك يجب ان يضم منظمة التحرير الفلسطينية، وان اتخاذ الخطوة التالية متروك امرها للولايات المتحدة (**الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٨٥). واكد عرفات، في مجال آخر، ان م. ت. ف. ستتجه الى المزيد من العمليات العسكرية، وقال: «ان العمليات من البحر ستستمر». واوضح عرفات ان مبدأ الارض مقابل السلام قد تقرر في قمة فاس ووقع عليه الزعماء العرب (**الرأي**، ١٣/٥/١٩٨٥).

ـ في الاردن، استقبل الملك الاردني حسين جورج شولتس، في مدينة العقبة، وتناولت مباحثات الجانبين الموقف الراهن في المنطقة، وسبل دفع جهود السلام الى امام (**الرأي**، ١٣/٥/١٩٨٥). في القاهرة، قابل شولتس الرئيس المصري حسني مبارك، واستعرض الجانبان آخر التطورات والجهود الاميركية المبذولة للتقريب بين وجهات نظر الاطراف المعنية في المنطقة، وذلك في ضوء مقترحات الرئيس مبارك (**الاهرام**، ١٣/٥/١٩٨٥). في بيت لحم المحتلة، اعلن الياس فريج، رئيس البلدية، ان الملك حسين سيقدم الى شولتس قائمة باسماء مرشحين فلسطينيين من المحتمل انضمامهم الى الوفد الاردني ـ الفلسطيني الذي سيفاوض الولايات المتحدة (**المصدر نفسه**). في اسرائيل، جدد رئيس حكومتها شمعون بيرس رفض حكومته لاي وفد مشترك يضم اعضاء ملتزمين بالميثاق الوطني الفلسطيني. كما اعلن معارضته لانعقاد مؤتمر دولي، وتمسك بوجوب اجراء مفاوضات مباشرة (**هاتسوفيه**، ١٣/٥/١٩٨٥).

ـ وصل الى اسرائيل الرئيس الزائيري موبوتو، في زيارة تستغرق خمسة ايام، ومن المتوقع ان يوقع على اتفاق للتعاون بين زائير واسرائيل (**معاريف**، ١٣/٥/١٩٨٥).

ـ التقى اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير خارجيتها، مع جوليو اندريوتي، وزير

الخارجية الايطالي، في روما، وبحث معه الوضع في الشرق الاوسط. وقدم شامير، اثناء اللقاء، تقريراً، عن زيارة جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، لاسرائيل (**عل همشمار**، ١٣/٥/١٩٨٥).

ـ قال وزراء في الحكومة الاسبانية ليوفال نئمان، رئيس حركة هتحياه الاسرائيلية، الذي يزور مدريد، ان هناك املاً معقولاً في اقامة علاقات دبلوماسية بين اسبانيا واسرائيل في المستقبل القريب (**معاريف**، ١٣/٥/١٩٨٥).

١٣/٥/١٩٨٥

ـ عاد ياسر عرفات من بكين الى عمان بعد ان ترأس وفداً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً لزيارة الصين. وذكر عرفات ان المسؤولين الصينيين اكدوا موقف الصين الثابت من قضايا منطقة الشرق الاوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية (**الراي**، ١٤/٥/١٩٨٥).

ـ ذكر بيان اصدرته «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بعد زيارة وفد منها للبنان، على العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية بما يخدم الاسس الصحيحة لهذه العلاقة. وشدد البيان على دور سوريا وعلى اهمية العلاقة الثلاثية بين اطراف الصمود، اللبنانية والفلسطينية والسورية (**تشرين**، ١٤/٥/١٩٨٥).

ـ انهى جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، جولته في الشرق الاوسط، وترك في ميناء العقبة الاردني مساعده ريتشارد مورفي الذي انتقل الى اسرائيل لابلاغ مسؤوليها بنتائج مباحثات شولتس مع المسؤولين المصريين والاردنيين (**الراي**، ١٤/٥/١٩٨٥). ومن المتوقع ان يقدم مورفي لشمعون بيرس تقريره هذا اليوم (**عل همشمار**، ١٤/٥/١٩٨٥).

ـ قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، بعد عودته من روما، ان المسؤولين الايطاليين ابدوا تفهمهم لكل ما يتعلق بمشكلات اسرائيل التي ستقع نتيجة لانضمام اسبانيا الى السوق الاوروبية المشتركة (**هاتسوفيه**، ١٤/٥/١٩٨٥).

ـ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، ان حكومته قررت، مبدئياً، فتح بنك عربي في الضفة الغربية. والتقى اسحق مودعاي، وزير المالية الاسرائيلي، لهذا الغرض، مع منسق الاعمال الاسرائيلي في المناطق المحتلة وممثلي «بنك اسرائيل» للبحث في التفاصيل الادارية والمالية المتعلقة بمراقبة نشاطات بنك يتعامل، بشكل خاص، بعملة دولة معادية (**هآرتس**، ١٤/٥/١٩٨٥).

١٤/٥/١٩٨٥

ـ غادر ياسر عرفات عمان متوجهاً الى تونس. وكان، قبل مغادرته، قد اجتمع مع زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، واستعرض معه نتائج زيارة الوفد المشترك الى الصين (**الراي**، ١٥/٥/١٩٨٥).

ـ اصدرت القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً سياسياً في ذكرى اغتصاب فلسطين وصف تشكيل «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بانه «خطوة مهمة لاستعادة م. ت. ف. خطها الوطني المعادي للصهيونية والامبريالية ومشاريع الاستسلام» (**تشرين**، ١٥/٥/١٩٨٥).

ـ نشرت وكالة الانباء السودانية الوثائق المتعلقة بتورط نظام الرئيس السوداني السابق جعفر النميري في عملية تهريب يهود اثيوبيا الى اسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٥/٥/١٩٨٥).

ـ التقى، في فيينا، اندريه غروميكو، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، وجورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي. قبل اللقاء، صرح شولتس بان قضية الشرق الاوسط ستكون، الى جانب القضايا الاخرى، موضع بحث مع غروميكو (**الشرق الاوسط**، ١٥/٥/١٩٨٥).

صدر عن مركز الأبحاث

فلسطين الدولة
جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني

تأليف
د. عصام سخنيني

٢٧٤ صفحة — ٥ دولارات أو ما يعادلها

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

المجتمع والتراث في فلسطين
قرية البصّة

تأليف
يوسف حدّاد

شؤون فلسطينية

ترحب شؤون فلسطينية بالمواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها باية طريقة من طرق النشر،ولا تنشر موادّ مترجمة. كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

أ ـ يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب ـ في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

جـ ـ عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي نشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ ـ بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم ان اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت ، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ ـ وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها، وعنوان المقال او الدراسة.

٣ ـ بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقما المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ ـ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاما متسلسلة وتنشر في نهاية الدراسة.

في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواشي في مكانها في سياق المتن.